

الأمم المتحدة وحقوق الإنسان في العراق

قصة أشرف المكتومة

ظاهر بومدره

قصة أشرف المكتومة

الأمم المتحدة وحقوق الإنسان في العراق

قصة أشرف المكتومة

ظاهر بومدره

قصة أشرف المكتومة



المدخل الرئيسي لمخيم أشرف في محافظة ديالى

قصة أشرف المكتومة

إنني أهدي هذه الشهادة إلى والدي الذي استشهد خلال حرب الاستقلال، وإلى والدتي التي أكملت المعركة كمجاهدة إلى حين استعادت الجزائر استقلالها، وإلى إبني إدريس لدعمه لي.

كلمة شكر

أتوجّه بخالص الشكر والامتنان إلى الدكتورة دافينا ميلر، من قسم دراسات السلام في جامعة برادفورد، التي خصّصت وقتاً ثميناً لتصحيح المخطوطة وإصدارها بشكلها النهائي. كما أتوجّه بالشكر إلى زملائي وأصدقائي، الذين لن أذكر أسماءهم لكثرتهم، والذين شجعوني على كتابة ما اختبرته وشهدته خلال مراقبتي وضع سكان مخيم أشرف والمسائل ذات الصلة.

فهرست

| | |
|-----|---|
| ٨ | -----مدخل |
| ٩ | -----تمهيد |
| ١٢ | -----مقدمة |
| ٢١ | -----الأساطير والحقائق المتعلقة بمجاهدي خلق في مخيم أشرف |
| ٣٥ | -----هجوم الجيش العراقي على مخيم أشرف تموز/ يوليو ٢٠٠٩ |
| ٦٢ | -----المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومخيم أشرف |
| | بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في طور البحث عن حل سلمي |
| ٦٦ | -----لمخيم أشرف، خريف ٢٠٠٩ |
| ٧٩ | -----المحاولة الأولى للتوصل إلى خطة لنقل المخيم خريف ٢٠٠٩ |
| ٨٥ | -----الأزمات الإنسانية في مخيم أشرف شتاء ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ |
| ٩٠ | -----الخدمات الطبية |
| ٩٣ | -----المركبات المصادرة |
| ٩٤ | -----الأغذية |
| ٩٧ | -----الضغط النفسي العائلات الإيرانية الزائرة ومكبرات الصوت |
| | الهجوم الثاني للجيش العراقي على مخيم أشرف، ٨ نيسان / أبريل |
| ١٣٩ | -----٢٠١١ |
| ١٥٠ | -----ردّ الأمم المتحدة على الهجوم الثاني |
| | بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في طور البحث عن حل سلمي |
| ١٥٦ | -----لمخيم أشرف ربيع 2011 |
| | بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تلتقى بممثلي مخيم أشرف، أيار / مايو |
| ١٥٧ | -----٢٠١١ |

قصة أشرف المكتومة

- محاولة الولايات المتحدة للتوصل إلى خطة لنقل المخيم مبادرة باتلر -
صيف ٢٠١١-----١٨٣
- تعيين الممثل الخاص للأمين العام الجديد مارتن كوبلر، صيف ٢٠١١
١٩٧-----
- مذكرة التفاهم الخاصة بكوبلر وقانون حقوق الإنسان----- ٢٠٥
- مجاهدو خلق ضحايا انتهاك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ----
لمبدأ "افتراض البراءة" ----- ٢٣٩
- امتثال مجاهدي خلق لسيادة القانون والإجراءات القانونية ----- ٢٤٥
- المملكة المتحدة ----- ٢٤٧
- المجتمعات الأوروبية ----- ٢٤٩
- الولايات المتحدة الأمريكية ----- ٢٥٠
- اسبانيا ----- ٢٥٢
- فرنسا ----- ٢٥٥
- كندا ----- ٢٥٦
- الملاحق ----- ٢٥٦

مدخل

إنه الوقت المناسب لهذه الدراسة، ف"القصة المكتومة" لا تدور حول حادثة أو سوء تصرف حصل في الماضي، بل حول الفشل الحالي للمجتمع الدولي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أكثر من ٣٠٠٠ معارض إيراني في مخيم أشرف ومخيم ليبرتي في العراق.

والوقائع في هذا الموضوع دامغة. فالولايات المتحدة، تعهدت خطياً بضمان سلامة هؤلاء الأشخاص عندما سلّموا الجيش الأميركي الوسائل الوحيدة التي كانوا يملكونها للدفاع عن أنفسهم، إلا أنهم في الواقع يُقتلون على أيدي حلفاء أميركا السابقين، الحكومة العراقية، بدعم من أصدقاء بغداد، الحكومة الإيرانية. ولا شك أنّ هذا الفشل هو فشل سياسي وأخلاقي.

في الوقت عينه، أظهرت الأمم المتحدة عجزاً تاماً وخداعاً في محاولة حماية اللاجئين، مؤيِّدةً بذلك الحكومة العراقية. ولم تكن بعثة الأمم المتحدة في العراق غير فاعلة بشكل واضح فحسب، لا بل كان لها نتائج عكسية، إذ كانت تقدّم دائماً الأعداء، وتدلي بمعلومات مضلّلة لتبرير فشلها. كما أنّ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فشلت أيضاً في الإيفاء بواجباتها، وتحمل مسؤولية حماية ومساعدة اللاجئين، وفقاً لميثاقها.

باختصار، يسلّط هذا الكتاب الضوء على كيف أنّ نقص المعرفة، والإجحاف وسياسة التضليل، بالإضافة إلى النوايا السيئة وسوء التصرف في بعض الحالات أدّت إلى الكثير من الألم وخسارة حياة الكثيرين.

جون بولتون

السفير الأميركي الأسبق لدى الأمم المتحدة

تمهيد

بصفتي رئيس مكتب حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ومستشار الممثل الخاص للأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بمخيم أشرف منذ العام ٢٠٠٩ حتى العام ٢٠١٢، شجعتني العديد من الدبلوماسيين، والبرلمانيين، وممثلي المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى زملائي المدنيين والعسكريين في وكالات الأمم المتحدة المختلفة، شجعوني على كتابة مذكراتي عن الفترة التي كنت فيها القيادي للأمم المتحدة بشأن مسألة مخيم أشرف، حيث عاش ٣٤٠٠ شخص من مجاهدي خلق لأكثر من ٢٦ عاماً. في الواقع، امتنعت عن فكرة الكتابة في البداية، إذ أنّ عملي في الأمم المتحدة يتطلب السرية، كما كانت آلية إعداد التقارير الداخلية تحدّ من قدرتي على التعبير عن نفسي بحريّة. فآلية إعداد التقارير في الأمم المتحدة مقيّدة بالضوابط والتوازنات التي غالباً ما تخفي الحقيقة وتميّع المسؤولين عن الانتهازية السياسية.

في خريف العام ٢٠١١، طرأت تطورات جديدة. وصل ممثل خاص للأمين العام إلى البعثة في العراق، وقد تصدر إقفال مخيم أشرف أولوياته. فتم إخلاء سكان مخيم أشرف من المكان الذي كان مقرّ إقامتهم لـ ٢٦ سنة إلى مكان جديد في العراق هو مخيم ليبرتي. وقد كانت شرعية هذا الإخلاء وعملية النقل هذه محطّ نزاع، فقد ارتكبت العديد من الجرائم بحقّ سكان مخيم أشرف في الموقعين، وقد بلغ بعضها حدّ الجرائم ضدّ الإنسانية. كذلك، فشلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المكلفة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل مساعدة العراق في تحقيق المصالحة وإعادة الإعمار بناءً على

قصة أشرف المكتومة

سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فشلت في الحفاظ على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في العراق. كما كانت في بعض الأحيان تسترّ على بعض التصرفات غير القانونية التي تقوم بها الحكومة. وبهدف تحييد نفسي عما كانت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والممثل الخاص للأمين العام يحضّرانه مع الحكومة العراقية ضد سكان أشرف، ومن أجل التمكن من التحدّث من دون رقابة، اضطررت الى التخلي عن وظيفتي في الأمم المتحدة، وعن كل الامتيازات والحصانات المتعلقة بها.

الآن، وقد أصبحت خارج منظومة الأمم المتحدة، يمكنني أن أعتنم الفرصة، وأتكلّم لأكشف قصة أشرف المكتومة، عليّ بذلك أكسر جدار الصمت الذي يلفّ المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي يتعرّض لها السكان العزل في مخيم أشرف، وعمليات الإعدام من دون محاكمة التي ارتكبت ضدهم من دون أن ينال أحد أي عقاب. كما أنني سأتكلم علّ ذلك يكون بمثابة علاج نفسي لي من التوتر والإحباط الذي اختبرته خلال السنوات الثلاث والنصف التي كنت خلالها مسؤولاً عن مراقبة وضع سكان أشرف. وبالطبع، أنا أتحمّل المسؤولية الكاملة عن كل ما يرد في هذه الشهادة.

ستتناول القصة سرداً لما لاحظته وشهدته على أرض الواقع، وسيتمّ سرد الأحداث بالترتيب الزمني، إلا أنها مترابطة وقد تتداخل في بعض الأحيان وتكرر في أحيان أخرى، حتى أنها قد لا تبدو بالترتيب الزمني الصحيح. أما بالنسبة للدعاءات في تصريحاتي فكلّها موثقة، ومعظمها مقتطفات من الملاحظات على الملفات أو من مذكراتي الشخصية. سأحاول قدر الإمكان الامتناع عن إصدار الأحكام القيميّة،

قصة أشرف المكتومة

حتى أترك للقارئ استخلاص النتائج. ستركز القصة على السياسة العراقية تجاه سكان أشرف منذ بداية تراجع القوات الأميركية في العراق ومغادرتها في نهاية المطاف، وكيفية تنفيذ الحكومة العراقية لهذه السياسة على أرض الواقع والنتائج التي ترتبت عن ذلك. سأسلط أيضاً الضوء على الحصار المفروض على المخيم لكسر إرادة سكانه، وعلى بعثات تقصي الحقائق التي قادت بعد هجومين قاتلين من قبل الجيش العراقي ضد سكان أشرف. سأتناول أيضاً سلبية ولامبالاة الأمم المتحدة، وتواطؤها في بعض الأحيان. كما سأحاول تقديم عناصر الإجابة على أكثر الأسئلة التي تُطرح حول السلوك المتحيز للأمم المتحدة تجاه منظمة مجاهدي خلق وأعضائها في أشرف، وحول ترتيبات الأمم المتحدة مع رئيس الوزراء العراقي لنقل سكان أشرف إلى مركز احتجاز، شاعت المفارقات أن يكون اسمه مخيم ليبرتي، وحول التلاعب بالتقارير لتضليل المجتمع الدولي ولإبقاء وصمة الإرهاب على سكان أشرف. وفي الفصل الأخير، سأقدم للقراء بعض الإجراءات القضائية التي تمت أمام ولايات قضائية مختلفة في إطار النظم القانونية المتنوعة، والتي برأت منظمة مجاهدي خلق من اتهامات الإرهاب، وأدت إلى إزالتها عن القائمة الأوروبية والأميركية للمنظمات الإرهابية الأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك، سأورد بعض الصور عن الأحداث الهامة، وسأرفق بعض الوثائق التي قد يهم القراء الاطلاع عليها في سياق قراءة القصة.

مقدمة

قبل انضمامي إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، كنتُ المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي كان مقرها في عمان، الأردن. وقد كنتُ أعمل مع حكومات الشرق الأوسط لإدخال إصلاحات مرتكزة على حقوق الإنسان إلى النظم العقابية والسجون في المنطقة. في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨، عُرضَ عليّ منصب رئيس مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، الذي يمثل أيضاً المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العراق.

وقد أجرى مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق نشاطات كلفه بها مجلس الأمن بقراره رقم ١٥٤٦ الصادر في حزيران / يونيو ٢٠٠٤، وبقراره رقم ١٧٧٠ لعام ٢٠٠٧، و٢٠٦١ لعام ٢٠١٢ من أجل "تعزيز حماية حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، والإصلاح القضائي والقانوني بهدف تعزيز سيادة القانون في العراق". وقد جاء القرار الأخير "من أجل اتخاذ كافة الخطوات الممكنة، واستحداث طرائق لضمان حماية المدنيين المتضررين، بما في ذلك الأطفال والنساء وأفراد الأقليات الدينية والعرقية"، ولحث "جميع المعنيين، على النحو المنصوص عليه في القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي، على السماح بوصول موظفي المساعدة الإنسانية بصورة كاملة دون عوائق إلى كل من هم بحاجة إلى المساعدة، والقيام، قدر الإمكان، بتوفير جميع التسهيلات الضرورية لعملياتهم..."

قصة أشرف المكتومة

ويعمل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مع الحكومة العراقية ومع أعضاء المجتمع المدني العراقي لدعم تعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان للجميع من دون تمييز. كما يعمل هذا المكتب بشكل وثيق مع صناديق ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لضمان دمج احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في برامجها ونشاطاتها.

وقد تركّز عملي بصفة خاصة على حماية المدنيين من آثار النزاع المسلح والعنف، وعلى سيادة القانون وحماية حقوق المعتقلين والأشخاص الذين يخضعون للمحاكمة أمام المحاكم، وعلى حماية الأطفال وحقوقهم، وتعزيز تمكين المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية الأقليات وحقوقها، وحماية حرية التعبير. كما ركّز مكنتي أيضاً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم والسكن والعمل، وعلى مستوى معيشي مقبول.

وقد قام مكنتي، بالتعاون مع شركائه، بعدد من النشاطات التي هدفت إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق. وتشمل هذه النشاطات مراقبة وضع حقوق الإنسان في البلد، ورفع التقارير ذات الصلة علناً وإلى الأمم المتحدة؛ ودعم الحكومة العراقية والجهات الفاعلة الأخرى الذي تلتزم تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق، وتدريب المسؤولين الحكوميين، وقوات الأمن والسلطة القضائية وأعضاء منظمات المجتمع المدني حول قانون حقوق الإنسان، والتوعية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وصلت إلى بغداد يوم ١٩ آذار / مارس ٢٠٠٩ لتولي المنصب

قصة أشرف المكتومة

المذكور، وقد صادف ذلك بعد حوالي ثلاثة أشهر من انتهاء ولاية القوات المتعددة الجنسيات في العراق، وبدء نفاذ الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق بشأن انسحاب القوات الأميركية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت في العراق، أو ما يُعرف باتفاقية وضع القوات.

وتشترط بعثات الأمم المتحدة العاملة في المناطق الخطرة التي تعاني من الصراع، ولأسباب أمنية، عدم اصطحاب الأسرة. وتُعتبر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق واحدة من هذه البعثات التي تشترط عدم اصطحاب الأسرة، بما أنها موقع عالي المخاطر الأمنية. لا يُسمح للموظفين باصطحاب أسرهم وحياة العزوبة هي القاعدة في البعثة. قبل السفر إلى العراق، يطلب من موظفي الأمم المتحدة الالتحاق لمدة أربعة أيام إلزامية بالتدريب التمهيدي للتوعية الأمنية، المصممة لتزويد الموظفين بالمهارات اللازمة للعمل في بيئات معادية وخطرة. وتنظم هذه الدورة شركة أمن ربحية، يديرها ضباط سابقين في الجيش من بلدان مختلفة. وبعض المدربين في هذه الدورة ناجون من الاختطاف في الصومال، وما زالت أعراض اضطراب التوتر ما بعد الصدمة واضحة في سلوكهم. وعلى الرغم من أن جزءاً من هذا التدريب تناول القضايا الثقافية العامة، والعادات المحلية وكيفية التفاعل مع العراقيين، إلا أنه في الممارسة العملية، كان الأمر مختلفاً تماماً عن واقع العراق.

وتتطلب القواعد اتخاذ تدابير أمنية صارمة قبل لقاء العراقيين. وفي بغداد، في أول زيارة لي إلى وزير العدل في المنطقة الحمراء، احتلت القوات المرافقة لي والمدججة بالسلاح كامل الطابق الرابع حيث كان

قصة أشرف المكتومة

مكتب الوزير. وقبل أن نبدأ المناقشة، قال لي الوزير أنّ هذه الطريقة ليست طريقةً محترمةً لقيام عربي بزيارة عربي آخر، فاعتذرت، وتذّكرت الأفكار الخاطئة لدورة التدريب التمهيدي للتوعية الأمنية المخصّصة لتفادي مثل هذه المواقف. لم أستطع إخفاء ابتسامتي، وقلت في نفسي أنه من المخجل بالفعل إجراء محادثات مع الوزير في حين أن أربعة جنود أميركيين يقفون بعنادهم في كل زاوية من زوايا الغرفة، وأصابهم على الزناد، بالإضافة إلى مسؤول الأمن الشخصي الواقف عند الباب، والجاهز لإنقاذي والهرب بي. في الواقع، فشل مصممو دورة التدريب التمهيدي للتوعية الأمنية في أخذ الحساسيات الثقافية العراقية في عين الاعتبار، كما فشلوا في تطبيق التدابير المناسبة للظروف مناسبة. في المقابل، تتمتع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بانتشار أوسع في العراق، وتتفاعل مع العراقيين بشكل أكثر فعالية من الأمم المتحدة، وذلك لمجرد تجنّبها لفت الأنظار، وتخالطها مع السكان المحليين. وتبلغ كلفة تدريب الشخص الواحد ألف دولار في اليوم الواحد، تدفعها الأمم المتحدة للشركة التي تنظّم الدورة، ويشكّل هذا الأمر تجارة مربحة بالنسبة للبعض.

في زيارتي الأولى لمخيم أشرف ١، توجّهت لزيارة قائد القوات الأميركية

١ مخيم أشرف هو مدينة صغيرة، مستقلة، ومستقرة، تقع على بعد ٢٧,٦ كيلومتر شمال شرق بلدة الخالص العراقية، وعلى بعد حوالي 80 كيلومتر غرب الحدود الإيرانية، وعلى بعد ٤٠ كيلومتر شمال بغداد، في محافظة ديالى. ويبلغ عدد سكان مخيم أشرف حوالي ٣٤٠٠ إيراني من أعضاء منظمة مجاهدي خلق المعارضة، المعروفة أيضاً بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، الذين عاشوا في المخيم منذ العام ١٩٨٦. وفي حين يعتبرهم بعض العراقيين ضيوفاً كرام من العراق، يجب حمايتهم كلاجئين؛ يعتبرهم البعض الآخر أجانب غير مرغوب فيهم، ومصدراً للتوتر في

قصة أشرف المكتومة

في العراق في قاعدة العمليات الأمامية غريزلي، شمال المخيم. وقبل الدخول إلى مكتب التعليمات، أصّر المسؤولون عن أمني الشخصي على تفتيش المكان. وقد لاقوا اعتراضاً في البداية، إلا أنّ الضابط الأميركي، وبعد جدل طويل، وافق على عملية التفتيش. وكان واقفاً، مكتوف اليدين، يراقب مندهشاً موظفي الأمن في الأمم المتحدة يفتشون مكتبه بحثاً عن أي عبوات ناسفة. في الواقع، لا تتساهم سياسة إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة في المسائل الأمنية، وينفذ مسؤولو الحماية الشخصية القواعد بحذافيرها. وهم بالفعل لم يأخذوا في عين الاعتبار أننا كنا في مكتب قائد القوات الأميركية في العراق، التي تُعتبر القوة التي تحمي بعثة الأمم المتحدة في العراق، والتي كانت قد سهّلت الزيارة إلى مخيم أشرف. فما كان مني هذه المرة أيضاً إلا الاعتذار.

كان الظلام قد حل يوم الخميس ١٩ آذار / مارس عندما هبطت رحلة الأمم المتحدة قادمةً من مطار ماركا في عمان، في مطار بغداد الدولي. والمبنى المخصّص للأمم المتحدة / الولايات المتحدة في المطار منفصل عن الجانب التجاري من مطار بغداد الدولي. وهو عبارة عن منطقة أمنية تحت قيادة القوات الأميركية في العراق. وفي هذا القسم من المطار، لم تكن تتم مراقبة الجوازات، ولا وجود للجمارك

العلاقات الإيرانية - العراقية. بعد الغزو الأميركي على العراق في نيسان / أبريل ٢٠٠٣، اعتُقل سكان مخيم أشرف، واعتُبروا "أشخاصاً محميين" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. بعد ذلك، انتقل مخيم أشرف رسمياً إلى سيطرة الجيش العراقي في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩. ويصفتي رئيساً لقسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، كان من مسؤوليتي مراقبة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية لسكان أشرف. وكانت هذه واحدة من القضايا التي كوّنت نظرتي للأمم المتحدة.

قصة أشرف المكتومة

أو لأي شكل من أشكال السيادة العراقية. في الواقع، كنت مشوشاً، اعتقدت أن العراق استعاد سيادته في العام ٢٠٠٤. وخارج قاعة الوصول، في الطريق إلى المرحاض، جذبت انتباهي لافتة تشير إلى مكان بُني من أكياس الرمل، وكُتِبَ عليها: "العفو: إذا كنت تحمل أي أسلحة أو قنابل، ضعها هنا، ولن تتم محاكمتك"، المثير في الأمر هو أن المخدرات لم تُذكر.

في ذلك المساء، لم يكن الطقس مؤاتياً لإقلاع المروحيات، فتم نقلي إلى أحد الفنادق التي تستخدمها القوات الأميركية في العراق لكبار الضباط. في الواقع، لقد كان أحد قصور صدام. وقد نزلت في غرفة كركوك، بجانب غرفة الموصل ومقابل غرفة الرمادي. كان الجو هادئاً جداً وصامتاً كما لو كنتُ قد أمضيتُ الليلة في المقبرة. لم أستطع النوم وأنا أشعر أنني معتدٍ على منزل صدام، وهذا الأمر لم تحضرنني له دورة التدريب التمهيدي للتوعية الأمنية. إلا أنه يجب أن أكون ممتناً لأنني لم أضطر إلى قضاء الليلة في "الاسطبلات"، وهي المرفق في مطار بغداد الدولي حيث يقضي الجنود وموظفو الأمم المتحدة ليلتهم في انتظار استكمال رحلتهم إلى بغداد أو أي وجهة أخرى. وفي الواقع، يكشف اسم هذا المرفق الكثير عن وضع الإقامة فيه، فهو عبارة عن مجموعة من الخيم المفتوحة حيث يقضي المدنيون من الأمم المتحدة (ذكوراً وإناثاً) مع جنود القوات الأميركية في العراق ليلتهم، ويكون لكل واحد منهم بطانية تحميه من برد الليل والعواصف الرملية. في الحقيقة، لم يكن المزجج في الأمر حال الطقس أو العواصف الرملية، بل تقارب الشبان والشابات المدججين بالسلاح، والمنهكين والمتوترين. في اليوم التالي، حضرت وحدة مراقبة التحركات في بعثة الأمم المتحدة

قصة أشرف المكتومة

لمساعدة العراق لاصطحابي، وقد وضعوني في مروحية من نوع بلاك هوك، وبعد خمس دقائق وصلت إلى واشنطن. و"واشنطن" هو اسم مهبط الطائرات في قلب المنطقة الخضراء المعروفة باسم المنطقة الدولية، على بعد ثلاث دقائق من مجمع قاعدة بعثة الأمم المتحدة لمساعد العراق. وفي هذا المكان، اللغة السائدة هي لغة الجيش الأمريكي، ولا بدّ من التأقلم معها. وتحدّ كافة الطرق في المنطقة الخضراء جدران على شكل T تتعالى من كلا الجانبين. وهذه الجدران المعروفة باسم جدران بريمر، هي جدران من الخرسانة المسلّحة، قابلة للحمل، وتستخدم للحماية من الانفجارات، ورسايات الأسلحة الصغيرة المباشرة أو غير المباشرة، ومدافع الهاون والصواريخ والشظايا. ويبلغ ارتفاع هذه الجدران اثني عشر قدماً (٣,٧ متراً) وهي على شكل حرف T مقلوب. وعندما يكون الجدار على هذا الشكل، فهو لا يحتاج إلى أساسات بل إنّ الجاذبية والوزن كفيلاّن في إبقائه ثابتاً، وهو لا يستلزم وقتاً لتثبيتته أو إزالته، ويحوّل الطريق إلى نفق مفتوح من الأعلى فقط. لذلك، لا يمكن رؤية أي شيء إلى حين الوصول إلى الوجهة المقصودة. وصلت إلى مجمع القاعدة، وقد خصّصوا لي الغرفة رقم ٣٤ أ، المطلة على ساحة صغيرة أمام صالة الطعام. وقد كانت هذه الغرفة من الغرف الأدنى مستوى، وقد أمضيت فيها أكثر من سنة، قبل أن أدرك وجود غرف أعلى مستوى، تُخصّص لمن يقدم الهدايا، ويُفضّل أن تكون زجاجة من الويسكي، إلى موظفي دعم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وعلى الرغم من موقف الأمم المتحدة المعلن حول الفساد، إلا أنّ الفساد في الواقع مستشرّ في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

قصة أشرف المكتومة

وكانت الإقامة في مقطورات مرتبة في صفوف أفقية وعمودية تشكّل متاهة معقدة، يستحيل الخروج منها لمن لم يعتد على ممراتها الضيقة. وكان البعض يسميها "الحاويات"، في حين يسميها البعض الآخر "الخنادق". وكانت أكياس الرمال تحيط بالحاويات من كافة الجوانب، كما كانت طبقات من أكياس الرمال والصفائح المعدنية تغطّي السطوح للحماية من أي قذائف. لم يعرف ضوء النهار منفذاً إلى الغرف، في حين كان انقطاع التيار الكهربائي جزءاً من الروتين اليومي.

جلست على حافة سريري أحاول أن فهم المشاهد التي رأيتها منذ مغادرتي مطار ماركا في اليوم السابق. فجأة، دوى صوت انفجار من خلال الباب نصف المفتوح، تلاه صوت يصرخ بذعر: "إنها قادمة، إنها قادمة، احتموا، احتموا! ارتدوا معدات الوقاية الشخصية، ابقوا بعيدين عن النوافذ". وفي حين أنّ المقصود من الصوت التحرك بسرعة، إلا أنني تسمّرت في مكاني في الظلام، وسط الصمت الذي أعقب الصراخ. لم أرتدّ معدات الوقاية الشخصية، ولم أهرع للاحتماء، بل عدت الانفجارات: واحد، اثنان، ثلاثة! إنه الترحيب بي في بغداد. بدا صوت الانفجارات بعيداً من جهة الشرق عبر نهر دجلة. ويعد بضع دقائق، أعلن الصوت من جديد، وهذه المرّة بدا مرتاحاً: "انصرفوا، انتهى الأمر". أخذت نفساً عميقاً، وغامرت في الخروج لأعتاد على بيئتي الجديدة. "إنها قادمة"، و"انصرفوا، انتهى الأمر"، تحذيرات ستصبح جزءاً من حياتي في بغداد. وسرعان ما علمت أن الصبر والصمود هي مهارات أساسية للبقاء على قيد الحياة في العراق الجديد.

بعد سبع سنوات من سقوط بغداد في نيسان / أبريل ٢٠٠٣، غزت الطبيعة أجزاءً من المدينة، إذ وجدت الشجيرات طريقها إلى القصور

قصة أشرف المكتومة

المدمّرة. أما الرافعات المستخدمة في بناء الصروح خلال حكم صدام فكانت لا تزال واقفةً ورأسها مطأطأ نتيجة القصف الذي تعرضت له، كما لو كانت تنتظر صلاح الدين الأيوبي ليحيا من الموت ويأتي إلى نجدتها، إذ أنّ قيادة العراق الجديد كانت منشغلة جداً في تصفية الحسابات فيما بينها. والمناظر الجوية لبغداد ذكرتني ببرنامج تلفزيوني اسمه "الحياة بعد الناس"، وهو فيلم خيالي يصوّر نيويورك بعد اختفاء الجنس البشري، وكيف استعادت الطبيعة المدينة تدريجياً، سنةً بعد سنة، وحولتها إلى غابة، تماماً كما تفعل في بغداد بعد الغزو الأميركي.

الأساطير والحقائق المتعلقة بمجاهدي خلق في

مخيم أشرف

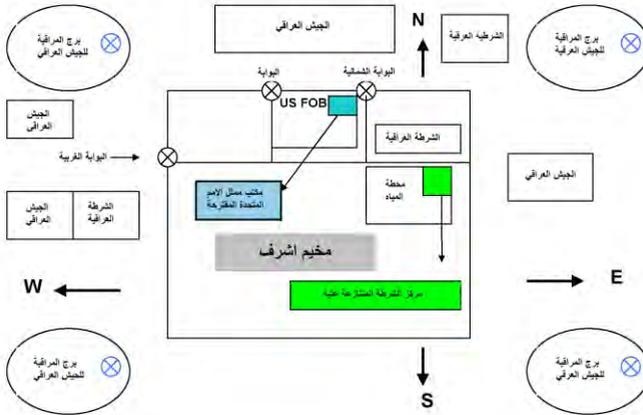
كان الوضع في مخيم أشرف متوتراً جداً لدى وصولي إلى بغداد. إذ ازدادت الخطابات العلنية للحكومة العراقية حدة مع البيانات الصادرة عن مستشار الأمن القومي، موفق الربيعي، الذي وعد بإغلاق المخيم بحلول نهاية آذار / مارس ٢٠٠٩، ومع إعلان رئيس مجلس الوزراء، نوري المالكي، أن العراق عازمة على وضع حد لوجود مجاهدي خلق لأنه يؤثر على علاقات العراق مع دولة إيران المجاورة لها. من جهة أخرى، أعلنت قيادة الائتلاف العراقية التي تتضمن رئيس الوزراء المؤقت ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أياد علاوي، ونائب الرئيس طارق الهاشمي، وصالح مطلق الذي أصبح لاحقاً نائب رئيس الوزراء، مراراً وتكراراً أن تواجد مجاهدي خلق في العراق هو قانوني بموجب القانون العراقي والدولي.

وقد انتقلت مسؤولية مخيم أشرف إلى القوات العراقية في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ بموجب اتفاقية وضع القوات، في حين أنّ تسليم المخيم تمّ في ٢٢ شباط / فبراير ٢٠٠٩. وقد زار زملائي في مكتب حقوق الإنسان مخيم أشرف في ١٩ آذار / مارس، وأطلعوني بإيجاز على الترتيبات الأمنية داخل وحول مخيم أشرف. فقد تولّى الجيش العراقي مراقبة الدخول إلى المخيم، فيما راقبت قوة المهام ١٣٤ في القوات متعددة الجنسيات في العراق الوضع من قاعدة غريزلي للعمليات الأمامية حتى شمال المخيم. ونظراً لعدم توازن القوى، تمكّن الجيش العراقي من مصادرة نقاط التفتيش المحيطة

قصة أشرف المكتومة

بالمخيم من سكان أشرف، إلى جانب أحد المباني على مقربة من باب الأسد، وهو المدخل الرئيسي للمخيم، الذي أصبح فيما بعد مقر الشرطة العراقية في أشرف. فأصبح سكان أشرف الذي بنوا هذه المدينة الصغيرة (وسموها تيمناً بأحد كبار أعضاء مجاهدي خلق / منظمة مجاهدي خلق الإيرانية الذي قتل على يد الحرس الثوري للخميني في العام ١٩٨٢) وطورها بشكل مستمر على مدار ٢٥ عاماً كرفاق للعراقيين، أصبحوا محاصرين وتتم معاملتهم كإرهابيين. واعتبر مستشار الأمن القومي في ذلك الوقت، موفق الربيعي، أن حياة سكان أشرف ستصبح قريباً "غير محتملة"، مما سيرغمهم على مغادرة العراق. وهذه السياسة كانت ولا تزال السياسة العراقية تجاه مخيم أشرف.

المواقع للجيش العراقي والشرطة في محيط مخيم اشرف بعد آذار ٢٠٠٩



بحلول ربيع العام 2009، كان قد تم تفتيش مخيم أشرف مرتين من قِبَل قوات الأمن العراقية، فيما كانت عمليات التفتيش السابقة تتم على أيدي القوات متعددة الجنسيات في العراق / القوات الأميركية في

قصة أشرف المكتومة

العراق. وقد استخدمت قوات الأمن العراقية الكلاب البوليسية في عملية التفتيش الأخيرة التي أجرتها. وقد تبين من كافة عمليات التفتيش أنّ مخيم أشرف خالٍ من الأسلحة، وقد أصدرت وزارة الداخلية العراقية بياناً في هذا الشأن. إلا أنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، كانت متأثرة بالأفكار السياسية غير المثبتة، ولم تصدّق أنه تم تسليم كافة الأسلحة إلى القوات متعددة الجنسيات في العراق في العام ٢٠٠٣.

في ٢١ نيسان / أبريل، قامت وزارة حقوق الإنسان بدعوتي لزيارة فريقها المتمركز خارج أشرف، وكان قد مرّ أكثر من شهر وهم يستجوبون سكان أشرف ويسجّلون رغباتهم. وبحلول موعد زيارتي، كانت الوزارة قد أجرت ٣١٤٤ مقابلة مع سكان أشرف البالغ عددهم ٣٤١٨. وقد أبلغني فريق وزارة حقوق الإنسان أن الاستثمارات أظهرت أنّ أربعة أشخاص فقط يريدون العودة إلى إيران، في حين أنّ ١٣ شخصاً اختاروا المغادرة إلى بلد ثالث (لم تتضمن الاستثمار خيار البقاء في العراق)، إلا أنهم لم يظهروا لي أي إثبات حول رغبة الأشخاص الأربعة في العودة إلى إيران. في كل الأحوال، ما كانت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لتعتبر أنّ هذه النتائج تمثّل الرغبات الحقيقية لسكان أشرف، إذ أنها تعتقد أنه ما دام سكان أشرف تحت سيطرة مجاهدي خلق، فهم غير قادرين على التعبير عن رغباتهم الحقيقية. من جهة أخرى، تتساهل هذه المنظمات نفسها في قبول المعلومات / التضليلات التي كان النظام الإيراني وبعض المسؤولين العراقيين يقدّمونها على مرّ السنين، بهدف تصفية حساباتهم مع حركة المعارضة الإيرانية الشعبية.

قصة أشرف المكتومة

في أيار / مايو ٢٠٠٩، حضر وفد من سكان أشرف لمقابلتي في مكثبي في الديوان (المقرّ الإداري لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في بغداد). وكنتُ أتوقّع رؤية إرهابيين متعطّشين للحرب في مكثبي، فطلبت من الموظف المسؤول عن حماية مكتب حقوق الإنسان الانضمام إليّ. وكان قد أمضى سنة في العراق، وشغل منصب الرئيس المؤقت لمكتب حقوق الإنسان في الفترة ما بين مغادرة نظيري السابق ووصولي. وقد عمل مثلي في إحدى المنظمات غير الحكومية، إذ كان يعمل في منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش). في ذلك الوقت لم أكن على علم بتقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥ المثير للجدل حول أشرف، ولم يأت عليّ ذكره لي. وكل ما كنتُ أعرفه عن مخيم أشرف وسكانه، كان من أخبار زملائي والقصص

٢ أصدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)، وهي منظمة دولية غير حكومية بارزة، مقرّها الولايات المتحدة، تقريراً من ٢٨ صفحة في ١٨ مايو ٢٠٠٥، بعد ١٢ ساعة من المقابلات الهاتفية مع ١٢ شخص ادّعوا أنهم تعرّضوا لسوء المعاملة خلال فترة وجودهم في مخيمات مجاهدي خلق / منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق. إلا أنّ ادعاءات هذا التقرير تمّ دحضها بتقرير آخر أعدّه وفدٌ من أعضاء البرلمان الأوروبي، بعد أن حضروا في بعثة إلى مخيم أشرف في العراق، وأجروا مقابلات خاصة وجهاً لوجه مع أعضاء ومسؤولين من منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وتحدّثوا إلى أكثر من ١٠٠ شخص من سكان أشرف، تم اختيارهم عشوائياً، وقاموا بزيارات تفتيش مفاجئة للمواقع بحثاً عن وجود أو عدم وجود أي أدلّة تدعم ادعاءات تقرير هيومن رايتس ووتش. وقد كانت هذه البعثة بقيادة أعضاء البرلمان الأوروبي أندريه بري، وباولو كاساكا وأزاده ضابطي. وقد توصّل موفد أعضاء البرلمان الأوروبي في تقريرهم المنشور في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٥ إلى أنّ ادعاءات تقرير هيومن رايتس ووتش المنشور في مايو ٢٠٠٥ لا أساس لها من الصحة، حتى أنها معيبة من الناحية الاجرائية وغير دقيقة في الجوهر.

قصة أشرف المكتومة

التي سمعتها في مجمع قاعدة بعثة الأمم المتحدة لمساعد العراق. وصل شخصان من سكان أشرف، بهزاد سفاري وشهريار كيامانيش، فوجدت نفسي أمام رجلين أشبه بمديرين تنفيذيين يتحدثان بفصاحة وتواضع. وبعد المجاملات المعتادة، دخلنا في صلب الموضوع.

أطلعني بهزاد على الوضع الحالي في مخيم أشرف: فقد أعاق الحصار المفروض من قِبَل مكتب رئيس الوزراء الوصول إلى الغذاء، والوقود، والماء، والخدمات الطبية، فيما تم منع استخدام بعض المواد التي ارتأى الجيش العراقي أنه من المحتمل أن يكون لها أغراض عسكرية. أوضح لي بهزاد كيف أخلّ المسؤولون العراقيون في كل الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة العراقية للأميركيين في وقت التسليم. وأكد بهزاد أن سكان أشرف فقدوا الأمل في أي متحاور جدير بالثقة يمكنهم مناقشة مشاكلهم معه. كما أخبرني أن سكان أشرف مستعدون لمغادرة العراق إلى دولة أخرى، لكنهم بحاجة للتحاور مع العراقيين لضمان خروجهم بشكل محترم من العراق.

من جهتي، أطلعت زائري أنه وردني أن المقابلات التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الأشخاص الذين غادروا المخيم، أكدت أنه تم تضليلهم للانضمام إلى المنظمة، فظنوا أنهم سيحصلون على الدعم للسفر والعيش في دولة أخرى. إلا أنهم حالما أصبحوا تحت سيطرة مجاهدي خلق، وجدوا أنفسهم عرضة لضغط نفسي وجسدي يلزمهم على البقاء. كما أنّ التلقين الإيديولوجي المكثف والعزلة الشديدة، والمشتراطات الصارمة التي تستوجب التخلي عن كافة الروابط الشخصية والعائلية أفاضت بآثارها على الصحة النفسية للعديد من الأشخاص في المخيم،

قصة أشرف المكتومة

مما زادهم ضعفاً وعرضةً للانهييار. وقد وصف المنشقون عن المخيم قيادة مجاهدي خلق في المخيم وفي الدول الأخرى بأنها تمارس تأثيراً قوياً جداً على أعضائها، وتحول دون انشقاقهم عن المنظمة ومغادرتهم المخيم. ولولا دواعي الاحترام، لكنت قلت لزمائري إنهم يمثلون جماعة من المجرمين.

في الواقع، لقد لاحظتُ أنّ بهزاد أفسح لي مجالاً كبيراً بالتكلم بحرية بالنسبة إلى قادم جديد، وقد كان يكتب غضبه ويكبح ازدياده لملاحظاتي. أما مهمة مراقبة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان في العراق، فقد جعلت مخيم أشرف، في ذاك الوقت، أولوية ثانوية لمكتبي. وكانت العراق، في مرحلة ما بعد الحرب، تواجه تحديات كبيرة مرتبطة بحقوق الإنسان، فيما كنت في مرحلة وضع الأولويات لمكتب حقوق الإنسان. وما كان ردّ بهزاد على ملاحظاتي إلا دعوةً منه لي لزيارة مخيم أشرف، والتكلم مباشرةً مع السكان، والاطلاع شخصياً على مطالبهم. وقد قال لي: "إننا نرحب بكم في المخيم في أي وقت ومن دون أي قيود". وانتهت مقابلتنا بوعده مني بزيارة المخيم.

ويعد مضي أشهر، أدركت أن الكلام الذي وجهته إلى بهزاد لم يكن قائماً على أسس سليمة، بل كنت متأثراً بالمعلومات التي حصلت عليها استناداً إلى تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٥ المثير للجدل. كما اكتشفت لاحقاً أن المقابلات التي زعم زملائي بأنهم أجروها مع "المنشقين" كانت مرتكزة على ادعاءات مستخلصة من تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، إلى جانب إشاعات صادرة عن موظفي المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وخلال الفترة بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١، قابلت شخصياً تسعة أشخاص من

قصة أشرف المكتومة

"المنشقين" بحسب مسؤولي الأمن العراقيين، إلا أنّ أحداً منهم لم يُعرب عن رغبته في العودة إلى إيران، أو يذكر أنه تم خداعه للانضمام إلى مخيم أشرف أو إساءة معاملته في المخيم.

كما عثرتُ لاحقاً على رسالة من العميد ديفيد فيليبس ٣ "غريفن -٦" من لواء الشرطة العسكرية ٨٩، تم إرسالها في ٢٧ أيار / مايو ٢٠٠٥ إلى السيد كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان بشأن تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥ حول الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من جانب أعضاء مجاهدي خلق، كتب فيها: "أنا قائد لواء الشرطة العسكرية ٨٩، وأثناء شغلي هذا المنصب كنت مسؤولاً عن سلامة وأمن مخيم أشرف في الفترة بين كانون الثاني / يناير وكانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤. وعلى مدار هذه السنة، وردتني عدة تقارير حول حالات تعذيب، وأسلحة مخفية،

٣ بدأ العميد ديفيد فيليبس في الخدمة كقائد للواء الشرطة العسكرية ٨٩ وكقائد الشرطة العسكرية للقوة في العام ٢٠٠٢. كما قاد اللواء القتالي دعماً لعملية حرية العراق II. وخلال تواجد اللواء في العراق، قدّم دعماً قتالياً في مسرح العمليات، بما في ذلك العمليات المشتركة مع الشرطة العراقية. فضلاً عن ذلك، تولّى اللواء إدارة أكاديمية الشرطة الوطنية التي تخرّج ما يزيد عن ٦٠٠٠ ضابط شرطة جديد. كما قدّم اللواء خدمات الحراسة والمراقبة للمعتقلين العراقيين ذوي الشأن، بما فيهم صدام حسين، وجزئاً بغرض الحماية لأعضاء مجاهدي خلق في مخيم أشرف. وبعد تولّي العميد فيليبس قيادة اللواء، شغل منصب نائب قائد قيادة التحقيقات الجنائية للجيش الأميركي في فورت بلقوار، فيرجينيا. وفي نيسان / أبريل ٢٠٠٦، تمت ترقيته العميد ديفيد فيليبس إلى رتبة عميد وتولى منصب نائب قائد الشرطة العسكرية للجيش، ثم عاد إلى العراق كنائب القائد العام لفريق المساعدة لتدريب الشرطة المدنية، وكان كبير رجال الشرطة العسكريين في مسرح العمليات.

قصة أشرف المكتومة

وعن أشخاص محتجزين ضد إرادتهم لدى قيادة منظمة مجاهدي خلق. وكنت أصدر توجيهات للوحدات التي رأسها للتحقيق في كل حالة من هذه الادعاءات. وفي عدة حالات، قمت شخصياً بقيادة فرق التفتيش ضمن إطار زيارات غير معلن عنها إلى مرافق مجاهدي خلق / منظمة مجاهدي خلق الإيرانية حيث كان يُزعم حصول انتهاكات لحقوق الإنسان. إلا أنه طيلة فترة الـ ١٢ شهراً، لم نجد أي دليل يدعم الادعاءات الواردة في تقريركم الأخير، ولم أكن لأسمح بهذه الانتهاكات المذكورة في تقريركم، ولم أكن لأجيز لمجاهدي خلق / منظمة مجاهدي خلق الإيرانية احتجاز أي أشخاص ضد إرادتهم. وقد تبين عدم وجود أي أدلة تدعم ادعاءات أعمال التعذيب، والختف، والأضرار النفسية. في المقابل، كان مجاهدو خلق / منظمة مجاهدي خلق الإيرانية يبلغوننا بشكل دائم عن أشخاص يرغبون في مغادرة المنظمة، وكانوا ينقلونهم حتى بوابتنا. وبناءً على طلبكم، يمكنني أن أوضح بالتفصيل المزاعم المحددة والتحقيق اللاحق الذي أجرته وحداتي. وبصفتي المسؤول عن حماية وأمن المخيم طيلة عام ٢٠٠٤، لم يقع، على حد علمي، أي حادث مثبت كما ورد في تقريركم". وقد أكد سكان أشرف السابقين الذين أجريت معهم المقابلة في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ هذه الأقوال.

فعندئذٍ، بدأت أدرك كيف ارتبطت صفة الإرهاب بمخيم أشرف وسكانه وكيف ساهمت الأمم المتحدة في نشر هذه الصورة عن مجاهدي خلق كمنظمة إرهابية تحتجز الأشخاص في المخيم رغم إرادتهم، وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان داخل المخيم.

أما الموظفون الذين كانوا يلتحقون حديثاً بموظفي الأمم المتحدة في

قصة أشرف المكتومة

بغداد، فكانوا يستقون معلوماتهم غير الرسمية عن الشؤون العراقية ومخيم أشرف في المشرب السري لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أو في ساحة مجمع قاعدة البعثة أمام قاعة الطعام. وكان إذا قرأ أي شخص في بغداد تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، وزار بعض المواقع الإلكترونية ذات الصلة، وتناقل الأحاديث في ساحة مجمع قاعدة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أو في المشرب السري، فكان يُعتبر خبيراً في شؤون مخيم أشرف ومجاهدي خلق. وكان الموظفون المدنيون، وموظفو الأمن، والمستشارون العسكريون الذين ليس لديهم أي مكان يقصدونه خارج دوام العمل، كانوا يقضون وقتهم في ساحة المجمع أو في المشرب السري، يتناقلون الحكايات المبالغ بها، وينشرون الإشاعات والأساطير حول مجاهدي خلق. وبفعل المبالغة في المزاعم التي تفيد بأن مخيم أشرف يأوي مجموعة من "الإرهابيين المحميين"، أصبحت هذه الحكاية الموضوع المفضل للتحدث فيه أثناء التجمعات. كما كان هذا "التدريب" الوحيد للذي يتلقاه موظفو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق قبل زيارتهم مخيم أشرف. وكان موظفو البعثات الدبلوماسية ووزارة الخارجية الأمريكية أيضاً يترددون إلى المشرب السري، وكانت لهم حكاياتهم الخاصة، ولا بد أن يتردد صدق حكايات هؤلاء "الخبراء" في تقارير البعثات الدبلوماسية وأن تساهم في تشكيل سياسات حكوماتها. لكن الغريب هو أن أحداً من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لم يذكر أن وفداً من أعضاء البرلمان الأوروبي تحقق من المزاعم والادعاءات وتوصل إلى أن تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥ لم يكن مبنياً على أسس

قصة أشرف المكتومة

سليمة^٤، وأنه لا أساس له من الصحة، كما أنّ أحداً منهم لم يأت على ذكر أقوال العميد ديفيد فيليبس وغيره من كبار الضباط الأميركيين الذين خدموا في لواء الشرطة العسكرية لحماية مخيم أشرف والذين أفادوا بأنهم حققوا في المزاعم الصادرة ضد مجاهدي خلق في مخيم أشرف ولم يجدوا أي أدلة تدعمها.

وفي ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، قابلت في فندق الزهور في بغداد أربعة سكان سابقين من مخيم أشرف وثنائيين لديهم أقرباء يسكنون في المخيم، وقد تم هذا اللقاء بناءً على طلب السفير الإيراني في بغداد، حسن دنائي فر. ولم يكن الأفراد الأربعة يرغبون في أن يتم اللقاء في السفارة الإيرانية. وبالرغم من أنّ السفارة الإيرانية أبلغت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن هؤلاء السكان السابقين في مخيم أشرف يجيدون اللغة الإنجليزية، تبين أن الأمر غير صحيح، وتمت الاستعانة بالمترجم الفوري مسعود خدابنده، وهو ناشط معروف، يسعى جاهداً إلى إغلاق المخيم و"تحرير" سكانه، وقد حضر من المملكة المتحدة للترتيب لهذا اللقاء، بالتعاون مع السفارة الإيرانية. وبالرغم من تواجد مسعود خدابنده، وترتيب اللقاء بناءً على طلب السفارة الإيرانية، إلا أنّ أحداً من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لم يذكر أنه تعرّض لأي سوء معاملة من جانب قيادة المخيم، على الرغم من ظروف العيش القاسية الناتجة عن التبعيات الخارجية والحظر المفروض على المخيم. كما أنّ أحداً منهم لم يكن على دراية بوجود أي أسلحة في المخيم، وقد كانوا جميعهم مترددين جداً في العودة إلى إيران، على الرغم من عدم توفر أي خيارات أو خطط أخرى لديهم. وكان أحد

^٤ الملاحظة السابقة ٢.

قصة أشرف المكتومة

الأشخاص يعاني من داء السرطان في مرحلة متقدمة، فعرضت عليه تسهيل عودته إلى إيران ليتلقى العلاج على حساب الحكومة الإيرانية، لكنّه رفض. وقد طلب مني الثنائيان اللذان قابلتهما الاجتماع بأعضاء عائلتهم ولكن خارج إيران. ومن أجل إقناع مريض السرطان بالقبول بعرضي لمساعدته على العودة إلى طهران، أخبرته بأنه قد يتوجب عليه الانتظار لسنوات قبل منحه وضع لاجئ في حين لن ينتظر الداء هذه المدة ليفتك به، ومن الضروري علاجه بشكل طارئ. فكان رده، بحسب ترجمة السيد خدابنده، أنه يفضل الموت بداء السرطان على العودة إلى إيران.

خلال ربيع العام ٢٠٠٩، زاد الضغط على مخيم أشرف، وذلك عن سابق تصميم. فقد منع قرار مجلس الوزراء في تاريخ ١٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٨ كافة المنظمات العراقية وغير العراقية، والأحزاب، والمؤسسات والأفراد في العراق من التعاون مع أعضاء مجاهدي خلق في مخيم أشرف، واعتبر أي مخالفة لهذا الحظر انتهاكاً لقانون مكافحة الإرهاب، وطلب من القوات المتعددة الجنسيات في العراق تسليم كافة القضايا المرتبطة بمجاهدي خلق، بما فيها مخيم أشرف ونقاط التفتيش المحيطة به، إلى السلطات العراقية المختصة، وتنفيذ مذكرات التوقيف بحق أعضاء مجاهدي خلق نتيجة صدور مزامم بارتكابهم جرائم بحق الشعب العراقي. إلا أن العراقية (وهي ائتلاف أحزاب سياسية ذات توجه طائفي، بإقرار سني وقيادة أياد علاوي من الطائفة الشيعية)، التي تمتلك الأكثرية البرلمانية، اعترضت على هذا القرار. وفي هذه الأثناء، وقبل أيام قليلة من صدور القرار المذكور، أعلنت المرجعيات الدينية وقادة العشائر عن دعم ٣ مليون

قصة أشرف المكتومة

عراقي شيعي لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية وسكان أشرف. لم يتم تمرير القرار المزعوم لمجلس الوزراء بشكل رسمي، فطلبت من وزارة حقوق الإنسان تزويد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بنسخة منه، لكنني أبلغتُ بعدم توفرها. وأتساءل بالتالي عن مدى قانونية القرارات الحكومية التي تبقى غير منشورة، أو بعبارة أخرى سرية. كما أنني عندما كنت أعمل مع ما يُسمى "لجنة أشرف"، طلبتُ من عدد من السلطات التي تعنى بشؤون مخيم أشرف تزويدي بالقانون التأسيسي للجنة أشرف، إلى جانب أسماء أعضائها ومهامها. فتمّ إعلامي أنها تأسست بموجب أمر شفهي من رئيس الوزراء، وظلّت "لجنة أشرف" هيئة مجهولة يديرها مكتب رئيس الوزراء، أما عضويتها ومهامها وصلاحياتها، فقد حدّدها مستشار الأمن القومي على أساس خاص. وهذه هي الطريقة التي يحكم فيها ائتلاف "دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء المالكي البلاد.

لطالما كان مخيم أشرف حافلاً بالنشاطات، وأعمال التصنيع، والزراعة، والصحة والتعليم، حتى على الصعيد الجامعي. وقبل تسليم المخيم إلى الحكومة العراقية، وبسبب وضع الأشخاص المحميين الذي يتمتع به سكان أشرف، سمحت القوات المتعددة الجنسيات في العراق لسكان أشرف بمزاولة نشاطاتٍ تدرّ عليهم بالمداخيل، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة. وفي الوقت الذي كانت فيه العراق في حالة من الفوضى، تعاني من نقص في الحاجات الأساسية، كان أكثر من ١٠٠٠ عامل عراقي يكسبون رزقهم من العمل في مخيم أشرف. ومنذ تسليم الولايات المتحدة الأميركية المخيم، أقامت القوات المسلحة العراقية نقطة تفتيش عند باب الأسد، وهي البوابة الرئيسية لمخيم أشرف، من أجل مراقبة

قصة أشرف المكتومة

المركبات والأشخاص الوافدين إلى المخيم والخارجين منه. فمُنِعَ العمال العراقيون من دخول المخيم، ووُضِعَت القيود على إمدادات سكان أشرف الذين كانوا يعانون صعوبات في الوصول إلى السوق العراقي والشعب العراقي. وفي أوائل شهر تموز / يوليو ٢٠٠٩، أكدت القوات الأميركية في العراق أن القوات المسلحة العراقية منعت عدة شاحنات محملة بالأطعمة وغيرها من المواد من الدخول إلى مخيم أشرف، واعتدت على البائعين الذين قَدَموا الخدمات إلى سكان أشرف. في الواقع، منذ وضع نقطة التفتيش العسكرية عند باب الأسد، بات الدخول إلى مخيم أشرف بمثابة تحدٍّ حتى بالنسبة إلى الدبلوماسيين وكبار المسؤولين الدوليين. فتوقفت المنظمات غير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن زيارة مخيم أشرف. وخلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٠٩، اقتصرت زيارات المخيم على زيارة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مرتين.

وظَلَّت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بقيادة الممثل الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ستيفان دي ميستورا، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة آد ملكرت، تنادي بوجود حماية أعضاء مجاهدي خلق في مخيم أشرف من الترحيل القسري، أو الطرد، أو الإعادة القسرية إلى الوطن، بما يخالف مبدأ "عدم الإعادة القسرية"، كما أكدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على أنه لا يجوز نقل أعضاء مجاهدي خلق داخل العراق بما يخالف القانون الإنساني الدولي، ويأن الأمم المتحدة لا تدعم إلا الحلول المقبولة من العراقيين ومن سكان أشرف. وفي هذا السياق، أفاد الأمين العام إلى

قصة أشرف المكتومة

مجلس الأمن في تاريخ ١٤ أيار / مايو ٢٠١٠ أن: "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق... استمرت في دعم إمكانية وصول سكان أشرف إلى البضائع والخدمات ذات الطبيعة الإنسانية، وفي دعم حقهم في الحماية من النقل الجماعي العشوائي أو الإعادة القسرية إلى الوطن، بما يخالف مبدأ "عدم الإعادة القسرية"٥ العالمي. وفي ٣١ آذار / مارس ٢٠١١، أفاد الأمين العام أن "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تكرر دعوتها إلى ... احترام المعايير الإنسانية المقبولة عالمياً وقانون حقوق الإنسان الدولي، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يشكل العراق طرفاً فيه"٦. وفي ٧ تموز / يوليو ٢٠١١، دعا الأمين العام الدول الأعضاء "إلى دعم وتسهيل تنفيذ أي ترتيبات مقبولة من الحكومة العراقية وسكان أشرف"٧. إلا أنه مع وصول الممثل الخاص للأمين العام مارتن كويلر إلى بغداد، اعتمد سياسةً معاكسةً تماماً، واستهل خطةً لتهجير سكان أشرف، والأمر الذي فاجأ الجميع هو أنّ موقفه لقي تأييداً من نيويورك. فتمّ تجاهل التصريحات العامة السابقة وتقارير الأمين العام لمجلس الأمن في هذا الشأن، مما تتسبب في ضرب مصداقية ونزاهة الأمم المتحدة.

٥ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٢٤٠/٢٠١٠ بتاريخ ١٤ أيار / مايو ٢٠١٠، الفقرة ٥٤.

٦ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٢١٣/٢٠١١ بتاريخ ٣١ آذار / مارس ٢٠١١، الفقرة ٥٢.

٧ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٤٣٥/٢٠١١ بتاريخ ٧ تموز / يوليو ٢٠١١، الفقرة ٦٦.

هجوم الجيش العراقي على مخيم أشرف

تموز/ يوليو ٢٠٠٩

في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٩، تلقت القوات المسلحة العراقية توجيهات بإقامة مركز شرطة داخل المخيم لمراقبة سكان أشرف عن كثب. واعترض السكان على الغرض من إحضار عدد كبير من قوى الأمن المسلحة إلى داخل المخيم، لاسيما في أعقاب التصريحات العدائية المتكررة الصادرة عن السلطات الحكومية. وفي ٢٨ تموز / يوليو، رافق العقيد سعدي، قائد قوى الأمن حول مخيم أشرف، عدداً من عناصر الجيش وضباط الشرطة إلى المخيم لمناقشة افتتاح مركز للشرطة قرب محطة ضخ المياه مع ممثلي سكان أشرف. وفي حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، غادر العقيد سعدي طاولة الحوار. وبعد مضي ساعتين، أي حوالي الساعة 3:30-4:00 بعد الظهر، تجمّع مئات الجنود العراقيين وعناصر الشرطة عند البوابات الثلاث التي تؤدي إلى مخيم أشرف (الباب الشرقي، والباب الشمالي، وباب الأسد) ونظّموا هجوماً على المخيم. وقد استخدموا عربات الهامفي وجرافات البولدوزر لتدمير الأسوار والجدران حول المخيم، وتقدّموا مندفعين بسرعة كبيرة في كافة الاتجاهات، واستهدفوا الحشود السكانية. وبدورها، اقتحمت عناصر قوى الأمن الداخلي الراجلة المخيم، وكانت

قصة أشرف المكتومة

مسلحة بالهراوات، وبعضها ذات المسامير، وبالقضبان المعدنية، ومضارب الكريكت، والسلاسل، والمناجل، والفؤوس، والغاز المسيل للدموع، والقنابل الصوتية، وخرطوم المياه، واعتدت على مئات السكان غير المسلحين الذين شكّلوا سلسلةً بشرية. وفي مرحلة معينة، فتحت القوات المسلحة العراقية النار على السكان، وبحسب روايات شهود عيان من القوات الأميركية في العراق، كان الهجوم عنيفاً جداً ودام لساعات، ولم يتوقّف إلا بعد حلول الليل. وفي صباح اليوم التالي، أي في ٢٩ تموز / يوليو، عادت القوات المسلحة العراقية إلى المخيم عند حوالي الساعة 10:15 صباحاً وتجمّعت في "ساحة التوليب" بالقرب من محطة مياه المخيم، واعتدت مجدداً على السكان بالطريقة نفسها وبالأسلحة نفسها التي استخدمتها في اليوم السابق. ومن قاعدة العمليات الأمامية غريزلي، وقفت القوات الأميركية في العراق، فرقة العمل ١٣٤، وراقبت الأحداث بصمت.

وإلى جانب القوات المسلحة العراقية المتمركزة بشكل دائم حول مخيم أشرف، تمثّلت العناصر الأخرى المشاركة في الهجوم بوحدات جيش من بغداد، ووحدات من الشرطة من ولاية ديالى والقوات الخاصة للجيش العراقي من اللواء ٥٦ بقيادة رئيس الوزراء، كما شارك طلاب من أكاديمية الشرطة التي تبعد ميلين عن مخيم أشرف في هذا الهجوم. وزعمت القوات الأميركية في العراق أنه لم يكن بوسعها تحديد هوية كافة القوات المشتركة في الهجوم بشكل واضح، ولكنها أكّدت أن ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ مجموعة شاركت في الهجوم.

ولدى مقابلة بعض الأشخاص من سكان أشرف، أفادوا بأن بعض المعتدين كانوا يجيدون اللغة الفارسية، مما يعني أنه من الممكن أنهم

قصة أشرف المكتومة

قضوا وقتاً طويلاً في إيران، ولعلهم أعضاء سابقين في لواء بدر الذي انضم إلى قوى الأمن العراقية، كما من الممكن أن يكونوا أعضاء في قوى الأمن الإيرانية التي تساعد الجيش العراقي.

وأفادت فرقة العمل ١٣٤ من القوات الأميركية في العراق (التي أطلق عليها اسم "الأخ الأكبر" بسبب أنظمة المراقبة الإلكترونية عن بعد التي تملكها) أن القوات المسلحة العراقية منعت الأطباء العراقيين والموظفين الطبيين التابعين للقوات الأميركية في العراق من دخول مسرح الاعتداء لإخلاء الجرحى. كما منعت القوات العراقية بعض محاولات الصحفيين للاقترب من المنطقة. كما تم إطلاق النار على سيارة الإسعاف الخاصة بالمخيم عدة مرات خلال الهجوم، بينما كان أطباء مجاهدي خلق يحاولون نقل الجرحى إلى مستشفى أشرف. وخلال عملية تقصي الحقائق، عاينت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق سيارة الإسعاف المثقوبة بالرصاص.

وبعد أن تمت السيطرة على سكان أشرف، بدأت القوات المسلحة العراقية في نهب البضائع التي تعود إلى سكان أشرف، من مولدات للطاقة، ومكيفات هوائية، ومرآح، وطاولات، وكراسٍ، وأي شيء قد يفيدهم في تحسين تجهيزات قاعدتهم خارج مخيم أشرف. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مصادرة ٣٩ مركبة، وقد تمت عمليات النهب كلها على مرأى من الأخ الأكبر. وفي كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، عندما اجتمع ممثلو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وممثلو الحكومة العراقية في قاعدة الجيش العراقي لمناقشة مسألة نقل سكان أشرف إلى مخيم "ليبرتي"، أشار بهزاد إلى الطاولات التي كنا نجلس حولها وأخبرني أن هذه الطاولات نُهبت خلال الهجوم الذي تم شنه في تموز

قصة أشرف المكتومة

/ يوليو ٢٠٠٩. فما كان مني إلا أن سألت ضابطاً في الجيش العراقي عن مصدر هذه الطاولات، فرمقتي بنظرة ثاقبة ورسم على وجهه ابتسامة مزيفة.

وفي بغداد، في وقت الهجوم على مخيم أشرف في ٢٨-٢٩ تموز / يوليو، لم نتلق سوى معلومات جزئية وسطحية- تنفيذ بوقوع بعض الاشتباكات وربما حدوث مجزرة. وكان المجتمع الدبلوماسي يلجأ إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للحصول على المعلومات، في حين تلجأ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بدورها إلى السفارة الأميركية ووزارة الخارجية الأميركية. لذلك، قررت القيام بعملية تفصي حقائق، وقد استلزم الحكومة العراقية أحد عشر يوماً للموافقة على هذه العملية، بحجة ضرورة مرور بعض الوقت لتهدأ الأمور حفاظاً على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. فكان ذلك بمثابة اعتراف غير مقصود بأن حادثة رهيبية قد وقعت.

وفي ١٠ آب / أغسطس، تم السماح أخيراً لمكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالدخول إلى المخيم، فزارت البعثة مستشفى مخيم أشرف، وقابلت ممثلي المخيم، والقوات الأميركية في العراق وكبار ضباط الجيش العراقي، وقابلت الضحايا، والطاقم الطبي، وعدد من السكان، وجمعت بعض الصور، والمستندات، والتقارير الطبية ولقطات الفيديو عن الهجوم. وفي نهاية الزيارة، اجتمع الوفد بمسؤولين من القوات الأميركية في العراق، للنظر في الأدلة التي تم جمعها، وأكدوا ما أشارت إليه الأدلة.

وكان العقيد سعدي ونانبه المقدم عبداللطيف أعلى مسؤولين عراقيين

قصة أشرف المكتومة

في مخيم أشرف. وعندما سؤل العقيد سعدي عن روايته للأحداث، أجاب بصوت منخفض، كما لو كان يحاول إبقاء كلامه غير مسموع، وقال إنه في صباح ٢٨ تموز / يوليو، تلقى أوامر من مكتب رئيس الوزراء لدخول المخيم، ثم أضاف أنه تلقى أوامر بدخول المخيم من دون أي أسلحة، فذهب إلى المخيم برفقة ٥٠ جندي غير مسلحين وست مركبات عادية للجيش (ناقلات مصفحة). إلا أنه لدى وصولهم إلى البوابة، واجه هو ورجاله مقاومة عنيفة إذ هاجمهم سكان أشرف بالسكاكين، والهراوات والحجارة. وأوضح العقيد سعدي أن رجاله لم يتوقعوا هذه المقاومة، وقد فاقهم سكان أشرف عدداً، فما كان منهم إلا طلب الدعم من شرطة ديالى، ومن القوات الخاصة العراقية ووحدات الجيش من بغداد. إلا أنّ البيعة لم تتلقَ أي أدلة تثبت هذه الرواية، كما لم تذكر القوات الأميركية في العراق استخدام سكان أشرف لأي نوع من الأسلحة، بل أكدت أن مئات الفرق اقتحمت المخيم في ٢٨ تموز / يوليو حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر في ما يشبه عملية مخطط لها جيداً.

وفي ١٢ آب / أغسطس، اجتمعت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع علي الياسري، مدير دائرة العمليات في مكتب رئيس الوزراء، ورئيس "لجنة أشرف" في بغداد، وقد أطلع الياسري المفوضية أن السلطات العراقية اكتشفت أسلحة ثقيلة، بما فيها صواريخ، وراجمات صواريخ داخل مخيم أشرف. واحتفظت المفوضية بهذه المعلومات القيمة "كسِرٍ داخلي، لاستخدامها لاحقاً لدعم موقفها تجاه سكان أشرف ولتبرير رفضها التعامل معهم ما لم "ينشقوا". في المقابل، وعلى عكس موقفها من مجاهدي خلق، سجّلت المفوضية

قصة أشرف المكتومة

أعضاء من حزب العمال الكردستاني ومن مؤيديه في مخيم مخمور في شمال العراق، كلاجئين على الرغم من اعتبار حزب العمال الكردستاني "منظمة إرهابية" من جانب الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ومن الواضح أن العامل الحاسم في هذه المسألة هو عامل سياسي وليس إنساني، وأن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تنفذ إلا إرادة السلطات العراقية السياسية. ويتمتع أعضاء حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بتأييد الحكومة الإقليمية الكردية لهم، ونظراً للحساسيات بين العرب والأكراد، لا تستطيع الحكومة الاتحادية في بغداد الاعتراض على رغبات الحكومة الإقليمية الكردية في هذا الصدد، إلا أن هذه ليست الحالة بالنسبة لمنظمة مجاهدي خلق التي تتعرض تلقى اعتراضاً من النظام الإيراني ومن حكومة المالكي. وهذا ما يفسر المعيار المزدوج للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المبرر بمبادئها القائمة على العمل جنباً إلى جنب مع الحكومات.

وخلال إدلاء الياسري بتصريحه حول الاكتشاف المزعوم للأسلحة الثقيلة، نسي أن وزارة الداخلية العراقية ومديرية ولاية ديالى والقوات المتعددة الجنسيات في العراق أجرت عمليات تفتيش متكررة للمخيم ولم تجد أي أسلحة. وقد أكد أحد المستندات صادر عن وزارة الداخلية العراقية في ٢٠ نيسان / أبريل ٢٠٠٩، عقب عملية تفتيش استخدمت فيها الكلاب البوليسية في ١٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٩، أكد عدم وجود أي أسلحة في المخيم. وتثبت الأحداث المتعاقبة في الأشهر التالية أن مزاعم الياسري لا أساس لها من الصحة والمصدقية، فإما تم تضليل الياسري من جانب القوات على الأرض أم أنه تعمد إصدار

قصة أشرف المكتومة

بيانات كاذبة. وعلى الرغم من كل ذلك، ظلت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقتنعة تماماً بوجود أسلحة مخبأة في المخيم، مما يثبت النوايا الإرهابية لمجاهدي خلق، ويدفع إلى إزالة غطاء حماية المفوضية عن سكان أشرف.

وعندما سُئل العقيد سعدي عن الأسلحة النارية المستخدمة، أكد أنه سمع طلقات نارية، لكنه قال إنه لا يملك أدنى فكرة حول مصدر هذه الطلقات. ثم أضاف أنه "من الممكن أن تكون قد وقعت بعض الأخطاء، إلا أنها بالتأكيد غير متعمدة" ثم فجأة، أصبح غامضاً ومراوفاً في هذا الشأن، فقال إن العديد من سكان أشرف ألقوا بأنفسهم تحت المركبات المتقدمة نحوهم التابعة للجيش العراقي. وفي الأيام التالية للهجوم، زعم بعض المسؤولين من مكتب رئيس الوزراء أن القناصين من مجاهدي خلق هم الذين قتلوا أو أصابوا سكان أشرف. وفي محادثة أجريتها مع الياسري في ٤ آب / أغسطس، زعم هو أيضاً أنّ سكان مخيم أشرف تعرضوا لطلقات نارية من جانب مجاهدي خلق وليس من جانب القوات العراقية، كما أكد أن القتلى كانوا منشقين عن المنظمة. وزعم الياسري أيضاً أنّ ١٠٠ ضابط شرطة و١٣ جندي من الجانب العراقي قد أصيبوا، إلا أنه لم يتم تقديم أي دليل على هذه المزاعم لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فيما أشارت الأدلة والشهادات التي تم تقديمها إلى بعثة تقصي الحقائق، بشكل واضح، إلى أنّ كامل المسؤولية حول إطلاق النيران، والقيادة المتهورة والخطيرة، وأعمال النهب، تقع على عاتق قوى الأمن العراقية (الجيش، الشرطة، ووكالات الأمن).

وفي وقت الهجوم، تمركز جنود القوات الأميركية في العراق في ثلاثة

قصة أشرف المكتومة

مواقع مختلفة: الباب الشرقي، والباب الشمالي، وباب الأسد، كما راقبوا الوضع مباشرةً أيضاً من قاعدة العمليات الأمامية غريزلي. في الواقع، شاهدت القوات الأميركية في العراق الأحداث وصورتها، فطلبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق نسخةً من الفيديو المصور، وقد وعدتها القوات الأميركية بتزويدها بنسخة، شرط عدم تصنيف هذا الفيديو على أنه سري. إلا أنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لم تتابع طلبها، ولم تتطوع القوات الأميركية في العراق لمنحها الفيديو المصور، إذ لم يُرد أي طرف أن يعتبره مكتب رئيس الوزراء على أنه يثير مسألة منسية.

وفي نهاية مهمة تقصي الحقائق، اختلط وفد من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشكل غير رسمي مع جنود تابعين للقوات الأميركية في العراق شهدوا الأحداث على الأرض. فأكدوا ما حصل، كما أكدوا هوية وعدد القوات المتورطة بالهجوم، وعدد القتلى والجرحى. وفي ٦ آب / أغسطس، قبل الكشف عن نتائج بعثة تقصي الحقائق، اعترف مسؤولون كبار من القوات الأميركية في العراق ومن وزارة الخارجية الأميركية في بغداد إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أنّ القوات المسلحة العراقية فقدت السيطرة على فرقها خلال الهجوم. وخلال الاجتماع نفسه في السفارة الأميركية، أوضح نائب قائد القوات الأميركية في العراق أن دور القوات الأميركية في العراق كان المراقبة والتبليغ وليس التدخل لمصلحة أي طرف كان، لا سيما أنّ اتفاقية وضع القوات تمنع هذا النوع من التدخل، وأضاف أنّ قيادة مجاهدي خلق وسكان أشرف والحكومة العراقية على علم تام بذلك. وفي وقت لاحق، أطلع ضابط في القوات الأميركية في العراق البعثة، ضمن إطار

قصة أشرف المكتومة

تصريح غير رسمي، أنهم لم يتدخلوا أو يحاولوا منع القوات المسلحة العراقية من التعدي على المخيم لأنهم تلقوا أمراً من الجنرال أوديرنو، القائد العام للقوات الأميركية في العراق بعدم القيام بذلك.

أسفرت الهجمات عن مقتل ١١ شخصاً من سكان أشرف، ستة منهم في ٢٨ تموز / يوليو، واثنين في ٢٩ تموز / يوليو، واثنين في ٣٠ تموز / يوليو، وواحد توفي متأثراً بجراحه في ١٤ آب / أغسطس، وقد أكدت القوات الأميركية في العراق عدد القتلى. أما ممثلو سكان أشرف فقدموا قائمة بأسماء القتلى وبأسماء ٤٤٣ جريحاً من السكان، ٤٢ منهم إصاباتهم خطيرة، وأكدت القوات الأميركية في العراق أنها شاهدت ما لا يقل عن ٢٠٠ جريحاً من سكان أشرف. وكتب أحد الأطباء التابعين لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بعد مشاهدته الصور، واطلاعه على التقارير الطبية الخاصة بالقتلى: "توفي بعض الضحايا جراء إصابتهم لطلقة نارية واحدة مميتة إما في الصدر أو في الرأس، وهذا يعني أنه تم استهدافهم وأن قتلهم كان متعمداً، وإلا لكانت اختلفت إصابتهم لو كان إطلاق النار عشوائياً". وبحسب المستندات التي قدمها ممثلو سكان أشرف إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فقد تعرّض ١٣٨ شخصاً من سكان أشرف لإصابات في الرأس و٥٦ شخصاً لكسور في العظام و٢٥ شخصاً لإصابات ناتجة عن صدمهم بالمركبات العسكرية.

وأعربت كل من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوض السامي لحقوق الإنسان عن قلقهما إزاء الاستخدام المفرط للقوة ودعيا إلى

^٨ خدم الجنرال رايوند ت. أوديرنو بصفة القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، ثم القوات الأميركية في العراق من سبتمبر ٢٠٠٨ إلى سبتمبر ٢٠١٠.

قصة أشرف المكتومة

تحقيق مستقل. لقد أوضحت للسلطات العراقية، في عدة مناسبات، أنه من مصلحة العراق التحقيق في الحادث ومساءلة المسؤولين عنه. وأعدت مديرية العمليات في مكتب رئيس الوزراء ملفاً بشكل غير مسؤول كخلاصة للتحقيق المفترض أنهم أجروه. وقد تألف من بيانات صادرة عن بعض الأعضاء العراقيين في قوى الأمن الداخلي، وتضمن بعض الصور لفتابل يدوية، ومسدسات وبعض أجهزة الرؤية الليلية موضوعة على طاولة. وعندما عرضوا عليّ الملف وزعموا أنه دليل على أن مجاهدي خلق مسلّحون ومسؤولون عن عمليات القتل في مخيم أشرف، نصحتهم بعدم نشر الملف لأنه عبارة عن تلاعب غير متقن، ومثير للسخرية، ولن يأخذه أحد على محمل الجد. وبعد أن كانت الأمم المتحدة مهتمة جداً بالموضوع، أصبح ذلك من الماضي، ولم يدعُ أحدٌ مجدداً إلى إجراء تحقيق مستقل.

وفي أعقاب هجوم تموز / يوليو ٢٠٠٩، افتتحت القوات العراقية مركزاً للشرطة داخل مخيم أشرف وغيّرت إسم المخيم ليصبح "مخيم العراق الجديد". لكن عملياً، اقتصر الاستخدام الدائم لهذا الإسم على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، خوفاً من اعتبارها تعارض السلطات العراقية، فيما بقي العراقيون أنفسهم على إسم "أشرف"، حتى أنهم سموا اللجنة المسؤولة عن ملف مجاهدي خلق "لجنة أشرف"، كما لم يتردد السفير العراقي في خطابه في مجلس الأمن، في الإشارة إلى مخيم أشرف. وقد أثبتت الأشهر والسنوات التالية أن الهدف الحقيقي لتواجد الشرطة داخل المخيم لا يمت لصون القانون والنظام بأي صلة.

معتقلو أشرف بعد هجوم تموز/ يوليو

خلال هجوم ٢٨ - ٢٩ تموز / يوليو ٢٠٠٩، تمّ توقيف ٣٦ شخصاً

قصة أشرف المكتومة

من سكان أشرف، واتهامهم بموجب المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات العراقي بشأن التعدي على مسؤولين مكلفين. وقد تم اعتقال الأشخاص الـ ٣٦ في مركز شرطة الخالص. وفي ٢٤ آب / أغسطس، أمر القاضي تامر ح. خليل، قاضي التحقيق، بالإفراج نظراً لعدم وجود أدلة، فاستأنف النائب العام فوراً أمر الإفراج. وتقرر أن يتم النظر في هذا الاستئناف من جانب محكمة التمييز في الأسبوع الذي يبدأ في ١٣ أيلول / سبتمبر. وإلى جانب استئناف أمر الإفراج، أصدر النائب العام اتهامات جديدة بحق المعتقلين الـ ٣٦، يتخللها دخول البلاد بطريقة غير شرعية والدخول من دون أوراق تعريف صادرة أصولاً.

أسماء وأرقام تعريف الأشخاص المحميين من المعتقلين

- | | |
|----------|-----------------------|
| 2E5ED94F | ١- محمد زاده غلام رضا |
| 9A3C49E6 | ٢- محمدي عباس |
| 8AA0A21E | ٣- هوشمند محمد رضا |
| 5DD5C075 | ٤- حيدري رحمن |
| C8BBE695 | ٥- قراب حبيب |
| 255D12BA | ٦- صناعي مصطفى |
| 9A3792CE | ٧- لطيفي عزت |
| D66A31A1 | ٨- بشارتي حسن |
| BF7C5855 | ٩- مجيدي منوجهر |
| 154A655A | ١٠- قادرمزي اميد |
| A1CF99BD | ١١- شجاعي محسن |
| 493520FB | ١٢- خرمي غلام رضا |

قصة أشرف المكتومة

- F14E80DE ١٣- ملاي بول ابراهيم
- F8B49815 ١٤- فرقاني جليل
- 9B77F119 ١٥- تاج كردان أحمد
- 6DD86679 ١٦- كنكي مشفق
- 0364B037 ١٧- شهبازي أسد
- 2E69CFB9 ١٨- قريشي دانالو مير رحيم
- 723674C2 ١٩- محمدي كريم
- 0417F34B ٢٠- أحمدي جيهون أبادي سيد حسين
- A9524BAB ٢١- تلامي مقدم علي
- 585525A8 ٢٢- فارسي حسين
- 29F3C8E4 ٢٣- سروى زاد حسين
- FCC69AC8 ٢٤- عبد الرحيمي مهدي
- 6A2B6A9D ٢٥- زارع مهدي
- 39220E97 ٢٦- اشترى حميد
- 0E0130B2 ٢٧- بالابي مهربان
- D4843A17 ٢٨- كوكردي جواد
- D3D7A424 ٢٩- كماري زاده ابراهيم
- BB49F880 ٣٠- كاركرفر جمشيد
- 9BBEF582 ٣١- أحمدي جيهون ابادي ايرج
- F63E014D ٣٢- قاسم زاده محمد رضا

قصة أشرف المكتومة

| | |
|----------|-------------------------|
| D74E9A1F | ٣٣- تاتايي محمد علي |
| 7F9346D4 | ٣٤- ديهيم هومن |
| 2281AC81 | ٣٥- غلاميزاده عزيز الله |
| 6B368E7D | ٣٦- غلامزاده كمرزي جليل |

احتجاجاً على ذلك، أعلن المعتقلون الـ٣٦ إضراباً عن الطعام اعتباراً من يوم اعتقالهم، وتلقوا زيارةً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٢ آب / أغسطس، وتلقيت معلومات تفيد بعدم السماح لهم بالعودة إلى المخيم. في الواقع، شعرت بالقلق من احتمال اختفائهم، فكل ما يلزم هو إبقائهم من دون اتصال بالآخرين، ونقلهم في أنحاء البلاد إلى أن يختفي أثرهم.

وانتشرت إشاعات حول نقل سكان أشرف إلى مخيم "إيكو"، قرب الناصرية في الجنوب أو إلى نقرة السلطان في صحراء السماوه في ولاية المثنى قرب الحدود السعودية، وهو عبارة عن سجن سابق للمعتقلين السياسيين، يبعد عن أقرب مصدر مياه له عدة أيام سيراً على الأقدام. وقد أعربت عن قلقي للجنة الدولية للصليب الأحمر واتفقنا على مراقبة القضية عن كثب.

ويحلول نهاية الأسبوع الأول من آب / أغسطس ٢٠٠٩، كانت مجموعة من ١٣٦ شخصاً من سكان أشرف، إلى جانب مجموعات أخرى في أوروبا وأميركا، في اليوم العاشر من الإضراب عن الطعام، تضامناً مع المعتقلين. وما كان يقلقني فعلاً هو أن المعتقلين الـ٣٦ كانوا على وشك إعلان الإضراب عن الطعام والماء. فمع بلوغ الحرارة الـ٥٠ درجة مئوية في آب / أغسطس، كنت قلقاً من احتمال وفاتهم

قصة أشرف المكتومة

نتيجة الجفاف أو الإصابة بأضرار غير قابلة للمعالجة. كذلك، كانت قيادة المخيم قلقة أيضاً، حتى أنها طلبت مني التدخل لإقناع المعتقلين الد-٣٦ بإنهاء الإضراب عن الطعام.

اتصل بي بهزاد في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩ ليخبرني أن المعتقلين الد-٣٦ أعلنوا الإضراب عن الطعام وعن الماء، وليسألني إذا كان بوسعي فعل أي شيء لوضع حد لهذا الأمر. فقررت الذهاب إلى الخالص لمقابلة المعتقلين، والنظر في أعينهم والطلب منهم العدول عن قرارهم.

أمضيت عدة أيام أحاول الحصول على إذن للمهمة. أوضحت للباسري، رئيس "لجنة أشرف" في مكتب رئيس الوزراء، أن الشفافية في هذه المسألة هي لمصلحة العراق، وأن عرقلة مهمة المراقبة التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ستزيد من حدة المخاوف، حتى حصلنا أخيراً على الإذن بتنفيذ المهمة. وفي ٨ أيلول / سبتمبر، رتب المقدم جيمس بلاكويل، المستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مع القوات الأميركية في العراق لعملية التنقل على متن مروحيتين من نوع بلاك هوك، وبحلول الساعة 11:30 كنا قد بلغنا قاعدة العمليات الأمامية غريزلي.

وقد رافقتنا أربع مركبات هامفي تابعة للقوات الأميركية في العراق، بالإضافة إلى مركبتين مدرعتين مقاومتين للألغام والكمائن إلى الخالص. واستقبلت الشرطة المحلية العراقية الوفد في مركز شرطة الخالص، حيث قدموا لنا بعض المرطبات وأطلعونا بإيجاز على ظروف الاعتقال، كما عرضوا علينا نموذجاً من الأطباق التي تُقدّم إلى المعتقلين، وكان عبارة عن طبق من الأرز مع ساق الدجاج إلى جانب

قصة أشرف المكتومة

عبوة بيبسي كولا، وقد بدا هذا الطبق مأخوذاً طازجاً من أحد المطاعم. عبرت عن تقديري للضابط المكلف، لكنني قلت لنفسي إن هذا العرض لم يكن ضرورياً حيث أن المعتقلين كانوا أصلاً مضربين عن الطعام. وكان المعتقلون الـ ٣٦ مقسمين إلى ثلاث مجموعات، تتألف كل مجموعة من ١٢ شخصاً في غرفة مساحتها 5X6 م، مجهزة بمكيفات هوائية. وقد كانت الغرف الثلاثة متلاصقة في ممر يبلغ طوله حوالي ١٥ متراً وعرضه حوالي 1.5 متراً. وكان الإضراب عن الطعام قد أنهك المعتقلين، حتى أن معظمهم لازموا الفراش.

وبناءً على طلبي، سُمح لمحاميين للمعتقلين بالإنضمام إليّ في مركز الاعتقال. فشرحا لي ظروف الاعتقال وطريقة معاملة المعتقلين، وأرياني المعتقلين الذين تعرّضوا للاعتداء خلال عملية الاعتقال، وكان أحدهم مصاباً بكسر في ذراعه، في حين كان آخرون يعانون من إصابات في الوجه والأطراف. وقد اشتكى المحاميان من إبقاء موكلَيْهم معتقلين بالرغم من الأمر الصادر عن قاضي التحقيق بالإفراج عنهم. واستأنفت النيابة العامة، كما سبق وذكرنا، أمر الإفراج وأضافت إلى تهمة الاعتداء تهمةً جديدةً هي دخول البلاد بطريقة غير شرعية. وقد شرح لي المحاميان أن تواجد هؤلاء الأشخاص في العراق قانوني، وأنهم لم يخالفوا أي قوانين أو أنظمة. ومن هذا المنطلق، رفضت محكمة الخالص النظر في القضية، وأمرت بالإفراج عن المعتقلين الـ ٣٦ في تاريخ ٢٤ آب / أغسطس ٢٠٠٩.

وخلال زيارتي في ٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩، كان المعتقلون في يومهم الـ ٤١ من الإضراب عن الطعام، فدخلت كل غرفة وتصافحت مع كل معتقل من المعتقلين، وطلبت من كل واحد منهم التوقف عن

قصة أشرف المكتومة

الإضراب عن الطعام. إلا أنهم أصرّوا على الاستمرار في الإضراب إلى حين وفاتهم أو الإفراج عنهم والعودة إلى المخيم. تُعتبر ولاية ديالى، لا سيما الخالص، منطقة خطيرة جداً، فقد شهدت الطريق الممتدة بين بعقوبة وأشرف أعلى نسبة من الهجمات من قبل المتمردين. بعد مرور ساعة، أخبرني المسؤولون عن أمني الشخصي أنه حان وقت التحرك، كما بدأ التوتر أيضاً على الجنود الأميركيين في السرية المرافقة لنا، فما كان منا إلا المغادرة. في كل الأحوال، لا يزال عليّ الذهاب إلى مخيم أشرف لزيارة الأشخاص الـ ١٣٦ المضرّبين عن الطعام، تضامناً مع المعتقلين الـ ٣٦. ما إن خرجنا من المنطقة الحضرية، حتى انحرفت مركبات الهامفي عن الطريق الرئيسي إلى الصحراء بسرعة قصوى، مخلفة وراءها غيوماً من الغبار لتشكل حماية إضافية للموكب. وقد أصبحنا أشبه بتمائيل رملية مع التصاق حبات الرمل بأجسامنا المتعرقّة، إلا أننا كنا في مأمن أكثر منه على الطريق الرئيسي.

عند وصولنا إلى مخيم أشرف، توجّهنا إلى مبنى طلوع حيث تُعقد الاجتماعات. وهناك، شرحت لنا قيادة المخيم ظروف هجوم تموز / يوليو، وقدمت المستندات التي تدعم أقوالها، وطالبت بتحقيق مستقل في الهجوم الذي شنته القوات المسلحة العراقية، كما طالبت بالتواجد الدائم لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في أشرف لحماية السكان. بعد ذلك، ذهبنا لمقابلة المضرّبين عن الطعام في المخيم، وقد كانوا في قاعة المدينة، موزّعين على صالنتين كبيرتين للمؤتمرات، الأولى تضمّ ٧٥ رجلاً والثانية ٦١ امرأة. كانوا ممدّدين على أسرة المستشفيات، وقد كان المكان نظيفاً جداً، وطبيب المخيم موجوداً يراقب صحة كل

قصة أشرف المكتومة

منهم. كان بعضهم يتلقى الغذاء عن طريق الحقن الوريدي، فيما كان الطبيب يشتكي من عدم توافر التوريدات الطبية الملائمة. قمت بجولة على الأسرة مع الطبيب، وأخبرت المضرابين عن الطعام أن قضيتهم وصلت إلى المجتمع الدولي، وطلبت منهم وضع حد لهذا الإضراب. إلا أنه تماماً كما في الخالص، أصّر المضربون عن الطعام على الاستمرار بإضرابهم. وقد تمثلت مطالبهم بالإفراج غير المشروط عن المعتقلين الـ ٣٦ الذين يعتبرونهم محتجزين كـ"رهائن"، وإنشاء لجنة تحقيق مستقلة، وتخلي الحكومة العراقية عن خطة تغيير موقع أشرف، وضمان الحكومة العراقية تنفيذ مبدأ "عدم الإعادة القسرية". والتعويض عن الممتلكات المختلصة أو المدمرة خلال هجوم ٢٨ - ٢٩ تموز / يوليو من قبل الحكومة العراقية، وعمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تأمين وجود للأمم المتحدة في المخيم.

وقبل مغادرتي مخيم أشرف للعودة إلى بغداد، سلمتني قيادة المخيم عدداً من المستندات المتعلقة بوضعهم كـ"أشخاص محميين"، بما في ذلك رسالة موقعة من اللواء جيفري د. ميلر، مؤرخة في ٢١ تموز / يوليو ٢٠٠٤ ورد فيها:

إني أكتب هذه الرسالة لتهنئة كل شخص يعيش في مخيم أشرف على اعتبارهم أشخاص محميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وسيساعد هذا الوضع في تسريع جهود المنظمات الدولية في نقلهم كأفراد، وفقاً للقانون الدولي المعمول به.

لقد وقّعت اتفاقية ترفضون بموجبها العنف والإرهاب، وهذا الأمر يشكل إشارة قوية وخطوة أولى مهمة جداً على طريق نقلكم كأفراد. وفي إطار جهودنا لضمان مستقبل سالم وآمن لسكان مخيم أشرف،

قصة أشرف المكتومة

سنستمر في السعي إلى أفضل طريقة نقل لكل فرد منكم، ونطلب منكم التحلي بالصبر والتعاون معنا خلال هذه العملية الطويلة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

اللواء جيفري د. ميلر، الجيش الأميركي،

نائب القائد العام

وفي رسالة سابقة من المصدر نفسه، مؤرخة في ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٤، ورد ما يلي:

طمأن رئيس الوزراء علاوي من الحكومة العراقية المؤقتة السفير برير من سلطة الائتلاف المؤقتة أن تقديم الخدمات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في مخيم اشرف سيستمر بعد نقل السيطرة على المخيم في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٤. وستكون هذه الخدمات متناسبة مع مستوى الخدمة بالكميات والأسعار ذاتها التي تتوفر للمواطنين العراقيين المقيمين في ولاية ديالى، وستبقى نافذة إلى حين تحديد النقل النهائي للأفراد المقيمين في مخيم اشرف. وقال رئيس الوزراء علاوي إن الحكومة العراقية المؤقتة ستوافق على السماح لمجاهدي خلق بشراء السلع والخدمات (بما فيها النفط، والكهرباء، والتجارة، والزراعة، والصحة) مما يمكنهم من تحقيق اكتفائهم الذاتي في مخيم أشرف.

بعد نقل السيطرة على مخيم أشرف، ستسهل القوات المتعددة الجنسيات في العراق نقل الأشخاص الذين يحتاجون إلى مناقشة مسائل فردية مع الهيئات ذات الصلة التابعة للحكومة العراقية المؤقتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

قصة أشرف المكتومة

اللواء جيفري د. ميلر، الجيش الأميركي،

نائب القائد العام

وقد اطلعت أيضاً على رسالة أخرى من الجنرال غاردنر، نائب القائد العام للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، مؤرخة في ١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، إلى الأمين العام لمجاهدي خلق في أشرف. وورد في جزء منها:

"أود أن أطمئنكم أن الائتلاف سيبقى ملتزماً كلياً بضمان أمن وحقوق الأشخاص المحميين في أشرف وبمبدأ "عدم الإعادة القسرية". سنستمر في العمل مع سكان أشرف، والسلطات العراقية، والمنظمات الدولية الملائمة لحل مسألة نقل سكان أشرف، وفقاً للقانون الدولي المعمول به".

ولدى عودتي إلى بغداد، نقلت طلبات سكان أشرف وحذرت من أن الوضع لا يزال متقلباً، كما حذرت من احتمال استخدام العراقيين للقوة مجدداً بعد عيد الفطر أو في أي وقت خلال الأيام الـ ٦٠ المقبلة، إذا تعذر التوصل إلى حل دائم. وأوصيت بأن التدخل القوي مع الحكومة العراقية هو الطريقة الوحيدة للحد من وقوع المزيد من العنف. ذكرت أن المسألة هي مسألة سياسية، ولا يمكن حلها إلا من خلال حوار سياسي عالي المستوى، حوار يمكن للأمم المتحدة التسهيل له، مع المشاركة الناشطة للأميركيين.

في أواخر صيف وخريف ٢٠٠٩، تلقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق العديد من كافة أنحاء العالم رسائل اعتراض، ونداءات للتحرك وإيجاد حلّ للوضع. وفي الأسابيع القليلة الأخيرة، تلقى كل من المفوض السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام في

قصة أشرف المكتومة

العراق عدداً كبيراً من الرسائل التي تنادي بحماية سكان أشرف. ومن بين هذه الرسائل، رسائل من: أعضاء من مجلس الأعيان البريطاني في ٢ أيلول / سبتمبر، ومن مجموعة من أعضاء في البرلمان الألماني في ٣ أيلول / سبتمبر؛ ومن نائب رئيس البرلمان الأوروبي في ٥ أيلول / سبتمبر؛ ومن نائب رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي في ٣ أيلول/سبتمبر. بالإضافة إلى ذلك، عقد الكونغرس الأميركي جلسة استماع مع السفير الأميركي في العراق.

وقد ورد في الرد النموذجي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على الرسائل المتعددة ما يلي:

إننا نقدر جداً النقاط التي طرحتها لحماية الأفراد المعنيين في مخيم أشرف ومركز شرطة الخالص في ولاية ديالى. ونود أن نظمنكم أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تراقب عن كثب الوضع في مخيم أشرف منذ العام ٢٠٠٤، ونحن في طور البحث عن حل وقائي لسكانه. وأكملت الرسالة: إن السلامة الجسدية والنفسية لسكان أشرف الـ٣٦ الذين اعتقلوا خلال أحداث ٢٨-٢٩ تموز / يوليو تشكل محط اهتمام كبير بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ولا بد من النظر في الحقوق الأساسية لهؤلاء المعتقلين، بما فيها حقهم في الوصول إلى العدالة، والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة والاجراءات القانونية اللازمة. وتدعو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الحكومة العراقية إلى التمسك بسيادة القانون في هذه المسألة. في الواقع، ما كان أحد من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ليوافق رئيس الوزراء المالكي بطلب من هذا النوع، فقد كانوا يهابونه، وكان

قصة أشرف المكتومة

يشتعل غضباً وينهي الاجتماع عندما يذكر له أحدٌ مخيم أشرف. حتى أن رده على الدبلوماسيين الذي تجرأوا وطرحوا مسألة أشرف معه كان: "ماذا لا تأخذونهم إلى بلدكم؟". وعندما أتى مشرّعون من الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي إلى بغداد للنظر في الوضع الإنساني لسكان أشرف، لقوا معاملة الأشخاص غير المرحب بهم.

الإفراج عن المعتقلين من سكان أشرف، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩
في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩، تم الإفراج عن المعتقلين الـ٣٦ من مركز اعتقال المثني في مطار بغداد الدولي، حيث كانوا محتجزين بعد احتجازهم لفترة وجيزة في المنطقة الخضراء. في ذاك اليوم، وصلت إلى مخيم أشرف أبكر من العادة لمراقبة عملية تسليم المعتقلين. جلسنا أنا وممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى جانب فريق القوات الأمريكية في العراق بقيادة العميد ديفيد كوانتوك، قائد فرقة العمل ١٣٤، في مقر الجيش العراقي في أشرف، بانتظار وصول الحافلتين من مطار بغداد الدولي. ومن جانب الحكومة العراقية، كان صادق موجوداً عن "لجنة أشرف"، وحيدر عن وزارة حقوق الإنسان والعقيد سعدي عن قوى الأمن العراقية. وصلت الحافلتان إلى مخيم أشرف في حوالي الساعة ١١ قبل الظهر، لكنّحنة المعتقلين الـ٣٦ لم تنته بذلك.

أصرّ ممثل مكتب رئيس الوزراء على توقيع ممثلي سكان أشرف على مستند يضمن أن يمثل المعتقلون الـ٣٦ فوراً أمام الشرطة عندما تتطلب السلطات القضائية ذلك. وفي الواقع، يُعتبر هذا المستند بمثابة أمر غير قضائي بالإقامة الجبرية، ولا يتوافق مع أمر الإفراج الصادر عن المحكمة. فدار جدال طويل ومغيب في حين كان المعتقلون الـ٣٦

قصة أشرف المكتومة

ينتظرون في الحافلتين عند باب الأسد، وقد أنهكت الأيام الـ ٧٢ من الإضراب عن الطعام قواهم، حتى ما عاد أحد منهم قادراً على الوقوف وحده. وبحلول الظهر، كانت أشعة الشمس عامودية والحرارة مرتفعة جداً، فما كان من ممثل سكان أشرف سوى التوقيع على المستند لتجنيب المضربين عن الطعام مزيداً من المعاناة. إلا أنّ ممثل الحكومة لم يكتفِ بتوقيع ممثل سكان أشرف، بل أراد أيضاً الحصول على توقيع ممثلي الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وليس كشاهدين على التسليم فقط، بل كضمانة على مثول المعتقلين الـ ٣٦ طوعاً أمام الشرطة عند الطلب. رفضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر التوقيع، وناشدت صادق إعادة صياغة المستند بحيث تكون الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر مجرد شاهدين على التسليم، ففعل ووقعت المستند. ثمّ حان وقت التوجه إلى الحافلتين وعدّ المعتقلين المحرّرين، وقد كان المشهد محزناً بالفعل.

عندما أمر العقيد سعدي السائق بفتح باب الحافلة، فاحت في وجهي رائحة جثث، وقد رأيت هياكل عظمية بالكاد حية. فأطلعتني الطاقم الطبي بأن الامتناع عن الطعام لمدة طويلة يدفع الجسم إلى استهلاك خلاياه الخاصة، مما يتسبب في تعطل الوظائف العضوية للجسم. كانت نفوح منهم رائحة الموت، إلا أنّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر أخبرتني أنه ما من داعٍ للقلق - فكل ما في الأمر هو جفاف حاد في الجسم، وسيتعافي المعتقلون بمجرد تناولهم بعض الأغذية والماء، حتى أنّ بعضهم قد يحتاج إلى إعادة الترطيب إلى الجسم عن طريق الحقن الوريدي.

سُمِحَ لسكان أشرف بالتوجه إلى الحافلتين، فحملوا الأسرة المتقلّة،

قصة أشرف المكتومة

ونقلوا رجالهم بعيداً. فكانت بذلك نهاية ذلك الفصل من تاريخ مخيم أشرف. لم يُجرَ أي تحقيق مستقل، ولم تتم متابعة عمليات القتل اللا قانونية، حتى أن أحداً لم يتجرأ على ذكر القتلى الـ ١١ أمام السلطات العراقية، أو يطالب بمساءلة المسؤولين. وأفاد الممثل الخاص للأمين العام للمجتمع الدبلوماسي في ٢٩ أيلول / سبتمبر أن "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تملك جدول أعمال كبير مع الحكومة العراقية ولا تريد أن تعرض قضية واحدة القضايا الأخرى للخطر".

وفي ٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩، أدلى المتحدث باسم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، روبرت كولفيل، بالتصريح التالي: "رحب مسؤولو حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة اليوم بقرار الحكومة العراقية بالإفراج عن ٣٦ عضواً من جماعة إيرانية منشقة، كانوا رهن الاعتقال منذ شهر تموز / يوليو عندما استخدم موظفو الأمن القوة للسيطرة على المخيم حيث كانوا يقيمون...". وأخبر المتحدث باسم المفوضية الصحفيين في جنيف أن "الهيئة العالمية ممتنة من استجابة الحكومة لطلب المفوض السامي نافي بيلاي بالإفراج عن المعتقلين". لم يظن أحد أن المالكي قد يوافق على إعادة المعتقلين الـ ٣٦ إلى أشرف، فتصرفت الهيئة العالمية المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان كما لو أن الإفراج عن المعتقلين كان ثمرة جهودها، لتسبب بذلك إلى نفسها نتائج صمود وتضحيات سكان أشرف من جهة، ولتمنح الحكومة العراقية موافقة مبطنة على حسن سلوكها من جهة أخرى. أما عمليات القتل اللا قانونية وعمليات التوقيف العشوائية، فكان لا بد من غض الطرف عنها مراعاةً لحكومة المالكي.

قصة أشرف المكتومة



عند وصولنا إلى مخيم أشرف



مع سكان أشرف

قصة أشرف المكتومة



لدى زيارة المخيم برفقة وفد من المفوضية السامية للأمم المتحدة
لحقوق الإنسان



في الشارع ١٠٠ في مخيم أشرف، برفقة ممثلي سكان المخيم

قصة أشرف المكتومة



عند مغادرة مبنى طلوع في مخيم أشرف بعد مقابلة قيادة المخيم



آسيه رخشاني، التي قتلت على يد القوات العراقية في هجوم ٨ نيسان /

أبريل، تشرح لنا بعض أعمالها

قصة أشرف المكتومة



في جلسة إحاطة حول في أشرف بمشاركة الجيش الأميركي



خلال اجتماع في أشرف برفقة ممثلي المفوض السامي للأمم المتحدة
وضباط عسكريين أميركيين

المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين ومخيم أشرف

إن مكاتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بغداد، التي لا تبعد سوى بضعة أمتار عن مكتب حقوق الإنسان، لا تتبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وفي الاجتماعات المشتركة، كانت المعلومات المقدّمة من جانب مكاتب المفوضية قليلة جداً، على الرغم من أننا كنا نعمل كجزء من بعثة متكاملة. كان يُفترض بنا تمثيل منظمة واحدة هي الأمم المتحدة، وسياسة واحدة، ورؤية واحدة. لكن في المقابل، كانت تتم مشاركة المعلومات المحجوبة عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مع الحكومة العراقية وبعض السفارات. وغالباً ما كانت تصلني المعلومات نفسها من السلطات العراقية، أو دبلوماسيين أو مجمع قاعدة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

في الواقع، كانت سياسة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ما يتعلق بأشرف تقضي بتجنّب لفت الأنظار، والامتناع عن زيارة المخيم أو تقديم المساعدة لسكانه. ولم تكن توفّر الحماية والمساعدة إلا للمنشقين الذين غادروا المخيم، وأصبحوا تحت مراقبة الحكومة العراقية، إما في فندق المهاجر، أو في فندق الزهور في بغداد، وقد كانت الحكومة العراقية تستخدم هذين الفندقين، لاستيعاب سكان أشرف الذين يغادرون المخيم بشكل مؤقت. كما كان موظفو السفارة الإيرانية أيضاً يزورون هذين الفندقين. لقد كانت هذه السياسة وما زالت عديمة الجدوى، إذ أنّ "المنشقين" لا يحتاجون إلى حماية

قصة أشرف المكتومة

الأمم المتحدة. فهم، على الأقل من الناحية النظرية، لا يعانون من أي صعوبة في العودة إلى إيران إذا أرادوا ذلك. إلا أنّ سكان أشرف هم الذين يحتاجون فعلاً للحماية، إذ أنهم يخشون الاضطهاد والتعذيب إذا ما عادوا إلى إيران. ومن الجدير بالذكر أن جميع السكان الذين يغادرون مخيم أشرف كانوا يُنقلون ويُحجزون من قِبَل الجيش العراقي في أماكن مجهولة لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، ولم يكن يُكشف للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر عن أماكن تواجدهم إلا بعد انقضاء فترة استخلاص المعلومات.

في أيلول / سبتمبر من العام ٢٠٠٥، قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بناءً على طلب من الأميركيين، بمقابلات من أجل منح وضع لاجئ للأشخاص الموجودين في مرفق الحماية والاعتقال المؤقت ٩ الذي تديره أميركا، والذي أنشئ خارج أشرف. إلا أنها بقيت على مسافة من الأشخاص الذين بقوا داخل أشرف. بين ٢٠ شباط / فبراير و ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٦، تمت مقابلة ١٨٧ شخصاً عبر الفيديو بين جنيف وأشرف. وفي ٥ أيار / مايو ٢٠٠٦، تم تسليم نتائج المقابلات في جنيف إلى المقدم جولي نورمان من القوات المتعددة الجنسيات في العراق: فتم منح ١٦٤ شخصاً منهم

^٩ بعد غزو العراق وتمركز المجهدين في مخيم أشرف، أعلن مجاهدو خلق/منظمة مجاهدي خلق الإيرانية أنه بإمكان من يرغب في الانشقاق عن الحركة مغادرة المخيم، كما يحقّ لهم مغادرة البلد أيضاً. بعد ذلك، أسست القوات المتعددة الجنسيات في العراق مرفق الحماية والاعتقال المؤقت بالقرب من مخيم أشرف في العام ٢٠٠٣ لاستيعاب الأشخاص الذين قرروا الانشقاق عن الحركة، وتم استدعاء المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحديد وضع لجوئهم من أجل تسهيل عودتهم إلى الوطن خارج العراق.

قصة أشرف المكتومة

وضع لاجئ، فيما حُرِمَ ٢١ شخصاً من هذا الوضع (إلا أنهم استأنفوا القرار، فتمّ منح ١٧ منهم وضع لاجئ، فيما رُفِضَ منح الأشخاص الأربعة الباقين هذا الوضع). خلال شهري حزيران / يونيو وتموز / يوليو ٢٠٠٧، أرسلت المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين فريقاً من شخصين لمقابلة الوافدين الجدد إلى مخيم أشرف بالإضافة إلى الأشخاص الأربعة الذين تم رفض طلبهم. وفي ١٦ تشرين الأول / أكتوبر من العام ٢٠٠٧، تم منح الأشخاص الـ ٢٠٤ وضع لاجئ.

ما زالت الحقيقة حول سكان مرفق الحماية والاعتقال المؤقت مكتومة. فقد كان معظمهم من القوات الإيرانية المعتقلة من قبل جيش صدام خلال الحرب بين إيران والعراق، والذين انضموا إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بعد الإفراج عنهم تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العام ١٩٩٠. وفي العام ١٩٩٢، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالنداء الأخير، فقرروا البقاء في أشرف، إلا أنه بعد غزو العراق، لم يتمكنوا من تحمّل مشقّة وجودهم في المقاومة. وبما أنّ هؤلاء الأشخاص هم أسرى حرب سابقين، فقد كانوا من مسؤولية اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبما أنّ البعض منهم رفض العودة إلى إيران، دعت الحكومة الأميركية المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحديد وضعهم، وذلك لتمكينهم من الاستقرار في مكان آخر غير إيران. وعندما فشلت المفوضية العليا للأمم المتحدة في إيجاد بلدان تأويهم، قرّر بعضهم العودة إلى إيران تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر. في الواقع، لم تتدخل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قضية هؤلاء الأشخاص إلا بطلب من الحكومة

قصة أشرف المكتومة

الأميركية، ولم يكن ذلك لأن قضيتهم تقع ضمن اختصاصها، بل لمجرد تنفيذ طلب الولايات المتحدة الأميركية. ومن المنطق السياسي نفسه، في ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، اعتمدت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موقفاً جديداً تجاه سكان أشرف، وأعلنت أن "طلب وضع لاجئ لا يتطلب بالضرورة الانشقاق عن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية / منظمة مجاهدي خلق". وكان هذا التغيير الجذري في سياسة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجاه سكان أشرف نتيجة صمود السكان والضغط التي تمارس عليهم من قبل وكيل الأمين العام ومقر الأمم المتحدة.

في ٧ آب / أغسطس من العام 2009، قام مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيرها من أساليب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، قاموا بإرسال نداء عاجل إلى حكومة العراق من خلال القائمة بالأعمال في جنيف بشأن الوضع في مخيم أشرف. وقد كان لذلك أثر مهم في طريقة معالجة الحكومة العراقية وضع المعتقلين الـ36، وتمهيداً الطريق أمام زيارات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعودة المعتقلين إلى مخيم أشرف.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في طور

البحث عن حل سلمي

لمخيم أشرف، خريف ٢٠٠٩

منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وجدت البعثة نفسها عالقة بين التزامين متناقضين، الأول هو تنفيذ الواجبات المتعلقة بصون حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، والثاني هو الامتثال لأوامر الحكومة العراقية الموالية للنظام الإيراني المذهبي. وبصفتها بعثة سياسية، تمّ تكليف بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٠٠٧، وقرارات لاحقة، لمساعدة الحكومة العراقية بناءً على طلب هذه الأخيرة. ونظراً لسياسة القوة السائدة في العراق وكيفية تطبيقها، حوّل هذا التكليف المقيد لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الذي يفرض عليها التصرف بناءً على طلب الحكومة، حوّل هذه المنظمة التابعة للأمم المتحدة إلى أداة في أيدي مكتب رئيس الوزراء المالكي، وليس الحكومة العراقية بحد ذاتها. وهذا الأمر يفسّر سبب تقديم الممثلين الخاصين المتوالين لأمين عام الأمم المتحدة التنازلات بدرجات مختلفة، لا سيما في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. ويبقى السؤال: "هل يتعيّن على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مساعدة الحكومة العراقية عندما تقوم هذه الأخيرة بأعمال غير قانونية وتخرق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما فعلت في مخيم أشرف؟"

قصة أشرف المكتومة

في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، و تحت الضغط الشديد من قبل عدد من الجماعات البرلمانية الأوروبية، وأعضاء الكونغرس الأميركي، وكبار المسؤولين الدوليين، دعا الممثل الخاص للأمين العام آد ملكرت إلى اجتماع تبادل أفكار لتحديد الخطوات المعقولة والعملية التي يمكن للأمم المتحدة اتخاذها من أجل التوصل إلى حل دائم لمشكلة مخيم أشرف. وقد أوصى الاجتماع بما يلي:

تقضي المهمة الأولى بتحديد متحاور(ين) عراقي(ين) يكون ملزماً للحكومة العراقية. فإلى ذلك الحين، كانت اتصالات بعثة الأمم المتحدة تتم مع ثلاثة أشخاص يمثلون ما يُعرف بـ"لجنة أشرف"، وهم علي الياسري، وحقي كريم، وصادق محمد كاظم. إلا أنهم لم يكونوا أصحاب القرار، بل دائماً ما كانوا يحيلون المسائل إلى هيئات أخرى، وما كانوا يعودون بالإجابة عن أي مسائل. وما أن تم تحديد محاور على مستوى صناعة القرار، بات بإمكان بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق معالجة المسائل التالية معه:

- إنَّ السيادة العراقية على مخيم أشرف أمر لا جدال فيه، وتترافق هذه السيادة مع مسؤولية حماية وصون سيادة القانون وحقوق الإنسان.
- إنَّ الأمم المتحدة مستعدة لتسهيل الحوار، من أجل التوصل إلى حل قائم على احترام سيادة العراق وعلى الحاجة إلى ضمان سلامة سكان أشرف وأمنهم وكرامتهم.
- إنَّ الحل السلمي للوضع هو لمصلحة العراق، والمجتمع الدولي يتوقع حلاً سلمياً يحافظ على حقوق الإنسان الأساسية لسكان

قصة أشرف المكتومة

أشرف.

ثانياً، تحتاج الأمم المتحدة لتوضيحات في ما يخص التوقعات الأميركية ونوع المساعدة التي ستقدمها. ثالثاً، تحتاج الأمم المتحدة إلى مناقشة أسس إشراك السكان إما كمواطنين أو كسكان سابقين في هذه الدول، أو كمرشّحين لوضع لاجئين، مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الأطراف المعنية. ورابعاً، لا بد من إجراء بعض التشاورات مع السفارة الإيرانية في بغداد، لتقييم عرض العفو الإيراني لسكان أشرف ومدى مصداقيته.

بعد جمع المعلومات وفقاً للخطوات الأربع المذكورة أعلاه، يصبح بإمكان الأمم المتحدة تقديم بعض المقترحات الواقعية لقيادة المخيم من أجل مناقشتها. والغرض من ذلك هو تفادي المزيد من أعمال العنف، لذلك، فإن الوقت عامل أساسي.

في ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩، التقى الممثل الخاص للأمين العام، ملكرت، مدير مكتب رئيس الوزراء، الدكتور طارق عبدالله، لمناقشة بعض المسائل، بما فيها الانتخابات العامة القادمة والعلاقات مع دولة الكويت. إلا أن موضوع أشرف جاء على رأس كافة المواضيع الأخرى، لكنّه وُضِعَ بشكل متعمّد، كالعادة، كآخر بند من بنود جدول الأعمال. لم يرغب الممثل الخاص للأمين العام في أن يظن العراقيون أنه يعطي الأولوية لمخيم أشرف على حساب التحديات والمشاكل الأخرى. كان هذا اللقاء بمثابة الفرصة الأولى لتشارك استنتاجات اجتماع تبادل الأفكار الذي عقدناه من أجل التوصل إلى حل لسكان مخيم أشرف، والبحث في إمكانية فرض وجود رقابي للأمم المتحدة في المخيم. وكان من الضروري أن تطلع الأمم المتحدة على الخطط المستقبلية للحكومة

قصة أشرف المكتومة

العراقية، وآراء المجتمع الدبلوماسي.

وأوضح الدكتور طارق عبدالله أنّ الحكومة العراقية لم تتشأ تقديم معاملة خاصة لسكان أشرف، لأنهم لا يتمتعون بوضع قانوني في العراق، ولأنّ الحكومتين العراقية والأميركية وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي تعتبر منظمة مجاهدي خلق منظمة إرهابية؛ ولأنّ سكان أشرف ارتكبوا جرائم بحق العراقيين، وتسببوا بإثارة مشكلة مع بلد مجاور. وأضاف الدكتور طارق عبدالله أنه، على الرغم من كل ذلك، كانت الحكومة العراقية مهياًة لاستبعاد النواحي السياسية للمشكلة والتركيز على الحل الإنساني، من دون إجبار السكان على العودة إلى إيران. كما أوضح الدكتور عبدالله أنّ موضوع مخيم أشرف هو موضوع حساس جداً بالنسبة لرئيس الوزراء، وأنّ العراق سيمارس حقه السيادي في نقل السكان بشكل مؤقت. كما رحّب بفكرة الوجود الرقابي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في مخيم أشرف، شرط أن يكون وجوداً حيادياً. وكان يعني بـ"الحيادية" "من ليس معنا فهو ضدنا"، فقد كان ذلك النمط السلوكي العام للهيئات السياسية في العراق ولكل الذين قرروا خوض الحرب في العراق. ووافق الدكتور عبدالله على وجوب تعزيز الحوار مع الاتحاد الأوروبي وحكومات أميركا الشمالية لضمان مساهمتها في إعادة توطين سكان أشرف. لقد استمعنا بتمعن إلى كلام الدكتور عبدالله الذي طرح عدداً من الحجج السياسية التي كانت كلها غير صالحة لتقديمها أمام المحكمة. غير أنه لم يذكر أن وجود سكان أشرف في العراق غير قانوني، ولم يزمع أنّ مخيم أشرف قائم على أرض ذات ملكية خاصة، بهدف تبرير إخلاتهم القسري، كما فعل آخرون غيره.

قصة أشرف المكتومة

وتمت الدعوة إلى انعقاد اجتماع طارئ مع ممثلي المجتمع الدبلوماسي في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩. وقد ترأس الممثل الخاص للأمين العام الاجتماع الذي حضره السفير السويدي في العراق نيكولا تروفني (مترئساً للاتحاد الأوروبي)، والسفير الألماني في العراق بارون بول فون مالتزاهن، وسفير الدانمارك في العراق مايكل همنيتي ونتر؛ والسفير غاري ا. غرابو (وزير-مستشار الشؤون السياسية- السفارة الأمريكية)، وجولي مارتن وكايل ريتشاردسون (الشؤون السياسية، السفارة الأمريكية)، ولين وايرنغ وجون ويلكس (السفارة الإنجليزية)؛ ولوك بريارد (السفارة الفرنسية)، ودين تورنبول (السفارة الأسترالية)؛ ونيكولا بازاني (السفارة الإيطالية)، وأكيرا إندو (السفارة اليابانية)، وممثل اللجنة الأوروبية أثن لادويغ، ومارتن ثالمان وأوليفيه مارتن (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، فيما تغيب عن الحضور ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

استهل الممثل الخاص للأمين العام الاجتماع بالقول إن مكتب رئيس الوزراء يعتبر مسألة مجاهدي خلق/منظمة مجاهدي خلق الإيرانية مسألة طارئة. إذ أرادت الحكومة العراقية نقل مجاهدي خلق / منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من مخيم أشرف، ولمح الممثل الخاص للأمين العام إلى أنهم يريدون فعل ذلك قبل الانتخابات المقررة في نيسان / أبريل ٢٠١٠، فكان لا بد من كافة الهيئات المعنية التحرك بسرعة.

بعد ذلك، ترك الممثل الخاص للأمين العام المنصة لي لعرض المستجدات الموجزة حول الوضع على الأرض. فأطلعت الحضور أن الإضراب عن الطعام قد دخل يومه الـ٦٧ في ذلك الوقت، وأنه تم نقل المعتقلين الـ٣٦ في الخالص إلى المنطقة الخضراء، على الرغم من

قصة أشرف المكتومة

أوامر الإفراج الثلاثة الصادرة عن المحكمة. وقد أخبرتهم أنّ المعتقلين في ذلك الحين كانوا في مراكز مهملة تعود إلى المجلس العالي للتعليم، على بعد بضع ياردات من المجمع السكني الخاص ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بين محل إقامة نائب الرئيس وفيلد الممثل الخاص للأمين العام (ثم تم نقلهم بعد بضعة أيام إلى سجن المثني في مطار بغداد الدولي). وأطلعت الحضور أيضاً أنّ قاضي التحقيق عمّم رسالةً على كافة مراكز الشرطة، أمر فيها بالإفراج عن المعتقلين الـ ٣٦ حيثما كانوا محتجزين. إلا أنه بما أنّ المعتقلين كانوا تحت حراسة جهاز الأمن التابع لمكتب رئيس الوزراء، تعذّر تنفيذ أوامر قاضي التحقيق. كما شدّدت على مخاوف المجتمع الدولي التي وردت في مجموعة من الرسائل الصادرة عن أفراد، وفائزين بجائزة نوبل للسلام، ومنظمات غير حكومية، وكنائس، وقادة عشائر، وعمد، ومجموعات برلمانية وأحزاب سياسية.

وأخبر السفير غاري ا. غرابو الحضور أن رئيس الوزراء كان يؤيد تدخل الأمم المتحدة لكنه لم يرغب في إعادة المعتقلين الـ ٣٦ إلى مخيم أشرف. وقد أثار هذا الاعتقال اللاقانوني مشكلةً سياسيةً جليةً للولايات المتحدة.

وردّ الممثل الخاص للأمين العام بأنّه ثمة تفاهم عام بعدم تأييد وضع المخيم الحالي، وبأن مبادرة رئيس الوزراء التي تجلت بقبول دعم الأمم المتحدة هي مبادرة إيجابية. وقد طلبت عدة جهات من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تأدية دور رقابي، وفي طبيعة الحال، ستنتظر الأمم المتحدة في هذه المسألة مع مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

قصة أشرف المكتومة

لكن كان لا بد من توكي الحذ إذ لا ينبغي جر الأمم المتحدة إلى مراقبة وضع قد لا يتغير لعدة عقود. ولا ينبغي أن توافق الأمم المتحدة على تأدية دور رقابي إلا إذا كان هذا الدور جزءاً من حل شامل. وكان لا بد من توفير بعض الشروط، لا سيما ما يلي:

(أ) يجب أن تقدم الحكومة العراقية تفاصيل حول كيفية تنفيذها لعملية نقل السكان. كما ويجب أن توفر مرافق جيدة، وتعامل السكان معاملةً حسنة، وتجعل الانتقال خياراً أفضل من البقاء في أشرف.

(ب) يجب أن يُطلب من قيادة مجاهدي خلق التعاون في عملية النقل والسماح للسكان بالاختيار بين البقاء أو الانتقال إلى منطقة أخرى. كما يجب استبعاد احتمال النقل القسري للسكان.

(ت) يجب تحديد الدول المستعدة للنظر بعين العطف في طلبات اللجوء المقدمة من السكان، وعودة المواطنين على أساس فردي. يتعين على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة طالما أن دورها محدد بشكل واضح.

أضاف الممثل الخاص للأمين العام أن نقل السكان سيشكل مهمة صعبة في ظلّ عدم وجود احتمالات لإيجاد حل دائم. قد يعود البعض إلى إيران والأمم المتحدة مستعدة لدعمهم. باختصار، كان من الضروري الحصول على تعهد الدول الأخرى بمساعدة الحكومة العراقية في حل المشكلة، من أجل إضفاء معنى على دور الأمم المتحدة. كان الممثل الخاص للأمين العام يعتمد على المفوضية السامية للأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين لتأدية دور ريادي، إلا أنّ المفوضية لم

قصة أشرف المكتومة

تحضر الاجتماع حتى.

من جانبه، دعم ممثل اللجنة الأوروبية الشروط المسبقة للأمم المتحدة، التي ذكرها الممثل الخاص للأمين العام، وحذر من الأمم المتحدة من عمليات النقل المستمرة من دون التوصل إلى حل نهائي بشأن المشاكل الأساسية.

وأفاد ممثل السفارة الإيطالية أنه من الممكن أن تكون إيطاليا قد منحت وضع لاجئ إلى ٩٥ فرداً من مخيم أشرف، لكن لم تتم متابعة هذه المسألة. وكانت الحكومة الإيطالية مستعدة للنظر في أي أدلة تدعم مزاعم هؤلاء الأفراد الـ ٩٥. وفي حين لم تزر الحكومة الإيطالية مخيم أشرف، إلا أنه وردها أن أحداً من الأفراد الذين تربطهم علاقات بإيطاليا لم يرغب في مغادرة المخيم.

وصرح ممثل السفارة الإنجليزية عن حصولهم على قائمة بأسماء ٨٠-٨٥ شخصاً من سكان أشرف منذ العام ٢٠٠٥، كانوا إما على علاقات سابقة بالمملكة المتحدة أو سقطت عنهم صفة لاجئ. وقد قاموا بزيارة المخيم في نيسان / أبريل وحزيران / يونيو، ومؤخراً في أيلول / سبتمبر، وقابلوا ثلث الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة، وأحداً منهم لم يرغب في مغادرة المخيم، كما لم يتمكن أحدٌ منهم من تقديم أي مستندات تثبت علاقته بالمملكة المتحدة. ولو منحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هؤلاء الأفراد صفة لاجئ، لكان تمّ اعتبارهم كأبي مقدمي طلبات آخرين.

وأشاد ممثل السفارة اليابانية بجهود الأمم المتحدة، لكنه شدد على الحاجة لتوخي الحذر؛ والمسألة الرئيسية كانت أنّ السكان لم يرغبوا في مغادرة المخيم.

قصة أشرف المكتومة

وأعلن ممثل السفارة الأسترالية أن ثلاثة أشخاص من سكان المخيم تجمعهم روابط بأستراليا، إلا أنّ شخصاً واحداً من بينهم نكر أنه يحمل الجنسية، فيما لم يرغب أي منهم بمغادرة المخيم. وفي ما يخص إعادة توطين أي من السكان في أستراليا، تبين من التقييم الأولي أنه من غير المرجح أن يستوفي السكان متطلبات الهجرة الأسترالية. كما سأل ممثل السفارة الأسترالية ما إذا كان بإمكان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتخاذ قرارات في شأن وضع لاجئ على أساس فردي.

وأفاد ممثل السفارة الدانماركية أنّ ١٥ شخصاً في مخيم أشرف زعموا أنّ لديهم روابط مع الدانمارك، وأنّ امرأة واحدة من بين الأشخاص الـ ١٥ ترغب في العودة إلى الدانمارك، إلا أنّ السفارة فقدت الاتصال بها منذ ذلك الحين. ولو أنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عالجت وضع سكان أشرف، لكان تم النظر في إعادة توطينهم مثل أي لاجئين آخرين.

وأكد السفير غرابو أنّ مخيم أشرف هو محط إشكال منذ العام ٢٠٠٣، عندما قامت الولايات المتحدة بنزع سلاح منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ومنح أعضائها صفة الأشخاص المحميين. وانتهى الالتزام القانوني للولايات المتحدة بحماية مجاهدي خلق في حزيران / يونيو ٢٠٠٤، إلا أنها استمرت في حمايتهم حتى ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩. اعترضت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية على موقف الولايات المتحدة، واحتجت بأنه لا يجوز نزع صفة الأشخاص المحميين عنهم قبل التوصل إلى تدابير نهائية (المادة ٤٥ من اتفاقية جنيف الرابعة). وتلقّت الولايات المتحدة ضمانات خطية من الحكومة العراقية بعدم

قصة أشرف المكتومة

ترحيل السكان إلى إيران، وبصرف النظر عن أحداث تموز / يوليو، ستتم معاملتهم معاملةً إنسانية. ومن قاعدة العمليات الأمريكية غريزلي، راقب عدد من عناصر الشرطة العسكرية التابعة للقوات الأمريكية في العراق المخيم، وساعدوا في تسوية المشاكل المتعلقة بالامدادات. ومنذ تموز / يوليو ٢٠٠٩، كانت الحكومة الأمريكية تدعو إلى التحلي بالصبر، كما أنها ناشدت تدخل المنظمات الدولية، إذ ارتأت أن هذا التدخل قد يطمئن مجاهدي خلق إلى أن عملية النقل لا تشكل مخططاً إيرانياً، ويساهم في حماية الحكومة العراقية من خلال ضمان القانونية والمظهر القانوني. وكانت السفارة الأمريكية قد بدأت بالحد من اجتماعاتها مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية كي لا تعطي انطباعاً بوجود رابط مباشر مع مجاهدي خلق / منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، حتى أن القوات المسلحة الأمريكية كانت مهياًة لقطع اتصالاتها القائمة مع مجاهدي خلق تماماً. وكان في المخيم بين خمسة وعشرة مواطنين أميركيين، بعضهم متهم بتقديم الدعم المادي لمجاهدي خلق / منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المدرجة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. وقد عرقل إدراج منظمة مجاهدي خلق الإيرانية على قائمة المنظمات الإرهابية أي محاولة لتوطين السكان في الولايات المتحدة. لكن، بالرغم من أن غرابو لم يكن صاحب القرار، إلا أنه كان مستعداً لطرح مسألة منح صفة لاجئ لعدد محدود من السكان مع واشنطن.

وأعلن السفير الألماني عدم وجود أي مواطن ألماني في المخيم، وأن تسعة أشخاص كانوا يتمتعون بصفة لاجئ، إلا أن هذه الصفة سقطت منذ حينه. وقال أنه لا يعتقد، نظراً للمواقف السياسية للحكومة الحالية

قصة أشرف المكتومة

(المحافظة) تجاه الهجرة في ألمانيا، أن بلده سيتمكن من استقبال أي من السكان.

وأفاد ممثل السفارة الفرنسية أن فرنسا استأنفت حكم المحكمة الأوروبية الابتدائية الصادر في ٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ (في القضية رقم T-284/08 منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ضد المجلس) الذي اقتضى شطب المنظمة عن قائمة المنظمات الإرهابية. وأضاف أنه ثمة تهم فرنسية عالقة ضد ٢٤ عضو من منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (رفض قاضي تحقيق باريس النظر في هذه التهم في ١١ أيار/ مايو ٢٠١١). وأضاف أن السفارة الفرنسية تواصلت مع وزارة حقوق الإنسان بشأن ما إذا كان لأي من سكان أشرف روابط بفرنسا، ولكنها لم تتلقَ أي معلومات في ذلك الوقت. وكانت فرنسا مستعدة للنظر في الحالات الفردية. (تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من دعواتي المتكررة، لم تشارك فرنسا بأي زيارات قنصلية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى مخيم أشرف).

وأعلن السفير السويدي عدم وجود موقف مشترك للاتحاد الأوروبي تجاه مخيم أشرف حالياً. (وكانت السويد تترأس الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت). أما في ما يتعلق بموقف السويد، فقد حذر السفير السويدي بدوره بشأن الالتزام اللا منتهي للأمم المتحدة. في الواقع، لم يرغب السفير السويدي في منح الصفة القانونية لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، الأمر الذي كان ليحدث لو لم يتم توجيه دور الأمم المتحدة نحو إيجاد حل. وكان في المخيم ٤ مواطنين سويديين و١٢ آخرين يملكون وثائق سفر صالحة. وعلى الأرجح أنه كان في المخيم أشخاص آخرون يملكون وثائق سفر غير صالحة. وكانت السويد

قصة أشرف المكتومة

مستعدة لاستقبال من يرغب من مواطنيها بالعودة، إلا أنّ أحداً منهم لم يرغب بمغادرة المخيم. إنّ سلطات الهجرة السويدية مستقلة، وحتى لو طالبت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحق اللجوء بالنيابة عن بعض السكان، لكان من المستبعد أن يتم منحهم اللجوء بسبب خلفية منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وأخيراً، قرأت السفارة السويدية تقارير الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المسألة ولم ترَ أنّ الوضع الإنساني مقلق.

من جانبه، أعلن رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنهم سيزورون المعتقلين الـ ٣٦ في اليوم التالي، وأنهم سبق وزاروهم في الخالص برفقة طبيب، وأن اللجنة لم تكن قلقة إزاء سلامتهم. وأضاف أنه من حق الحكومة العراقية دخول المخيم، إذ يحقّ لها إنفاذ القانون والنظام على أرضها. وتكمن المشكلة الرئيسية في رأي رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أنّ مسألة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية كانت مسيئة جداً، الأمر الذي لم يترك أي فسحة للتدابير الإنسانية.

ثم أوجز الممثل الخاص للأمين العام الاجتماع كما يلي: تملك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق جدول أعمال كبير مع الحكومة العراقية ولا تريد أن تعرّض قضية واحدة القضايا الأخرى للخطر. من الممكن أن تكون ردة فعل الحكومة العراقية سيئة، لكن من الممكن أيضاً أن تتسبب منظمة مجاهدي خلق الإيرانية بالمشاكل. وكل ما يسعنا القيام به هو مراقبة الوضع، والتعبير عن مخاوفنا للحكومة العراقية، التي تملك الحق الرسمي للتعامل مع هذه المسألة بطريقة أو بأخرى. وستستمر الأمم المتحدة في الطلب من الدول الأخرى الالتزام بتقديم الدعم

قصة أشرف المكتومة

لتسهيل دور الأمم المتحدة وإيجاد الحلول.

وفي الأيام التالية، ذهبت مع الممثل الخاص للأمين العام للاجتماع بالسفير الإيراني، للاستفسار منه ما إذا سيصدر قرار بالعفو، وما هي الترتيبات، إن وجدت، لتنفيذ هذا القرار بفعالية. وكان الممثل الخاص للأمين العام يأمل أن تصدر الحكومة الإيرانية مستنداً خطياً يمكن استخدامه أمام المحكمة لحماية سكان أشرف إذا ما تمت مضايقتهم بسبب نشاطاتهم الماضية. لكننا كنا ندرك أنّ هذا المستند لا يمكن أن يفيدنا إلا إذا كان القضاء الإيراني مستقلاً وإذا تصرفت الحكومة العراقية بحسن نية. إلا أنّ السفير لم يقدم لنا أي مستندات أو ضمانات خطية.

المحاولة الأولى للتوصل إلى خطة لنقل المخيم

خريف ٢٠٠٩

في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩، زرت مخيم أشرف للمرة الرابعة منذ هجوم الجيش العراقي في ٢٨ - ٢٩ تموز / يوليو. وما أن وصلت إلى المخيم، أفادني ضابط عراقي أنه من المتوقع قدوم علي الياسري للإعلان عن إغلاق المخيم واقتراح موقع بديل للسكان، فتمت دعوتي للحضور، وقد كان معي مارتن بوهنستدت (مكتب حقوق الإنسان)، وكريستن أسبي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، وستوارت شيفرد (دائرة الخدمات الإنسانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق)، والمقدم جيم بلاكويل (المستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) وقائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، العميد ديفيد كوانتوك، بالإضافة إلى ممثلي الشعبة السياسية في السفارة الأميركية، مصطفى بوبال وفيليب ترايني. ومن جانب الحكومة العراقية، كان حاضراً علي الياسري، وحقي كريم، وصادق محمد كاظم، وممثل وزارة حقوق الإنسان، حيدر حسين عبدالحسن الدويري. وقد ترأس مهدي برائي الوفد الممثل لسكان أشرف.

عقد الاجتماع خارج مخيم أشرف في مقطورة في قاعدة الجيش العراقي. وقد كان الجو متوتراً جداً مما اضطرني إلى التدخل من وقت إلى آخر لتهدئة الأوضاع. أعلن الياسري أنه سيتم إغلاق مخيم أشرف، وأنه سيتم نقل السكان بحلول ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ولاية المثنى. فرد ممثل سكان أشرف أن البقاء في العراق أو العودة إلى إيران ليسا خيارين لسكان أشرف، إذ أنهم مضطهدين

قصة أشرف المكتومة

من كلا الحكومتين، إلا أنهم مستعدين للانتقال إلى أي دولة أخرى ما أصبح ذلك ممكناً، وعلى ذلك، طلبوا بعض الوقت للنظر في الوضع في الدول الأخرى. لم يذكر الياسري الترتيبات العملية التي خطط لها العراقيون لتنفيذ هذه العملية، ولم نتمكّن، أنا ونظرائي الأميركيون، من خلال هذا الاجتماع، أن نجزم إذا كان العراقيون يعنون فعلاً ما قالوه أم أنّ الأمر مجرد تضليل.

أتاحت لي هذه الزيارة الفرصة لأناقش مع القوات الأميركية في العراق اللوجستيات الضرورية لنشر فريق من موظفي حقوق الإنسان في قاعدة العمليات الأمامية غريزلي، اعتباراً من ٢٥ أكتوبر. فقد لاقت فكرة الوجود الرقابي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ترحيباً من ممثلي المخيم، والقوات الأميركية في العراق، وعلى ما يبدو، من ممثل الحكومة العراقية. حتى أنّ ممثلي سكان أشرف وعدوا بتقديم بعض المرافق التي يملكونها في قاعدة العمليات الأمامية غريزلي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وقد أوضحت لممثلي المخيم أنّ دور مكتب حقوق الإنسان الرقابي سيشمل مقابلة سكان فرديين غير مرافقين من المخيم. وكان لا بد من الحصول على تعهد قيادة المخيم بعدم التدخل، إذا أصبحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معنية في تقييم الحالات لتنفيذ عملية الترحيل الممكنة إلى الدول الأخرى. وقد قبل ممثلو المخيم بذلك من دون أي قيد أو شرط.

وعلى الرغم من إعلان السكان أنهم مستعدون لمغادرة العراق نهائياً، إلا أن الياسري لم يُعر الأمر أهمية، حتى أنه يفرض مهلة للمغادرة، والتشديد على الحق السيادي للحكومة العراقية بنقل السكان قسرياً، لم يترك أي مجال للحوار. فانتهى الاجتماع بمواجهات من دون الإشارة

قصة أشرف المكتومة

إلى موعد اجتماع الأطراف مجدداً أو إذا يمكن تسوية هذه المشاكل الخطيرة.

وفي ٢١ تشرين الأول / أكتوبر، دعا الممثل الخاص للأمين العام، ملكرت، إلى عقد اجتماع ثانٍ مع المجتمع الدبلوماسي. وتم فيه تمثيل السفارات التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والدانمارك، والاتحاد الأوروبي، وسويسرا، وإيطاليا، وهولندا، والفاتيكان، والسويد، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وأستراليا، إلى جانب حضور ممثلين عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

نقلت في الاجتماع ما حصل خلال زيارتي إلى أشرف في ١٩ تشرين الأول / أكتوبر، وقد صرّحت أنه لا يمكن تفادي احتمال وقوع المزيد من أعمال العنف، وأنّ بقاء الحكومة العراقية على موقفها الحالي، إنما سيسرّع في وقوع أعمال العنف هذه. ولم تكن القوات المتعددة الجنسيات في العراق في وضع يسمح لها بالتصرف بكفاءة، فلو وقعت المزيد من الهجمات، لكان وقع عدد هائل من الإصابات، وكان تعذرّ عليهم الوصول إلى الخدمات الطبية الملائمة. وفي غياب أي إنجاز سياسي، لا بد أن تستمر الأمم المتحدة، والولايات المتحدة والمجتمع الدبلوماسي في التشاورات والإلحاح على الحكومة العراقية لتكون أكثر مرونة.

وأشار الممثل الخاص للأمين العام، ملكرت، أنه من الضروري أن توضح الدول موقفها بشأن استعدادها لاستقبال سكان أشرف، إذ سيساعد ذلك في تحديد استراتيجيتنا إزاء الحكومة العراقية، ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وأي دور رقابي محتمل للأمم المتحدة. ثم ترك

قصة أشرف المكتومة

المنصة لممثلي الدول للتعليق على كلامه.

وكان السفير الألماني أول المتحدثين، فقال أنه يظن أن ٣٠٠ شخص في مخيم أشرف لهم روابط بألمانيا، لكنه لم يقل أن ألمانيا مستعدة لأخذ أحد منهم، أو أن المهلة التي حدّتها الحكومة العراقية ستحول دون إمكانية تقييم هذه الحالات. من جانبه، ذكر السفير الدانماركي أنه كان من الصعب تحديد الأشخاص الذين صرّحوا أنهم يملكون تصاريح إقامة في الدانمارك، فعلى الأرجح أن عددهم ١٠ أو ١١ شخصاً إلا أن تصاريح الإقامة التي يملكونها منتهية الصلاحية. وكانت الدانمارك في ذلك الحين، تعيد طالبي اللجوء المرفوضين، وبالتالي، فإن عملية قبول طالبي اللجوء من سكان أشرف لم تكن تبشر بالنجاح. غير أن الدانمارك كانت لتدعم أي من مواطنيها في مخيم أشرف، إن وجدوا، ضمن إطار الدعم القنصلي الاعتيادي.

في الواقع، كانت كافة الوفود تقدّم الدعم القنصلي الاعتيادي للسكان، لكن لم يتم اقتراح أي إجراء فعلي للسكان الذين لا يملكون جنسيات أخرى. كما أن تدخّل رئيس بعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم يكن مشجعاً للدبلوماسيين، حيث أنه أشار إلى وجود عدد كبير من الأشخاص الذين تم تضليلهم للدخول إلى المخيم، ولا بد من معاملتهم كضحايا. ولم يكتفِ ممثل الولايات المتحدة بهذا الادعاء، فأضاف أن معظم السكان موجودين في المخيم لا يملكون أي خيار آخر، وأنهم بالرغم من عدم اتفاقهم مع قيادة المخيم، فهم مستعدون للبقاء والموت هناك. وصرّح السفير الألماني أن الفرصة الوحيدة لتغيير رأيهم هي بالتزام الحكومة العراقية بجدولها الزمني، إذ سيتيح ذلك للسكان المجال لاتخاذ قرارهم.

قصة أشرف المكتومة

بما أنني كنت على اتصال دائم بسكان أشرف، أغضبتني هذه الادعاءات لأنني كنت أعلم أنها غير صحيحة. كما كنت أدرك جيداً، بفضل تفاعلي الدائم مع الأفراد والقيادة في مخيم أشرف، أنهم جميعاً عازمون على التكاثف دفاعاً عن قناعاتهم. وكنت قد بذلت شخصياً جهوداً كبيرة لإقناع بعض الأفراد الذي يملكون أسباب إضطرارية بالمغادرة، لكنهم دائماً ما كانوا يرفضون. وسيثبت الوقت أن ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسفيرين الأمريكي والألماني كانوا يكرّرون فقط ادعاءات خاطئة بحق سكان أشرف، إذ أحداً منهم لم يغير رأيه أو يغادر منذ بداية عملية نقل المخيم في شهر شباط / فبراير ٢٠١٢.

وفي محاولة منه إضفاء بعض الإيجابية على الاجتماع، قال الممثل الخاص للأمين العام إنَّ التاريخ الذي حدّته الحكومة العراقية لإغلاق المخيم دفع الأمم المتحدة للتحرك بشكل سريع والنظر إلى الوضع من وجهة نظر إنسانية، إذ أننا مسؤولون عن اتخاذ التابير اللازمة في حال وقوع أي أعمال عنف. وسأل الممثل الخاص للأمين العام ممثلي الدول والمنظمات المجتمعيين إذا كان من الممكن أن يتكلم بالنيابة عنهم مع الحكومة العراقية. وطلب أن تضع الدول الممثلة مركزاً قرب المخيم ليقتضيه سكان أشرف ويحصلوا على المساعدة اللازمة. وسأل السفير الدانماركي ما إذا كان باستطاعة المسؤولين القنصليين الذهاب. وردّ السفير الألماني أنه يفضل أن يتم إنشاء المركز أولاً. بعد اختتام الاجتماع، استمرّت المناقشات في الممر، كالعادة، وكانت التساؤلات الغريبة عما يدور في مخيم اشرف سيدة الموقف، بالإضافة إلى الإشاعات الصادرة عن الأشخاص الذين يدعون أنهم على اتصال

قصة أشرف المكتومة

بأفراد منشقين عن المنظمة.

وتقرر عقد اجتماعات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مع المجتمع الدبلوماسي على أساس نصف شهري، إلى جانب جلسة توجيهية نصف شهرية لموظفي حقوق الإنسان التابعين لسفارات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، واجتماع أسبوعي في مكتب رئيس الوزراء مع أعضاء "لجنة أشرف". وتجدر الإشارة إلى استمرار انعقاد الاجتماعات الخاصة بين الممثل الخاص للأمين العام والسفراء، ورئيس الوزراء وغيرهم من كبار الشخصيات العراقية. ولم يكن جوهر المسألة معقداً بالقدر الذي صوره بعض الدبلوماسيين والسياسيين. فالحكومة العراقية كانت تريد وضع حد لوجود مجاهدي خلق في العراق. وكان سكان اشرف، المضطهدون من حكومة وطنهم إيران، ومن حكومة البلد المضيف، العراق، بزعامة رئيس الوزراء المالكي، يرغبون في مغادرة العراق، لكن ليس على حساب كرامتهم، كما لم يكن لديهم أي مكان يقصدونه. ولعلّ الحل والمسؤولية الأولى تجاه مصير أعضاء مجاهدي خلق في العراق هي في أيدي حكومات الائتلاف التي بدأت حرباً من أجل التغيير في العراق. وقد قلبت هذه الحرب وضع مجاهدي خلق في العراق من كونهم ضيوف كرام في العراق إلى إرهابيين أجنب غير مرغوب فيهم. في الواقع، إن مسؤولية توفير الحماية التي ينصّ عليه القانون الدولي ليست بمثابة إجازة للدول لشن حرب ضد الدول الأخرى التي لم تتل رضا مواطنيها كما حصل خلال غزو العراق في نيسان / أبريل ٢٠٠٣، بل هي فرصة لحماية الأشخاص الذين لا يتمتعون بحماية الحكومة.

الأزمات الإنسانية في مخيم أشرف

شتاء ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

إن الفشل في نقل سكان أشرف في شهر كانون الاول / ديسمبر سبب توتراً بين أعضاء "لجنة أشرف". ونتيجةً لذلك، قرّروا تشديد الحظر على المخيم، على أمل تثبيط عزيمة السكان، ففرضوا بعض أنواع العقاب والحرمان الجماعي.

ويحلول كانون الثاني / يناير ٢٠١٠، عانى السكان من نقص في الوقود، مما أثر مباشرةً على عدد من المرافق. فما كان من ممثلي المخيم إلا توجيه رسالة بشأن هذه المسألة للممثل الخاص للأمين العام في ١٧ كانون الثاني / يناير، أشاروا فيها إلى أنه لم تدخل المخيم أي توريدات وقود، باستثناء 5000 لتراً لمستشفى أشرف، منذ ٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩. وعندما حاولت ناقلتنا وقود توريد كميات من الكيروسين في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر، تمت مصادرتها من قبل الجيش العراقي، وتم توقيف السائقين واعتقالهما في مركز شرطة الخالص لمدة ٢٠ يوماً قبل أن صدور أمر القاضي بالإفراج عنهما.

وبين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠6، كان يتم شراء الوقود لمخيم أشرف مباشرةً من وزارة النفط العراقية، وفقاً للضمانات الممنوحة من الحكومة العراقية المؤقتة لسكان أشرف، بحسب ما جاء في رسالة اللواء جعفري د. ميلر إلى السيد برائي في ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٤. إلا أن هذا الترتيب توقّف منذ أواخر العام ٢٠٠٦، مع تولّي ابراهيم الجعفري رئاسة الحكومة، بسبب موقف حزب الدعوة الموالي للنظام الإيراني

قصة أشرف المكتومة

تجاه منظمة مجاهدي خلق والضغط الإيراني. ومنذ ذلك الحين، بات السكان يشترتون معظم احتياجاتهم من الكويت، ولا يشترتون سوى كميات قليلة من البائعين المحليين، بأسعار تتخطى سعر السوق. ومنذ أحداث ٢٨/٢٩ تموز / يوليو ٢٠٠٩، صعبت الحكومة العراقية تدريجياً عملية إدخال الوقود إلى المخيم، وكان لهذا النقص في الوقود أثراً مباشراً على أجهزة توليد الكهرباء المستخدمة لمدّ محطة تنقية المياه بالطاقة، ومرافق سلسلة التبريد، وأجهزة التدفئة الشخصية، والبرادات وغيرها من المرافق التي تعمل على الكهرباء. وقد عرّض هذا الأمر صحة السكان للخطر، لا سيما خلال فصل الصيف بحرارته المرتفعة وفصل الشتاء ببرده القارس.

وفي اجتماع لهم مع المراقبين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في ٢١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٠، أبلغ ممثلوا المخيم المراقبين أنّ احتياجاتهم من الوقود لا تدوم أكثر من أسبوعين نظراً للطلب الحالي، هذا وكان قد سبق وبدأ التقنين. ولاحظت بعثة المراقبة أنّ السيارات نادراً ما كانت تمرّ في شوارع أشرف، وأنّ المياه الساخنة في المناطق السكنية لم تكن متوفرة إلا لساعتين في اليوم. وعلى الرغم من ذلك، كانت الأمم المتحدة متنبهة كالعادة بشأن مزاعم سكان أشرف، فذهب المراقبون للتحقق من الخزانات، ووجدوا أنّ مزاعم السكان صحيحة.

تم نقل العقيد سعدي إلى البصرة في ذلك الوقت، وأصبح المقدم لطيف المسؤول عن مخيم أشرف. وكان بيني وبين المقدم لطيف احترام متبادل، وبم يكن يرفض لي طلباً.

وقد طلبت منه بذل ما بوسعه للمحافظة على مستوى الوقود المورد

قصة أشرف المكتومة

أثناء السيطرة الأميركية على المخيم، إلا أنه همس في أذني: "أنا مجرد جندي، أنفذ الأوامر التي أتلها فقط". ولاحقاً، خلال حديث غير رسمي مع ضباط عراقيين في مخيم أشرف، علمت أنه تم إدخال 72,000 لير من الوقود إلى المخيم قبل تشديد القيود في أوائل تشرين الأول / أكتوبر. وفي مناسبة أخرى، سألت القوات الأميركية في العراق عن وجود أي سجلات ترد فيها كميات الوقود التي كانت تُورَد شهرياً إلى المخيم قبل فرض القيود، فعلمتُ أنّ الرائد جولييان لم يكن يملك أي بيانات عن الأمر، حيث أنه كان يتولى القيادة في قاعدة العمليات الأمامية غريزلي منذ أربعة أشهر فقط. لكنه، ومن أجل دحض بعض الادعاءات العراقية، قال إن ما من شيء يشير إلى تهريب هذه التوريدات إلى المخيم من بلدات مجاورة، لأن القوات الأميركية في العراق كانت لتكتشف ذلك.

وفي أعقاب زيارة مراقبة في كانون الثاني / يناير ٢٠١٠ إلى ثلاثة مرافق في مخيم أشرف، وهي مركز توزيع الكهرباء، ومحطة تنقية المياه، ومحطة توليد الطاقة، أوضحت محافظ مخيم أشرف، السيدة ماندانا أنّ معظم المعدات تعود إلى الثمانينات، أنّ صيانتها تزداد صعوبة مع مرور السنوات، كما أنّ حظر قطع الغيار أدى بدوره إلى تفاقم مشكلة الصيانة. وكان السكان يعجزون يوماً بعد يوم عن استخدام أجهزة توليد الكهرباء الخاصة بالوحدات السكنية الجماعية المنفردة، وكانوا يستخدمون الشموع والمصابيح في الليل. كما لم يعد بإمكان السكان استخدام الأفران الكهربائية للطهو في المساء. واشتكت السيدة ماندانا من عدم تلقي أي قطع غيار لمركز توزيع الكهرباء في الأشهر العشرة الأخيرة، على الرغم من الطلبات المتكررة من سلطات

قصة أشرف المكتومة

ديالى. حتى أنه تم رفض طلبات المصاييح الكهربائية ومصاييح الهالوجين. وكان ذلك جلياً في مركز التوزيع حيث كانت نصف الأضواء تقريباً معطلة.

منذ ثلاثة أعوام، أنشأ السكان محطة الكهرباء الخاصة بهم بتكلفة تزيد من ٣ ملايين دولار لخفض مستوى اعتمادهم على الشبكة الوطنية. وتبلغ القدرة التشغيلية للمحطة حوالي ٥ - 5.2 ميغا واط، أي أنها قادرة على تلبية معظم احتياجات المخيم. وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ٢٠٠٩، كانت المحطة خارج الاستخدام بسبب عدم توفر الوقود. فكل وحدة من وحدات توليد الطاقة الست تستهلك ٢٥٠ ليترًا من وقود الديزل في الساعة الواحدة، ولم يكن هذا الوقود متوفراً بسبب القيود المفروضة.

وكانت محطة المياه تستهلك ٣ أطنان من الكلور في الشهر وكمية مماثلة من كبريتات الألمنيوم. وكانت المخازين تنفذ بسرعة هائلة، وكان السكان يعانون من أن كمية الكلور الموجودة في المياه ليست بالمستوى المطلوب. فقد كانت الآلة التي تضخ الكلور في المياه مشوية بمشاكل تقنية بسبب عدم توفر فلاتر احتياطية، ولم يكن أمام السكان سوى إعادة استخدام الفلاتر الموجودة، علماً بأن ذلك قد يؤثر سلباً على جودة المياه. وقد أكد الفنيون العراقيون هذا الواقع في محطة المياه خلال زيارة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المحطة في آب / أغسطس ٢٠١٠. فضلاً عن ذلك، وبسبب الافتقار إلى التكنولوجيا اللازمة، اضطر السكان إلى اختبار جودة المياه من خلال اتباع طرق غير معهودة، فقد كانوا يضطرون إلى استخدام دلوين يحتويان على الأميية الأشبه بالشرغوف. فإذا ماتت الأميية عند

قصة أشرف المكتومة

وضعها في الماء، كانت تعتبر هذه المياه غير صالحة للاستخدام البشري. واعتبر هذا الاختبار طريقة مبتكرة لتجاوز الحظر.

كما اشتكى السكان من الصعوبات التي كانوا يواجهونها في الوصول إلى مصدر المياه، إذ كانوا يعتمدون على وحدتي ضخ مياه، الأولى في منطقة الزرقانية، أي على بعد ٣٠ كلم غرب مخيم اشرف، والثانية، وهي أصغر، في المرفوع، أي على بعد ٦ كلم باتجاه الشرق. وكان السكان قد أنفقوا ما يزيد عن ٣ ملايين دولار على المحطتين عبر السنوات، من حيث تكلفة المباني وإعادة الترميم، وشراء وتركيب المعدات، وأجهزة توليد الكهرباء، والأجور، والوقود والصيانة. وكانت محطة الزرقانية تعتمد على أربع مضخات وجهازي توليد كهرباء لجرّ ومعالجة المياه من دجلة، وكانت هذه المضخات بحاجة إلى صيانة مستمرة. ولزيادة الأمور تعقيداً، قامت هيئة المياه العراقية، بوصل أنابيب إضافية إلى الأنبوب الرئيسي لمحطة الزرقانية وحولت المياه إلى البلدات المجاورة، مما خفّف من ضغط المياه بشكل ملحوظ، وعرقل توزيع المياه في مخيم أشرف.

أبلغت لجنة أشرف أن النقص في التوريدات المنتظمة للوقود، إلى جانب حظر قطع الغيار والمعدات، كان يؤثر على القدرة على توفير الخدمات العامة الأساسية، وطلبت منها إعادة التوريدات إلى المستويات التي كانت عليها عند تسليم القوات المتعددة الجنسيات في العراق مخيم أشرف إلى السلطات العراقية. فكان ردّهم بأنّ السماح لسكان أشرف بأن يتمتعوا بحياة مريحة وسهلة يعني أنهم لن يغادروا المخيم أبداً.

الخدمات الطبية

كان لمخيم أشرف مستشفى يضم ٢٣ سريراً خارج محيط المخيم في الجانب الجنوبي لباب الأسد، تم افتتاحه في شهر أيار / مايو ٢٠٠٩ كمركز رعاية نهائية للمرضى الخارجيين، ثم توسع لاحقاً ليوّفر خدمات أساسية كالعلاجات الجراحية. وكانت هيئة الصحة في ديالى تتولى إدارة المستشفى الذي يضم ثلاثة أطباء، واثنى عشر ممرض، وطبيب أسنان، وأربعة فنيي مختبرات، واختصاصيين في علم الأدوية والعقاقير، وموظفين إداريين، كلهم من الجنسية العراقية. وكان سكان أشرف يتولون تكاليف المعدات، والعقاقير، والمقصف، والماء والكهرباء. وتم مؤخراً تحويل مستشفى منفصل داخل المخيم يضم ٩٧ سريراً، ومملوك من السكان، إلى دار نقاهة، وذلك خوفاً من مصادره من جانب الحكومة العراقية بحسب القوات الأميركية في العراق.

وخلال زيارتي إلى مخيم أشرف، عادةً ما كنتُ أزور الدكتور عمر خالد، مدير المستشفى بالوكالة، للاستفسار عن وضع الخدمات والتوريدات، إذ كانت توجد دائماً مشاكل في تسليم المعدات والأدوية الأساسية. وتزامنت زيارتي في 19 شباط / يناير 2010 مع وصول شحنة من الأدوية والمعدات الجراحية في وقت سابق من ذلك اليوم، كان قد طلبها السكان، وكان شحنها معلقاً لعدد من الأسابيع. وقبل ذلك بأسبوعين، أي في 1 شباط / يناير، تلقيت رسالة من ممثلي المخيم، يشكون فيها من فشل محاولتين سابقتين لإحضار هذه التوريدات، بناءً على أوامر من "لجنة أشرف". وفي إطار زيارة إلى المستشفى في 21 شباط / يناير لمتابعة المسألة، أكد لي الدكتور خالد أن استلام الأدوية والمعدات الأساسية سيسمح له بإجراء

قصة أشرف المكتومة

العمليات الجراحية الصغيرة.

أما العمليات التي كانت تستلزم خبرات متقدمة، فكانت تتمّ على يد أطباء استشاريين زائرين، وكانوا بدورهم يواجهون صعوبات، بفعل التشدد على الوصول إلى المستشفى، إذ كان من الضروري الحصول على إذن بالمرور صادر من بغداد. وفي عدة مناسبات، كان الاطباء الاستشاريون يصلون إلى مخيم أشرف لإجراء العمليات، ولم يكن يسمح لهم بالدخول لأسباب بيروقراطية تافهة. وأفاد الدكتور خالد أن وزارة الصحة العراقية كانت بالكاد تقدّم ثلث الأدوية اللازمة (أي حوالي ٧٠ دواء من أصل 210)، فيما كان السكان يطلبون الأدوية الأخرى من القطاع الخاص بتكلفة أعلى بكثير من تكلفة هيئة الصحة الوطنية. وبالنسبة لتمكّن سكان أشرف من الوصول إلى المستشفيات والأطباء المحليين لتلقي العلاج الخاص، أفاد الدكتور خالد أن بعض مرضى سكان أشرف الذين أرسلوا إلى مستشفى بعقوبة لم يتلقوا العلاج بعد انتظارهم عدة ساعات، وأوضح الدكتور خالد أنّ ذلك قد لا يكون بالضرورة بهدف إساءة معاملة سكان أشرف، أو بهدف التمييز، بل قد يكون بسبب الصعوبات المتعلّقة بخدمات الصحة العراقية. كما أشار الدكتور خالد إلى التردد الذي يشعر به بعض الأخصائيين في زيارة المخيم بسبب الجو السياسي المتوتر والمقلق أحياناً.

وسرعان ما عجز مستشفى أشرف بعد ذلك عن توفير الرعاية الضرورية للسكان. إذ لم يرغب أعضاء الطاقم الطبي العراقيون أن ينظر إليهم على أنهم يقدّمون رعاية أكثر من الحد الأدنى اللازم للسكان، خوفاً من أن يثيروا الشبهات حول احتمال تآمرهم مع مجاهدي خلق. وكان الملازم حيدر ضاب مشي، مسؤول المخابرات

قصة أشرف المكتومة

العسكرية في مخيم أشرف، يراقب الأوضاع بشكل دائم. وقد حال "الجو السياسي المقلق" وتدخل "لجنة أشرف" دون تأدية الأطباء في مستشفى أشرف مهامهم وفقاً للمعايير المهنية.

فضلاً عن ذلك، كان معظم سكان أشرف قد تعرضوا في عمر معين للتعذيب في السجون الإيرانية، وقد كانت آثار التعذيب واضحة على أجسامهم، ومع التقدم في العمر، يصبح الأشخاص أضعف. كما أنه، بحسب الدكتور عمر خالد، يحتاج أكثر من ٢٠٠ شخص من سكان أشرف للخضوع لعمليات جراحية نتيجة إصابتهم بأمراض السرطان والقلب، ناهيك عن الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج جراء إصابات تعرضوا لها خلال هجمات تموز / يوليو، لا سيما أن معظمهم احتاج إلى تدخلات جراحية طارئة في مستشفيات متخصصة.

وقد كنت قادراً، حتى حزيران / يونيو 2011، على الحصول على "تيسيرات" من لجنة اشرف، تتيح نقل مرضى أشرف إلى إربيل في كردستان للخضوع للعمليات الجراحية المتقدمة. وبحلول شهر تموز / يوليو، توجب نقل اثني عشر مريضاً مصابين بالسرطان وأمراض القلب إلى مستشفى إربيل بشكل طارئ. وعلى عكس عمليات النقل السابقة، طلبت "لجنة اشرف" رسالة من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لضمان عودة المرضى إلى أشرف بعد العلاج. فما كان أمامي إلا أن حررت فوراً خطاب ضمان، على الرغم من أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تضمن أي شيء، نظراً للظروف السائدة في العراق. فكان من الممكن أن يحدث أي شيء على الطريق من أشرف إلى إربيل، إذ كانت عمليات التوقيف، والخطف، والهجمات المتمردة شائعة جداً في المنطقة. لكن نقل المرضى كان ضرورة إنسانية توجب معالجتها

قصة أشرف المكتومة

بتحضير مسبق. فأرسلت خطاب الضمان إلى صادق، ثم اتصلت به هاتفياً، فأبلغني أننا بحاجة إلى خطاب من حكومة إقليم كردستان لإجازة عملية نقل المرضى. وكوني أعمل في مجال حقوق الإنسان، فقد كنت معتاداً على هذه المهمات الصعبة. فاتصلت بزملائي في مكتب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في إربيل وطلبت منهم متابعة هذه المسألة مع وزارة الداخلية لحكومة إقليم كردستان بشكل طارئ، لكن للأسف، تبين أن الوزير خارج البلاد لغاية شهر آب / أغسطس. ولدى عودته، التقى به موظف تابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وشرح له الوضع الإنساني للمرضى الاثني عشر، فوَقَّع الوزير الخطاب، وتم إرساله فوراً إليّ، فمرّته إلى "لجنة أشرف". وكانت قد انتهت ولاية الياسري في ذلك الوقت، واستلم ملف أشرف مستشار الأمن القومي الجديد، فالج الفياض، فأحال حقي وصادق المسألة إليه. منع الفياض كافة عمليات نقل المرضى إلى كردستان، بحجة توفر خدمات كافية في بغداد. ومنذ هجوم تموز / يوليو ٢٠٠٩، توفي عشرة مرضى من سكان أشرف بسبب عرقلات بيروقراطية مشابهة.

المركبات المصادرة

في ٢٨ و ٢٩ تموز / يوليو، خلال الهجوم على مخيم أشرف، صادرت القوات العراقية ٣٩ مركبة تعود إلى سكان أشرف، وتساوي قيمتها 1.177 مليون دولار أميركي، بما فيها ناقلات وقود ومياه وحافلات صغيرة للنقل العام. وقد احتُجرت هذه المركبات في منطقة احتجاج تسيطر عليها الشرطة العراقية، وقد تدهورت حالتها بفعل التعرّض

قصة أشرف المكتومة

للحرّ والغبار، فيما تم تفكيك بعضها من جانب الشرطة العراقية لاستخدامها كقطع غيار. وعندما طرحت المسألة أمام "لجنة أشرف"، قالوا لي إن المحكمة تنظر في المسألة، فقد كانت المركبات بعهدة الشرطة ولم تكن "لجنة أشرف" تتمتع بأي صلاحية في هذا الخصوص. وفي الأشهر والسنوات التالية، لم يكن فريق المراقبة التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق قادراً أبداً على تحديد ما إذا كانت هذه المسألة مرفوعة بالفعل أمام المحكمة أو لا.

الأغذية

لطالما كانت مشكلة النقص في الإمدادات الغذائية، بما في ذلك التأخيرات في التسليم وسوء التعامل مع الأغذية خلال عمليات فحص البضاعة، موضوع خلاف بين سكان أشرف والسلطات العراقية. وقد كانت الإمدادات تأتي من الكويت إلى مخيم أشرف من خلال مواكب القوات المتعددة الجنسيات في العراق، وقد كانت هذه العملية بالفعل غير ضرورية ومكلفة. إلا أنّ المقاولين المحليين رفضوا إمداد مخيم أشرف بالأغذية، خوفاً من مخالفتهم لقانون مكافحة الإرهاب، إذ أنّ المقاولين الذين زودوا المخيم بالإمدادات الغذائية تعرّضوا للمضايقة وأحياناً للتوقيف. وبالطبع، لو لم يكن الحظر مفروضاً على المخيم، لكانت الترتيبات مع التجار المحليين ساهمت في تسريع عملية التوريد والتسليم ولكانت الأغذية طازجة أكثر وأقل كلفة. كما كانت تلك الترتيبات لتعود بالمنفعة الاقتصادية على ولاية ديالى.

ونظراً للضغط الذي مارسه المجتمع الدبلوماسي، ومن منطلق التوق إلى الاطلاع على واقع إمكانية وصول سكان أشرف إلى الأغذية، قمت

قصة أشرف المكتومة

بزيارة المستودعات التي يخزن فيها السكان إمداداتهم الغذائية في ٤ آب / أغسطس ٢٠١٠، من دون سابق ترتيب أو إنذار، ودققت في كافة المخازين. بالاستناد إلى التقارير التي تلقيتها في وقت سابق، كنت أتوقع رؤية كميات هائلة من الأغذية، إلا أنني في الواقع، صدمت عندما رأيت في غرف التبريد كميات قليلة من الفاكهة المجففة والخضار، وكمية صغيرة من الدجاج واللحوم الحمراء المجمدة. وبالرغم من أنّ المسؤول عن المستودعات أخبرني أن الإمدادات المتوفرة تكفي لأسبوع، إلا أنني أعتقد أنه يبالغ قليلاً، نظراً للكميات التي رأيتها. وفي زيارة مفاجئة أخرى إلى محطة المياه ومستودع الأغذية في ١١ آب / أغسطس ٢٠١٠، في غياب ممثلي مجاهدي خلق رفيعي الشأن، أفاد فريق بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بأن الإمدادات الغذائية لا تزال تُورَد من الكويت بفعل الاعتداءات على الموردّين العراقيين المحليين، وبأنّ التأخّر في تفتيش الجيش العراقي للبضائع أدى إلى خسارة بين ٤٠ و ٦٠% في إمدادات الأغذية المبرّدة.

بعد زيارة المستودعات، عدتُ إلى مبنى طلوع على مقربة من باب الأسد للقاء ممثلي المخيم. وقد تمّ تقديم طبق غني نوعاً ما إلى أعضاء وفدنا، من منطلق حسن الضيافة الفارسية الذي يتمتّع به سكان أشرف. ونظراً لتشاركنا الخلفية الثقافية نفسها، علمت أنّ في الأمر بعض التضحية. فوفقاً للتقاليد الإقليمية، من المستحيل أن يغادر الضيوف من دون أن يتم ذبح عنزة أو دجاجة على شرفهم، حتى ولو كانت كل ما يملكه أهل البيت، فالضيوف أولى بالأفضل، والله يدبّر الأمور إذا لم يتبقّ شيء لليوم التالي. وعندما عدنا إلى بغداد، راح زملائي ينشرون خبر أنّ الحظر المفروض على سكان أشرف مجرد

قصة أشرف المكتومة

وهم، ف"الطعام الذي تمّ تقديمه لنا في أشرف أكثر وأفضل مما يقّمه مركز الطعام التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق". حتى أنّ أحد المستشارين العسكريين وصل إلى حدّ التدقيق في نوع طلاء الأظافر وماركة أوشحة الرأس التي ترتديها النساء، في الجانب الآخر من غرفة الاجتماع. وهذه الملاحظات ليست بريئة في الواقع، بل هي فعلاً مسيئة عندما توضع في سياق تحديد ما إذا كان المخيم يخضع لحظر أم لا، كما تساهم في بناء تصورات خاطئة وتضّر بمصداقية سكان أشرف.

الضغط النفسي

العائلات الإيرانية الزائرة ومكبرات الصوت

أظهر تسلسل الأحداث في مخيم أشرف منذ شهر شباط / فبراير ٢٠١٠ أن السلطات العراقية عازمة على تنفيذ مخطط أعلن عنه مستشار الأمن القومي السابق، موفق الربيعي، في العام ٢٠٠٩. واشتمل هذا المخطط على مجموعة من التدابير لجعل الحياة في مخيم أشرف "غير محتملة"، بهدف كسر الروابط بين سكان أشرف وقيادتهم. وكانت القيود المفروضة على السلع والخدمات تهدف إلى تدمير البنية التحتية للمخيم، على أمل أن يثبط الحرمان والعنف المستمر من عزيمته السكان، وتضامنهم، وانضباطهم. إذ كان يعتقد مكتب رئيس الوزراء أن ذلك سيدفع السكان إلى الاستسلام والعودة إلى إيران.

فنظّم مكتب رئيس الوزراء، بالتعاون مع السفارة الإيرانية في بغداد، ما يُسمى بـ"الزيارات العائلية" لبعض المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة الإيرانية من أجل زعزعة استقرار مخيم أشرف. وقد أنشأوا مخيماً، بمساعدة الجيش العراقي، عند باب الأسد وثبتوا تسعة مكبرات للصوت بالإطار المعدني للباب لبث رسائل عدوانية لسكان أشرف. وتضاعف عدد مكبرات الصوت خلال سنتين ليبلغ ٣٠٠ مكبر للصوت يبتث تهديدات وإهانات لسكان أشرف ليل نهار.

اعتبر سكان أشرف هذا التصرف استفزازاً من صنع وزارة الداخلية والأمن العراقية. فما كان منهم إلا أن بادروا، في المقابل، إلى تثبيت مكبرات للصوت خاصة بهم على سقف إحدى المركبات لبث الموسيقى من أجل تجنيد السكان الرسائل العدوانية، والبذينة أحياناً، الصادرة من

قصة أشرف المكتومة

الجانب الآخر للسور.



مكبرات صوت ضخمة حول مخيم أشرف تبتث أصواتاً مصمّة
للأذان كجزء من التعذيب النفسي للسكان بعد تسليم الولايات
المتحدة المخيم للعراقيين

في ١٥ نيسان / أبريل، أطلعت القوات الأميركية في العراق فريق
المراقبة التابع للأمم المتحدة عن وصول ١٠٠ جندي مع معدات
مكافحة الشغب وهـ مركبات هامفي إلى باب الأسد عند
الساعة 15:23، وبدأوا بتهديد السكان إن لم يطفنوا الجهاز الصوتي
الخاص بهم. وعند حوالي الساعة 16:00، أبلغتنا النقطة الخارجية
لل قوات الأميركية في العراق أنّ المزيد من المركبات وصلت إلى باب
الأسد وأنّ الجنود راحوا يدفعون السكان خارج المنطقة باستخدام
الهرارات. كما تمّ إرسال قوات مكافحة الشغب لإزالة مكبرات الصوت
الخاصة بالسكان، إذ أنها حدّت من تأثير مكبرات الصوت الخاصة

قصة أشرف المكتومة

بالإيرانيين. وقد نُقلَ خمسة أشخاص من سكان أشرف إلى المستشفى نتيجة هذه المواجهة. وفي ١٨ نيسان / أبريل، وردتني المستجندات التالية من القوات الأميركية في العراق:

[- حسبما ورد، لم تطل الإصابات سوى الأطراف السفلى من أجسام الجرحى.

- يزعم أعضاء قوى الأمن الداخلي أنه لدى دخولهم المجمع، مدّوا سلكاً شائكاً بينهم وبين المحتجين من مجاهدي خلق.

- يرتأي قائد المعركة من الشرطة العسكرية أن محاولة مجاهدي خلق تجاوز الأسلاك الشائكة يمكن أن يتسبب بإصابات في الأطراف السفلى (لكننا لا نعلم إن حاولوا فعلاً تجاوز الأسلاك الشائكة أم لا... إنه مجرد افتراض).

عندما اتصلت بـ"حقي" من "الجنة أشرف" في ١٦ نيسان / أبريل، نكر حدوث أي اضطرابات في المخيم، وادّعى أن الوضع في المخيم هادئ وأن العائلات الإيرانية الزائرة لا تزال تنتظر عند باب الأسد لرؤية أقربائها. وأكد الموظف التابع لنا في قاعدة العمليات الأمامية غريزلي أنه منذ حادثة ١٥ نيسان / أبريل، هدأت الأوضاع في المخيم، لكنّ العائلات الإيرانية الزائرة كانت لا تزال في مكانها عند باب الأسد.

في ١٦ نيسان / أبريل ٢٠١٠، أطلعتُ الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام على الوضع الحالي على أرض الواقع، واقترحْتُ ما يلي:

- إشراك السلطات العراقية في عملية بناء القدرات

١. إبلاغ السلطات العراقية بوجود إدارة المخيم على يد

قصة أشرف المكتومة

اختصاصيين مدنيين ذوي خبرات في مجال إدارة الأزمات من
وزارة حقوق الإنسان/ وزارة الخارجية.

٢. اقتراح كيفية إدارة المخيم بالتماشي مع المعايير الإنسانية
الدولية.

- إشراك المجتمع الدبلوماسي والاستفادة من الديناميات التي أدت
إلى شطب مجاهدي خلق / منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عن
لائحة الإرهاب الأوروبية

١. شطب الاتحاد الأوروبي منظمة مجاهدي خلق عن لائحة
الإرهاب الخاصة به، بقرار من محكمة العدل الأوروبية.
وينبغي على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق توجيه
المجتمع الدبلوماسي نحو الاستفادة من هذه الديناميات
القضائية لتحفيز خدمات اللاجئين والهجرة التي تقدمها الدول
الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٢. ينبغي أن تقنع الدول الأعضاء لقوات الائتلاف التي غزت
العراق بوجود تشارك المسؤولية تجاه سكان اشرف، بشكل
مستقل عن المشكلة السياسية لمنظمة مجاهدي خلق
الإيرانية.

- إشراك منظمة مجاهدي خلق الإيرانية

قصة أشرف المكتومة

١. من المفترض أنه بإمكان بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق توفير الحماية لسكان أشرف. لكن لا بد من حوار يحدّد حدود الحماية التي يمكن للبعثة توفيرها من أجل مساعدة مجاهدي خلق على فهم واقعهم بشكل أكثر واقعية.
٢. يجب إشراك منظمة مجاهدي خلق الإيرانية على صعيد المقرّات.

وفي اليوم نفسه الذي أرسلتُ فيه تقريري، كان الممثل الخاص للأمين العام مرتبطاً بحضور اجتماعين، الأول مع رئيس الوزراء المالكي والثاني مع السفير الإيراني، حسن كاظمي قمي، لمناقشة الحلول المحتملة. وفي حين كرّر المالكي الرسالة المعتادة التي تفيد بأن العراق ستتحمل مسؤوليتها، وبالتالي ستمثّل للمعايير الإنسانية الدولية، اشتكى السفير الإيراني من السلوك المتحيز لفريق المراقبة التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، إذ لم يتواصل إلاّ مع قيادة مجاهدي خلق في مخيم أشرف، ولم يلتقِ العائلات التي تطالب برؤية أحبائها المحتجزين في المخيم. وطالب أن تستقبل البعثة وفداً ممثلاً للعائلات الزائرة.

وكان الممثل الخاص للأمين العام يدرك أنه في حال وجود أي تحيز في عمل البعثة، فسيكون ضد مجاهدي خلق، لكنّه ولأسباب دبلوماسية، وافق على الدعوة لاجتماع مع العائلات الإيرانية الزائرة في أقرب وقت ممكن.

وفي ١٩ نيسان / أبريل ٢٠١٠، تم الترتيب لاجتماع في مقر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في الساعة الحادية عشر من قبل

قصة أشرف المكتومة

الظهر، لوفد تألف من السيدة ثريا عبدالله، والسيدة ماه وير جلالي، والسيد رضا رمضاني، والسيد فلاح الشيباني، وهو مترجم فوري من الفارسية إلى العربية.

في الواقع، لم يكن هذا الاجتماع من الاجتماعات التي كان الممثل الخاص للأمين العام أو نائبه ليشاركها بها شخصياً، فتم تفويض المسألة إلى مدير الشؤون السياسية، السيد مادهو أشاريا. كما حضرت الاجتماع أيضاً المستشارة السياسية للممثل الخاص للأمين العام، السيدة بيرجيتا هولست العاني، وحضرتي، بصفتي رئيس مكتب حقوق الإنسان. وبما أنّ الاجتماع عُقدَ على عجلة وبدون ترتيب مسبق، لم يكن موجوداً في الاجتماع أي مترجم فوري من العربية إلى الإنجليزية، فما كان مني إلا أن أديتُ دور المترجم، الأمر الذي حال دون مشاركتي بشكل فعال في النقاش.

وبما أنّ مادهو كان جديداً في البعثة، لم يكن يفهم الوضع جيداً بعد. فرحّب بالضيوف واعتذر منهم على الصعوبات التي واجهوها لدى دخولهم المنطقة الخضراء، ثمّ سلّم الحديث إلى السيدة ثريا عبدالله. وقدّمت السيدة عبدالله، الملقّبة بـ"القائدة ثريا" بسبب السلطة التي تتمتع بها على ضباط الجيش العراقي، قدّمت نفسها على أنها المتحدّثة باسم العائلات الإيرانية المتمركزة عند باب الأسد، والتي تريد أن ترى أحبائها المحتجزين داخل المخيم. اعتذرت السيدة عبدالله عن البحة في صوتها نتيجة صراخها على مدار ٧٥ يوماً، ثمّ بدأت تعدّد المظالم الكثيرة التي لحقت بالرجويين (قادة مجاهدي خلق)، و"جماعة" مجاهدي خلق، ناقلةً بعض ما جاء على لسان بعض المنشقين عن المنظمة، كالسيدة بتول سلطاني وإيمان يكاني. باختصار، كرّرت

قصة أشرف المكتومة

السيدة عبدالله كافة الادعاءات الصادرة عن مؤسسة أسرة سحر والمواقع الإلكترونية لـ"إيران إنترلينك". وقالت إن كافة المحاولات التي قاموا بها لرؤية "أطفالهم" (جميعهم من الراشدين) باءت بالفشل. كما ادّعت السيدة عبدالله أن ناهيت (إحدى سكان أشرف) ويشير (أحد سكان أشرف) اعتديا عليها بحضور الجيش العراقي الذي لم يبادر لحمايتها، كما أضافت أنها سعت إلى توجيه اتهامات بحق المعتدين وبحق الجيش العراقي بسبب عدم تدخله لحمايتها. وختمت السيدة عبدالله أنهم أتوا لطلب مساعدة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في جمع أفراد الأسر بأحبائهم.

وسألت المستشارة السياسية للممثل الخاص للأمين العام، بيرجيتا هولست العاني، كيف أمضت الأسر الأيام الـ ٧٥ الماضية، فتدخل فلاح (المرجم الفوري العراقي) للإجابة عن السؤال بنفسه، وقال إنّ الأسر كانت تستمتع بحسن ضيافة الحكومة العراقية. وعبر رمضاني عن امتنان الأسر للحكومة العراقية لتوفيرها كافة وسائل الراحة لها، بما في ذلك السكن والخدمات الطبية. وأضاف أن الحكومة الحالية والجيش مختلفان تماماً عن الحكومة والجيش خلال فترة حكم صدام. فالجيش العراقي في مخيم أشرف كريم جداً، لدرجة أنه وفر للأسر الإيرانية ظاهياً إيرانياً لتشعر وكأنها في وطنها.

وأفادت السيدة ماه وير جلاي أنّ ابنها خُطِفَ منذ ١٣ عاماً في كرمانشاه خلال سفره في سبيل البحث عن عمل، وأضافت أنه تمّ أخذه إلى أوروبا ومن أوروبا إلى مخيم أشرف. وقدمت السيدة عبدالله بعض الأقرص المضغوطة والمستندات التي تدعم ادعاءاتهم إلى مدير الشؤون السياسية، مادهو أشاريا.

قصة أشرف المكتومة

واختتم مادهو حديثه بأن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق قد تقوم بأي خطوة ممكنة ضمن نطاق اختصاصها لحل المشكلة، بينما تبقى المسؤولية الأساسية على عاتق الحكومة العراقية لإيجاد حل دائم للمشكلة. ثم شكر مادهو الوفد لحضوره واختتم الاجتماع.

وخلال الاجتماع، وضعت السيدة عبدالله على الطاولة أمامها، ما اعتقدناه هاتفا الخليوي، لكنه تبين في الواقع أنها سجلت الاجتماع بكامله. وفي غضون ٢٤ ساعة، كان قد تم نسخ الشريط والتلاعب به لتقويل مادهو أشياء لم يقصدها، ثم تم نشرها على موقع "إيران إنترلينك" مرفقة بشعار بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لمنحها بعض المصادقية.

وفي ٢٠ نيسان / أبريل، في حوالي الساعة الحادية عشر قبل الظهر، تسلّم مكتب المعلومات العامة التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المعلومات ونشرها بين أعضاء قيادة البعثة، فهلج الجميع من كيفية استخدام البعثة لأغراض الدعاية. وكان بد من أن نتصرّف. وبما أن الاجتماع قد تمّ بناءً على طلب السفير الإيراني، اتصلت فوراً بالسفارة الإيرانية للاعتراض على إساءة الأمانة، والاستخدام غير القانوني لشعار بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فقبل لي أنه ليس لأمر علاقة بالسفارة، وأنه ينبغي الاتصال بالمنظمة غير الحكومية التي اجتمعنا بها. فاتصل رئيس مكتب المعلومات العامة التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالمسؤول عن الموقع الإلكتروني وطالب بسحب النص وشعار البعثة الذي استخدم بطريقة غير قانونية فوراً. فتم تنفيذ ذلك من دون أي تأخير.

ووصل نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، جيرزي

قصة أشرف المكتومة

سكوراتوفيتش إلى مقر البعثة في فبراير ٢٠١٠. وكان يتمتع بخلفية أكاديمية قوية، بالإضافة إلى كونه شخصية دبلوماسية ذا خبرة عالية من شخصيات الأمم المتحدة. طلب جيرزي عقد اجتماع مع "لجنة اشرف" للاطلاع على مخطط الحكومة العراقية لإغلاق قاعدة العمليات الأمامية غريزلي وسحب القوات الأميركية في العراق إلى قاعدة العمليات الأمامية وارهورس خارج بعقوبة في ١ تموز / يوليو ٢٠١٠. فراففته إلى هذا الاجتماع في ١٨ أيار / مايو، وبعد المجاملات المعتادة، أطلع نائب الممثل الخاص للأمين العام الياسري أن بعثة الأمم المتحدة لن تتمكن بعد الآن من المحافظة على وجودها الرقابي في مخيم أشرف في أعقاب انسحاب القوات الأميركية. وسأل الياسري رأيه في كيفية إدارة المخيم حالياً من حيث الإمدادات والمراقبة، وعن رؤيته إزاء العلاقة بين منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والحكومة العراقية في الأشهر القادمة.

فأجاب الياسري أن القوات الأميركية في العراق ستسلم قاعدة العمليات الأمامية غريزلي إلى وحدة الجيش العراقي المسؤولة عن مخيم أشرف بقيادة المقدم لطيف، وستسلم قوة الشرطة هناك، بقيادة الرائد أجاد موقع الجيش العراقي عند باب الأسد. وكان الياسري قلقاً إزاء قرار انسحاب فريق المراقبة التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من المخيم عقب انسحاب القوات الأميركية. وأفاد بأن عناصر قوى الأمن العراقية كانوا مدربين ومجهزين بالكامل لحماية الأمم المتحدة، كما اتضح على صعيد العراق ككل منذ خفض عديد القوات الأميركية في العراق.

وأوضح نائب الممثل الخاص للأمين العام أن قرار البعثة ناتج عن

قصة أشرف المكتومة

الإجراءات الأمنية الإلزامية للأمم المتحدة.

ويهدف توجيه النقاش نحو ضرورة إغلاق مخيم أشرف ونقل سكانه، أعرب الياسري عن قلقه من احتمال ضرب إيران للمخيم عند انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، كما اشتكى من محاولة دول المنطقة التدخل في الشؤون العراقية، إلا أن الخطر الإيراني كان من أبرز المخاوف بالنسبة إليه. فإن لم تشن إيران هجوماً على مخيم أشرف بعد [في الواقع شنت إيران عدداً من الهجمات على المخيم باستخدام صواريخ سكود قبل وبعد غزو العراق في العام ٢٠٠٣] ذلك بسبب تواجد القوات الأميركية والأمم المتحدة. وأضاف الياسري إن "لجنة أشرف" كانت قد حاولت الاجتماع بشكل منتظم مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، لكنها لم تنجح فعلاً، فتعاملت مع السكان كأفراد من خلال ممثلين عنها، بدلاً من التعامل مع قيادة المنظمة. وقد حاولت اللجنة إيجاد وجهات نظر مشتركة مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، لكن محاولاتهما باءت بالفشل. ولو رغب سكان أشرف في العيش بسلام، لذهبوا وتمركزوا في موقع آخر، لكن من دون التمتع بوضع قانوني في العراق، لا يمكنهم "التحرك بحرية داخل العراق". ولم تكن الحكومة العراقية لتسمح للمنظمة بالاجتماع بمواطنين عراقيين أو أجانب مقيمين في العراق، بسبب احتمال ارتباط المنظمة بجماعات إرهابية. وطرح الياسري مسألة أخرى، هي التدخل المزعوم لمجاهدي خلق في الانتخابات العراقية. وكدليل على هذا التدخل، عرض الياسري نسخاً عن صور رقمية لملصقات حملة العراقية المعلقة في غرفة المؤتمرات في مخيم أشرف. وسأل نائب الممثل الخاص للأمين العام عن العلاقة بين هذه الملصقات وأي تدخل محتمل لمجاهدي خلق

قصة أشرف المكتومة

في الانتخابات، حيث أن السكان كانوا محتجين في أشرف ويحظر عليهم التواصل مع المواطنين العراقيين.

وأصرّ الياسري على أنه بالرغم من السلوك غير المقبول لمنظمة مجاهدي خلق، وواقع أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تعترف بهم كلاجئين، لطالما سمحت "لجنة أشرف" بإدخال كافة الإمدادات التي كانوا يطلبونها كالأغذية، والأدوية، والألبسة، "باستثناء اللباس العسكري والمواد التي قد تستخدم لأغراض عسكرية".

في الختام، طلب الياسري رسالةً رسميةً من الأمم المتحدة تشهد فيها على حسن تصرف الحكومة العراقية في السيطرة على المخيم، إذ أنّ ذلك سيشجّع العسكريين الذين أحكموا ضبط مجاهدي خلق، حتى عندما تم التعدي عليهم بالحجارة عندما حاولت الحكومة العراقية فتح مركز للشرطة". وتابع الياسري وقال أنه صدرت تعليمات لقوى الأمن بعدم استخدام القوة والبقاء هادئين، حتى ولو تم استفزازهم. وفي الواقع، كان الياسري يسعى إلى تبرئة الجيش العراقي من أي سوء تصرف لا سيما خلال أحداث ٢٨/٢٩ تموز / يوليو ٢٠٠٩ من خلال الحصول على رسالة حسن سلوك من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

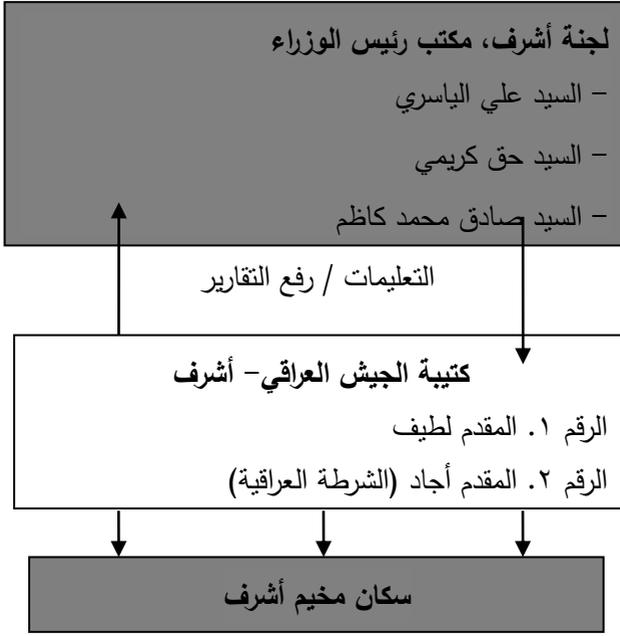
وألحّ نائب الممثل الخاص للأمين العام على وجوب وضع الحكومة العراقية استراتيجية واضحة حول كيفية التعامل مع مخيم أشرف ضمن إطار القانون المحلي العراقي والتزامات العراق القانونية الدولية. لم تكن الأمم المتحدة ترغب في أن تشهد على حادثة أخرى يتعرض فيها الأشخاص للأذى. وكانت الحكومة العراقية بحاجة إلى الإظهار للمجتمع الدولي أنها كانت تتبع نهجاً مترابطاً ومحددًا لحل المسألة.

قصة أشرف المكتومة

قدّمت شرحاً موجزاً عن الاجتماع مع "العائلات الإيرانية" وعن حادثة استغلال هذا الاجتماع لأغراض الدعاية. وفي ما يخص مكبرات الصوت، أطلعت الحضور في الاجتماع أن السكان قد أزالوا مكبرات الصوت الخاصة بهم ولكن الجانب الآخر تخلف عن ذلك، لا بل أضاف المزيد من مكبرات الصوت. وشدّد نائب الممثل الخاص للأمين العام على أن استخدام مكبرات الصوت كان شكلاً من العقاب الجماعي وأنّ نتيجته جاءت عكسية، لذلك، وبما أنّ هذا الأسلوب لم يكن يخدم أي غرض، كان لا بد من وضع حد له، واتباع نهج أكثر مسؤولية. واتفقنا على الاستمرار في الاجتماع كمجموعة عمل مشتركة.

وكانت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومجموعة العمل التابعة للجنة أشرف تجتمعان بانتظام كل نهار أحد في الساعة العاشرة صباحاً في مكتب رئيس الوزراء، كقناة تواصل بين سكان أشرف والحكومة العراقية. فشجعت نظرائي من السفارة الأميركية على الانضمام إلى الاجتماع، فلظالما كان حضورهم مجدياً. وكان من المرتقب أن تتولى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق القيادة بدعم من الولايات المتحدة. لجنة أشرف- عمليات الجيش العراقي في مخيم أشرف اعتباراً من العام ٢٠١٠

قصة أشرف المكتومة



في ٧ حزيران / يونيو ٢٠١٠، تلقت رسالة من السفارة الأميركية لتبليغ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بسحب القوات الأميركية من قاعدة العمليات الأمامية غريزلي في ١ تموز / يوليو. وطلب مني السفير غرابو أن أنقل شفهيًا مضمون الرسالة إلى ممثلي المخيم، فهو لم يرغب في مراسلة قيادة المخيم خطياً ومباشرةً، بما أنّ السياسة الأميركية أصبحت تقضي بالحد من الاتصال مع سكان أشرف. وفي اليوم نفسه، أجريت اجتماعاً هاتفياً مع مهدي برائي وبهزاد سفري. وبعد أن أطلعتهم على الانسحاب الأميركي من قاعدة العمليات الأمامية غريزلي، نقلت لهما الرسالة التالية "لا ترتبط الولايات المتحدة بعد الآن بأي واجب قانوني أو سلطة لتوفير الحماية لسكان أشرف،

قصة أشرف المكتومة

وقد انتهت سياسة الحكومة الأميركية التي تتمثل بالاستمرار في معاملة سكان أشرف كأشخاص محميين مع انتهاء تكليف الأمم المتحدة للقوات المتعددة الجنسيات في نهاية العام ٢٠٠٨... كما نقلت الرسالة التي تفيد بأن الولايات المتحدة "ستستمر في مراقبة الوضع عن كثب للتأكد من التزام الحكومة العراقية بضماناتها وواجباتها".

واعترض السيد برائي مطولاً على اعتبار السكان أشخاصاً محميين. وكان وضع الأشخاص المحميين يُمنح بموجب اتفاقيات فردية موقّعة بين القادة العسكريين الأميركيين وكل شخص من السكان، وكان تُعطى "بطاقة هوية الشخص المحمي" لكل فرد. وفي كتاب رسمي مؤرخ في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، شدّد اللواء وليام هـ. براندينبرغ على حقوق السكان التالية، بصفتهم أشخاص محميين:

i. "يحقّ لسكان أشرف الحصول على حماية من الخطر،

والعنف، والإكراه، والترهيب، وعلى الحماية الخاصة

للكرامة وحقوق المرأة؛

ii. يحق لهم الحصول على المساعدة في الاتصال بعائلاتهم

خارج المخيم، ويحق لعائلاتهم الحصول على المساعدة

في الاتصال بهم؛

iii. يحق لهم اللجوء للجنة الدولية للصليب الأحمر،

والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها

من المنظمات الإنسانية الدولية لطلب المساعدة؛

iv. يحق لهم التمتع بحرية التفكير، والدين، والتعبير،

قصة أشرف المكتومة

- والتجمّع، والرأي السياسي. ويحق لهم التحرّر من
الاضطهاد وأعمال السخرة؛
- .v. يحق لهم الحصول على الطعام، والرعاية الصحية، وحياة
بنفس معايير حياة السكان المحليين للمنطقة التي
يحصلون فيها على الحماية.
- .vi. يحق لهم الحصول على معاملة عادلة بموجب القانون،
وفقاً للقانون المحلي العراقي والمعايير الدولية؛
- .vii. يحق لهم البحث عن فرص عمل ونشاطات تدرّ بالأرباح
وتتماشى مع القوانين المحلية من دون الحاجة إلى
تعريض سلامتهم الشخصية للخطر.
- .viii. يحق لم التحدث مع ممثلي الائتلاف، والسلطة الحامية،
بمعزل عن الآخرين، ومن منطلق الثقة بالاهتمام الانساني
التي يوليها الائتلاف بوضعهم؛
- .ix. يحق لهم رفض العودة إلى بلدهم المنشأ، بصرف النظر
عن وضعهم القانوني في البلد الذي يحصلون فيه على
الحماية؛
- .x. يحق لهم مغادرة منطقة النزاع في أي وقت كان للعودة
إلى بلدهم المنشأ أو إلى أي بلد آخر يملكون مستندات
سفر صالحة للسفر إليه.
- إن كافة هذه الحقوق ضرورية لحماية سكان أشرف، وبموجب أحكام

قصة أشرف المكتومة

اتفاقية جنيف الرابعة، ولا يمكن لسكان أشرف ولا للائتلاف دحضها". وأكد السيد برائي أيضاً أن حقوق الأشخاص المحميين هي حقوق رئيسية ولا يمكن للقوات المتعددة الجنسيات في العراق (التي باتت اليوم القوات الأميركية في العراق) أو السكان التنصل منها. وبالتالي، فإن تسليم سكان أشرف للسلطة الحصرية للحكومة العراقية، مع العلم أن هذه الأخيرة غير مستعدة لاحترام هذه الحقوق، هو خرق للمادة ٤٥ من اتفاقية جنيف الرابعة. لذلك، كان من المفترض بحسب السيد برائي على القوات الأميركية إبقاء وحدة صغيرة على الأقل لضمان احترام حقوق الإنسان إلى حين مغادرتها من العراق في نهاية العام ٢٠١١. وسأل ما إذا كانت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ستبقي بعثة رقابية في مخيم أشرف. وأضاف أن انسحاب القوات الأميركية من قاعدة العمليات الأمامية غريزلي، وترك السكان عاجزين أمام التهديدات اليومية، يعني إرسالهم إلى الموت.

فأجبت أنه توجد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في مخيم أشرف كان يعتمد بالكامل على القوات الأميركية، من حيث اللوجستيات والأمن. وما أن تنسحب القوات الأميركية، سيكون وجود البعثة في قاعدة العمليات الأمامية غريزلي مؤقت، والقرار لم يبد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بل جاء وفقاً لسياسة الأمن الخاصة بمقر الأمم المتحدة. إلا أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ستستمر في مراقبة الوضع من خلال زيارات ميدانية أسبوعية، ومن خلال إشراك السلطات العراقية والمجتمع الدبلوماسي، كما سبق وفعلت قبل أحداث تموز / يوليو ٢٠٠٩.

وفي ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠١٠، قابلت السفير غاري ا. غرابو

قصة أشرف المكتومة

والعميد جوزيف أندرسون في السفارة الأميركية لمناقشة احتياجات وشكل البعثة الرقابية الجديدة. وكان كلاهما حريصين على توفير الدعم وفقاً لسياسة الحكومة الأميركية التي وضعت في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ لتفادي التدخل المباشر وإنما لدعم الأمم المتحدة في التعامل مع مشاكل أشرف. وقد أوضحت لهما أنه يتوجب على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المراقبة واعتبارها مسؤولة عن المراقبة. وهذا الأمر يتطلب زيارات متكررة للمخيم، ولا شك أنّ مساعدة القوات الأميركية في العراق من حيث الأمن والنقل الجوي ستكون ضرورية. وطلبت أن تتم الرحلة الأولى إلى المخيم في غضون شهر واحد كحد أقصى، فاتفقنا على ذلك، كما اتفقنا على انضمام ممثلي المجتمع الدبلوماسي، وغيره من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في هذه الرحلات من وقت إلى آخر. وكان من شأن منسق القوات الأميركية في العراق / بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق العقيد بريندول سونز، والمستشارين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق العقيد نيلسون والمقدم جون هيغن، تنسيق المهمات. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أرسلت دعوة مفتوحة إلى كافة السفارات ذات الصلة للمشاركة في زيارة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لأغراض قنصلية أو رقابية، كما أطلعت كل من "الجنة أشرف" وقيادة المخيم على الترتيبات الرقابية الجديدة.

وفي ١٨ تموز / يوليو ٢٠١٠، قصدت مكتب رئيس الوزراء لتنسيق الزيارة الأولى إلى مخيم أشرف بعد مغادرة القوات الأميركية من قاعدة العمليات الأمامية غريزلي، التي تقرّر موعدها في ٢٠ تموز / يوليو. وكان ينبغي على الموظفين القنصليين من السفارتين الأميركية

قصة أشرف المكتومة

والبريطانية مرافقة وفد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للاجتماع بالمواطنين التابعين لهما في المخيم. وأطلعني حقي أنه لا مانع لدى حكومته من الزيارات القنصلية طالما الهدف منها هو إعادة توطين سكان أشرف، لكنّ الزيارات الدبلوماسية لأغراض رقابية لم تكن مسموحة. وكان من المفترض أن يكون صادق في مخيم أشرف في ٢٠ تموز / يوليو لاستقبال وفد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وأعتقد أن وجود صادق إنما كان للتأكد من أن البعثة لم تكن تضم أي دبلوماسيين غير الموظفين القنصليين.

وكبداية بالنسبة للبعثة الرقابية الجديدة، طلبت توضيحات بشأن مذكرات التوقيف بحق سكان أشرف ومكبرات الصوت.

فأجاب حقي إن الحكومة العراقية كانت تنوي تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة بحق بعض السكان من المخيم (كانت اللائحة الأولية تضم ٣٧ شخصاً، لكن بحلول كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ بلغ العدد ١٢١ شخصاً). وكان ذلك ليتمّ بعد عودة رئيس اللجنة، علي الياسري، من رحلته خارج البلد، وكان من المفترض أن يحصل الياسري على موافقة رئيس الوزراء المالكي، ليتم بعدها تنفيذ مذكرات التوقيف في المخيم من جانب قوى الأمن الداخلي. ولم يكشف حقي عن طبيعة الاتهامات المزعومة التي صدرت بشأنها مذكرات التوقيف، وقال إن الحكومة العراقية تملك معلومات تؤكد أن الأشخاص المعنيين كانوا موجودين في ذلك الوقت في المخيم. إلا أنني كنتُ أملك نسخة عن اللائحة التي تتضمن ٣٧ مذكرة توقيف، وكنتُ أعلم أنّ بعض الأشخاص المعنيين موجودون في باريس وليس في المخيم. وعبرت عن قلقي من تدخل الهيئة التنفيذية في الشؤون القضائية، وطلبت من اللجنة الامتثال

قصة أشرف المكتومة

سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وأكد لي حقي أن قوى الأمن الداخلي ستحترم حقوق الإنسان عند تنفيذ مذكرات التوقيف، وسيتم الإفراج عن الأبرياء من المعتقلين.

أما في ما يتعلق بمسألة مكبرات الصوت، ذكرت حقي بالوعد الذي قطعه خلال اجتماعنا الأخير، فأجاب أن سكان أشرف لم يمثلوا للاتفاقيات بشأن إزالة مكبرات الصوت الخاصة بهم، وأن قادة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية كانوا يخفون أسلحة في المخيم ورفضوا نزع صور الرجويين، بالرغم من الطلبات المتعددة من الحكومة العراقية بإزالتهم. لكن في الواقع، قامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتوثيق إزالة سكان أشرف لمكبرات الصوت فور إصدار طلب بذلك.

وكانت قيادة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تتوق إلى القيام بزيارات دائمة إلى مخيم أشرف للتعويض عن انسحاب فريق المراقبة. وتم القيام بكل ما يلزم لتوجيه رسالة إلى المجتمع الدولي بأن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والحكومة الأميركية لن تتركا سكان أشرف. وفي ٢٤ تموز / يوليو ٢٠١٠، ترأست وفداً يضم موظفين قنصلين بريطانيين وأميركيين إلى مخيم أشرف، وقد تمت هذه الزيارة بالاتفاق مع السلطات العراقية.

وتزامنت الزيارة مع الذكرى السنوية الأولى لهجوم الجيش العراقي على مخيم أشرف في ٢٨ تموز / يوليو ٢٠٠٩ ومع نشر التقرير الخامس عشر لحقوق الإنسان حول الفترة ما بين ١ كانون الثاني / يناير و٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٩. وقد جاء في الفقرة ٥٢ منه: "في شهر مارس، قابلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق سكان سابقين من مخيم أشرف كانوا قد فرّوا من المخيم، وقد أكد هؤلاء السكان على

قصة أشرف المكتومة

بعض النتائج السابقة التي تفيد بإمكانية تضييل بعض السكان لإدخالهم إلى المخيم بناءً على ادعاءات خاطئة، فيما كانوا يحاولون مغادرة إيران إلى أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما أصبحوا في المخيم، حُرِّموا من حق المغادرة. وقد تم إطلاع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، في هذه المناسبة وفي مناسبات سابقة، حول الضغط النفسي والترهيب والاعتداءات الجسدية المزعومة التي كانوا أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية يتعرضون لها".

وانتقد ممثلو السكان التقرير بشدة، إذ اعتبروا أنه المعلومات الواردة فيه متحيزة وصادرة عن طرف واحد. فقد اقتصر التقرير على ادعاءات صادرة عن أشخاص موالين للنظام الإيراني - الذي يقوم حالياً بتعذيب السكان من خلال البث الدائم لتهديدات على مكبرات الصوت في المخيم. كما لا يمكن اعتبار الأشخاص الذين غادروا مخيم أشرف في التسعينات مصادر موثوقة للمعلومات. بالإضافة إلى ذلك، أغفل التقرير عن الإشارة إلى أن ممثلي المخيم أرسلوا دعوات متكررة لمراقبي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للتكلم مع السكان على انفراد، منفردين ومجتمعين، لكن دائماً ما كان يتم رفض هذه الدعوة. كما اشتكى ممثلو سكان أشرف من أن التقرير لم يذكر انتهاكات حقوق الإنسان بحق السكان، أو الحظر المفروض على مخيم أشرف والصعوبات التي يواجهها السكان في الوصول إلى المواد الغذائية، والوقود، والمرافق العامة، والتجهيزات، والخدمات الطبية، والمحامين. كما لم يذكر التقرير القيود المفروضة على حرية تحرك سكان أشرف، ولم يُشر إلى عدم منح تأشيرات الدخول إلى العراق للعائلات الحقيقية لسكان المخيم. وعبر ممثلو سكان أشرف عن قلقهم من أن بعثة الأمم

قصة أشرف المكتومة

المتحدة لمساعدة العراق نقلت الأحداث بتحيز ومن دون أي إثباتات، واختصرت أحداث ستة أشهر في فقرة واحدة. كذلك، منح التقرير النظام الإيراني الحرية المطلقة لمعاملة سكان أشرف كما يحلو له، وحرّر ممثلو السكان من أنّ النظام الإيراني، بدعم من المالكي، قد يشنّ هجمات جديدة على مخيم أشرف، وفي هذه الحالة ستتحمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المسؤولية.

أطلعت الحضور في الاجتماع أنّ بعثة الأمم المتحدة تلتزم بتوجيهات الأمم المتحدة في ما يتعلّق برفع التقارير، وأنها أعددت عدداً من التقارير حول العراق، تناول كلّ منها جزءاً عن مخيم أشرف. وكان من الطبيعي ألا تنال التقارير موافقة كافة الأطراف، وقد كنا حريصين دائماً على استخدام مصطلح "مزاعم" عندما يتعلّق الأمر بمعلومات صادرة عن أطراف ثالثة.

وبالنظر الآن إلى الفقرة ٥٢ من التقرير المذكور، أستطيع أن أرى كم كانت مخزية. ومنذ ذلك الحين، بدأت أتتبع مصدر المعلومات المقدّمة من منظمة حقوق الإنسان لتقرير راند المشار إليه أعلاه، في الصفحة ٦٣، وتحديدًا الفقرتين ٢ و٣، وتقرير منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" لسنة ٢٠٠٥، في الصفحة 14 وما بعدها. وكان تقرير منظمة حقوق الإنسان عبارة عن مجرد ادعاءات، ولم يكن نتيجة مقابلات مع سكان أشرف السابقين.

وبصفتي رئيس منظمة حقوق الإنسان، وصلت في شهر آذار / مارس ٢٠٠٩ عندما كان التقرير قيد الإعداد، فلم أتمكن من المساهمة فيه بشكل فعال أو في الاستفسار عن العمل الذي قام به زملائي. وفي وقت لاحق، عندما قمت بجمع معلومات من المصدر الأصلي، فهمت

قصة أشرف المكتومة

سبب إزاحة سلفي من منصبه. ففي الأمم المتحدة، يعمل بعض الأشخاص لتأدية واجبه الوظيفي، في حين يعمل البعض الآخر للمحافظة على وظائفهم، وهؤلاء الأخيرون يعلمون جيداً ما هي الأمم المتحدة، ويدركون أن بعض الوقائع ليست محبذة في جنيف ونيويورك. انسوا النزاهة، والمهنية، والمساءلة، وكل القيم التي تدعمها الأمم المتحدة ولكن لا تلتزم بها. فالواقع هو أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق موجودة في العراق لخدمة الحكومة العراقية، وأن الضوابط والموازن الموجودة إنما هي لإبقاء الحكومة راضية. فطرح مسائل متعلقة بحقوق الإنسان، لاسيما عندما يتعلق الأمر بسكان أشرف، يثير غضب صانعي القرارات في العراق. بالتالي، تتم صياغة تقارير حقوق الإنسان أولاً في بغداد، ويتم التلاعب بها في جنيف ونيويورك ومن ثم يتم تقديمها إلى الحكومة المعنية لإبداء تعليقاتها قبل نشرها. وعلى الرغم من أنني شعرت بأنه تم خداعي من جانب الأشخاص الذين قاموا بصياغة التقرير، إلا أنني واسيت نفسي بالتفكير بأن حتى وزير الخارجية كولن باول قد تم تضليله من جانب موظفيه الشخصيين عندما قدم في ٥ شباط / فبراير ٢٠٠٣ أدلة خاطئة لمجلس الأمن حول عجز العراق عن نزل السلاح.

وبعد مضي بضعة أشهر في المهمة، أنشأت علاقات طيبة مع مجلس الممثلين، والمسؤولين الحكوميين وعدد كبير من قادة العشائر، والمنظمات غير الحكومية والشخصيات المستقلة. وعلى عكس موظفي الأمم المتحدة، كان بإمكانني تشارك اللغة والثقافة والتاريخ والدين مع العراقيين. وأدركت أنه طيلة وجود سكان أشرف في العراق، سيكرههم البعض ويشوه سمعتهم، وسيكرههم البعض الآخر ويحميمهم. فهم

قصة أشرف المكتومة

يشكلون عنصراً مهماً في المعادلة الطائفية للعراق. كما أن التأثير الإيراني على حكومة المالكي ستجعل تواجههم في العراق كجماعة معارضة أمراً مستحيلاً. وبالفعل، شكّل تشويه سمعة منظمة مجاهدي خلق باعتبارها منظمة إرهابية وسيلة فعالة لتهميشها في النظرة الغربية تجاه الشرق الأوسط. كما نجحت طهران في المساومات بشأن منظمة مجاهدي خلق مع الغرب وفي وسماها بالعار عبر نشر ادعاءات تشوّه طموحات المنظمة نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان. كذلك، استمرت الضغوطات بالتزايد على سكان مخيم أشرف: فتضاعف عدد مكبرات الصوت، وقّلت الإمدادات، وزادت إمكانية الوصول إلى الخدمات الطبية صعوبةً. فكان من الطبيعي أن تزداد الشكاوى من جانب سكان اشرف إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وإلى السفارة الأمريكية. وفي 13 تشرين الأول / أكتوبر 2010، بعد تبليغ "لجنة أشرف" أصولاً، ذهبت في زيارة مخطط لها إلى مخيم أشرف، برفقة ممثل عن السفارة الأمريكية. واجتمع وفدنا هذه المرة في القاعدة السابقة للعمليات الأمامية غريزلي، بقائد الجيش العراقي في أشرف، المقدم لطيف، الذي أطلعني، مبرراً، أنّ "لجنة أشرف" أصدرت تعليمات إلى الجيش بعدم مقابلة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. ثم انتقل الوفد، ترافقه ثلاث آليات عسكرية تابعة للقوات الأمريكية في العراق، إلى مخيم أشرف للاجتماع بقيادة سكان أشرف في مبنى طلوع. وبعد اجتماع دام ساعتين مع قيادة المخيم، أخبرني قائد فصيلة الآليات العسكرية التابعة للقوات الأمريكية في العراق أنه يملك معلومات مهمة تفيد بأن الجيش العراقي سيهاجم المخيم بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وبأنه كان ينوي إبقاء قواته في أشرف لمراقبة

قصة أشرف المكتومة

التطورات.

واختتمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الاجتماع مع ممثلي سكان أشرف عند الظهر، وعادت إلى القاعدة السابقة للعمليات الأمامية غريزلي لمقابلة القائد العراقي، من أجل النظر في احتمال حدوث أعمال عنف. فأطلعني القائد العراقي أنه تلقى تعليمات صارمة بإزالة حاجز طريق السكان بالقوة إذا لزم الأمر، وبأنه لا يملك أي خيار سوى تنفيذ هذه التعليمات، وأقر أن المشهد سيكون مشيناً، لكن لا يسعه سوى تنفيذ الأوامر.

وفي اليوم نفسه، بعد العودة إلى بغداد، اتصلت بلجنة أشرف أطلب منهم تهدئة الأوضاع والقيام بما يلزم لتفادي أعمال العنف. فردت اللجنة بأنهم غير مسؤولين عن الأحداث وإنما منظمة مجاهدي خلق هي المسؤولة. فاتصلت بقيادة سكان أشرف، وألححت عليهم بإزالة حواجزهم فوراً. فأجابوا أنهم مستعدون لإزالة حواجزهم إذا قام الجيش العراقي بإزالة حواجزه هو أيضاً. وبقيت على اتصال مع الجانبين حتى الساعة الثامنة مساءً، حين اتصل صادق من "لجنة أشرف" ليبلغني أن القوات الأميركية في العراق كانت لا تزال تبقي ثلاث آليات عسكرية في القاعدة السابقة للعمليات الأمامية غريزلي، وبالإضافة إلى عشرة آليات عسكرية أخرى خارج مخيم أشرف. وأعرب صادق عن قلقه، فاعتبر هذا التصرف مخللاً بسيادة العراق، وخرقاً لاتفاقية مركز القوات، وقيل لي أنه عليّ إخراجهم بما أنني كنت المسؤول عن إدخالهم. وقد طلب مني صادق أن اطلب من قائد فصيلة الآليات العسكرية التابعة للقوات الأميركية في العراق سحب قواته فوراً.

ونظراً لخطورة الوضع الأمني في منطقة ديالى والخطر المرتبط بنقل

قصة أشرف المكتومة

القوات ليلاً، اقترحت على "لجنة أشرف" أن يعتبر الجيش العراقي فصيلة الآليات العسكرية التابعة للقوات الأميركية في العراق ضيوفاً لليلة واحدة، على أن يغادروا في اليوم التالي بعد أن يتأكدوا أنّ الجيش العراقي لن يمارس أي أعمال عنف ضدّ السكان، فوافقت اللجنة على اقتراحي. وبحلول الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١٤ تشرين الأول / أكتوبر، غادرت القوات الأميركية في العراق مخيم أشرف وعادت إلى قاعدة العمليات الأمامية وارهائرس في بعقوبة.

عندما وصلت الأخبار إلى رئيس الوزراء المالكي، اتصل بالسفير جيفري واعترض على خرق اتفاقية وضع القوات، وطلب منه الحرص على عدم السماح بتكرار هذا الخرق. وفكر الأميركيون في محاكمة القائد الأعلى الذي اتخذ قرار البقاء خلال الليل في مخيم أشرف محاكمة عسكرية، فما كان مني إلا أن أخبرتهم أنّ القائد قد ساهم في الواقع في إنقاذ حياة العديدين باتخاذ هذا التدبير، ومن المفترض أن تتم مكافأته، وليس محاكمته.

وفي يوم الأحد ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠، اتصلت بنظيري في السفارة الأميركية، وأوضحت له أنني بحاجة إلى دعم السفارة خلال اجتماعي بلجنة أشرف. فناقشنا الوضع واتفقنا على اللقاء في مكتب رئيس الوزراء في الساعة العاشرة صباحاً. ومن الجانب العراقي، حضر الاجتماع حقي وصادق. أما الياسري، رئيس لجنة أشرف، فكان يبغي نفسه على حدة، أو بالأحرى على حدة من اجتماعات أشرف. كان حقي غاضباً، وقد طالب بتفسير لتواجد القوات الأميركية في مخيم أشرف في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر عقب مغادرة وفد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

قصة أشرف المكتومة

في ما يلي جزء من الملاحظة الملحقة بالملف:

(ردّ السفارة الأميركية): أود أن أبلغكم بالنيابة عن السفير جيفري ما يلي: إن الولايات المتحدة الأميركية والعراق دولتان صديقتان، ويجدر بالأصدقاء أن يتمكنوا من التكلم مع بعضهم البعض بانفتاح وصراحة. وبعد تواجدي هنا لفترة شهرين، اتضح لي أن الوتيرة السلوكية للقوى المسلحة العراقية تقوم على مجابهة سكان أشرف والتعدي عليهم... ولتفادي المزيد من الاستفزازات والتصعيدات، نطالبكم بما يلي:

- السماح بشحن المواد الغذائية وغيرها من المواد، حفاظاً على المعايير التي وضعتها القوات الأميركية في العراق عندما كان المخيم تحت سيطرتهم؛
- إزالة أي نقاط تفتيش إضافية تابعة للجيش داخل مخيم أشرف؛
- إزالة مكبرات الصوت؛
- التوقف عن منع القضاة والمحامين العراقيين من زيارة مخيم أشرف والتكلم مع السكان؛
- التوقف عن التهديد بطرد السكان من مخيم أشرف باستخدام القوة.

[عندما تم الإلحاح على ممثلي اللجنة بعدم نقل السكان قسراً، انتبهوا أن العراق تعهد فقط بعدم إعادتهم إلى وطنهم. ولم يتعهد العراق بعدم ترحيلهم داخل العراق باستخدام أي وسائل ضرورية].

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق: لم تكن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تعلم أن فصيلة القوات الأميركية في العراق قد بقيت فعلياً في مخيم أشرف عند انتهاء مهمة المراقبة إلى حين اتصل صادق

قصة أشرف المكتومة

في الساعة الثامنة مساءً ليطالب بمغادرتهم فوراً. وما أن تم إبلاغي، اتصلت بالمستشارين العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والقوات الأميركية في العراق لنقل هذه المعلومات. وبهدف حفظ ماء الوجه، اقترحت أن يتيح الجيش العراقي لفصيلة القوات الأميركية البقاء كضيوف في الليل لتجنبيهم خطر العودة ليلاً إلى قاعدة العمليات الأمامية وارهاورس في بعقوبة. وتم الاتفاق على ذلك مع صادق.

حقي (لجنة أشرف): لم تغادر فصيلة القوات الأميركية في الصباح بحسب الاتفاق وإنما بقيت حتى الساعة الخامسة بعد الظهر.

(ردّ السفارة الأميركية): بصراحة، كنت متواجداً في مخيم أشرف يوم الأحد (١٣ تشرين الأول / أكتوبر) ونظراً لما رأيته على أرض الواقع، كان جلياً جداً أنه سيتم شن هجوم وأن المغادرة المتأخرة للفصيلة ساهمت في إنقاذ العديد من الأرواح. وكان القائد على الأرض يحاول تجنب ما اعتبره هدر كبير للأرواح.

حقي (لجنة أشرف): ما الذي دفعك إلى الظن بأنه سيتم شن هجوم؟

(ردّ السفارة الأميركية): ملاحظاتي من الشهرين المنصرمين. فقد كان الجيش العراقي يتصرف بطريقة استفزازية. وقد قمنا بتوثيق السلوك غير المقبول لضباط الجيش وهم يضرّون ويعتدون على سكان عزّل. ولم يكن من داعٍ لنقاط تفتيش إضافية تابعة للجيش داخل المخيم إلا لمضايقة السكان. كما أنه ما من داعٍ لمنع أو تأخير وصول المواد الغذائية إلى السكان. وبالنيابة عن السفير جيفري، أناشدكم لوضع حد لهذه الاستفزازات وإزالة مكبرات الصوت التي يثبتها الجيش العراقي في كل مكان. فالمشهد بكامله غير مقبول وغير مشرف لصورة الجيش العراقي.

قصة أشرف المكتومة

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق: كانت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تراقب الوضع منذ فترة طويلة، وأودّ لفت انتباهكم إلى أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لم تتلقَ أي شكوى بحق الضباط الأميركيين. ولكن من جهة أخرى، تردنا يومياً شكاوى بشأن سلوك ضباط الجيش العراقي. بالتالي، إننا نطالب السلطات العراقية باحترام حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية التي وضعها الجيش الأميركي. وإلا، ستتأثر صورة وسمعة البلد. كما أودّ لفت انتباهكم إلى أنّ مكبرات الصوت تولّد أجواء عدائية وتحبط جهودنا الهادفة إلى بناء الثقة مع سكان أشرف. وقد لفتت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق انتباهكم (لجنة أشرف) مراراً وتكراراً إلى سلوك بعض الضباط، لاسيما الملازم حيدر والنقيب أحمد والمقدم نزار. وقد كان هؤلاء الضباط في الخدمة أثناء أحداث ٢٨-٢٩ تموز / يوليو، وقد فُتِل ١١ شخص من السكان تحت قيادتهم. وطالما هؤلاء الضباط لا يزالون في مناصبهم، من المستحيل بناء الثقة مع السكان. وأظنّ بالفعل أنه يجب تعيين هؤلاء الضباط في مكان آخر في حال سيتمّ استهلال الحوار من جديد بين المخيم والسلطة العراقية.

حقي (لجنة أشرف): لقد طرحتم هذه المسألة من قبل وطالبنا بعزل الضباط خطياً، لكننا لم نلفَ أي رد من القيادة. ولكن في ما يتعلق بالمعايير، باستثناء المواد المحظورة، تم السماح بشحن كافة المواد الغذائية وقد قدّمنا لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وثائق في هذا الصدد.

(ردّ السفارة الأميركية): أريد مغادرة هذه الغرفة وأنا متأكد من أن لجنة أشرف اتخذت كافة التدابير اللازمة لبناء الثقة وأودّ أن أبلغ السفير أنكم

قصة أشرف المكتومة

اتخذتم تدابير لإزالة مكبرات الصوت.

حقي (لجنة أشرف): كلا، لن نزيل مكبرات الصوت. ثمة أسر مخيمة هناك بانتظار رؤية أنسبائها. إذا سمح المنافقون (وقد كانت السلطات الإيرانية تطلق هذه التسمية على أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية) للأسر بمقابلة أنسبائهم، سنقوم عندئذٍ بإزالة مكبرات الصوت. لا يمكنني اتخاذ قرار من تلقاء نفسي، فهذا القرار يعود إلى اللجنة.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق: يدعي السكان أن أفراد هذه "الأسر" هم إما عملاء إيرانيين أو أنّ المخابرات الإيرانية قد أرسلتهم.

حقي (لجنة أشرف): ليس السكان هم من يدعون ذلك وإنما القيادة.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق: ستتم الزيارة التالية إلى مخيم أشرف يوم الأربعاء ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر. هل ستكون لدينا فرصة لقاء قادة الجيش لإيجازنا حول الوضع؟

حقي (لجنة أشرف): سيكون صادق موجوداً هناك لمقابلتكم وإطلاعكم على الأوضاع. فضباط الجيش لا يملكون الصلاحية لإطلاعكم على الأمور. انتهى الاجتماع.

في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠، عدت من إجازتي، فوجدت السكان يشكون أشد الاشتكاء من الدكتور خالد وكيفية معاملتهم في مستشفى أشرف. وفي ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر، قصدت المخيم برفقة السفير جيرارد سامبرانا، المستشار السياسي للممثل الخاص للأمين العام، والعقيد بريندول سونز، منسق القوات الأميركية / بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والعقيد رونالد لايدن، المستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. قصدنا المستشفى

قصة أشرف المكتومة

مباشرةً للحصول على معلومات مباشرة من السلطات هناك حول المزامم المؤخرة التي تفيد بمنع السكان من الوصول إلى الخدمات الطبية. وكان الجو العام في المستشفى متوتراً وانفعالياً. فقد كان باستطاعتي أن ألاحظ انعدام الثقة المتبادلة بين الطاقم الطبي والمرضى. وأوضح نائب مدير المستشفى أن الوصول إلى الخدمات الطبية مضمون لكافة السكان، وأنه تتم معاملة كل مريض بشكل منفرد حسب الحالة ويتم توفير العلاج اللازم دائماً حسب المعايير المهنية.

وقال نائب مدير المستشفى: "إن التحديات التي تحيط بمسألة الرعاية الطبية تعزى في الأغلب إلى واقع أن السكان لا يراعون قواعد وأنظمة المهنة وواقع الخدمات الطبية العامة في العراق". وأثناء الاجتماع، دخل بعض المرضى (ذكور وإناث) بالقوة إلى الغرفة للاشتكاء من نائب المدير، واتهامه بعرقلة جهودهم للوصول إلى الخدمات الطبية. ولتفادي أي تصعيد في هذا الوضع المتشنج، أنهيت الاجتماع وغادرت المستشفى متوجهاً إلى مبنى "طلوع" لمقابلة ممثلي السكان. وفي طريقي إلى الخارج، حاولت مجموعة صغيرة من السكان شديدي الحماسة والانفعال التقدم إليّ، لكنّ المقدم لايدن والعقيد بريندلو تدخلوا وأحاطاني من الجانبين وأسرعوا في إبعادي عن الشكان المحتشدين، وقد لحق بنا السفير ساميرانا والمسؤول عن أمنّي الخاص. وكانت القوة المرافقة لنا من القوات الأميركية في العراق متنبهة ومستعدة، وقد تقدّمت نحو باب الأسود. واستمررت أفيد المقدم لايدن أنّ الإنذار خاطئ وأنّ كل ما في الأمر هو أنّ هؤلاء السكان يائسون وقد حاولوا التعبير عن معاناتهم لممثل الأمم المتحدة.

عند الظهيرة تقريباً، التقى الوفد مع ممثلي سكان المخيم تترأسهم

قصة أشرف المكتومة

السيدة موجكان بارسايي، نائبة رئيس المقاومة الإيرانية. وقد أبلغتهم في البداية أنه تم قطع الزيارة إلى المستشفى بسبب مقاطعة بعض الأشخاص من مجاهدي خلق الاجتماع مع نائب المدير. وقد ردت السيدة بارسايي مازحةً أن السبب هو أنهم افتقدوا السيد بومدره الذي كان غائباً لبعض الوقت، ثم تابعت وأطلعت الوفد على القضايا المحددة المتعلقة بالرعاية الطبية والتوريدات والأمن ومضايقات الجيش العراقي لسكان المخيم، وقضية مذكرات التوقيف. وقد نصحتهم، كحلٍ للتحديات القائمة، بالاحتفاظ بسجل لكل مريض من قبل ممثلي السكان ليتم توثيق النزاعات والادعاءات وتناولها بطريقة شفافة. وقد تم تبني هذا النظام في إدارة التوريدات اللوجستية وقد ساهم بنجاح في تحقيق الشفافية في مراقبة البضائع والخدمات المسموح بها والمحظورة. فرحبت السيدة بارسايي بالفكرة ووعدت بتطبيقها.

عندما عدنا إلى بغداد، كانت الأخبار - أو بالأحرى النسخة المشوهة من أحداث اليوم - قد انتشرت كالمعتاد في ساحة مقر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. فبدأ الأمر وكأن سكان أشرف حاولوا اختطاف وفد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق!

وفي ٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، عند وصولي إلى مخيم أشرف، تشاورت مع المقدم لطيف حول إمكانية زيارة الجناح الشرقي من المخيم للتحقق من مكبرات الصوت المثبتة حديثاً ولللقاء الدكتور خالد لمناقشة حالات المرضى السبعة الذين كانوا بحاجة إلى علاج طارئ، فاتصل المقدم لطيف بلجنة أشرف في بغداد وتمت الموافقة على طلبي.

انطلقتُ برفقة العقيد بريندول سونز والمقدم رونالد لايدن من القوات

قصة أشرف المكتومة

الأميركية في العراق، مع فصيلة عسكرية مؤلفة من ثلاث آليات عسكرية إلى الجناح الشرقي من المخيم. سألت عن مكبرات الصوت العشرين التي تم تثبيتها مؤخراً على ارتفاع كبير وبمقربة من الأحياء السكنية، فأخبرني ممثلو المخيم أنّ معلوماتهم تفيد بأنه سيتم زيادة مكبرات الصوت إلى ستين، وأعربوا عن خوفهم من أن استخدام مكبرات الصوت قد يشجّع على العنف. وعند زيارتي التالية، كان عدد مكبرات الصوت قد ارتفع بصورة كبيرة بالفعل.

وفي المستشفى، قدّمت للدكتور خالد بيانات المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طبية وإحالة عاجلة إلى مستشفيات بغداد وبعقوبة وأربيل. فأحضر الدكتور خالد الملفات الطبية الخاصة بكافة المرضى، وأطلعني على التواريخ التي نُقلَ فيها المرضى إلى المستشفيات المختلفة، وطبيعة كل مرض والعناية الطبية التي تلقوها. وأكد الدكتور خالد أنّ المستشفى لم ترفض أبداً توفير الرعاية الطبية للمرضى، وقد دعم المقدم لطيف أقوال الدكتور خالد. فاقترحت أن يحتفظ كلا الطرفين بالسجلات والمستندات الخاصة بجميع حالات الإحالة لتجنب الوقوع في موقف متكرر من الشكاوى والشكاوى المضادة.

وبعد عودتي إلى مبنى طلوع، اشتكى ممثلو سكان أشرف أنه في أحد اللقاءات بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس شرطة محافظة ديالى، أصدر رئيس الوزراء تعليمات بتوقيف أي شخص تربطه أي صلة بمنظمة مجاهدي خلق وإدانتهم وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب. وبموجب هذه التعليمات، تم اعتقال أحد الأطباء، الدكتور راشد، لقيامه بتوصيل الورود إلى أحد مرضى منظمة مجاهدي خلق. كما أعرب سكان أشرف عن مخاوفهم بشأن بيان القاضي كاظم العبودي، رئيس

قصة أشرف المكتومة

المحكمة الجنائية العراقية العليا في أحد القنوات التلفزيونية الحكومية الذي أكد فيه على أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية هي منظمة إرهابية مُدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية، وقد ارتكبت جرائم في العراق. واعتبرت قيادة المخيم أن هذا البيان يمهد الطريق أمام هجوم كامل النطاق على سكان المخيم.

وكما هو الحال مع جميع الادعاءات، تابعت هذا الادعاء أيضاً. وعندما عدتُ إلى بغداد، اتصلت بمكتب القاضي العبودي وطلبت موعداً لمناقشة إدانته العلنية لأعضاء منظمة مجاهدي خلق من دون اتخاذ أية إجراءات قانونية. وصلت في الموعد المتفق عليه في ٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، وطلبَ مني الانتظار لبعض الوقت، وكان في الانتظار أيضاً عدد من أعضاء البرلمان، بمن فيهم الشيخ خالد عطية، رئيس لجنة حقوق الإنسان ونائب رئيس مجلس النواب العراقي. كنت أعرف أن وضع السجناء العراقيين يتصدّر جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، إلا أننا لم نكن في وضع يسمح بأن يسأل أحدنا الآخر حول أسباب مقابلتنا القاضي، إذ أنّ قضايا مثل قضايا السجناء والمجاهدين وحقوق الإنسان بصورة عامة قضايا حساسة وخطرة، فاكثفينا بتبادل بعض الكلمات ثم التزمنا الصمت على نحو مثير للريبة والإحراج.

عندما تم استدعائي للدخول، وجدت سبعة قضاة يتحدثون مع القاضي العبودي، وكان أحدهم قاضياً حاول، مع أحد الزملاء في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بدء مشروع لاجتثاث حزب البعث من العراق بناءً على تجربة ألمانيا الشرقية في اقتلاع جذور الجذب الشيوعي. تبادلنا التحيات المعتادة والمجاملات، ثم دخلت إلى صلب الموضوع

قصة أشرف المكتومة

مباشرةً، وأخبرت القاضي العبودي أنني أتيت لرؤيته بشأن بيانه التلفزيوني حول منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وأني أرغب في أن يكون الاجتماع سرياً، تلميحاً مني للقضاة الآخرين بمغادرة الغرفة.

فتجاهل القاضي العبودي تلميحاتي، وقال لي بصوت عالٍ: "أنت هنا للدفاع عن هؤلاء المجرمين". فذكرته أنني مسؤول عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وأن مبدأ "المتهم بريء حتى تثبت إدانته" هو أحد المبادئ الأساسية للعدالة. فكان رده بأنه يملك أدلة ملموسة بأن مجاهدي خلق إرهابيون ارتكبوا جرائم ضد الشعب العراقي. ثم طلب القاضي من سكرتيه أن يحضر مجموعة من الملفات وجعله يقرأ بصوت عالٍ بعض شهادات الشهود المزعومين. وفي الوقت الذي كان فيه السكرتير يقرأ الشهادات، كان القضاة السبعة ينصتون إليه بينما يدخل الناس ويخرجون من المكتب. في الواقع، كان الأمر أشبه "بسوق" أكثر منه مكاناً للقضاء.

أصغيت جيداً لما كان يقرأه السكرتير. وكان من الواضح أنّ هذه الشهادات ليست سوى إشاعات تتناولها أطراف ثانية وثالثة، ولم يكن فيها أي شيء جوهري. وكان الأخرى بقاضٍ في مكانته أن يعرف أفضل من ذلك، لا سيما في المواقف التالية للنزاع حيث يتسابق الأطراف على إحراز الأهداف والتودد إلى النظام الجديد. لم أذهب لمقابلة القاضي العبودي لأعطيه درساً في الأخلاق أو أعلمه كيف يمارس مهنته، بل قابلته من أجل الاستماع إلى الادعاءات الحقيقة ضد الأشخاص الذين أدانهم على التلفزيون قبل محاكمتهم. غادرت مكتب القاضي العبودي مقتنعاً بأن العدالة لا يمكن أن تتحقق في ظل الظروف السائدة في العراق. فقد كانت السلطة القضائية مسيّسة

قصة أشرف المكتومة

ومتطبعة "بالطائفية"، حيث أنها أصبحت آلية لإحراز الأهداف الدينية والسياسية التاريخية.

في ١١ كانون الأول / ديسمبر، أي بعد ثلاثة أيام من اجتماعي مع القاضي العبودي، تعرض سكان مخيم أشرف إلى هجوم من قبل المتظاهرين الذين دخلوا المخيم بمساعدة لجنة أشرف، مما أسفر عن إصابة عدد منهم. وقد تم نشر بعض الفيديوهات المصورة عن الهجوم على موقع يوتيوب. فما كان مني إلا أن دعوتُ البعثات الدبلوماسية في بغداد إلى اجتماع مع لجنة أشرف بتاريخ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠.

وحضرت الاجتماع البعثات التالية:

السيد روسيل ج. هانكس، نائب المستشار السياسي، من السفارة الأميركية؛ والسيد فيل فارجولا، من وفد الاتحاد الأوروبي؛ والسيدة شارون دياز والسيد نيال جاغو، من السفارة البريطانية؛ والسيد ريناتو ديبورشيا، نائب المفوض، من السفارة الإيطالية؛ والسيدة تانيا سيبسبا، نائب المفوض السامي بالإتابة، من السفارة الاسترالية؛ والسيدة إليزابيث هيلسن، القائمة بأعمال السفارة السويدية؛ والسيد لارس تومرز، من سفارة هولندا؛ والسيد روبرت زيمرمان، من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

قمت في بداية الاجتماع بتقديم ملخص بآخر المستجدات حول أهم القضايا التي طرحها ممثلو سكان المخيم أثناء زيارة المراقبة إلى مخيم أشرف بتاريخ ٨ كانون الأول / ديسمبر. وقد لفت انتباه لجنة أشرف إلى الاجتماع عالي المستوى لمجلس الأمن في العراق المقرر عقده في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، مركزاً على أنّ التقارير التي

قصة أشرف المكتومة

تنشرها وسائل الإعلام حول المعاملة السيئة لسكان المخيم قد تؤثر سلباً على الحكومة العراقية. وأعلنت لجنة أشرف بضرورة إدارة التوترات في المخيم إذ أنّ مناقشات مجلس الأمن ستقوم بالتركيز على التقدم السياسي في العراق.

ستتم على وجه الخصوص التحقق من إتمام المفاوضات حول تشكيل الحكومة، مما قد يستلزم التركيز على إنهاء بعض العقوبات المفروضة على العراق والواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، لن تكون التقارير السلبية حول مخيم أشرف مفيدة للجانب العراقي في المناقشات التي ستتم في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، طلبت أن تقدّم لجنة أشرف تقريراً عن التحديات التي تواجهها في إدارة المخيم، بالتركيز على كيفية تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان المخيم ووضع المجموعات الإيرانية المتواجدة خارج المخيم.

شدّد حقي على ضرورة اعتبار قضية مخيم أشرف قضية مهمة ليس للعراق فحسب، بل للمجتمع الدولي. وأكد أنّ هذه المشكلة انتقلت إلينا من النظام السابق، وطلب مساعدة المجتمع الدبلوماسي في نقل سكان المخيم إلى دول هذا المجتمع. تابع حقي وشرح كيف أنّ الحكومة العراقية، بالرغم من التحديات التي تواجهها على المستوى الداخلي، تقوم بأفضل ما في وسعها لضمان تلقي سكان المخيم أفضل معاملة. وأضاف أنه تم نقل المرضى الذين هم بحاجة إلى تلقي رعاية طبية خاصة إلى مستشفيات في بعقوبة وبغداد وأربيل تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مشيراً بذلك إلى أنّ المواطنين العراقيين ينتظرون أشهر عديدة للحصول على الرعاية المتخصصة في حين أنّ سكان أشرف كانت لهم الأولوية في الحصول على الرعاية الطبية

الخاصة .

فتدخلت لأؤكد على ضرورة بناء الثقة بين سكان المخيم والمسؤولين في الحكومة العراقية، ولكي أوضح وجهة نظري، ذكرت حالة أحد مرضى السرطان، السيد مهدي فتحي، الذي توفي مؤخراً في حين كان من الممكن إنقاذ حياته لو تم إدخاله إلى مستشفى أربيل وتلقيه العلاج المتخصص في الوقت المناسب. وتابعت وتناولت الصعوبات والتأخيرات الأخرى التي كان يمكن تجنبها في نقل المرضى. فيما أن سكان المخيم كانوا مستعدين للدفع مقابل هذه الخدمات الطبية، فإن هذه الصعوبات لا مبرر لها.

ادّعى حقي وصادق أن السكان الذين كانوا يرافقون المرضى إلى المستشفيات خارج المخيم كانوا يوزعون مواد دعائية ضد الحكومة العراقية. وأنكر حقي أن اللجنة تقوم بأي شكل من الأشكال بمنع حصول المرضى على الرعاية الطبية حيث إن هذا يمثل قضية إنسانية أساسية.

وفيما يتعلق بقضية التوريدات إلى المخيم، قال نائب المفوض السامي الاسترالي إنه يتفهم قرار حظر المواد ثنائية الاستخدام، لكنه يستغرب عدم السماح بإدخال أشياء مثل الألواح البيضاء والأوراق والميكروفونات والقواميس. فردّ أعضاء اللجنة أنه كان يتم استخدام مواد النشر للتدخل في الانتخابات العراقية. لكن بالتأكيد كان الدبلوماسيون الحاضرون يعلمون أن مخيم أشرف يخضع بالكامل لسيطرة الجيش العراقي، وأن السكان لا يتمتعون بحرية التنقل أو التواصل مع السكان المحليين. لذلك، فإن الادعاء بتدخل سكان مخيم أشرف في العملية الانتخابية هو أمر غير منطقي تماماً. وطرح

قصة أشرف المكتومة

قضية الأمن حول المخيم بما في ذلك طبيعة "العائلات" الإيرانية التي تزور المخيم. فأنكر حقي الادعاءات بأن السلطات العراقية تسهّل مضايقة سكان المخيم من خلال الاستعانة بعملاء تابعين لوزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية، مؤكداً على أنهم في الحقيقة أقرباء لبعض سكان المخيم وبما أنّ قيادة المخيم منعتهم من مقابلة أقربائهم، اضطروا للاعتصام بالقرب من المخيم إلى حين تلبية مطالبهم.

وفيما يتعلق بقضية مذكرات التوقيف، صرّحت اللجنة أنه ثمة ٣٨ مذكرة توقيف صادرة بحق قادة حركة مجاهدي خلق وست مذكرات صادرة بحق أشخاص آخرين من سكان المخيم، بالإضافة إلى ٥٥ مذكرة توقيف دولية صادرة من الجانب الإيراني بموجب قوانين مكافحة الإرهاب. وعندما سُئل صادق عن موعد تنفيذ هذه المذكرات، أجاب أنهم ينتظرون موافقة رئيس الوزراء. وحذرت من البيان الأخير الذي أصدره رئيس المحكمة الجنائية العليا، القاضي كاظم العبودي، الذي أدان فيه كل من صدر في حقهم مذكرات توقيف واعتبرهم إرهابيين لأنّه يخلّ بذلك بمبدأ أنّ المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته ويثير الشكوك حول استقلالية القضاء العراقي.

سأل ممثل الوفد التابع للاتحاد الأوروبي عن الإطار الزمني لنقل سكان مخيم أشرف، فأجاب ممثلو اللجنة أنه بالرغم من أنّ عملية نقل السكان لن تتم في المستقبل القريب، إلا أن خطة نقل سكان مخيم أشرف داخل العراق لا تزال قائمة. وسيتم إبلاغ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالمواعيد الزمنية في الوقت المناسب.

عندما خَرَجْتُ من الاجتماع، أُبْلِغْتُ أنّ علي الياسري لم يعد رئيساً للجنة أشرف، فقد عيّن المالكي فالح الفياض عضو مجلس النواب عن

قصة أشرف المكتومة

"تيار الإصلاح الوطني" مستشاراً للأمن الوطني ورئيساً للجنة أشرف، وقد أكدت هذا الخبر وكالة الأنباء العراقية في ١١ كانون الثاني / يناير. وكان أول من شغل منصب مستشار الأمن الوطني موفق الربيعي (حتى نيسان / أبريل ٢٠٠٩) ثم صفاء الشيخ الذي كان ينتمي إلى تيار الإصلاح الوطني" مثل الفياض. ويُعتبر هذا المنصب مهم جداً إذ يلعب من يشغله دوراً حاسماً في تعيين الوزراء الأمنيين وغيرهم من كبار المسؤولين الأمنيين.

وعادةً ما يشغل منصب مستشار الأمن الوطني حليف مقرب لرئيس الوزراء المالكي، وتُعتبر الحركة الوطنية للإصلاح أو تيار الإصلاح الوطني الجناح الذي شكَّله إبراهيم الجعفري في حزب الدعوة (حزب الدعوة الإسلامية). وكان الجعفري رئيساً للوزراء في الحكومة العراقية الانتقالية خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦، وكان الفياض ينتمي لحزب الدعوة منذ العام ١٩٧٣، وكانت له علاقات وطيدة مع الحكومة الإيرانية وقادتها الدينيين. وخلال الحرب العراقية الإيرانية، حارب حزب الدعوة إلى جانب إيران ضد نظام حكم حزب البعث، وخلال الثمانينيات من القرن العشرين، كان يُنظر لحزب الدعوة على نطاق واسع على أنه منظمة إرهابية، وكان يُعتقد أنه مسؤول عن عددٍ من محاولات الاغتيال في العراق ضد الرئيس ورئيس الوزراء في تلك الفترة، وعن الهجمات ضد الأهداف الغربية والسنية. وقام حزب الدعوة بنقل مقره الرئيسي إلى طهران في العام ١٩٧٩ وكان يؤيد الثورة الإسلامية بقيادة الخميني، فنال بالتالي دعم الحكومة الإيرانية، وكان يُعتقد أن أتباع الحزب كانوا وراء عمليات الإعدام والتعذيب المجرفة في العراق خلال الولايتين اللتين قضاها المالكي في رئاسة الوزراء. لذلك، فإن

قصة أشرف المكتومة

تعيين الفياض لم يكن نذير خير لمخيم أشرف.

استمرت رحلتي الأسبوعية بين مخيم أشرف ولجنة أشرف في مكتب رئيس الوزراء اعتباراً من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، وبحلول شهر آذار / مارس ٢٠١١، كان سكان أشرف لا يزالون يشكون من القيود على الوصول إلى الوقود والكهرباء والخدمات الطبية، لكن ما كان يثير قلقهم بشكل أساسي كان مكبرات الصوت والزيارات غير المرحب بها والمظاهرات التي ينظمها الجيش العراقي. وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، كان كل يوم جمعة يشهد مظاهرات، وكانت الحشود تُنقل في حافلات من أماكن بعيدة مثل البصرة، وأصبحت تلك المظاهرات تشهد مواجهات أكثر من قبل، حتى أنّ السلطات ما عادت تنكر محاولات هدم السياج الواقي والدخول إلى المخيم كما كانت تفعل من قبل، وكان من الواضح أن هناك عنف يلوح في الأفق.

وكان المجتمع الدبلوماسي الذي تلقى الشكاوى نفسها التي تلقتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من سكان المخيم، كان يشعر أيضاً بوجود خطة لتصعيد الضغط على المخيم. كان مكثبي يتلقى باستمرار اتصالات من جانب المجتمع الدبلوماسي للتحقق من المعلومات التي كانوا يتلقونها، وللإعراب عن قلقهم من عدم إمكانية إجراء حوار مع مستشار الأمن الوطني الجديد فالح الفياض. وفي ١٥ آذار / مارس ٢٠١١، أرسلت للبعثات الدبلوماسية في بغداد كتاباً أجبته فيه عن استفساراتهم:

١- إنّ لجنة أشرف هي لجنة مشتركة بين الوزارات المختصة

بإغلاق ("تصفية") مخيم أشرف، وهي تتكون من الناحية

النظرية من وزارة حقوق الإنسان، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون

قصة أشرف المكتومة

الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، ووزارة الهجرة والمهجرين، ومكتب رئيس الوزراء، إلا أنّ مكتب رئيس الوزراء هو في الواقع من يتولى إدارة الأمور وهو المسؤول مباشرة أمام رئيس الوزراء. وقد كان الأمر في السابق بيد علي الياسري وحقي كريم وصادق محمد كاظم، أما الآن فهذا الملف في يد فالح الفياض، المسؤول أمام رئيس الوزراء، أما حقي وكريم فيلعبان دور مسؤولين تنفيذيين. وتتلخّص المهمة الرئيسية للجنة أشرف بتنفيذ سياسة الحكومة العراقية بإغلاق المخيم وطرد أفراد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من العراق...

٢- بحسب التصريحات العامة للحكومة العراقية، فإن الهدف من استخدام مكبرات الصوت هو السماح للعائلات الزائرة بالتواصل مع أقربائهم الذين يعيشون داخل المخيم. إلا أنّ الغرض الحقيقي من هذه المكبرات، كما علمت مراراً وتكراراً من المسؤولين عن لجنة أشرف هو تثبيط عزيمة سكان المخيم بهدف فصلهم عن قيادتهم وتسهيل مغادرتهم للمخيم. وتهدف السياسة التي وضعها موفق الربيعي، مستشار الأمن الوطني السابق لرئيس الوزراء إلى جعل الحياة في المخيم "لا تُحتمل" وفقاً لتعبيره من أجل كسر تثبيط عزيمة سكان المخيم. لذلك، فإنّ السلطات العراقية والمسؤولين في السفارة الإيرانية عازمون على إبقاء مكبرات الصوت، وقد أعلمني مسؤولون من السفارة

قصة أشرف المكتومة

الإيرانية أنهم على استعداد لإطفاء مكبرات الصوت أثناء زيارات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق فقط، فشرحت لهم أنّ هذه المكبرات لا طائل منها على الإطلاق، لا هي تشكّل عقاباً جماعياً لسكان المخيم، مما يخالف القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الإحصائيات التي قدمتها لجنة أشرف أنّ ٣٠ شخصاً من السكان غادروا المخيم في العام ٢٠٠٩ (قبل تركيب مكبرات الصوت)، وتراجع العدد إلى ٢٠ في العام ٢٠١٠ (بعد تركيب مكبرات الصوت)، حتى أنّ السكان يفيدون أنّ العدد في العام ٢٠١٠ كان أقل من ذلك. استناداً إلى هذه الإحصائيات، من الواضح أن سياسة مكبرات الصوت تأتي بنتائج عكسية بالإضافة إلى كونها انتهاكاً للقانون الدولي.

٣- قابلت مسؤولين من السفارة الإيرانية، وأكدوا على إصرارهم على طرد "المنافقين" من العراق، ويزداد التواجد الإيراني حول المخيم وضوحاً وقوةً".

الهجوم الثاني للجيش العراقي على

مخيم أشرف، ٨ نيسان / أبريل ٢٠١١

أخبرني سكان أشرف أنهم في ٣ نيسان / أبريل علموا أن الكتيبة الثالثة العراقية من اللواء الحادي والعشرين من الفرقة التاسعة ستستبدل بكتيبة من الفرقة الخامسة العراقية. وفي ٤ نيسان / أبريل، أخبرني سكان المخيم أن قوات الفرقة الخامسة العراقية دخلت مخيم أشرف بـ٣٠ مركبة قتالية مدرّعة، وناقلات جنود ومركبات الهامفي دخلوا المخيم، واتخذوا أماكنهم حول المخيم. وبدلاً من استبدال الفرقة التاسعة، بدا أن القوة الجديدة كانت تعزز الكتيبة القائمة التي بقيت في مكانها. وخشي سكان أشرف من أن يكون حمام الدم في انتظارهم. وبعد ظهر يوم ٧ نيسان / أبريل، وصلت وحدات من القوات العراقية إلى مخيم أشرف، ضمت عدداً من المركبات الهندسية. وفي المساء، تلقت معلومات بأن فرقة من القوات الأميركية في العراق الموجودة في قاعدة العمليات الأمامية المؤقتة وارهأوس، والتي يُفترض أن تقوم بدوريات مراقبة كل يوم إلى المنطقة المجاورة للقاعدة السابقة للعمليات الأمامية غريزلي، قد غادرت. كما تنبّه السكان إلى الحركة غير المعتادة للجيش العراقي حول المخيم، وإلى تجمع عدد من كبار الضباط العراقيين، بما فيهم الفريق علي غيدان، قائد سلاح المشاة، واللواء طارق العزاوي، قائد عمليات محافظة ديالى، وضابط آخر معروف باسم اللواء ضيا، قائد الفرقة الخامسة، في مخيم أشرف.

قصة أشرف المكتومة

إلى ذلك الحين، كنت أتلقى اتصالات من سكان مخيم أشرف كل نصف ساعة تقريباً لإطلاعي على تحركات الجيش العراقي. وعندما أتضح أنّ هجوماً على وشك أن يتمّ، قمت باتصالاتي للتحذير من الهجوم. وكان يوم خميس، أي بداية عطلة الأسبوع في العراق، فلم أتمكن من الاتصال بالسفارة الأميركية أو بمنسق القوات الأميركية في العراق/ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وكانت السفارة البريطانية التي تستضيف وفد الاتحاد الأوروبي وعدد من سفارات الدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تقيم احتفالاً. واتصلت بنظيري في وفد الاتحاد الأوروبي لإعلامه بالهجوم، فتمّ إعلامي أنّ ضابطاً مهماً في الجيش العراقي موجوداً في الحفل، وأنه أكّد للحاضرين أنّ أي هجوم لن يحصل. واتصلت بحقي وصديق، فكان هاتفاهما مغلقين. كنتُ أعلم أنّ بإمكان المستشار العسكري الاتصال بالقوات الأميركية في العراق عبر خطوط آمنة، فاتصلت بالمستشار العسكري في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، المقدم رونالد لادن، وطلبت منه الاتصال بالقوات الأميركية في العراق للتحقق من المعلومات التي كنت ألقاها من مخيم أشرف، لكن لم يتم الردّ على الخط الآمن أيضاً. وعند الساعة ١١ مساءً، عندما قرّرت الاستراحة قليلاً، اتّصل بي بهزاد ليخبرني أنّ الجيش العراقي كان يزيل السور في الجانب الشمالي من المخيم. وفي غياب أي سلطة يمكن الاتصال بها في بغداد، ومن أجل تنبيه المجتمع الدولي، اتصلت بأحد أعضاء البرلمان الأوروبي في بروكسل كي أخطره بإزالة السور حول مخيم أشرف وبدء الهجوم. كما اتصلت ببعض أعضاء البرلمان الأوروبي أيضاً في جنيف ونيويورك وواشنطن. لكن للأسف، كان غالبية الأشخاص على الساحل الشرقي

قصة أشرف المكتومة

الأميركي قد غادروا العمل في ذلك الحين.

عند الساعة ٤:٤٥ صباحاً من يوم الجمعة ٨ نيسان / أبريل، اتصل بي بهزاد مجدداً، ليخبرني هذه المرة أن الهجوم قد بدأ، وأن الجيش العراقي يتحرك، مستخدماً قوات المشاة المزودة بالآليات مدرعة وسلاح الهندسة وقوات الانتشار السريع ومكافحة الشغب. وبعد دقائق قليلة، رنّ الهاتف وأبلغتُ بمقتل اثنين من سكان أشرف. وبحلول الساعة الخامسة صباحاً، ارتفع عدد الضحايا إلى ١٢ قتيل وعدة جرحى، لبلغ العدد ١٦ قتيلاً في الساعة السابعة صباحاً.

ومع وجود ملكرت، الممثل الخاص للأمين العام خارج العراق، اتصلت بنائب الممثل الخاص للأمين العام، سكوراتوفيتش، بصفته المسؤول المختص، وقد اتفقنا، من أجل وضع حدّ لأعمال العنف، على اتخاذ إجراء استثنائي، والذهاب إلى منزل فالح الفياض، مستشار الأمن الوطني العراقي. وكان الاتصال بمسؤولي الحكومة العراقية في الأيام العادية صعباً، فما بالك بالاتصال بهم صباح يوم جمعة؟ وصلنا إلى منزل السيد فالح الفياض في الساعة التاسعة صباحاً، وكان قد بلغ عدد القتلى حينها ٢٢. فطلبنا من الفياض وقف الهجوم على الفور إذا رغب في إنقاذ الأرواح والمحافظة على صورة الجيش العراقي وصورة العراق نفسه. فلم يكن الهجوم على أشخاص محميين غير مسلحين من قبيل ثلاث كتائب من قوات الأمن العراقي أمراً مقبولاً. فكان ردّ الفياض أنها ليست المرة الأولى التي يتمّ إبلاغنا فيها بشائعات، فتناولت هاتفني المتحرك وطلبت منه التحدث مع أشخاص على الأرض، كي يسمع بنفسه ما يحدث. لكنه بدلاً من ذلك، أجرى اتصالات بنفسه، وأعتقد أنه اتصل بالملازمين حقي وصادق. وأكد

قصة أشرف المكتومة

الفياض أن شيئاً لم يحدث، سوى حادث بسيط ألقى فيه ثلاثة سكان بأنفسهم على بعض المركبات، وقد نُقلوا إلى مستشفى بعقوبة.



الضحايا لهجوم الى اشرف في ٨ نيسان / ابريل من قبل القوات العراقية فطلبت الإذن لزيارة مخيم أشرف في ذلك اليوم، إلا أنّ الفياض، مستشار الأمن الوطني العراقي، رفض طلبي، متحججاً بأنّ زيارتي الأسبوعية للمخيم تتم يوم الأربعاء، وأنّ زيارةً أخرى في نفس الأسبوع

قصة أشرف المكتومة

لم تكن ضرورية. فأصّر نائب الممثل الخاص للأمين العام على أهمية وجود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على الأرض، من أجل التأكيد للمجتمع الدولي أن شيئاً لم يحدث في الواقع، فردّ الفيض أنه سيتشاور مع المسؤولين ويعلمنا لاحقاً.

وبنهاية يوم الجمعة ٨ نيسان / أبريل، أشارت التقارير التراكمية التي تلقيتها من السكان أن اللواء علي غيدان كان موجوداً شخصياً في المكان للإشراف على العملية. ومع تحركه إلى مخيم أشرف، استخدم الجيش العراقي قنابل صوتية ودخانية وغاز مسيل للدموع. وعندما تجمع السكان لتشكيل حاجز بشري في وجه القوات المتقدمة، فتح الجيش النار عليهم.

استهدف القناصة المصورات اللاتي كنّ يقمن بتصوير الهجوم على المخيم ومركبات الهامفي التي كانت تتم قيادتها بسرعة كبيرة نحو الحشود المتجمعين من السكان.

توقف الهجوم في مساء يوم الجمعة واستخدم الجيش العراقي الجانب الشمالي من الشارع رقم ١٠٠ الذي يمتد في مخيم أشرف من الغرب إلى الشرق، وتم دفع السكان إلى الجزء الجنوبي من الشارع، ليشغل الجيش العراقي بذلك ثلث المخيم تقريباً، وقد تمّ هدم معظم المباني في المنطقة التي كان يحتلها الجيش العراقي، كما تعرّضت محتوياتها لأعمال النهب أو التخريب، وبلغ عدد القتلى ٢٨.

قامت السفارة الأميركية بتوضيح "المعضلة" التي تواجهها الحكومة الأميركية في حال شنّ هجوم عراقي على مخيم أشرف كما يلي: "بهدف الحد من الطبيعة العقائدية للمنظمة، تهدد الحكومة العراقية بفصل قيادات المنظمة عن الأشخاص المدنيين. وإذا لم يتم ذلك على

قصة أشرف المكتومة

مرّ الوقت، وعن سابق تصور وتصميم، فسيتسبب هذا الأمر (أو قرار اعتقال القادة) بأزمة إنسانية. في حال تصرف الحكومة العراقية بطريقة صارمة واستفزازية مع مجاهدي خلق (أو في حال قيام مجاهدي خلق بأعمال استفزازية ضد قوات الأمن العراقية)، فستواجه الحكومة الأميركية معضلةً صعبةً: فإما أن تحمي أعضاء منظمة إرهابية أجنبية ضد أي أعمال تقوم بها قوات الأمن العراقية وتخطأ بذلك بانتهاك اتفاقية الأمن الموقعة بين الولايات المتحدة والعراق، أو أن ترفض حماية مجاهدي خلق من أي أزمة إنسانية يمكن أن تؤدي إلى إدانة الحكومة الأميركية والحكومة العراقية على المستوى الدولي^{١٠}.

وانطلاقاً من هذه المعضلة، تم توجيه الأمر إلى القوات الأميركية في العراق المتمركزة بصفة غير رسمية خارج مخيم أشرف بمغادرة المكان في ٧ نيسان / أبريل كي لا تشهد على جرائم قتل من دون أن تتمكن من التدخل. ومع هدوء الوضع في مخيم أشرف، قامت القوات الأميركية في العراق بمفاوضات سرية حول إرسال فريق طبي إلى أشرف، وبالفعل دخل الفريق الطبي المخيم في ١٠ نيسان / أبريل. في الواقع، تم نقل حوالي ١٢ شخصاً من سكان أشرف يعانون من إصابات خطيرة إلى المستشفى العسكري التابع للقوات الأميركية في العراق في منطقة بلد. ولم تعلم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بشأن البعثة الطبية التابعة للقوات الأميركية في العراق إلا بعد ثلاثة أيام أثناء زيارة تقصي الحقائق التي قامت بها.

^{١٠} راجعوا "ترسم الحكومة الأميركية 'معضلة' حادث الهجوم العراقي على المعارضين الإيرانيين"، نشرت بالغارديان، ٨ أبريل/نيسان ٢٠١١.

قصة أشرف المكتومة

لم يردّ الفياض، مستشار الأمن الوطني العراقي، على طلبنا بشأن زيارة مخيم أشرف، إلا أنّ يوم الأربعاء ١٣ نيسان / أبريل ٢٠١١ كان موعد زيارة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الأسبوعية لمخيم اشرف، ولم يكن بإمكان الحكومة العراقية منعها.

فذهبت مع وفدٍ ضمّ دانيال أوغستينبرغ، رئيس قسم الخدمات الإنسانية في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والدكتور برنهارد لينارتز، رئيس القسم الطبي في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وديسبينا ساراليوتو، من مكتب الشؤون السياسية والدستورية، وبيكم أكبر زاده، المصوّرة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، من مكتب المعلومات العامة، والعقيد بريندول سونز، منسق القوات الأميركية في العراق / بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والمقدم رونالد ليدن، المستشار العسكري، وفصيولة مرافقة تابعة للقوات الأميركية في العراق. وعادةً ما كان يستقبلنا قائد الكتيبة، المقدم لطيف شخصياً، لكن هذه المرة، استقبلنا ضباط أقل رتبة في الجيش العراقي، وتأكدوا من أنّ جميع أعضاء الوفد تابعون لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، ولم يُسمح بدخول أعضاء البعثات الدبلوماسية إلى مخيم أشرف. بعد ذلك، تم اصطحابنا إلى المستشفى، وقد التقطنا بعض الصور في طريقنا، فقد تمت إزالة السياج الذي يحمي الجانبين الشمالي والغربي من المخيم بشكل كامل، وتم تسوية المباني بالأرض، كما تم إقامة حاجز يبلغ حوالي ستة كيلو مترات على امتداد الشارع رقم ١٠٠. وكما وعدنا السفير الإيراني، لم يتم تشغيل مكبرات الصوت أثناء زيارتنا.

أثناء وجودنا في المستشفى، طلبت من الطبيب الإيراني عمر خالد، وجهاً إلى وجهه، إطلاع الوفد على ما شهده وعلى عدد المصابين الذين

قصة أشرف المكتومة

استقبلهم. فأقر بأنه شهد ثلاث حالات وفيات، بالرغم من أنه "توقع الأسوأ وجهز الطاقم الطبي والمستشفى" استعداداً لأي حالات طارئة قبل الأحداث. ونظراً لعدم وجود أي مصاب في المستشفى، غادر الوفد من دون الحصول على أي معلومات عن الموضوع باستثناء تصريح الدكتور خالد الذي يؤكد، دون قصد منه، أن الهجوم كان عن سابق تصور وتصميم. انتقلنا بعد ذلك إلى المخيم لمقابلة السكان وممثليهم. وقد تم اصطحابنا إلى شرقي المخيم بالقرب من ساحة توليب، إذ أنّ مقرّ الاجتماعات الاعتيادي في مبنى طلوع غربي المخيم، بالقرب من باب الأسد كان غير آمن، إذ كانت تتمركز خلف المبنى خمس مركبات قتالية مدرّعة روسية، وكانت مدافعها موجهة إليه.

تم اصطحابنا في البداية إلى مكان أشبه بعيادة مؤقتة، وكان عبارة عن مكان سكني يعجّ بأسرة من المستشفيات. فرزت كل شخص من المصابين، وقد شرح لي الطبيب الخاص بسكان أشرف حالة كل مُصاب، مستخدماً صور الأشعة ليريني الرصاصات والشظايا في جسم كل شخص من المصابين. وقد شرح لي أنّ بعض الإصابات كانت ناتجة عن دهس الأشخاص بمركبات الهامفي. وكان الفريق الطبي التابع للقوات الأميركية في العراق قد قام بعملية فرز المصابين في زيارته بتاريخ ١٠ - ١٢ نيسان / أبريل، ونقل الحالات الخطيرة إلى المستشفى التابع للقوات الأميركية في العراق في منطقة بلد، فيما نقل العراقيون المصابين الآخرين في يوم الهجوم إلى مستشفى بعقوبة. وقد بلغ عدد الإصابات التي أحصاها الوفد الذي رافقتي ٧٢ إصابة في العيادة المؤقتة.

وقد وقف خارج العيادة أقارب القتلى يحملون صور أحبائهم ويطلبون

قصة أشرف المكتومة

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بحماية ما تبقى منهم من أحياء، وكان بينهم فتاة في الرابعة عشرة من عمرها فقدت أختها أثناء الهجوم، فوصفت لنا كيف تمّ ترك سكان أشرف ليموتوا من دون تدخل أي منظمة لمساعدتهم. بعد ذلك، انقسم الوفد إلى فريقين، الأول بقيادة الدكتور برنهارد لينارترز (أحد الأطباء التابعين لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق)، ويضمّ السيدة بيكم اكبر زاده المصورة التابعة للمكتب الإعلامي، والعقيد بريندول ستونز (من القوات الأميركية في العراق)، والمقدم رونالد لادين من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / مستشار عسكري؛ وكانت مهمته إحصاء المصابين والتقاط الصور، في حين كانت مهمة الفريق الثاني المكوّن مني ومن دانيال أوغستبرغر وديسينا ساراليوتو مقابلة قيادة المخيم. وصفت السيدة مويكان بارسايي تسلسل الأحداث في السابع والثامن من نيسان / أبريل عندما أتى القادة العراقيون إلى مخيم أشرف وانضمت قوات من محافظة ديالى إلى الكتيبة على الأرض قبل شن الهجوم في الساعة ٤:٤٥ صباحاً. وأكدت السيدة بارسايي وجود قناصة وعملاء إيرانيين بين الجنود، تمت الاستعانة بهم لقتل السكان، لا سيما أنّ معظم القتلى قضوا نتيجة إصابتهم بطلقة واحدة في الرأس أو القلب.

وأضافت السيدة بارسايي أنّ السكان سمعواهم يتكلمون اللغة الفارسية بطلاقة وأنهم كانوا يشتمون السكان، كما أخبرتنا أن الجيش احتل الجزء الشمالي من المخيم، وهدم بعض المباني وقطع الطريق المؤدي إلى بعض المناطق الحيوية مثل مخزن الوقود. وأفادت السيدة بارسايي أيضاً أنّ الهجوم دام حوالي سبع ساعات، وبلغ عدد المصابين حوالي ٣١٨ والقتلى ٣٤، وتم نقل ٤٤ شخصاً من المصابين إلى مستشفى

قصة أشرف المكتومة

بعقوبة وأربعة أشخاص إلى بغداد. وقد خرج ستة أشخاص من المصابين الذين تم نقلهم إلى مستشفى بعقوبة من المستشفى ونقلوا إلى أحد مراكز الاعتقال في مدينة الخالص (وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المصابين الستة في ١٢ نيسان / أبريل، وقد أُخْلِ سبيلهم وعادوا إلى المخيم في ١٤ نيسان / أبريل). وتأسفت السيدة بارسايي أيضاً على عدم توفر المساعدات الطبية المناسبة، ما أدى إلى وفاة بعض المصابين في مستشفى بعقوبة.

عند عودتنا إلى بغداد، جَلَسْتُ مع الفريق لتقييم الأحداث. فذكرت في ملاحظاتي لامبالاة المجتمع الدبلوماسي، على الأقل عشية الهجوم، ونكران فالح الفياض، مستشار الأمن الوطني، وقوع أي هجوم، ورفضه السماح لي بزيارة المخيم، وإرسال القوات الأميركية في العراق سراً فريقاً طبياً إلى مخيم أشرف في ١٠ نيسان / أبريل. كما ذكرت أن الطبيب العراقي أكد لي أن عدد القتلى بلغ الثلاثة بالرغم من وجود ٢٨ جثة و٧٢ مصاباً على مسافة قريبة منه. وقد أكدت كل هذه الملاحظات الشكوك السابقة حول نوايا العراق تجاه مخيم أشرف. فقد أعلن المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن رئيس الوزراء أقسم على إغلاق مخيم أشرف "بأي طريقة كانت"، ويبدو أنه بدأ ينفذ ما وعد به. فقد تم احتلال النصف الشمالي من المخيم، ونُهبت الممتلكات بما في ذلك المركبات التابعة للمخيم، ومُنِع الوصول إلى المولدات الكهربائية، ولم يُسَمَح بتوفير الغذاء على مدى الخمسة عشر يوماً الماضية. وما كانت هذه الإجراءات إلا مؤشرات إضافية على عزم مكتب رئيس الوزراء على إغلاق المخيم "بأي طريقة كانت" بغض النظر عن العواقب الإنسانية.

قصة أشرف المكتومة

توقّع رئيس الوزراء، المالكي، التعرّض لانتقادات المجتمع الدولي، إلا أنّ جدول أعماله لم يخلُ من بعض الأعمال الدبلوماسية. ففي حين كانت تُجرى محادثات حول إيجاد حلٍّ لمخيمٍ أشرف مع محاورين دوليين آخرين، كان من الضروري تكرار أحداثٍ شبيهة بأحداث ٧-٨ نيسان / أبريل، لحثّ المجتمع الدولي على تسريع المفاوضات في ما يتعلق بالنقل الفوري للسكان. يبدو أن العراقيين عازمون على إغلاق المخيم خلال المهلة التي حددها رئيس الوزراء، أي في نهاية العام ٢٠١١. وأصبحت المسائل الإنسانية وحقوق الإنسان جزءاً من ما تتغنى به الحكومة العراقية، لكن ما يجري على أرض الواقع خلاف ذلك تماماً.

وفي ١٤ نيسان / أبريل، اتصلتُ بالدكتور حامد خ. أحمد، مدير مكتب رئيس الوزراء، وطلبت منه اجتماعاً طارئاً مع المسؤولين عن ملف مخيمٍ أشرف، فوافق على الفور، وجرى الاجتماع في اليوم نفسه في مكتب رئيس الوزراء. وقد حضر الاجتماع مستشار الأمن الوطني العراقي، فالح الفياض، والمستشار السياسي لرئيس الوزراء، جورج ي. باكوس، وضابطي الأمن في مكتب رئيس الوزراء، حقي كريم وصادق محمد كاظم. ورافقتني ديسبينا ساراليوتو من مكتب الشؤون السياسية والدستورية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ومستشار السياسة الخارجية لقائد القوات الأميركية في العراق، السفير لورانس باتلر.

ترأس الاجتماع مدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور حامد أحمد، وقد استهلّه بالإشادة بالتعاون الجاري بين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والحكومة العراقية، مع التأكيد مراراً على التزام الحكومة العراقية

قصة أشرف المكتومة

باحترام حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية في مخيم أشرف. وتحدّث مستشار الأمن الوطني، الفياض، حول الضرورة العاجلة لإيجاد حل دائم في غضون المهلة التي حددها رئيس مجلس الوزراء، إلا أنّ أحداً من الجانب العراقي لم يذكر هجمات الثامن من نيسان / أبريل. وأطلعت الحاضرين في الاجتماع على بعثة تقصي الحقائق التي قدّتها في اليوم السابق، وأنّ فريقها قد أحصى القتلى والمصابين الذين بلغ عددهم ٢٨ قتيلاً و٧٢ مصاباً في المخيم. كما كان يوجد ضحايا آخرون في مستشفيات أخرى. بدت الدهشة واضحة على وجهي الدكتور حامد أحمد وجورج باكوس، فيما التزم الآخرون الصمت، وأبقوا رؤوسهم منخفضة، ينظرون إلى دفاترهم متفادين النظر في عيني. لكنّ مستشار الأمن الوطني العراقي، الفياض، بقي ينكر وقوع أي هجوم أصلاً، فما كان مني إلا أن عرضت على الحاضرين صور القتلى المحفوظة على بطاقة الذاكرة، لكنهم رفضوا النظر إليها، لا سيما أنهم كانوا يعلمون ما حدث أفضل مني. وبالنيابة عن الأمم المتحدة، طلبت مفوض تحقيق مستقل من أجل التحقيق في الحادثة ومحاسبة المسؤولين، وقد دعم طلبي السفير باتلر. لكنّ الفياض أجاب بغضب واضح أنّ المسألة تخصّ العراق، وأضاف "لا أحد يملي علينا كيفية إجراء التحقيق".

ردّ الأمم المتحدة على الهجوم الثاني

إنّ هجمات ٧ و٨ نيسان / أبريل هي في رأبي عملية قتل متعمد خارجة عن نطاق القانون. ويمكن إثبات أنها حصلت عن سابق تصوّر وتصميم من خلال الوقائع التالية: ادعاءات الحكومة العراقية قبل الهجوم، وحركة مختلف قوات الجيش العراقي قبل أسبوع من الهجوم، ووجود ثلاثة من

قصة أشرف المكتومة

القادة على الأرض إلى جانب الضباط أنفسهم المسؤولين عن هجمات ٢٩/٢٨ تموز / يوليو ٢٠٠٩، ووجود القناصة الموثق في مقاطع الفيديو التي قدمها سكان المخيم، والعدد الكبير من الضحايا المصابين بطلق ناري واحد في الصدر أو الرأس، واستخدام الرصاصات المجوفة الطرف، وعدم التبليغ عن أي مصابين عراقيين. وبعد أن أرسلت الأمم المتحدة بعثة تفصي الحقائق، التي أكدت وقوع الهجوم والإصابات، كان عليها إدانة الهجوم دون أي تحفظ. إلا أنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لم تكن مستعدة لتعريض وجودها في العراق إلى الخطر.

ولا بد في هذه المرحلة من استرجاع بيان الممثل الخاص للأمم العام في الاجتماع المنعقد مع المجتمع الدبلوماسي في ٣ تشرين الأول / ٢٠٠٩، والذي قال فيه: **تملك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق جدول أعمال كبير مع الحكومة العراقية ولا تريد أن تعرّض قضية واحدة القضايا الأخرى للخطر**. بالتالي، اقتصر بيان بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الصادر في ١٦ نيسان / أبريل ٢٠١١ حول هذه القضية، على "مبادرة الحكومة العراقية لإقامة لجنة تحقيق" وأنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تتوقع أن تكون هذه اللجنة "مستقلة" وأن تباشر عملها "من دون تأخير".

كنت أعلم أنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لم تكن لتدين الهجوم على مخيم أشرف، فقررت أن أخرج عن الإجراءات التقليدية لرفع التقارير، وأن أقدم تقرير بعثة تفصي الحقائق إلى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومع التقرير وصور الموتى في جنيف، لم يكن أمام المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، إلا إدانة عملية القتل العسكرية العراقية"، فقالت:

قصة أشرف المكتومة

لقد كانت القوات المسلحة العراقية على علم بالمخاطر المرتبطة بإطلاق عملية كهذه في مخيم أشرف... وليس هناك أي مبرر معقول لسقوط هذا العدد من الإصابات. لذا، لا بد من إجراء تحقيق كامل ومستقل وشفاف، ومحاكمة المسؤولين عن استخدام القوة المفرطة".

وكالعادة، لم تتابع الأمم المتحدة هذه الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل، إذ أن لصانعي القرار في الأمم المتحدة أولويات أخرى في العراق. وفي حالة مجاهدي خلق، تم تضليل الأمم المتحدة، بمختلف مستويات إدارتها، وتمّ تقديم معلومات مغلوطة لها، وكما ستكشف الأحداث، تعمّدت الأمم المتحدة التزام الصمت لأغراض تتعلق بمصالح شخصية ومنافع سياسية. وفيما يخصّ المنافع السياسية، تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة لا تأخذ في عين الاعتبار أن جدول أعمال الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة في العراق لا تنتهي بمغادرة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وفي الوقت نفسه، لم تكن حكومة المالكي ستبقى بالضرورة بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، الأمر الذي لم تكن الأمم المتحدة تأخذه في عين الاعتبار بدعمها للمالكي.

ويعيداً عن نظام الأمم المتحدة، عبّرت حكومات الائتلاف المنفردة عن استيائها، لكنها التزمت الصمت حيال مسألة التحقيق، إذ هي أيضاً لديها جدول أعمال ومصالح خاصة في العراق، لا سيما في مرحلة إعادة بناء العراق بعد النزاع. وكان لمكتب المالكي الصلاحية المطلقة في ترسية المشاريع، ولم تكن أي حكومة مستعدة أن تخسر فرصتها في سوق واعد من أجل "مجموعة من الإرهابيين المقترضين". إلا أنّ المجتمع المدني والعديد من البرلمانيين أدانوا هذه الهجمات.

مبادرة ستيفنسون

قصة أشرف المكتومة

تبنى البرلمان الأوروبي أربعة قرارات بخصوص مخيم أشرف، الأول في ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٧، والثاني في ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨، والثالث في ٢٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٩، والرابع في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠. وبهذه القرارات، اعترف برلمان الاتحاد الأوروبي بحقوق سكان مخيم أشرف وفقاً للقانون الدولي المعمول به والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وقد تم إطلاع الحكومة العراقية على القرارات الأربعة.

وبعد الهجوم الثاني على مخيم أشرف، وفي إطار المتابعة، زار وفد من البرلمان الأوروبي، بقيادة عضو البرلمان الأوروبي سترون ستيفنسون، العراق من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان / أبريل، وقد تضمن جدول أعماله إيجاد حل دائم لمخيم أشرف. وقبل وصول الوفد، شعرت بعثة الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية في بغداد بالحرص من هذه الزيارة، فحاولت تحميل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مهمة الترتيبات البروتوكولية، فرفض الممثل الخاص للأمين العام أن تلعب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دور بعثة الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية باستضافة الوفد، لكنه حدّد اجتماعاً في ٢٦ نيسان / أبريل في فيلا الممثل الخاص للأمين العام من أجل التشاور وتبادل وجهات النظر. في الواقع كانت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أيضاً مُحرجة من هذه الزيارة، لا سيما وأنّ الحكومة العراقية حذرت من أنّ الوفد غير مرحّب به في العراق. وعلى الرغم من استعداد الطائرات المروحية التابعة للأمم المتحدة لنقل أعضاء البرلمان الأوروبي إلى مخيم أشرف، لم يكن مفاجئاً أن ترفض الحكومة العراقية السماح بهذه الزيارة. ومنذ أوائل العام ٢٠٠٩، ممنوع على المنظمات غير الحكومية

قصة أشرف المكتومة

والدبلوماسيين وأعضاء البرلمانات زيارة المخيم.

وفي بيان تم إعلانه في ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠١١، عرض الوفد العمل على إعادة توطين سكان المخيم في دول أخرى مثل الولايات المتحدة، وكندا، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وسويسرا، والنرويج، وأستراليا، كحلّ على المدى البعيد من أجل جميع سكان مخيم أشرف دون استثناء. وسيتمّ التفاوض على قضية ملكية وممتلكات سكان مخيم أشرف وأعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في العراق من أجل دفع التعويضات لسكان المخيم. وأثناء المفاوضات للتوصل إلى حل شامل، وإلى حين نقل جميع السكان إلى دول أخرى، تلتزم السلطات العراقية بإنهاء كافة المضايقات والقيود القضائية على سكان المخيم، وباحترام حقوق السكان وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وستضمن الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة من جهتها حماية السكان. لكنّ الحكومة العراقية رفضت صراحةً مبادرة أعضاء البرلمان الأوروبي، في حين نأت الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنفسها عن هذه المبادرة، وصرّحت حكومة الولايات المتحدة أنها تدعم مبادرات الأمم المتحدة فقط.

لو لقيت هذه المبادرة الدعم الكافي، لكانت قدّمت حلاً شاملاً وسلمية ودائمة إذ أنها تشمل كافة سكان مخيم أشرف دون استثناء. وإنّ أي حل يتم التوصل إليه بشرط الحصول على وضع اللاجئين الذي تمنحه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يمكن أن يؤدي إلى تسييس العملية، واستثناء فئة من السكان، لا سيما قيادة منظمة مجاهدي خلق التي تشكّل بحدّ ذاتها عقبة خطيرة في طريق الوصول إلى حل سلمي. وتقتضي سياسة المفوضية العليا للأمم المتحدة

قصة أشرف المكتومة

لشؤون اللاجئين العمل مع الحكومة الحالية، وترغب الحكومة الحالية في العراق، التي تخضع لضغوط من الحكومة الإيرانية، بتوقيف قيادة مخيم أشرف، الأمر الذي يفسر سبب رفض الحكومة العراقية خطة أعضاء برلمان الاتحاد الأوروبي الشاملة من أجل حل دائم.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في طور البحث عن حل سلمي لمخيم أشرف ربيع 2011

منذ هجوم تموز / يوليو ٢٠٠٩، أدركت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أنه يتم التحضير لهجوم آخر ضد المخيم، ولم يكن الأمر إلا مسألة وقت. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، ميلكرت، للمجتمع الدبلوماسي، يجب على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن تتخذ الخطوات اللازمة لمنع المزيد من العنف. وأضاف: "سيقع علينا اللوم إذا بقينا مكتوفي الأيدي"، لكنه من ناحية أخرى، لم يرغب بأن يبدو مهتماً أكثر من اللازم بحماية أعضاء منظمة مجاهدي خلق، فإن يروق ذلك للمالكي. ولكي تتمكن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من التوفيق بين هذه المطالب الصعبة، تقرّر الاستعانة بطرف ثالث، ومن المفضل أن يكون إحدى المنظمات غير الحكومية. وقبل أحداث نيسان / أبريل ٢٠١١، تمّ الاتفاق على الاستعانة بمركز الحوار الإنساني، وكان هذا المركز معروفاً بأنه منظمة مستقلة تعنى بتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة وتوفير الدعم للوساطة وبناء السلام.

ويدعوة من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، زار أنجيلو غنايدينغر، نائب مدير المركز في ذلك الوقت، بغداد في كانون الثاني / يناير ٢٠١١ لتقييم مشاركة المركز في المبادرة لإيجاد حل دائم لمستقبل ٣،٤٠٠ شخص من سكان مخيم أشرف. وفي غضون أسبوع، تمكّن السيد غنايدينغر من مقابلة عدد من المحاورين بخصوص القضية في

قصة أشرف المكتومة

بغداد، بمن فيهم ممثلين عن الحكومة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وأستراليا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى ممثلين عن الحكومة العراقية؛ وقد رحّب الجميع بالمبادرة المقترحة. قضيت وقتاً طويلاً في إطلاع السيد أنجيلو على الأمر وشرح التعقيدات والنقاط الحساسة الخاصة بالقضية. ولكن، ولأسباب بقيت غير واضحة، انسحبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من المشروع، وبدأت البحث عن محاور مباشر من الحكومة العراقية، في حين عيّنت الحكومة الأميركية السفير لورانس ا. باتلر، مستشار السياسة الخارجية لقائد القوات الأميركية في العراق، الجنرال لويد ج. أوستن الثالث لإيجاد حل قبل نهاية آب / أغسطس ٢٠١١.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تلتقي بممثلي مخيم
أشرف، أيار / مايو ٢٠١١

منذ هجوم نيسان / أبريل، طالب ممثلو سكان مخيم أشرف مراراً بأن يزور الممثل الخاص للأمين العام، ميلكرت، المخيم. وقد أبدت قيادة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق قلقها من أن الزيارة إلى المخيم ستعطي للمالكي الانطباع بأن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تحمي أشخاصاً ترغب الحكومة العراقية في إقصائهم من العراق. وفي الوقت نفسه، لم ترغب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بأن تكون

قصة أشرف المكتومة

محظ انتقاد لعدم اتخاذها أية تدابير ووقوفها مكتوفة الأيدي. فقد كانت ترغب في أن تظهر أنها تعمل على التوصل إلى حل من دون تجاهل رغبات الحكومة العراقية. وفي هذا السياق، اقترحت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن يزور ممثلو مخيم أشرف الممثل الخاص للأمين العام في مقر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بدلاً من أن يزورهم هو في المخيم. وقد تمكنت من إقناع سكان المخيم بأن الأمر يستحق عناء الذهاب إلى بغداد، وأكدت لهم أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ستؤمن عملية نقلهم وستكون مسؤولة عن أمنهم، وأني سأضمن الحصول على إذن خطي من الحكومة العراقية لهذا التحرك. وفي ٢٢ نيسان / أبريل، كتبت رسالة باللغة العربية، وناقشتها مع حقي وصادق، وأرسلتها إلى فالح الفياض، مستشار الأمن الوطني وإلى الممثل الخاص للأمين العام من أجل التوقيع عليها. وفي ما يلي نص الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ٢٢ نيسان / أبريل ٢٠١١

الموضوع: اجتماع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مع ممثلي مخيم العراق الجديد في بغداد

في إطار التعاون القائم بين الحكومة العراقية وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وأخذ قرار مجلس الوزراء فيما يتعلق بمستقبل سكان مخيم العراق الجديد في عين الاعتبار، وفي إطار المشاورات المستمرة لإيجاد حلول لسكان المخيم على أسس إنسانية، توافق الحكومة العراقية

قصة أشرف المكتومة

على وتسهّل كافة الترتيبات اللازمة لممثلي سكان المخيم وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للاجتماع في بغداد، بناءً على طلب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

وستقوم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بكافة الترتيبات اللازمة لنقل ممثلي المخيم من المخيم إلى بغداد وإعادتهم إلى المخيم، وذلك في سياق زيارتها الأسبوعية وفقاً للترتيبات الأمنية نفسها.

بالنيابة عن الحكومة العراقية

بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

فالح الفياض، مستشار الأمن الوطني

نائب الممثل الخاص للأمين العام، جبرزي سكوراتوفيتش

بعد ضمان تعاون الحكومة العراقية، أعريت إدارة شؤون السلامة والأمن في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عن قلقها من أن يرفض ممثلو المخيم العودة إلى مخيم أشرف، فأكدت لهم أنّ ذلك لن يحصل، وأنني سأتحمل شخصياً مسؤولية ذلك، فتمت الموافقة على الرحلة.

وفي صباح ٣ أيار / مايو ٢٠١١، توجهت إلى مخيم أشرف، وقد رافقتي إلى بغداد السيدة موجكان بارسايي، والسيدة زهره اخياني والسيد مهدي برائي والسيد بهزاد سفري على متن طائرتين مروحيتين تابعتين للأمم المتحدة، وكانت بحوزتي الرسالة الموقعة من نائب

قصة أشرف المكتومة

الممثل الخاص للأمين العام ومستشار الأمن الوطني. وتمثّلت خيبة الأمل الأولى لسكان مخيم أشرف بغياب الممثل الخاص للأمين العام الذي كان مرتبطاً بالتزامات أخرى، فاستقبل نائبه السيد سكوراتوفيتش الوفد وترأس الاجتماع. لم يكن الاجتماع سهلاً وكانت المناقشات بين طرفي الحوار صريحة للغاية. وكان السفير باتلر، المستشار السياسي للجنرال لويد أوستين القائد العام للقوات الأميركية في العراق، قد نسّق مع نائب الممثل الخاص للأمين العام كيفية إدارة الحوار، وطلب تقديمه في الاجتماع على أنه أحد أعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فجلس هادئاً يدوّن الملاحظات. وفي ما يلي النص الحرفي للنقاش الذي دار في الاجتماع:

نائب الممثل الخاص للأمين العام: إننا نرحّب بكم في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ونشكركم على زيارتكم لنا هنا، ونأمل أن تتمكن من تبادل الآراء والمضي قدماً في معالجة المشاكل في مخيم أشرف. كما تعلمون، تقتصر مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على مراقبة الأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان في مخيم أشرف. وفي الواقع، إننا نتخطى حدود مهامنا، لأننا ندرك أن ما حدث في الثامن نيسان / أبريل غير الوضع بشكل ملحوظ. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية أعلنت بوضوح أنه على سكان مخيم أشرف الخروج من المخيم بحلول نهاية العام، وتؤكد كافة المؤشرات إلى أن الحكومة العراقية جادة في ذلك. يجب علينا أيضاً النظر في الوضع المترتب على انسحاب القوات الأميركية من العراق بحلول نهاية العام. وحتى العام الماضي، حينما كانت القوات الأميركية في العراق موجودة في قاعدة العمليات الأمامية غريزلي، كان من الممكن لبعثة الأمم المتحدة

قصة أشرف المكتومة

لمساعدة العراق تعيين مراقبين دائمين هناك، لكن منذ انسحاب القوات الأمريكية، أصبح تواجدنا محدوداً ومؤقتاً. لكننا ما زالت بيننا وبين الحكومة العراقية اتفاقية لزيارة مخيم أشرف مرةً كل أسبوع، يوم الأربعاء أو الخميس. وكما تعرفون، أبلغتنا القوات الأمريكية في العراق أنه بحلول نهاية شهر يونيو لن تتمكن من دعمنا.

إن الوضع الأمني معقد وإنما نعيد النظر في مهمة المراقبة التي ستصبح أكثر تعقيداً بعد شهر يونيو، وفي الحقيقة، بحلول نهاية العام عندما تنسحب القوات الأمريكية من العراق، ستصبح المراقبة في مخيم أشرف صعبة للغاية. لذلك، من المهم جداً أن تجتمع اليوم وناقش وندرس معاً الخيارات المتاحة من أجل التوصل إلى حل نهائي لسكان مخيم أشرف، ولمعرفة ما يمكن لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق القيام به ضمن نطاق مهامها. ومن المهم أن تعلموا أن نطاق مهامنا يستلزم حصولنا على موافقة الحكومة العراقية على كل ما نقوم به في العراق. ومع هذا الوضع الجديد الصعب، أعتقد أنه علينا اللجوء إلى خيار إنساني يوفر بعض الضمانات، إننا بالفعل بحاجة للتوصل إلى حل دائم. أتفهم أننا لن نصل إلى قرار نهائي اليوم لكننا سنبقى على تواصل معكم من خلال السيد طاهر بومدره. وأنا أقدر أن اجتمعنا اليوم مبني على الثقة، وأن الهدف منه هو مناقشة الحلول المختلفة التي يمكن أن تضمن العيش والكرامة والرفاهية لسكان مخيم أشرف. كانت هذه مقدمتي، أهلاً بكم.

السيدة بارسايي: اسمحو لي أن ألقى كلمة قبل الدخول في صلب الموضوع. اسمي موجكان، وأودّ أن أعلمكم أن سكان أشرف يتطلعون إلى مقابلة السيد ميلكرت في المخيم، لا سيما بعد أحداث الثامن من

قصة أشرف المكتومة

نيسان / أبريل. في الواقع، شجعتنا السيدة مريم رجوي في باريس على المجيء إلى هنا، ونحن لم نعلم سكان المخيم بمجيئنا إلى هنا بعد، إلا أننا سنعلمهم لاحقاً. لكنهم ينتظرون زيارة وفدٍ للمخيم. نحن على علم بنطاق مهام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والقيود المفروضة عليكم والصعوبات والتحديات التي تواجهكم في العراق. لن أخوض في تفاصيل الثامن من نيسان / أبريل، فأنا على ثقة بأنكم تدركون ما حدث، لكنني أريد توضيح بعض النقاط للتأكيد على أن هذا الأمر لم يكن مجرد هجوم عادي، بل كان هجوماً منظماً بقيادة الجنرال علي غيدان، شاركت فيه حوالي ٢٦٠٠ فصيلة في وجه أناس غزل. وقد قُتل حتى الآن نتيجة هذا الهجوم ٣٦ شخصاً وأصيب ٢٢٥ بطلقات نارية مباشرة. ولو أتيح لنا الوصول إلى الرعاية الطبية، ولو قدمت لنا الولايات المتحدة الدعم، لما كان عدد الوفيات بلغ هذا الحد. إننا نعاني من حصار طبي، ولا يسمح لنا بجلب الأدوية التي قمنا بشرائها بأنفسنا. وقد شاركت بعض عناصر قوات القدس^{١١} في هذا الهجوم أيضاً، كانوا يتكلمون مع بعضهم البعض باللغة الفارسية، وقد وقعت معظم الإصابات حول المناطق السكنية.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: لقد علمنا بكلّ هذه الأمور من بعثتنا في ١٣ نيسان / أبريل، كما أننا نتلقى المعلومات من خلال السيد طاهر، وإنني على علم ببيان رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية السيد محمد محمدين في ما يتعلق

^{١١} إنّ قوة القدس فرع لقوات الحرس الثوري الاسلامي (أي آر جي سي) التي تشكلت في الحرب الابرائنية العراقية وهي المسؤولة عن تخطيط وإجراء العمليات خارج الحدود و جمع المعلومات الاستخبارية والنشاطات الإرهابية.

قصة أشرف المكتومة

بمشاركة عناصر إيرانية في هجوم الثامن من نيسان / أبريل، وبخطاب السيدة رجوي حول الموضوع نفسه.

السيدة بارسايي: أريد أن أ طرح المشكلة الحقيقية على الطاولة. لا يمكننا دفن الجثث الـ ٣٦، لا بد من معالجة هذه المشكلة والبحث عن حل، فالهجوم التالي يلوح في الأفق. بعد ٢٨/٢٩ يوليو ٢٠٠٩، حالت الضغوط الدولية دون وقوع هجوم آخر على السكان، وقد كان أحد الإجراءات الوقائية فتح مكتب لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في مخيم أشرف، لكن لسوء الحظ تم إغلاق هذا المكتب. وفي ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩، خطت الحكومة العراقية لشن هجوم آخر، إلا أنه تم العدول عنه بسبب وجود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ولهذا السبب دعونا السيد ميلكرت لزيارة مخيم أشرف. إننا بحاجة إلى إدانة أقوى لمجزرة ٨ نيسان / أبريل من قبل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والأمين العام. في الواقع، لم نر الأمم المتحدة تمارس أي ضغوط لتشكيل لجنة تحقيق، فوجود هذه اللجنة قد يشكل إجراءً وقائياً، ويمكن للأمم المتحدة أن تتبادر بذلك. إن حجم المشكلة اليوم أكبر بكثير مما كان عليه في العام ٢٠٠٩، فنحن ما زلنا نتعامل مع أشخاص مصابين، وإذا بقيت جرائم الثامن من نيسان / أبريل من دون تحقيق، فلا شك أنّ مخاوفنا ستزداد. لا يمكننا انتظار موت المزيد من الأشخاص قبل اتخاذ هذه الإجراءات. فالنظام الإيراني قد شارك في تدمير مخيم أشرف، وتوجّه السكان برسالة إلى الأمين العام يطلبون فيه تدخله شخصياً لمنع ارتكاب الحكومة العراقية مجزرة أخرى.

أعتقد أنه من الأفضل أن ترفع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

قصة أشرف المكتومة

الأمر إلى مكتب الأمين العام. إننا بحاجة إلى فريق مراقبة متركز في مخيم أشرف وإلى ممثل لمجلس الأمن للتحقيق في أحداث الثامن من نيسان / أبريل. إنني على يقين أن حكومة المالكي تتعرض لضغوط من الجانب الإيراني لشن هجوم آخر، كما أن النظام الإيراني يقوم بتضليل العالم من خلال حملة معلومات كاذبة تُظهر أنه ثمة حل لكن سكان المخيم لا يريدون القبول به. يتم إلقاء اللوم علينا، كما لو أننا غير مستعدين للتفاوض. لقد وقع هجوم الثامن من نيسان / أبريل تحت ذريعة استرداد أرض المزارعين المحليين في مخيم أشرف، في حين أننا كنا قد قمنا قبل ٤٨ ساعة بتقديم مقترحات لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والولايات المتحدة وقد لاقت ترحيباً. وفي العام ٢٠٠٩، انتشر مفتشون عراقيون في كل مكان، وقاموا بالتفتيش لمدة ثلاثة أيام وأخذوا بصمات الجميع، وقد تعاوننا معهم بشكل تام. لقد قابلوا السكان فرداً فرداً وسألوهم إذا كانوا يريدون البقاء في مخيم أشرف أو مغادرته. وقد وقّعنا خطاباً مشتركاً مع الحكومة العراقية في العام ٢٠٠٩ عندما أتوا للتفتيش عن أسلحة. (سَلّمت السيدة بارسايي نسخة من الخطاب إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام).

نائب الممثل الخاص للأمين العام: هل يمكننا الاحتفاظ بنسخة من الخطاب؟

السيدة بارسايي: نعم. تشير الاتهامات إلى أننا لا نزال نمتلك أسلحة داخل مخيم أشرف، وقد تعاوننا من كافة النواحي. في العام ٢٠٠٣ اتفقنا مع الولايات المتحدة على السماح لأي شخص يريد مغادرة المخيم بالمغادرة. أقول ذلك لأوضح لكم أن المسألة ليست أننا لا نريد التفاوض أو التعاون أو أننا نحتجز الناس بالقوة أو أي ادعاء آخر

قصة أشرف المكتومة

من الادعاءات التي يتذرعون بها لاستخدام القوة. إنهم يريدوننا أن نركع للنظام الإيراني والملاي، يريدون إجبارنا على الاستسلام والخضوع. ومثال آخر على المعلومات المضللة هو أنه في ٢٠٠٢/٠٣، قام النظام الإيراني بالترويج لوجود أسلحة دمار شامل في العراق تم إخفاؤها في مخيم أشرف.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: لا أريد أن تحدث في الماضي، يجب أن ننظر إلى المستقبل.

السيدة بارساوي: يمكننا أن نستفيد من التجارب السابقة من أجل مستقبل أفضل.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: نتكلم بصراحة ووضوح. لنفهم أولاً ونتفق على ما حدث في العام ٢٠٠٩ وهذا العام. إن الحكومة العراقية اليوم هي جهة سيّدة مستقلة، ولا يمكن لأي دولة في العالم أن تعارض فكرة أن شعب أجنبي يعيش في مخيم مثل مخيم أشرف يتمتع بحقوق أو حصانات وامتيازات محلية إضافية. وكانت القوات الأميركية في العراق حتى العام ٢٠٠٨ تبسط سيطرتها على المخيم، وسينتهي تسليم هذه السيطرة التدريجي إلى الحكومة العراقية بشكل رسمي في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١. والمهم في الموضوع هو أنه لا يمكن للأمم المتحدة أو الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى أن تطلب من الحكومة العراقية التعامل مع سكان مخيم أشرف كبعثة دبلوماسية. لا أريد الخوض في تفاصيل تاريخية، لكن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / الأمم المتحدة ليس لديها موقف رسمي، فطالما أن منظمتكم معنية، لا يمكن أن يكون لدينا موقف رسمي، بل كل ما يعيننا هو

قصة أشرف المكتومة

الوضع الإنساني وحقوق الإنسان بين السكان.

يمكننا العمل مع الحكومة العراقية على تطوير قدراتهم وفهمهم لالتزاماتهم الدولية، لكن ليس لدينا الصلاحية لإجبارهم على الالتزام بها. فإذا قررت الحكومة العراقية اليوم ألا تسمح لنا بزيارة مخيم أشرف الأسبوع القادم، لا نستطيع زيارة المخيم. أعلم أن لديكم الكثير من الأصدقاء في العالم، في البرلمان الأوروبي، والكونغرس الأميركي، بالإضافة إلى العديد من السياسيين السابقين، لكنني لم أر أي جهة حكومية تتحدث بالنيابة عنكم. من المهم أن تدركوا أنه، في وضعكم، إن الحكومات هي التي تتخذ القرارات وليس البرلمانين. إن جميع المقترحات والمفاهيم التي ذكرتموها هي قرارات من شأن الحكومات في مجلس الأمن وليس البرلمانات اتخاذها. لا أريد أن أكون سلبياً، لكن لا أعتقد أنّ ما قلته صحيح عن أنّ خياركم الوحيد هو الركوع، فأنا أعتقد أنه ثمة العديد من الخيارات بمقاييس مختلفة، والتي يمكن أن تكون جيدة أو أفضل أو أسوأ.

لا بد من التوصل إلى حل إنساني يصون كرامة سكان مخيم أشرف. دعوني أعرض عليكم أمراً، لكن يجب أن أوضح أولاً أنني لست أتحدث عن السياسة، ولا أريد تقييم الحكومة العراقية أو الإيرانية. ما أريده هو البحث عن الحل الأفضل لإنقاذ الأرواح وضمان رفاهية وكرامة السكان بما يرضي الجميع. علينا أخذ قرار الحكومة العراقية على محمل الجد، فقد رأينا بعد أحداث الثامن من نيسان / أبريل بعض الحكومات تعرب عن قلقها، وقد طالبت الأمم المتحدة بإجراء تحقيق مستقل. لكن بعد يومين أو ثلاثة، توقف السخط وتحول الهجوم إلى حدث من الماضي. وأخشى في حال شنّ هجوم آخر في المستقبل، أن يقع عدد أكبر من

قصة أشرف المكتومة

القتلى والجرحى، لنشهد بعد ذلك سخطاً دولياً لمدة أسبوع ثم ينتهي الأمر عند ذلك الحد. لذلك، يجب علينا التفكير في حل، فأمامنا سبعة أشهر قبل نهاية العام. لذلك برأيي أن الخيار الأول هو العودة إلى إيران لمن يرغب بذلك، والخيار الثاني هو نقل المخيم داخل العراق، والخيار الثالث هو نقل المخيم إلى بلد آخر. وأظن أن الخيارين الأول والثالث قد يحتاجان إلى قرار أساسي من قبلكم بأن تتم معاملة جميع سكان أشرف كأفراد.

يمكن النظر إلى الخيار الثاني على أنه انتقال جماعي داخل العراق. أما في ما يتعلق بالعودة إلى إيران، فكما تعلم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، سنكون بحاجة إلى عفو رسمي، وضمانات وشروط رسمية، وبالنسبة لنقل المخيم إلى دولة أخرى، سوف تحاول بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تسهيل الأمور، لكن من الصعب جداً أن تقبل أي دولة بمخيم أشرف كمجتمع كامل، إلا أنّ تقديم طلبات فردية لوضع لاجئ سيمنحكم نوعاً من الحماية الدولية. أما في حال عدم السير في أي من الخيارات المذكورة، فأعتقد أنّ النتيجة ستكون استمرار المضايقات والقضاء تدريجياً على المنظمة. في حين لا يمكن للمجتمع الدولي سوى الوقوف متفرجاً والإعراب عن قلقه. أنا أتفهم أن هذا القرار بالغ الأهمية بالنسبة لكم، وأتفهم انعكاسات ذلك، لكن لا يمكن للأمم المتحدة مساعدتكم إن لم تقررُوا مساعدة أنفسكم أولاً. السيدة بارسايي: إنّ الخيارات التي ذكرتها ليست جديدة، فهي مطروحة من قبل.

وقد ناقشنا الخيار الثالث مع الولايات المتحدة منذ العام ٢٠٠٣، وتم اقتراح الخيار الثاني في العام ٢٠٠٩ وقمنا بالرد عليه وأعلننا عن

قصة أشرف المكتومة

آرائنا وشروطنا. لكن المشكلة الآن هي المجزرة التي حصلت، فنحن لم نتمكن من دفن موتانا، وأنتم لا تريدون الخوض في السياسة لكننا نواجه مجرمين. كيف يمكنكم التحدث عن الكرامة، والإنسانية، وحقوق الإنسان مع مجرمين؟ تطلبون منا التكلّم عن المستقبل، لكن ماذا عن الماضي القريب؟ ماذا عن لجنة التحقيق؟ لقد أنذرتونا باحتمال وقوع مجزرة أخرى...

نائب الممثل الخاص للأمين العام في العراق: أنتم قلتم ذلك.

السيدة بارسايي: ثمة إجراءات وقائية للحؤول دون وقوع مجزرة أخرى.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: صحيح.

السيدة بارسايي: المشكلة هي أن الحكومة العراقية عازمة على إغلاق مخيم أشرف بنهاية العام ٢٠١١، ويترجم ذلك على أرض الواقع من خلال قتل السكان. ماذا تعني بقولك إن الوضع خطير؟ هل تنتظر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق موت المزيد من الأشخاص؟ لقد أصدرت الحكومة العراقية إنذاراً، يجب على الأقل أن يأتي وفد برلماني من الاتحاد الأوروبي إلى مخيم أشرف لمناقشة الوضع، ويجب وضع حد لهذه الانذارات والتهديدات، فهي تشكل عائقاً أمام أي حل عملي ممكن.

بعد هجوم ٢٠٠٩، قدمنا للأمم المتحدة ثلاث لوائح بأسماء الأشخاص الذين كانوا يريدون السفر للخارج أو الذين كانوا بحاجة لتلقي العلاج في الخارج، لكن لم يتلق أي من هؤلاء الأشخاص أي رعاية لازمة. عندما يقول العراقيون إنهم جادون فيما يتعلق بإغلاق المخيم، فهذا يعني أنهم جادون بشأن قتل السكان. والنظام الإيراني على وشك الانهيار.

قصة أشرف المكتومة

نائب الممثل الخاص للأمين العام: لا يمكنني الرد على ذلك فقد اتفقنا على طرح السياسة جانباً.

السيدة بارساوي: لسنا بحاجة إلى عفو من هذا النظام، فالعفو للمجرمين، وهذا أمر غير مقبول، لقد قتلوا مئات الأشخاص وقاموا بإعدام عائلاتنا.

ظاهر (أنا): سيدتي، نحن نناقش هذه القضية منذ فترة طويلة، وأنت تعرفين رأيي جيداً. لكن كما سبق أن قال لك جيرزي، أنت تخاطبين الأشخاص غير المعنيين، فنطاق مهام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق محدد داخل الأمم المتحدة. صحيح أن العديد من الأطراف يتوقعون الكثير من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، لكن لا يمكن للبعثة التصرف من دون موافقة الحكومة العراقية. لقد ناقشنا قضية مجلس الأمن وقمتم باتخاذ الخطوات المناسبة، وهذه ليست قضية سهلة لأنّ الدول الأعضاء هي التي تضع القضايا على جدول أعمال مجلس الأمن وليس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وهنا يأتي دوركم. ولا يمكن لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن تنصحك في هذه المسألة، فأنتم من يقرّر أي منحى ستأخذ المسألة وأي وكالة من الأمم المتحدة ستلجؤون إليها. كما ناقشنا مطولاً واقع أنكم مجموعة أجنب مقيمون على أرض عراقية، وناقشنا الوضع القانوني الذي يمكن أن تتمتعوا به في العراق، وإذا ما كانت اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق في حالتكم. في الواقع، إنّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الوكالة المكلفة والمشرفة على اتفاقيات جنيف الأربع، من هذا المنطلق، لا تندرج مسألة تحديد وضعكم ضمن صلاحيات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فتحديد وضع اللاجئين وفقاً لاتفاقية جنيف

قصة أشرف المكتومة

لعام ١٩٥١ يقع في إطار مهمة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مكلفة مراقبة الوضع الإنساني العام ووضع حقوق الإنسان في مخيم أشرف في إطار مهمتها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٧٠ والمادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وإنني أخبركم بذلك لأوضح لكم أنّ عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق محدود جداً، وأعتقد أنكم لاحظتم أننا خلال زيارتنا لمخيم أشرف نناقش القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان ونعد تقارير حول الوضع كما نرصده على أرض الواقع. ولم نزر مخيم أشرف بعد أحداث ٨ نيسان / أبريل بهدف إجراء تحقيق، ومن الواضح أننا لسنا وفداً متخصصاً في إجراء التحقيقات، إنما زرنا المخيم من أجل مراقبة الوضع وإعلام المجتمع الدولي بما نرصده على أرض الواقع. لذلك، فإن الأمر متروك الآن للمجتمع الدولي بما في ذلك الهيئات المتخصصة للأمم المتحدة لتحمل المسؤولية، ومن الأحرى بكم أن تنقلوا رسالتكم إلى هذه الجهات. وما نلاحظه الآن هو أن الحكومة العراقية عازمة على إغلاق المخيم، وقد أعلنت الأمم المتحدة ("بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق" و"المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان") بوضوح أن استخدام القوة أمر غير مقبول. فلنفكر معاً حول كيفية منع استخدام القوة، وإذا حدث ذلك ماذا يمكن للأمم المتحدة أن تفعل؟ هذه هي القضايا التي يجب علينا مناقشتها.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: يجب أن نتوصل إلى استنتاج منطقي من مناقشتنا، وسوف تبقون معنا، لكن لنسترح قليلاً. أنا لن

قصة أشرف المكتومة

أتمكن من البقاء طوال مدة زيارتكم، إذ لديّ التزامات أخرى، ولكن طاهر سوف يبقى معكم طوال الوقت وسوف يناقش معكم هذه القضايا أكثر.

بعد الاستراحة تدخل السيد برائي: اسمحوا لي بالقول إننا نتفهم أن نطاق مهام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق محدود، لكن يجب أن نعرف أنه ثمة مسألة، إذا لم نعالجها، سنؤدي إلى المزيد من سفك الدماء. لقد أشرتكم في ملاحظتكم إلى الإنذار بترك المخيم مع نهاية هذا العام.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: هذا ليس إنذاراً إنما قراراً أصدرته حكومة سيّدة مستقلة.

السيد برائي: المشكلة الأساسية هي أنّ مجزرة وقعت، ويجب التحقيق فيها وتحديد المسؤولين وراءها، فالقتلى لم يُدفنوا بعد، وإذا لم تعالجوا هذه القضايا فسوف تكافأ الأطراف الأخرى على ما فعلته.

أولاً، يجب معالجة هذه المسألة وإجراء التحقيقات اللازمة لمنع وقوع مجزرة أخرى. لقد وُضعت هذه القضية جانباً. إنّ قرار الحكومة العراقية بإغلاق مخيم أشرف في نهاية العام ٢٠١١ قرار غير واقعي، فمنذ العام ٢٠٠٣ تتم مناقشة حلّ مغادرة العراق، وعندما قالوا أنهم يريدون إغلاق المخيم مع نهاية العام، كانوا يعلمون أنّ الأمر غير ممكن إلا إذا كانوا يبنون قتلنا. نحن لا نتوقع منكم القيام بما هو خارج نطاق مهامكم، لكننا نريد التركيز على المجزرة التي وقعت، وإلا فسوف يُعتبر وقوفنا مكتوفي الأيدي تشجيعاً لحكومة المالكي على مهاجمتنا مجدداً.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: كنت مخطئاً حين اعتبرت أن مصلحتنا المشتركة هي الحفاظ على أرواح وكرامة سكان أشرف، وهذا

قصة أشرف المكتومة

هو ما أردت مناقشته. لقد أوضح طاهر أن المجتمع الدولي يدعو إلى إجراء تحقيق لكن المجتمع الدولي لا يملك وسيلة لفرض إجراء التحقيق على الحكومة العراقية. يمكنك أن تعلن رأيك، وأن تصرّح به، لكن لا يمكنك فرضه. فالحكومة السيدة المستقلة تملك الحق في طرد الأجانب من أراضيها، تماماً كفرنسا وإيطاليا (عندما طردتا العجر عن أراضيها).

وبالنسبة لأحداث ٨ نيسان / أبريل، ما أريده هو منع شن المزيد من الهجمات، مع العلم أنه لا يمكن إجبار الحكومة العراقية على إجراء تحقيق، فقد سبق وطالبت الأمم المتحدة بإجراء تحقيق مستقل. علينا التركيز اليوم على ما يمكننا فعله للحفاظ على الأرواح. فلنمضِ قُدماً، ولنفترض أن الحكومة العراقية ستنقلكم إلى إحدى القاعدات الأميركية السابقة، يمكننا عند ذلك مناقشة المسألة مع شركائنا الأميركيين قبل نهاية شهر حزيران / يونيو، ويمكن تنظيم الأمر بمساعدة الولايات المتحدة وقواتها في العراق، لتتمكنوا من الانتقال إلى قاعدة عسكرية سابقة، حيث تعيشون في ظروف معيشية طبيعية كمجتمع. فهذا خيار ممكن، وموافقكم مهمة جداً بلا شك.

وترتأي الأمم المتحدة أن ذلك يجب أن يتم طوعياً. أما بالنسبة للخيار الثالث، فيمكن مناقشة احتمالات مختلفة، لن يكون ذلك سهلاً، ولكن الأمل موجود. سوف ينتقل السكان إلى خارج العراق تحت حماية وإشراف دوليين، لكن القضية الأساسية تتطلب من السكان تسجيل أنفسهم كأفراد، مما يحتمّ نقل بعضهم إلى بلد معين ونقل البعض الآخر إلى بلدٍ آخر. أظن أن هذين الخيارين متاحان، على الأقل من وجهة نظري من حيث توفير ظروف معيشية كريمة للجميع. إذا لم تقبلوا

قصة أشرف المكتومة

بهذين الخيارين، فلا أعتقد أنه ثمة خيارات أخرى. أنا شخصياً لا أعرف ما العمل.

نحن نرى أن عمليات المراقبة البسيطة لمخيم أشرف ليست حلاً بأي شكل من الأشكال، فنحن لا نرغب في أن نكون شهوداً على أحداث أساسية. يجب أن نراجع دور المراقبة الذي نقوم به، لكن إذا قبلتم الخيارين الثاني والثالث فسوف نساعد في تهيئة بيئة تساعد على حل المشكلة، بما في ذلك الحصول على ضمانات والتزامات من الحكومة العراقية حول العملية بأكملها. ليس لدي ما أضيفه، أتمنى أن تتخذوا القرار الصائب الذي يصب في مصلحتكم جميعاً.

السيدة بارسايي: لقد تحدثنا عن الخيارين الأول والثالث في السابق، ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية هي التي قدمت هذين الخيارين.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: الماضي يبقى للتاريخ ولأطفالنا.

السيدة بارسايي: يجب ألا نتسرع في مناقشة الخيارات.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: ما هي المقومات الأساسية لاقتراحكم؟

السيدة بارسايي: لقد قمنا بإعداد مجموعة من المطالب تتألف من عشر نقاط.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: النقطة الأولى تعني مجلس الأمن، النقطة الثانية تتطلب قرار الحكومة العراقية، النقطة الثالثة تستلزم التفاوض مع الحكومة العراقية، النقطة الرابعة لا تعيننا، النقطة الخامسة: لا يمكننا اتخاذ هذه القرارات، النقطة السادسة تعني مجلس الأمن ولا شأن لنا بها، النقطة السابعة تتعلق بسياسة الحكومة العراقية، النقطة الثامنة: لا يمكننا فرضها، النقطة التاسعة: لا يمكننا

قصة أشرف المكتومة

التحدث بالنيابة عن الحكومة الأميركية. في الواقع، هذه النقاط ليست من شأننا.

السيدة بارسايي: إن كانت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لا تتحمل أي من هذه المسؤوليات، فما هي مسؤوليتها إذاً؟ إن الخيارات التي طرحتموها هي من اقتراحنا، والحصول على عفو من الإيرانيين أمر مشين بالنسبة لنا، فالعفو للمجرمين المدانين، ونحن لسنا مجرمين.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: عليكم التحلي بالصبر، كما قلت. السيدة بارسايي: أنتم هنا لمناقشة الحل، فأبعدوا الأسلحة الموجهة نحو رؤوسنا.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: نقطة البداية هي الاتفاق على التسجيل الفردي لأعضاء المنظمة. هذه ليست النهاية بل نقطة البداية، إذ أن هذا هو الأمر الوحيد الذي يخول وكالات الأمم المتحدة الأخرى التفتيش عن دول أخرى لنقل أعضاء المنظمة إليها. يجب أن نتطلع إلى المستقبل وأن نفكر في سكان مخيم أشرف، ويجب أن ندرك أنه خلال ثمانية أشهر من الآن لن يكون مخيم أشرف في نفس موقعه اليوم. صحيح أنه يمكننا أن نعترض، لكن إذا كنا نريد الحفاظ على أرواح وكرامة سكان أشرف، عليكم التفكير في مختلف الخيارات، وعلينا التفكير جدياً بسكان أشرف، فالوضع اليوم مختلف عما كان عليه في العام ٢٠٠٩.

السيدة بارسايي: الوضع لم يتغير.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: ليست البيئة وحدها هي التي اختلفت، لن تكون الولايات المتحدة هنا، ولن يعترف أحد بأنكم

قصة أشرف المكتومة

تتمتعون بصفة أشخاص محميين، ولن يتمكن أحد من مساعدتكم. فإذا وافقتم على التسجيل الفردي لأعضاء المنظمة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فسوف تتمتعون بالحماية، وإذا كنتم تفكرون في الحفاظ على أرواحكم، عليكم التفكير في خيارات واقعية. يمكننا مثلاً مناقشة الخيار الثالث، لكنه يعتمد على موافقتكم على التسجيل الفردي. وقرار الموافقة أو الرفض هو من مسؤوليتكم وأنتم تتحملون نتائجه سواء كانت إيجابية أو سلبية.

السيدة بارسايي: لو لم يقف السيد المسيح في وجه الإمبراطور لم يكن ليُصلب.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: لا أريد التحدث عن الصلب.

السيدة بارسايي: نحن أيضاً لا نريد الصلب. بالنسبة للخيار الثاني، فإن عملية نقل المخيم داخل العراق تحت ذريعة الأراضي الزراعية يدعو للسخرية، ليس الأمر سوى ذريعة لارتكاب المزيد من جرائم القتل. لقد هاجمنا الإيرانيون بألف قذيفة. وفي ١٨ نيسان / أبريل، سقطت علينا ٧٧ قذيفة إيرانية، لكن لم يقع سوى قتيل واحد. حتى أنّ الخسائر البشرية الناتجة عن كافة الهجمات الإيرانية الجوية كانت أقل بكثير من حصيلة القتلى في شهر تموز / يوليو ٢٠٠٩. لذلك، فإنّ مسألة نقل المخيم ليست سوى ذريعة لارتكاب المزيد من جرائم القتل.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: في حال تم ذلك قبل نهاية شهر حزيران / يونيو، فسيكون تحت إشراف ودعم القوات الأميركية في العراق.

السيدة بارسايي: إنّ مخيم إيكو هو من اقتراح الولايات المتحدة، وهو يتعرّض لأعمال القصف. ما الذي يدفعنا إلى القبول بنقل المخيم داخل

قصة أشرف المكتومة

العراق؟ لقد ذكر السيد جيفري فيلتمان أثناء جلسة الاستماع في الكونغرس أن عملية النقل قد تكون بداية لأعمال القتل، كما أن النقل القسري يخالف القانون الدولي.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: بالطبع سنحتاج إلى موافقتكم. السيدة بارسايي: بالنسبة للخيار الثالث، لا مانع لدينا من قدوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتحدث إلى سكان أشرف بشكل فردي. لكن لماذا تلقي الأمم المتحدة المسؤولية الكاملة على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؟ من هو الطرف الرئيسي المسؤول عن عملية الخيار الثالث؟ الولايات المتحدة أم الأمم المتحدة؟

نائب الممثل الخاص للأمين العام: إنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي المسؤولة الرسمية عن عملية النقل كمنظمة تختص بشؤون اللاجئين.

السيدة بارسايي: ثمة تاريخ في هذه المسألة (بإشارة إلى سكان مرفق الحماية والاعتقال المؤقت)

نائب الممثل الخاص للأمين العام: أعرف هذا التاريخ. السيدة بارسايي: لا يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام بأي أمر مهم فعلاً، سيقدّمون كتاباً كبيراً حول كيفية التواصل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. غادر بعض الأفراد وتحدثوا مع ممثلي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فتم إرسال أحدهم إلى خارج البلاد فيما غرق اثنان آخران في النهر على الحدود التركية. الأمين العام لحل النزاع: تم اقتراح الكثير من الأخطاء، لكن ثمة

قصة أشرف المكتومة

اختلاف كبير حالياً في هذا السياق المغاير .
سنقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيادة
العملية فيما يتعلق بكافة سكان المخيم في حال التزامكم بالتسجيل
الفردى لكافة سكان المخيم.

السيدة بارسايي: إذا لم تكن الغاية إعادتنا إلى النظام الإيراني.
الأمين العام لحل النزاع: الهدف هو إخراجكم من العراق، وليس
إعادتكم إلى إيران، إلا إذا كان بعضكم يرغب في العودة إلى إيران.
السيدة بارسايي: تنظم عائلات سكان أشرف اعتصاماً أمام مقر
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف. إذاً،
يمكن أن نتحدث المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
إلى ممثلينا في أوروبا والتوقيع على اتفاقية معهم.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: إن منظماتكم ليست معتمدة لدى
الأمم المتحدة، بالتالي لا يمكننا التفاوض معكم بصفة رسمية. في
حالة توصلنا إلى اتفاق، سنقوم بمناقشة تفاصيل العملية مع
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي سنقوم بدورها
بالاتفاق مع سكان المخيم.

السيدة بارسايي: إننا نتمتع بوضع أشخاص محميين منذ البداية.
نائب الممثل الخاص للأمين العام: وقد جاء ذلك بقرار من القوات
الأميركية في العراق وانتهى في العام ٢٠٠٨.

السيد برائي: إننا تحت الحصار، ولا يمكننا استدعاء محاميننا إلى مخيم
أشرف لمناقشة حقوقنا. ومن المفترض أن يكون محامونا معنا في
حال القيام بأي المفاوضات، ولكننا تحت الحصار، في سجن، حيث لا
يمكننا استشارة محاميننا.

قصة أشرف المكتومة

ظاهر: يمكننا ترتيب هذا الأمر كخطوة عملية، فاستشارة المحامين هو أحد حقوقكم الأساسية. ما أن نتفق على المبدأ الأساسي، ستقوم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتسهيل الأمور وستطلب من الحكومة العراقية السماح لكم باستشارة محاميكم.

السيد برائي: لا مانع لدينا، لكن لا يمكننا اتخاذ أي قرار من دون وجود محامينا أو من دون سفر ممثلينا إلى أوروبا. لكن في ظل هذا الحصار، ليس لدينا أي محام.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: إذا استمرينا بالتحدث بهذه الطريقة، لن ينتهي الأمر أبداً، كيف سنمضي قدماً؟
السيد برائي: ثمة العديد من العوائق.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: ما هي العوامل الإيجابية؟
السيدة بارسايي: إننا نحاول رؤية بصيص أمل، لنمتكّن من السير نحوه.

ظاهر: اختصاراً لقضية وضع اللاجئين، لا نريدكم أن تبلغونا بقراركم الآن، لكن ما فهمناه هو أنه لا مانع لديكم من تقديم الطلب للحصول على وضع لاجئين. يمكنكم إعلام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عندما تصبجون مستعدين للتعامل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. عندما نصل إلى هذه المرحلة، سنتكّن من القيام بالخطوات العملية الأخرى مع الشركاء الآخرين.

السيدة بارسايي: في الوضع الطبيعي، نحن لا نعمل شيئاً من دون الرجوع إلى محامينا. لكن من حيث المبدأ، طالما أن العملية لا تعيدنا إلى النظام الإيراني، كما في حال تجربتنا السابقة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فلا مانع لدينا. لكن يجب أن

قصة أشرف المكتومة

يأتي محامونا لمناقشة الأمر.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: هل يمكننا الاتفاق على هذا الأمر في يوم الأربعاء القادم؟ سيزوركم طاهر وستناقشون الموضوع معه. لكن أرجو منكم فهم مدى خطورة الموقف، إذ سيتم إغلاق مخيم أشرف في نهاية هذا العام.

السيدة بارسايي: نحن نفهم ذلك، إنهم يصرون على تغطية الهجمات ولا يريدون أن تتم محاسبتهم على هذه المجزرة.

نائب الممثل الخاص للأمين العام: نحن لا ننقل لكم رسالة أحد. هذا هو تقييمنا وفهمنا للوضع بشكل صريح في حال عدم القيام بأي إجراء. إنها خطوة شجاعة من جانبكم وتحتاج للكثير من التحضير من جانبنا. لم يكن من السهل إحضاركم إلى هنا والحصول على ضمانات بعدم إصابة أي منكم بمكروه. فدعونا ننهي هذا الاجتماع بشيء من التفاؤل على الأقل.

النهاية

في نهاية الاجتماع، شعرتُ شخصياً أنه تم استغلالي، لتحويل الاجتماع إلى تمرين لإجبار قيادة مخيم أشرف على القبول بخطة باتلر لنقل المخيم. لقد حضر وفد مخيم أشرف إلى بغداد لأنني أقتنعهم بأن الأمر يستحق بذل المزيد من الجهد من أجل التوصل إلى حل يشاركون في التفاوض عليه. لكن عندما تحولت المناقشة من بحث عن حل دائم خارج العراق إلى اقتراح نقل المخيم داخل العراق، شعرت أنني قمتُ بتضليل سكان أشرف. ولم يسفر الاجتماع إلا عن المزيد من عدم الثقة في المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة للبحث عن حل يرضي الجميع.

قصة أشرف المكتومة

رافقت الوفد بصمت إلى مخيم أشرف لضمان عودتهم سالمين. كنت أشعر بخيبة أمل كبيرة وبإحراج، لا سيما أنهم شرحوا لي لساعات أنّ عملية نقلهم داخل المخيم ليست سوى بداية لمزيد من المعاناة. كما أصرّوا على أن لديهم معلومات من مصادرهم، ولديهم خبرة في التعامل مع النظام الإيراني والحكومة العراقية. كذلك، كانوا يعتقدون أنّ إرضاء الحكومة وعدم محاسبتها على عمليات القتل الناتجة عن أحداث تموز / يوليو ٢٠٠٩ ونيسان / أبريل ٢٠١١ هو مؤشر على عدم وجود نية في تحقيق أي شيء على أرض الواقع. وقد حذروا من أنّه في حال عدم مساءلة الحكومة العراقية عن عمليات القتل وعدم محاسبتها على عدم احترام وضع الأشخاص المحميين الذي يتمتع به سكان أشرف سيشجعها على شن المزيد من الهجمات. بالنسبة لي، كان الوضع معقداً، لكن بالاستناد إلى معلوماتٍ جمعتها من العراقيين، كانت لديّ أسباب كافية لتفهّم مخاوف سكان أشرف. في الصميم، كنتُ أتعاطف مع قضية السكان، وكنْتُ أخشى على سلامتهم وأمنهم. فلم تكن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تتمتع بالنية السياسية اللازمة للضغط على الحكومة، فما كان منها إلا أن دفعت بسكان المخيم إلى القبول بما يعلم الجميع أنه خطوة بالغة الخطورة.

عقب الاجتماع الذي عقد مع ممثلي مخيم أشرف، طالب نائب الممثل الخاص للأمن العام بعقد اجتماع مع الفياض، مستشار الأمن الوطني، لشكره على دعمه الشخصي لفكرة الاجتماع بقيادة المخيم في بغداد وضمان سلامتهم وأمنهم. وقد انعقد الاجتماع في ٨ أيار / مايو ٢٠١١ في مكتب مستشار الأمن الوطني.

أبلغ نائب الممثل الخاص للأمن العام الفياض بما تم تداوله أثناء

قصة أشرف المكتومة

الاجتماع بقيادة مخيم أشرف، وشدّد على أنه في الواقع كان يوجد حلان: خيار نقل المخيم المطروح من قِبَل السفير باتلر، ونقل سكان أشرف كأفراد إلى أوروبا، وأبلغه أنه لم يتم أثناء الاجتماع اتخاذ قرار حول الخيار الذي سيتم اتباعه. لكن تم الاتفاق في المبدأ على المقاربة، إلا أنّ ممثلو السكان بحاجة إلى استشارة سكان المخيم وقيادته. كما أنّ مناقشة خيار نقل المخيم داخل نظام الأمم المتحدة ضروري أيضاً. وقد أعلم نائب الممثل الخاص للأمين العام مستشار الأمن الوطني أنّ ممثلي مخيم أشرف أعربوا عن قلقهم في ما يتعلق بالضمانات حول الخيارات الثلاثة، وكانت رد فعلهم سلبية تجاه فكرة نقل المخيم إلى مكان آخر داخل العراق.

أكّد مستشار الأمن الوطني على أهمية سماع سكان أشرف الرسالة "بوضوح" من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حول ضرورة نقل المخيم. كما أنّ سماع هذه الرسالة من "أصدقائنا في المجتمع الدولي" سيسهّل عملية التوصل إلى "تسوية". شعر مستشار الأمن الوطني أنه من الضروري إعطاء سكان المخيم الوقت لإعادة التفكير في وضعهم، وشدّد على أهمية استمرار بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في تذكير السكان بوضعهم. كما أضاف أنّ للحكومة العراقية طريقتها الخاصة في توصيل الرسالة". في النهاية، نفت مستشار الأمن الوطني إلى جهود السفير باتلر، وأعرب عن شكره له على مساعدته في "حل المشاكل"، وأشار إلى أنّ الرسالة التي نقلها باتلر إلى سكان أشرف "شبيهة" برسالة الأمم المتحدة.

وأبلغ مستشار الأمن الوطني نائب الممثل الخاص للأمين العام بأن الحكومة العراقية كانت على تواصل مع الحكومة الإيرانية "المستعدة

قصة أشرف المكتومة

لتقديم الضمانات" بشأن العفو. وطلب من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الاستمرار في التواصل مع المسؤولين الإيرانيين في هذا الشأن. فأكد نائب الممثل الخاص للأمين العام لمستشار الأمن الوطني رغبة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في التعاون مع الحكومة الإيرانية من أجل التوصل إلى حل بشأن السكان. أما من جهتي، فطرحنا مسائل إنسانية متعلقة بالغذاء والمؤن والإمدادات الطبية. كما أعربت عن قلقي في ما يتعلق بالتأخير في دفن جثث قتلى ٨ نيسان / أبريل، الأمر الذي يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي.

فطمأننا مستشار الأمن الوطني حول رغبة الحكومة العراقية بالالتزام بالمبادئ الإنسانية. واستفسر حول عدد الأشخاص الذين سيقومون بحضور مراسم الدفن، فنظراً للجو الحالي المشحون كان لدى مستشار الأمن الوطني بعض المخاوف من أن يقوم السكان بأي تحركات أو مظاهر عسكرية.

فأكد نائب الممثل الخاص للأمين العام أنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق طلبت من سكان المخيم تجنب أي مواجهات مع قوات الأمن.

محاولة الولايات المتحدة للتوصل إلي خطة لنقل

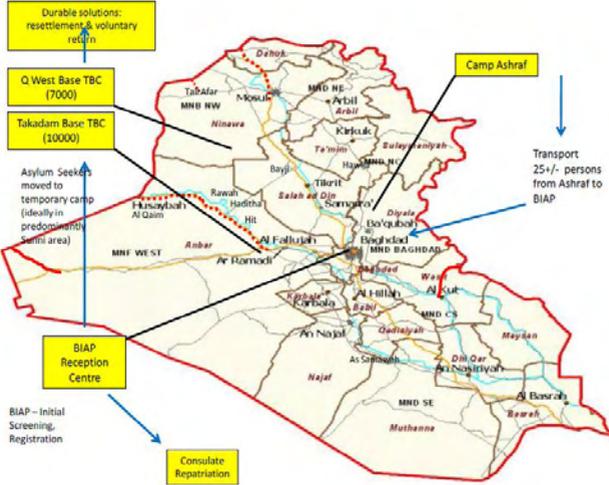
المخيم

مبادرة باتلر - صيف ٢٠١١

في أيار / مايو ٢٠١١، شارك السفير لورانس باتلر، المستشار السياسي للقائد العام للقوات الأميركية في العراق، الجنرال لويد ج. أوستن الثالث، في مشاورات دبلوماسية مكوكية بين بغداد ومخيم أشرف، بالنيابة عن وزارة الخارجية الأميركية، في محاولة للتوصل إلى اتفاق من أجل نقل المخيم داخل العراق قبل مغادرة القوات الأميركية من العراق. وقد قام بسبع زيارات إلى مخيم أشرف وقد رافقته في أغلبها. وكانت مبادرة باتلر تهدف إلى إيجاد الظروف الملائمة للاتفاق المتبادل على نقل سكان المخيم إلى مرفق انتقالي في مكان آخر في العراق، حيث تتم معاملتهم بطريقة إنسانية إلى حين تقرير وضعهم كلاجئين، قبل نقلهم بصورة نهائية إلى خارج العراق. وقد اتخذ باتلر مخيم مخمور للاجئين، جنوب محافظة نينوى، نموذجاً لمبادرته حيث سجلت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٠,٢٤٠ تركي كردي منتمين إلى حزب العمال الكردستاني، وقد حصلوا على وثائق إقامة وتصاريح عمل. وتجدر الإشارة إلى أن حزب العمال الكردستاني مدرج على قائمة المنظمات الإرهابية في عدد من الدول والمنظمات، بما فيها الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناطو)، والولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي. إلا أن هذا الأمر لم يحل دون الاعتراف الرسمي بمخيم مخمور كمخيم للاجئين. وقد اقترح باتلر إقامة مخيم مماثل في الأنبار، في قاعدة "التقدم" التابعة للقوات الأميركية في العراق والتي تستوعب حوالي ١٠,٠٠٠ شخص.

قصة أشرف المكتومة

المواقع المقترحة في خطة نقل المخيم التي اقترحها السفير باتلر



وقد جاءت مبادرة باتلر مع عدد من الالتزامات، بما في ذلك مطلب أن يوافق سكان مخيم أشرف على التسجيل الفردي لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال عملية نقلهم من مخيم أشرف إلى المكان الانتقالي الجديد. وشملت الشروط الأخرى أن تكون إدارة المكان الانتقالي الجديد بيد المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو أي جهة أخرى، وأن يُسمح للحكومة العراقية بتفتيش المرفق بشكل روتيني. كما ألزمت مبادرة الحكومة العراقية ببعض الواجبات، مثل الإعلان العام عن الموافقة الرسمية على نقل سكان المخيم والوضع الجديد لسكان مخيم أشرف السابقين، ومطالبة الأمم المتحدة/ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رسمياً بلعب دور في إدارة المكان الانتقالي الجديد، والتعهد بمنع المضايقات، بما فيها المضايقات النفسية التي تتسبب فيها مكبرات الصوت والهجمات على سكان المكان الانتقالي الجديد، والاتفاق على مراقبة تأجيل الدفع

قصة أشرف المكتومة

عند تقديم مذكرات الاعتقال للسماح لجميع سكان المكان الانتقالي الجديد بالعيش بسلام، وإقامة منطقة أمنية "خالية من الاحتجاجات" حول المكان الانتقالي الجديد، والاتفاق على عدم إعاقة استخدام خدمات الاتصالات والخدمات الطبية.

إلا أنّ قيادة المخيم رفضت مبادرة باتلر لسببين: الأول، هو أنّ قيادة المخيم وافقت على خطة البرلمان الأوروبي لنقل السكان إلى خارج العراق، مما يثير التساؤلات حول منطق نقل المخيم داخل العراق، إذ أنّه لا تحلّ بذلك المشكلة الأساسية. واعتبرت قيادة المخيم أنّ نقل مخيم أشرف في مثل هذه الظروف إخلاءً غير قانوني. كما رأّت القيادة أنّ نقل المخيم ليس سوى تحضيراً لمجزرة أخرى. والثاني، هو أنّ القيادة تساءلت حول الآلية المقترحة لحماية السكان في المكان الانتقالي الجديد المقترح، وهل أنّ القوات الأميركية في العراق أو قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هي التي ستتولى حماية المكان الانتقالي الجديد أم أنه سيترك تحت رحمة وحسن نية الجيش العراقي. وقالت السيدة بارسايي لنائب الممثل الخاص للأمين العام في بغداد، أنه طالما كان من الممكن مهاجمة السكان وقتلهم في مخيم أشرف، فلا شك أنّهم سيواجهون المزيد من التهديدات في المكان الجديد. لذلك، فمن الأفضل أن يبقوا في مخيم أشرف بدلاً من أن يتمّ نقلهم وإذلالهم ثمّ قتلهم.

أما المشكلة الأساسية في خطة باتلر فهي أنها كانت تفترض سكان مخيم أشرف هم أعضاء منظمة إرهابية مسلحة تحتاج إلى حلّ قبل أن يبدأ أعضاؤها بطلب اللجوء بصورة فردية، وذلك عن طريق طلب وضع لاجئ لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبصفتي

قصة أشرف المكتومة

مسؤول في المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفي موقع القيادة للبحث عن حل لهذا الوضع الإنساني، وجدت أن تصريح السفير جيفري بخصوص حلّ منظمة مجاهدي خلق الإيرانية مسيئاً ومدمراً للثقة التي بنيتها حتى الآن مع سكان مخيم أشرف، إذ أنه يتعارض مع الحق الأساسي في حرية تكوين الجمعيات الذي يعترف به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويحميه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذان تشكّل الولايات المتحدة الأمريكية والعراق طرفين فيهما. في الواقع، فاقم هذا التصريح مشكلة انعدام الثقة الموجودة أساساً، مما صعّب عملية البحث عن حل دائم.

لم تكن لدى سكان المخيم أي مشكلة في طلب وضع لاجئ بشكل فردي، على الرغم من أنهم يعتبرون أنفسهم لاجئين منذ سنوات، غير أنهم كانوا يدركون أنّ الهدف الحقيقي هو حلّ المنظمة، وهذا الأمر خط أحمر بالنسبة لهم. وقد ردّدوا ذكر مجزرة العام ١٩٨٨ التي أُعدمَ فيها ٣٠،٠٠٠ عضو من أعضاء منظمة مجاهدي خلق الإيرانية خلال شهور قليلة لمجرّد رفضهم إنكار انتمائهم إلى المنظمة. وأعلن سكان المخيم أن أي اقتراح يقتضي حلّ منظمتهم هو بمثابة مطالبتهم بالاستسلام إلى النظام الإيراني.

بغضّ النظر عما كان يدور في ذهن السفيرين جيفري وياتلر، فإنّ وجود بحر من الدماء بين السكان والنظام الإيراني كفيل في أن نتفهّم موقف السكان. كما أنّ ثلث السكان تقريباً قد أمضوا سنوات عديدة في السجون في إيران كسجناء سياسيين. وعانوا من الإذلال والمعاملة غير الإنسانية والتعذيب. بالإضافة إلى أنّ عدداً كبيراً منهم فقدوا أفراداً من عائلاتهم، وكلّ واحد منهم فقد أصدقاء له خلال كفاحهم.

قصة أشرف المكتومة

عندما زار السفير باتلر مخيم أشرف، خاطب سكان المخيم بفظاظة كما لو كانوا هم الإرهابيين وهو المنقذ، الأمر الذي جعله أوقعه ضحية التناقض نفسه الذي وقعت فيه الحكومة الأميركية عندما منحت سكان مخيم أشرف وضع أشخاص محميين في العام ٢٠٠٤، وأبقت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. وقد حظّر قانون باتريوت لعام ٢٠٠١، في القسم ٨٠٥ وتعديلاته في قانون إصلاح الاختبارات ومنع الإرهاب لعام ٢٠٠٤، "تقديم النصح أو الدعم" إلى الإرهابيين، مما أدى بالتالي إلى فشل السفير باتلر إذ كان يعمل خارج الإطار القانوني للولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ما سبق، اقترف السفير باتلر عدداً من الأخطاء في تعامله مع سكان مخيم أشرف قضت على مصداقيته في نظرهم، ودمرت عملية بناء الثقة بينه وبين قيادة السكان بشكل لا يمكن إصلاحه. فأولاً، عندما حضر السفير باتلر اجتماعاً في ٣ أيار / مايو من تنظيم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مع ممثلي السكان في مقر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، طلب تقديمه إلى السيدة بارسايي وزملائها على أنه عضو في فريق بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وبعد أسابيع قليلة زار مخيم أشرف كممثل رفيع للسفارة الأميركية. ثانياً، في إحدى زيارته إلى مخيم أشرف، اصطحب السفير باتلر صحفياً معه وقام بتقديمه كمسؤول في السفارة الأميركية، ليتبين في اليوم التالي أنّ مسؤول السفارة الأميركية المزعوم، ما هو إلا تيم أرانغو من من صحيفة نيويورك تايمز. وفي ٢٢ تموز / يوليو ٢٠١١، اقتبس تيم كلمات باتلر في تقرير أعده لنيويورك تايمز: "قام هؤلاء الناس بذبح أميركيين"، "إن أيديهم ملطخة بالدماء"، "بالنسبة

قصة أشرف المكتومة

للعالم الخارجي أنتم منظمة شبه عسكرية" و "جماعة أنتم خطيرون". كانت ردود الفعل حادة من جانب قيادة المخيم، كما من جانب أعضاء البرلمان الأوروبي والكونغرس الأميركي، تجاه تصرف باتلر وتقرير تيم أرانغو.

في الواقع، فشل السفير باتلر، بصفته دبلوماسي رفيع، في الالتزام بالقاعدة الأساسية للدبلوماسية وهي بناء الثقة. وعلى الرغم من أن اقتراح السفير باتلر قدّم حماية و ضمانات للسكان أكثر من اقتراح بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، إلا أنّ ما أدّى إلى فشل مبادرته يتلخّص في أمرين: الشرط المسبق في حلّ منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، الذي يعتبره سكان أشرف خطأً أحمر، وموقف باتلر ذو الدوافع السياسية والمتحيز ضدّ سكان مخيم أشرف. فقد زار السفير باتلر مخيم أشرف ليملي على السكان شروطه، وليس لسد الفجوات بين الوقائع السياسية العراقية ومطالب السكان. وما كانت مسألة الصحفي من صحيفة نيويورك تايمز سوى القشة التي قصمت ظهر البعير.

فشلت مبادرة باتلر بعد نشر ملاحظاته السلبية حول قيادة المخيم في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٢ تموز / يوليو ٢٠١١. وفي ١ آب / أغسطس ٢٠١١، جاء السفير باتلر لزيارتي في مكتبي، وقد أقرّ بأن خطته فشلت وأنه لن يتابع مبادرته بنا أنها لاقت الرفض من قِبَل كل من الحكومة العراقية ومجاهدي خلق. لكن في كل الأحوال، ستواصل الحكومة الأميركية دعمها لجهود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في البحث عن حل دائم. في غضون ذلك، أبلغت قيادة المخيم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أنه بما أنهم وافقوا على نقل المخيم إلى

قصة أشرف المكتومة

خارج العراق وفقاً لاقتراح البرلمان الأوروبي، فمن غير الممكن أن يوافقوا على نقل المخيم إلى مكان آخر داخل العراق أو إلى إيران. وقد ردّ مجاهدو خلق على مبادرة باتلر باقتراح سبع خطط بديلة على الأقل، تضمّنت ما يلي:

(١) البقاء في مخيم أشرف وفقاً للقانون الدولي المعمول به. وفي هذه الحالة، تعترف الحكومة العراقية بحقوق سكان أشرف باللجوء وبالإقامة لا سيما وأنّ دخولهم إلى العراق وإقامتهم منذ ٢٥ عاماً كانت متطابقة تماماً مع القوانين السارية في العراق. كما تعترف الحكومة العراقية أيضاً بحقوقهم في ممتلكاتهم وفي عدم إعاقة وصولهم إلى المرافق والخدمات العامة على نفقتهم الخاصة. وقد وقرت الاتفاقية بين السفير بريمر، رئيس سلطة التحالف المؤقتة في العراق بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ ورئيس الوزراء في ذلك الوقت علاوي الإطار القانوني لهذا الاقتراح. وقد أعاد الجنرال ميلر التأكيد على هذا الاتفاق لممثل سكان مخيم أشرف، السيد برائي، في خطابه المؤرخ في ٢٥ حزيران / يونيو.

(٢) وإذا تعدّر ذلك، يجب على الولايات المتحدة، التي منحت سكان مخيم أشرف وضع الأشخاص المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، حماية مخيم أشرف إلى أن يتم نقل سكانه إلى دول أخرى، وقد استند هذا الاقتراح إلى المادة ٤٥ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على ما يلي: "لا يجوز نقل الأشخاص المحميين إلى دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية. لا يجوز أن تنتقل الدولة الحائزة الأشخاص المحميين إلى دولة

قصة أشرف المكتومة

طرف في هذه الاتفاقية إلا بعد أن تتأكد من أن الدولة المذكورة راغبة في تطبيق الاتفاقية وقادرة على ذلك. فإذا تم نقل الأشخاص المحميين على هذا النحو، أصبحت مسؤولية تطبيق الاتفاقية تقع على الدولة التي قبلتهم طوال المدة التي يعهد بهم إليها. ومع ذلك، في حالة تقصير هذه الدولة في تطبيق أحكام الاتفاقية في أي نقطة هامة، يتعين على الدولة التي نقلت الأشخاص المحميين أن تتخذ، بعد إشعار الدولة الحامية بذلك، تدابير فعالة لتصحيح الوضع، أو أن تطلب إعادة الأشخاص المحميين إليه، ويجب تلبية هذا الطلب". لا يكون نقل المخيم داخل العراق مقبولاً إلا في حال كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن تلك العملية، بما في ذلك نقل السكان مع كافة أصولهم المنقولة، وحماية الموقع الجديد، وضمان المعايير المعيشية نفسها التي كان يتمتع بها السكان عندما كان مخيم أشرف تحت سيطرة القوات الأميركية في العراق.

(٣) وفي حال عدم قبول الحكومة العراقية بأي من الاقتراحين السابقين، يوافق سكان المخيم على الانتقال مؤقتاً إلى إحدى المناطق الحدودية داخل الأردن تحت إشراف الأمم المتحدة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى حين نقلهم بشكل نهائي. وفي هذه الحالة، يتعين بيع الأصول المنقولة والثابتة الخاصة بسكان مخيم أشرف تحت إشراف الأمم المتحدة / بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أو الولايات المتحدة، على أن تُستخدم العائدات في دفع تكاليف عملية النقل وتجهيز المكان الجديد.

قصة أشرف المكتومة

وفي حال لم تقبل الحكومة الأردنية بهذا الاقتراح، يمكن عرض الاقتراح على دول أخرى مثل تركيا أو الكويت أو المملكة العربية السعودية. وفي حال فشل الاقتراح بسبب انسحاب القوات الأميركية من العراق، يكون الحل في نقل سكان المخيم إلى منطقة تحت سيادة الولايات المتحدة إلى حين إيجاد حل دائم.

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تُشرك المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صيف ٢٠١١

بعد كافة المناقشات التي جرت مع كافة الأطراف، عقد ملكرت، الممثل الخاص للأمين العام، اجتماعاً داخلياً في الأول من شهر حزيران / يونيو لمناقشة الخطوات التالية. وانتهى الاجتماع إلى أنّ الدعم السياسي والمالي للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مطلب أساسي؛ وكان من الضروريّ إشراك المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمنح سكان أشرف وضع "أشخاص محميين" بموجب القانون الدولي.

إلى ذلك الحين، لم تنجح المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نقل عدد قليل من سكان أشرف السابقين الذين اعترفت بهم كلاجئين؛ ولم يكن من الممكن أن ينجح الإجراء التقليديّ والروتينيّ الذي تتخذه المفوضية في هذه الحالات في المستقبل القريب، إلا أن أحداث ٨ نيسان / أبريل والاهتمام الدولي الناتج عنها بمخيم أشرف أتاح الفرصة لتناول هذه القضية بأسلوب غير تقليدي بدعم سياسي ومالي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول

قصة أشرف المكتومة

الأعضاء في الاتحاد بصفتها الفردية وغيرها من الدول الأخرى. ومع الدعم السياسي، سوف تتولى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من الوكالات المتخصصة تدريجياً المسؤولية بدلاً من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وبالتالي سنقل زيارات المراقبة المنتظمة التي نقوم بها مع التركيز على الدعم السياسي للعملية بأكملها مع الأطراف الرئيسية (الحكومة العراقية، ومنظمة مجاهدي خلق، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان). وبمجرد نقل سكان مخيم أشرف خارج العراق و"إخلاء" المخيم، تكون هذه القضية قد أغلقت بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وحذر الممثل الخاص للأمين العام من أنه في غياب الحل، فإن هذا الفشل سوف يُشجع الحكومة العراقية على القيام بإجراءات أكثر تطرفاً من حيث المضايقات والتهديدات مع تصاعد وتيرة الانتقادات الدولية لكل من الحكومة العراقية وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

إن قيادة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بكاملها منشغلة في البحث عن حل دائم، وقد خصّصت الحكومة الأميركية، التي تُعد الدولة المانحة الأساسية للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ميزانية كبيرة لعملية "تحديد وضع لاجئ"، وكانت تتوقع أن تمضي المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدماً في هذه العملية. وقامت السيدة أشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن، بتعيين السفير جان دو رويت كمبعوث خاص لمخيم أشرف. وكان المحامون الذين يمثلون سكان مخيم أشرف قد اقترحوا سابقاً أنه بما أن العراق ليس طرفاً في اتفاقية

قصة أشرف المكتومة

اللاجئين لعام ١٩٥١، يمكن أن تكون مشاركة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمنزلة الإطار القانوني لمنح سكان المخيم وضع لاجئين، وهو ما سوف يجذب ويُشجع الدول التي سيتم نقل السكان إليها على تحمّل نصيبها من المسؤولية.

وفي خطاب مؤرخ في ٢٣ آب / أغسطس ٢٠١١، اعتُبر مفاجئاً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وسكان مخيم أشرف، أعلم المفوض السامي لشؤون اللاجئين رئيس الوزراء العراقي أنّ "محامين يدعون أنهم يمثلون سكان المخيم جاؤوا إلى مكّتيه يطلبون إجراء إعادة تقييم وضعهم كلاجئين". كما أعلمه أنّ "سكان المخيم يُعتبرون طالبي اللجوء" وبالتالي فإنّ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مُلزّمة بالنظر في مطالبهم وفقاً للمهمة المُوكّلة إليها.

وقامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بحشد أصولها لتسهيل إشراك المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية تحديد وضع لاجئين لسكان المخيم. وبحلول شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١١، كانت المفوضية قد تلقت حوالي ٣٢٤٨ طلب لجوء، وقامت بتحديد مواعيد لزيارة المخيم في الأسبوع الأول من تشرين الثاني / نوفمبر للتحقق من مقدّمي الطلبات وتحديد هوياتهم. كما تمّ وضع خطة تنفيذية مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنفيذ عملية تحديد وضع اللاجئين". إلا أنّ كلا الوكالتين أدركتا أنّه لا يمكن القيام بتخطيط واقعي من دون موافقة الحكومة العراقية ومشاركتها الفعالة. واستناداً إلى هذا الواقع، طلبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية

قصة أشرف المكتومة

العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عقد اجتماع مع ممثلي الحكومة العراقية للتفكير سوياً في كيفية تسهيل وتنفيذ عملية تحديد وضع اللاجئين".

وعقدَ اجتماع ثلاثي في عمّان في ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠١١ بين ممثلي الحكومة العراقية (فالح الفياض)، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (القائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام / نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، جيرزي سكوراتوفيتش، وأنا)، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (السيدة إيريكافيلر، مساعدة المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والسيدة كلير بورجوا، الممثل القطري للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

وقام نائب الممثل الخاص للأمين العام بتقديم لمحة عامة عن الوضع، وأشار إلى أن أزمة سكان مخيم أشرف، بما يشوبها من تعقيدات ونقاط حساسة، انتقلت إلينا، ويجب معالجتها ليس كمشكلة حصرية للعراق ولكن كقضية إنسانية ذات مسؤولية مشتركة، تتطلب مشاركة المجتمع الدولي. وأضاف نائب الممثل الخاص للأمين العام إن مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق هي تقديم النصح والدعم والمساعدة للحكومة العراقية في جهودها لبناء دولة آمنة ومستقرة وديمقراطية قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية والعودة الآمنة والمنظمة والطوعية للاجئين والنازحين.

وطلب نائب الممثل الخاص للأمين العام إعادة تفعيل "لجنة أشرف" وتعيين أعضاء رفيعي المستوى حتى تصبح طرفاً مشاركاً في الحوار ذا مصداقية، وسوف تناقش اللجنة وتتبنى استراتيجية وخطة تنفيذية مع

قصة أشرف المكتومة

إطار زمني لتقديم النتائج؛ وهذه اللجنة رفيعة المستوى التي يتولى رئاستها عراقيون بمساعدة الأمم المتحدة، سوف تبحث في كافة الطرق التي يمكن أن ترشد سكان المخيم إلى مخرج كريم يتفق مع التشريعات العراقية والقانون الدولي ومهمة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسوف تجتمع اللجنة دورياً لمتابعة التنفيذ؛ واقترح نائب الممثل الخاص للأمين العام أن يقوم فريق عمل بمساعدة هذه اللجنة رفيعة المستوى من خلال متابعة الأمور اليومية ومعالجة أي صعوبات؛ كما سوف يعمل فريق العمل على إشراك المجتمع الدبلوماسي ورفع التقارير للجنة رفيعة المستوى.

وقامت السيدة فيلر، بالنيابة عن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتركيز على عملية "تحديد وضع اللاجئين" وأكدت على ما يلي: (أ) تلقت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخراً عدداً كبيراً من الطلبات الفردية من سكان مخيم أشرف يطلبون فيها الحصول على وضع لاجئ؛ (ب) كانت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل على التوصل إلى طريقة لدراسة هذه الطلبات بصفة فردية باستخدام إجراءات عادلة وفعالة؛ (ج) أصبح سكان المخيم الذين قَدَّمُوا الطلبات من "طالبى حق اللجوء" رسمياً بموجب القانون الدولي ويجب الفصل في مطالبهم، كما يقضى القانون الدولي بأن يتمتع طالبو حق اللجوء بحماية أساسية تضمن لهم الأمان والرفاهية؛ (د) ترى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه من غير المناسب طلب الحصول على وضع لاجئ على نحو ظاهر أو على نحو جماعي لجميع سكان المخيم؛ (هـ) يجب أن يتمكن سكان المخيم من العودة إلى المخيم بعد إجراء المقابلات معهم إذا رغبوا

قصة أشرف المكتومة

بذلك؛ و) سوف يكون الحكم على كل حالة فردية موضوعياً ووفقاً للقانون الدولي؛ ز) لا يتطلب طلب الحصول على "وضع لاجئ" الانفصال عن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية / مجاهدي خلق.

أوضح الفياض، مستشار الأمن الوطني، أنه بالرغم من أن مسألة مخيم أشرف قضية تخص السيادة الوطنية، إلا أنه حضر الاجتماع احتراماً لمنظمة الأمم المتحدة، وأشار إلى أن البعض يحاول إثارة المسألة لأسباب سياسية، وتساءل لماذا لا يستقبل هؤلاء الذين ينادون بتوفير الحماية لمجاهدي خلق، أعضاء المنظمة في بلدانهم. كما أكد على اهتمام الحكومة العراقية بالحفاظ على سلامة وأمن سكان مخيم أشرف واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

في الوقت نفسه، حذر مستشار الأمن الوطني من عدم التزام الحكومة العراقية بمعايير المعاملة الإنسانية التي تنص عليها الأمم المتحدة، وطرح تساؤلات حول "المعاملة الخاصة جداً لأعضاء منظمة ارتكبت جرائم في حق الشعب العراقي واحتلت جزءاً من أراضيه. وأضاف: "إن تقدم الحكومة العراقية أي تنازلات في حرمان منظمة مجاهدي خلق الإيرانية / مجاهدي خلق من الحماية التي يقدمها القانون. كما أن أي اتفاقيات مع من يسمون أنفسهم "ممثلي" المخيم أو مع المنظمة نفسها ستكون غير مقبولة، وأي عملية من شأنها الاعتراف بالجماعة على أنهم لاجئون غير مقبولة." وعرض مستشار الأمن الوطني المشاركة في أي عملية من شأنها إغلاق المخيم بطريقة سلمية، رافضاً اقتراح المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خشية تشريع وجود المنظمة في البلد.

قصة أشرف المكتومة

وذكر مستشار الأمن الوطني أن العراقيين أبدو، حتى ذلك الحين، الكثير من الصبر في تنفيذ القرار الذي يقضي بطرد "المنافقين"، إلا أن هذا الأمر لن يدوم إلى الأبد. كما أكد على أن المهلة التي حددها مجلس الوزراء لإغلاق مخيم أشرف لا رجوع عنها. وأوضح مستشار الأمن الوطني أن قرار مجلس الوزراء بإغلاق مخيم أشرف في نهاية العام مرتبط بمغادرة القوات الأميركية من العراق، إذ أنها تشكل رادعاً لأي هجمات محتملة من الدول المجاورة. وفي غياب القوات الأميركية المتمركزة في العراق، من المحتمل أن يواجه المخيم هجمات من شأنها الإضرار بسيادة العراق ووضع الحكومة العراقية في موقف لا تحسد عليه. وشدد مستشار الأمن الوطني على ضرورة إغلاق المخيم بصفته معقلاً للمقاومة الإيرانية.

ووجد مستشار الأمن الوطني أنه من غير المقبول أن يعين الاتحاد الأوروبي ممثلاً خاصاً لشؤون مخيم أشرف، وقال أنه كان من الأفضل لو لم يعمل هذا الممثل في العراق بل في عواصم الدول الأوروبية بغرض طلب إيواء سكان أشرف في هذه الدول. بناءً عليه، ومن وجهة نظر الحكومة العراقية، إن اجتماع عمان يدعم إغلاق مخيم أشرف، بينما من وجهة نظر الأمم المتحدة، يمكن أن تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحديد وضع اللاجئين، وبالتالي يزيد فرض نقل مخيم أشرف بطريقة سلمية.

إذاً، إن إغلاق مخيم أشرف مرهونٌ بوجود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في العراق، وهنا تبدأ قصة أشرف المكتومة.

تعيين الممثل الخاص للأمين العام الجديد

مارتن كويلر، صيف ٢٠١١

لم يكن الممثل الخاص للأمين العام ملكرت معروفاً بعلاقاته الجيدة مع رئيس الوزراء المالكي، الذي كان يعمل على إنشاء نظام يزيد من صلاحياته في الدولة ومؤسساتها، لا سيما اللجان الوطنية المستقلة. وفي ذلك الوقت، كان المالكي يستهدف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فإذا نجح في جعلها تحت سيطرة مكتبه، سوف تضمن له بلا شك أغلبية الأصوات في البرلمان، من هنا إصراره على إجراء تقييم لأداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلال مجلس النواب القائم من أجل إعادة تأسيسها بشكل نهائي قبل إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة.

وكان الممثل الخاص للأمين العام قلقاً من أن يمتد نفوذ رئيس الوزراء إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إذ لا يمكن بذلك أن تكون الانتخابات عادلة ونزيهة. وفي بيان صحفي صادر في ١١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩، اقترح الممثل الخاص للأمين العام أن يقوم مجلس النواب بتقييم شامل لأداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تنفيذ جميع الأنشطة الانتخابية منذ العام ٢٠٠٨ في العراق عند إعلان نتائج انتخابات كانون الثاني / يناير ٢٠١٠ رسمياً. وفي هذه المرحلة، كانت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ترى أن التغييرات الجذرية في النظام التأسيسي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات سيسبب بعرقلة التحضيرات القائمة للانتخابات بشكل كبير، لدرجة أنه لا يمكن أن تكون الانتخابات نزيهة. " وبهذا البيان، فوّت الممثل

قصة أشرف المكتومة

الخاص للأمين العام ملكرت على المالكي فرصة وضع رجاله داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وبالتالي منعه من التحكم بنتائج الانتخابات.

وبعد مفاوضات مضطربة، تم إجراء الانتخابات في ٧ آذار / مارس ٢٠١٠ من دون إجراء أي تغيير في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وبشكل غير متوقع، نال ائتلاف "دولة القانون" الذي ينتمي إليه المالكي ٨٩ مقعداً، بعد ائتلاف "العراقية" بقيادة أياد علاوي الذي فاز بعدد ٩١ مقعداً، فأثار ذلك احتجاجات من جانب ائتلاف "دولة القانون" الذي طالب بإعادة فرز الأصوات. وبعد أن أكدت المحكمة الاتحادية العليا صحة النتائج في ١ حزيران / يونيو ٢٠١٠، أصدر الممثل الخاص للأمين العام، ملكرت، بياناً صحفياً رحّب فيه ب"القرار الذي أعلنته المحكمة الاتحادية العليا، والذي أكدت فيه نتائج انتخابات مجلس النواب التي أجريت في ٧ آذار / مارس ٢٠١٠، وفقاً للدستور العراقي"، واصفاً ذلك بالخطوة المهمة نحو تشكيل حكومة تبني مستقبل الدولة للأعوام الأربعة القادمة. وبذلك، لا يمكن أن يسامح المالكي ملكرت، بعد أن تأكد أن نيويورك وواشنطن لن تسمحوا له بالبقاء لفترة ثانية.

بقيت العلاقات بين الممثل الخاص للأمين العام والمالكي صعبة إلى حين مغادرته العراق. وفي ٢٨ آب / أغسطس ٢٠١١، قام الممثل الخاص للأمين العام، ملكرت، بزيارة الوداع المعتادة إلى رئيس الوزراء، المالكي، الذي استغل المناسبة ونشر على موقعه الإلكتروني الخاص في ذلك اليوم بياناً يُنسبُ إلى الممثل الخاص للأمين العام

قصة أشرف المكتومة

موفقاً حيال مخيم أشرف مغايراً عن موقفه الحقيقي. وادعى نوري المالكي أنه خلال اللقاء، أشاد ملكرت بجهود الحكومة العراقية لطرده سكان مخيم أشرف بحلول نهاية عام ٢٠١١. وفي اليوم التالي، أي في ٢٩ آب / أغسطس ٢٠١١، أصدر ملكرت بياناً صحفياً للردّ على ما قاله نوري المالكي، أوضح فيه "أنّ الأمم المتحدة تستمرّ بدعم حماية سكان مخيم أشرف من الترحيل القسري أو الطرد أو الإعادة إلى الوطن بشكل مخالف لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وستستمرّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في مساعدة الحكومة العراقية في البحث عن حل سلمي ودائم لمشكلات مخيم أشرف، بما يتوافق مع القوانين الانسانية وقانون حقوق الإنسان، وستسعى للحصول على دعم المجتمع الدولي في هذه الجهود". وقد وصفت صحيفة "أسوشيايتد برس" رد فعل الممثل الخاص للأمين العام بأنه غير مسبوق في العلاقات الدبلوماسية.

ولا يمكن تفسير ذلك الأسلوب المتخاذل الذي يتبعه المقر الرئيسي للأمم المتحدة مع المالكي إلا بأن الولايات المتحدة تتوقع من الأمم المتحدة دعم الرجل الذي عيّنته في السلطة، حتى يُقال إن الولايات المتحدة، بغزوها العراق، أنشأت حكومةً مستقرة وقوية من خلال عملية ديمقراطية. من هنا، كان يُفترض بالممثل الخاص للأمين العام المُقرّر تعيينه إنشاء "علاقة وُدِيَّة" بين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمالكي. فتم تعيين مارتين كويلر ليشغل منصب الممثل الخاص للأمين العام بعد ملكرت. وكانت مهمة كويلر تقضي بنيل رضا المالكي، وهي مهمّة لا يمكن إنجازها من دون التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وإبعاد القائمة العراقية، وهي التحالف العراقي الذي فاز بأكبر

قصة أشرف المكتومة

عددٍ من المقاعد في البرلمان.

وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين مارتن كويلر رسمياً كممثل خاص له في العراق ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في ١١ آب/ أغسطس ٢٠١١. ووصل كويلر إلى مقر البعثة في بغداد في ٨ تشرين الأول / أكتوبر، وأعلن أن إغلاق مخيم أشرف يُمثّل أولوية له، الأمر الذي فاجأ الجميع في البعثة. ومن أجل تحقيق أولويته، جمد كويلر البعثة، فالوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والعاملة في العراق تعتمد على الدعم الأمني الذي تقدّمه لها البعثة، إلا أنها منذ وصول كويلر إلى مقر البعثة، وجدت نفسها متمركزة في المنطقة الخضراء، عاجزة عن القيام بأي مهمة ذات أهمية. كذلك، كرّس كويلر كل جهود البعثة لتحقيق هدف وحيد، وهو إغلاق مخيم أشرف ونقل سُكَّانِهِ. وكان عازماً على إعادة إحياء خطة باتلر الفاشلة والمتعلقة بنقل المخيم داخل العراق، في حين كان من الواضح أن الحكومة الأميركية تخلّت عن تلك الخطة. وكان دايفد ليندوال، ممثل الولايات المتحدة الذي حلّ محلّ باتلر، قد أخبر السيدة بارسايي على وجه الخصوص في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١١ أن نقل المخيم داخل العراق خطة فاشلة.

وقد أدى سلوك كويلر الاستبدادي والاحتياالي بمعظم كبار الموظفين في البعثة إلى البحث عن فرص للمغادرة، وكان نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، جيرزي سكوراتوفيتش، أول المغادرين، وتلته نائب الممثل الخاص للأمين العام للتنمية والدعم الإنساني، ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة للشؤون الإنسانية في العراق كريستين ماكناب، ثم المدير السياسي للبعثة مادهو أشاريا، ثم أنا،

قصة أشرف المكتومة

وآخرون من بعدي. في الواقع، أنهك هوس كويلر بمخيم أشرف الجميع؛ فقد حاول جميع الذين شغلوا منصب الممثل الخاص للأمم العام من قَبْل وضع رؤية استراتيجية وخطة عمل للعراق تتمثل أولوياتها في التعليم، وإعادة التأهيل، والوفاق، وإعادة الإعمار، وبناء المؤسسات، وتعزيز الديمقراطية؛ أما رؤية كويلر وخطة العمل الخاصة به فقد كانت تنفيذ الرغبات السياسية لرئيس الوزراء المالكي، كما كانت استراتيجيته "ازتجاليّة".

وخلال ثلاثة أيام من وصوله، وقبل التوصل لأي اتفاق حول فكرة نقل المخيم، أمر كويلر قسم دعم البعثات التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتوفير طائرتين مروحيتين كبيرتين له خلال أسبوعين، من أجل البدء بنقل سكان مخيم أشرف إلى خارج المخيم. ولم يكن أحد – حتى من الجانب العراقي – على علم بالموقع الذي كان من المقرر أن تتجه إليه الطائرتان؛ حتى أنّ العاملين في قسم دعم البعثات لم يصدقوا الأمر، فلم يكن يوجد أي ميزانية أو ما يشير إلى وضع ميزانية، ولم يتم الحصول على تصريح بالملاحة الجوية من السلطات العراقية. لذلك، لم يُسرّع قسم دعم البعثات في تنفيذ طلب الحصول على الطائرتين المروحيتين، حيث أنهم كانوا يعرفون أن واقع العراق سوف يُعطلّ كويلر؛ وبالفعل، خلال ثلاثة أسابيع نسي كويلر مشروعه تماماً، وركّز انتباهه على توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة العراقية لوضع إطار عمل لعملية نقل سكان مخيم أشرف. وكان من المفترض أن يبقى المشروع سرياً، لكن الشائعات كثرت في ساحة مقر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وفي أماكن أخرى، وخاصة أنه كان يرسل رسائل إلكترونية عن طريق الخطأ لأشخاص آخرين، لكنه كان

قصة أشرف المكتومة

عديم الإحساس والأخلاق حتى أن شيئاً لم يكن ليُشعره بالإحراج. تم تشكيل فريق مهام خاص بمخيم أشرف مكوّن من جميع رؤساء أقسام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وممثل عن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكانت مهمة الفريق صياغة مذكرة التفاهم ووضع خطة تنفيذية والتنسيق مع لجنة أشرف التابعة لمكتب رئيس الوزراء. والصعوبة الأولى التي واجهناها كانت تحديد طرفي مذكرة التفاهم، وكنت أرى أنه إذا كنّا نريد القيام بعملية نقل طَوْعِيَّة للسكان، وإذا كان من المفترض أن تلعب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دور الوسيط المُحايد، فيجب أن يكون طرفاً مذكرة التفاهم الحكومة العراقية وممثلي سكان مخيم أشرف؛ ويجب على البعثة، بصفتها وسيط، أن تساعد فقط على إقامة الحوار، وجسور التواصل بين الطرفين، وأن تشهد على الاتفاق بينهما. لكنّ كويلر، الممثل الخاص للأمين العام، كان يرى أنه لا يمكن أن نتوقع أن تتفاوض الحكومة العراقية مع إرهابيين، فما كان منه إلا أن عيّن نفسه للتفاوض بالنيابة عن "الإرهابيين".

تقوم أي مفاوضات على قاعدة أساسية هي "العقد شريعة المتعاقدين"، وهي مبدأ أساسي في القانونين المدنيّ والدوليّ، وقد ورد هذا المبدأ في القانون الدوليّ في المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩؛ والمعنى العام لهذا المبدأ هو أن المواد المتفق عليها تُعد قانوناً يحكم الطرفين، ولا يمكن للاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال المفاوضات أن يُلزم من ليس طرفاً فيه، كما أن القانونين المدنيّ والدوليّ ينصان على أن الاتفاق تحت الإكراه أو التهديد أو القوة يكون لاغياً وباطلاً وليس له أي أثر قانوني. لكنّ مسودة مذكرة التفاهم

قصة أشرف المكتومة

المذكورة سُنِّدَم في ظل تهديد رئيس الوزراء بإخلاء المخيم "بأي طريقة كانت"، وقد أُجبرت التهديدات الموجهة ضد سكان المخيم الأمم المتحدة على التحرك، فاعتُبرت مذكرة التفاهم المُقترحة لاغية وباطلة. وكنت أرى أن دور بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يجب أن يقتصر على مهمتها المنصوص عليها في الفقرة ٢ (ب) من قرار مجلس الأمن رقم ١٧٧٠ لعام ٢٠٠٧، والمعدلة بموجب القرار رقم ٢٠٠١ لعام ٢٠١١: وهي أنه يتعين على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والممثل الخاص للأمين العام، بالتنسيق مع الحكومة: "التنسيق مع الحكومة العراقية لتعزيز ودعم وتسهيل: (١) ... العودة الآمنة والمنظمة والطوعية للاجئين والنازحين على نحو ملائم". إلا أن هذا النص لم يمنح البعثة / الممثل الخاص للأمين العام صلاحية التفاوض والتنازل عن الحقوق المكتسبة لسكان المخيم؛ كما أنه لا يُحوّل البعثة / الممثل الخاص للأمين العام مهمة تعزيز ودعم وتسهيل التصرفات غير القانونية أو غير الأخلاقية التي تقوم بها الحكومة مثل التهديد أو استخدام القوة، وإنكار الحقوق المكتسبة، والعدائية تجاه عمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ورفض القانون الدولي الإنساني، ورفض "معايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، ورفض إجراء تحقيق مستقل حول عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، ومنع سكان مخيم أشرف من دخول السوق الحرة للحصول على البضائع والخدمات. إذا كانت الحكومة العراقية ترغب في الاعتراض على الحقوق التي يطالب بها سكان المخيم، فعليها فعل ذلك أمام المحاكم. في الواقع، إن تهديد سكان أشرف و/أو استخدام القوة معهم وضع الحكومة العراقية وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة

قصة أشرف المكتومة

العراق / الممثل الخاص للأمين العام في موقف يتعذر الدفاع عنه. وفي ظل تلك الظروف، أُشْرَتْ إلى أنه إذا كانت الحكومة العراقية غير مستعدة للتحدث مباشرة مع ممثلي سكان المخيم، فيجب تعيين محامي لتمثيل مصالح السكان. فإمكان المحامي على الأقل الاعتراض على افتراض ممثلي الأمم المتحدة بأن سكان المخيم إرهابيون. أما الجانب العراقي فكان يرى أن المحامي سوف يؤدي فقط إلى تأخير المسألة في حين أنه يجب إغلاق مخيم أشرف بحلول نهاية العام "بأية طريقة كانت". ولو كان المجتمع العراقي ديمقراطياً بالفعل لكانت الحكومة العراقية قامت بعملية نقل السكان وفقاً للإجراءات القانونية، ولكن عليها الحصول على أمر إخلاء من المحكمة المختصة، بحيث تطلب المحكمة حماية الحقوق المكتسبة شرعياً للسكان؛ ولو كان الممثل الخاص للأمين العام يتصرف بِنِيَّةٍ حسنة، لكان احترام الإجراءات القانونية الواجبة بدلاً من توقيع مذكرة تفاهم تمنح الشرعية لما هو غير شرعي في جوهره.

مذكرة التفاهم الخاصة بكوبلر وقانون حقوق الإنسان

في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام ٢٠١١، كان قد مضى شهرٌ على فريق المهام الخاصة بمخيم أشرف والتابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وهو يناضل لإعداد مسودة لمذكرة التفاهم. وقد تم تعديل جميع المسودات التي قُدِّمَتْ للجانب العراقي بحيث لا يكون لسكان مخيم أشرف أي وضع قانوني أو حقوق قانونية في العراق. ولم يكن تنظيم وضع الإقامة الخاص بأيٍّ من سكان المخيم من الخيارات المطروحة مهما كانت المدة التي عاشها في العراق، فالعراق ليس طرفاً

قصة أشرف المكتومة

في اتفاقية جنيف الخاصة بوضع للاجئين، ولا يعترف بوضع لاجئ الذي منحه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للأفراد من سكان أشرف. وقد أصرت الحكومة العراقية على ضرورة نقل سكان مخيم أشرف إلى موقع عبور مؤقت بانتظار ترحيلهم من العراق، لكن لن يكون لهم في ذلك الموقع الحق في حرية التنقل، أو القيام بأنشطة لكسب الرزق على الرغم من أنه سيكون عليهم إعالة أنفسهم بأنفسهم. ولم يكن من المقرر أن يكون ذلك الموقع مخيماً للاجئين، ولا يمكن إعلانه مخيماً، وتعهّد مستشار الأمن الوطني أنه لن يسمح بتحويل ذلك الموقع إلى مصعّر عن مخيم أشرف، مما يعني عدم السماح بإقامة أي نوع من البنى التحتية لدعم وتحسين الظروف المعيشية للسكان، بعبارة أخرى، كان من المقرر أن يكون موقع العبور المؤقت مركز اعتقال لسكان أشرف وكان من السخرية أن يحمل اسم مخيم ليبرتي (مخيم الحرية). وظلّ الممثل الخاص للأمين العام يُسامح ويطلب منا أن نكون إيجابيين وأن نمضي قُدماً، وكان الوقت بالنسبة له عاملاً جوهرياً، أما حقوق الإنسان فلم تكن مهمة، وكان الممثل الخاص للأمين العام يقول: "علينا إنقاذ الأرواح"، لكنني لم أكد متأكداً إن كانت المسألة بالفعل تتعلق بإنقاذ الأرواح أم بتنفيذ أوامر المالكي؟

وبنهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام ٢٠١١، كنا قد أعدنا ما يزيد على ٢٠ نسخة من مذكرة التفاهم، وتمت مناقشة كل نسخة داخلياً قبل مناقشتها مع الفريق العراقي الذي كان يقوم بدوره بإعداد نسخة باللغة العربية وتقديمها لفريق الأمم المتحدة، إلا أننا لم نتمكن من إعداد نسختين متطابقتين باللغتين الإنجليزية والعربية: حيث كان هناك دوماً بعض التناقضات في فهم الوفدين لبعض الكلمات والعبارات.

قصة أشرف المكتومة

وحتى ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر، كانت الجملة التالية موجودة في مقدّمة المسودة: "إنّ الهدف المشترك هو التوصل إلى حل سلمي دائم تقبله جميع الأطراف المعنية"، مما يعني أنه يستحيل توقيع مذكرة التفاهم في ظل وجود هذه الجملة، وذلك لأنّ بنود المسودة لا تحظى بقبول سكان مخيم أشرف، وهم الطرف الأساسي المعنيّ بالمسألة. لذلك، كان على كويلر التخلص من هذه الجملة ليتمكن من توقيع مذكرة التفاهم سواء وافق عليها سكان المخيم أم لم يوافقوا. وبعد أن وقّع كويلر مذكرة التفاهم، ذكّرته بأن سكان المخيم لم يوافقوا عليها، مما يجعل عملية الإخلاء قسرية، فأجابني أنهم "لم يوافقوا عليها لكنهم قبلوا بها". وأصرّ العراقيون على الإشارة إلى الدستور العراقي في الفقرة الأولى من مذكرة التفاهم، وكان ذلك يمثل إشكالية لفريق الأمم المتحدة إذ أن الدستور العراقي الانتقالي يخالف القانون الدولي في بعض بنوده. وتعدّ مذكرة التفاهم من الناحية الفنية إجراءً عملياً يكمله الإجراء التنفيذي، وهي لا تحتاج إلى الاستناد إلى الدستور، كما تمت حذف أي إشارة إلى القانون الدولي الإنساني في النسخ السابقة. وكانت "سهولة الوصول" إلى مواقع العبور المؤقتة تقتصر على الأمم المتحدة، حتى أنها كانت ممنوعة على المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والدبلوماسيين. وكانت كلمة "موقع" تُستخدم بصيغة الجمع على الرغم من أنّ الموقع كان واحداً. وفيما يتعلق بدور المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أصرّ العراقيون على القيام بعملية تحقق" بدلاً من "عملية تحديد وضع لاجئ". ونصّت المادة الرابعة من مذكرة التفاهم "الإجراءات في مخيم الحرية أ" على أنّه "يتعيّن على حكومة جمهورية العراق أن تسمح وتسهّل للمفوضية

قصة أشرف المكتومة

العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية إجراء مقابلات شخصية مع سكان المخيم لتحديد وضعهم وفقاً لمهمتها وقواعدها التنفيذية". وقد أبدى العراقيون رفضاً تاماً لجملة مُشابهة في مرحلة سابقة، ولم يقبلوا بالجملة التي تشير إلى "مهمة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقواعدها التنفيذية" بدلاً من عملية "تحديد وضع اللاجئين" إلا عندما حصلوا على ضمانات بأنه ليس من الضروري أن يتمكن كل سكان المخيم الذين سيتم إجراء مقابلات شخصية معهم من المطالبة بحق الحصول على وضع لاجئ (وبالتالي زالت إحدى العقبات أمام عملية الاعتقال النهائي لقادة "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية"). في الواقع، كان واضحاً إصرار الحكومة العراقية على حذف أي بند يستوجب أي شكل من الحماية لجميع سكان مخيم ليبرتي.

وأصرّ الفريق العراقي على إدخال شرط تحفظي لتوضيح أنّ الحكومة العراقية لن تكون مُلزَمة بأي نتيجة لعملية "تحديد وضع لاجئ". وفي اجتماع ثنائي بين المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفريق التفاوض التابع للحكومة العراقية، في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر، اقترحت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسوية تسمح لها بالقيام بعملية "تحديد وضع لاجئ" بحيث يكون تأثيرها على التزامات الحكومة العراقية محدوداً. وكانت التسوية تقضي بإضافة ملاحظة في أسفل الصفحة حول المادة الرابعة من مسودة مذكرة التفاهم (الاجراءات في موقع العبور) تنصّ على أنّ: قيام المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحديد وضع لاجئ وفقاً لمهمتها لا يستوجب بالضرورة قيام الحكومة العراقية بمنح وضع لاجئ، ولكن في ما يتعلق بالأشخاص الذين تعترف بهم المفوضية العليا للأمم

قصة أشرف المكتومة

المتحدة لشؤون اللاجئين على أنهم لاجئين، يتعين على الحكومة العراقية حمايتهم إلى حين التوصل إلى حلٍ دائمٍ، كما يتعين عليها بشكل خاص احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، ومعاملتهم معاملة جيدة، والتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حلول دائمة". مع ذلك، كان العراقيون غير راضين عن الجملتين الثانية والثالثة من الملاحظة، إذ أنهما تُلزمان الحكومة العراقية بحماية الأشخاص المُعترف بهم كلاجئين. وعُقدت اجتماعات ثنائية أخرى مع ممثلي الحكومة العراقية، وبحلول ٢٠ كانون الأول / ديسمبر، قُبِلت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حذف الجملتين اللتين لم تُعجبا العراقيين، ودمج الملاحظة كما تم تعديلها في أسفل الصفحة في النص الرئيسي لتصبح المادة السابعة من المسودة النهائية لمذكرة التفاهم وهي تنص على أن: قيام المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحديد وضع لاجئ وفقاً لمهبتها لا يستوجب بالضرورة قيام الحكومة العراقية بمنح وضع لاجئ؛ وبعد حذف الجملتين الأخيرتين من الملاحظة المقترحة (التي أصبحت الآن المادة السابعة)، لم تترك الحكومة العراقية مجالاً للشك في نواياها؛ فلا شيء يمكن أن يمنعها من معاملة سكان مخيم أشرف / ليبرتي على أنهم معتقلين بانتظار ترحيلهم من العراق. وكانت الأمم المتحدة ترى أن عملية نقل السكان تمنح المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فرصة القيام بعملية تحديد وضع اللاجئين كخطوة أولى تجاه نقلهم إلى دول أخرى في بيئة آمنة ومحايدة. وكنا نعلم في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق أن مخيم ليبرتي ليس آمناً ولا محايداً، وأنه ما كان سوى ذريعة لخداع سكان مخيم أشرف وتضليل المجتمع

الدولي.

لكن كان واضحاً للجميع أنّ سكان مخيم أشرف على وشك أن يتمّ نقلهم من مدينة حديثة بمساحة ٣٦ كيلومتر مربع وإرسالهم إلى مركز اعتقال يُشار إليه باسم "موقع عبور مؤقت"، في منطقة أمنية مجاورة لمطار بغداد الدولي، وتبلغ مساحته أكثر بقليل من نصف كيلومتر مربع، بدون أي بؤادر حقيقية لنقلهم في المستقبل القريب. وكان كويلر يرى أن وضع سكان مخيم أشرف في مركز اعتقال أفضل من قتلهم؛ وفي الواقع، من غير المقبول أن يعطي الممثل الخاص للأمين العام حجة مماثلة، تنفي الحقوق الأساسية لأشخاص لا حول لهم ولا قوة لهم، بما في ذلك الحق في الحياة إذ كان عليهم الاختيار بين الذهاب إلى مركز اعتقال من دون أن يكون لهم حق الاستئناف أو الموت في مخيم أشرف. إنّ هذه الطريقة المستبدّة تعني أنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تبنّت نهجاً تجاه مخيم أشرف أكثر تطرفاً من الحكومة العراقية ذاتها، فالمالكي المعروف بأنه أكثر صانعي القرار العراقيين تشدداً أبدي مرونةً أكثر من التي أبداها كويلر في نهج "الانتقال أو الموت" الذي تبنّاه.

حتى ذلك الوقت، طلبت الأمم المتحدة أن يبقى المشروع سرياً، وقد حافظت على سريته وأبقتة بعيداً عن تناول الصحافة حتى الأسبوع الثالث من شهر تشرين الثاني / نوفمبر، حين قرّر الممثل الخاص للأمين العام إبلاغ سكان مخيم أشرف به. توجّهت إلى مخيم أشرف في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ لتوصيل تلك الرسالة، وكان يرافقتي وفد من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيادة

قصة أشرف المكتومة

أندرو هاربر من المقر الرئيسي في جنيف؛ وقد طُلبَ مني عدم تقديم أي وثائق خطية، بل شرح محتوى مسودة مذكرة التفاهم شفهيًا. وحرصاً منه على عدم تفوهي بمعلومات لا يريدني أن أقولها، أملى عليّ الممثل الخاص للأمين العام النقاط التالية:

- قرّرت الحكومة العراقية إغلاق مخيم أشرف، ونقل سكانه بطريقة آمنة إلى مخيم ليبرتي بانتظار ترحيلهم نهائياً إلى دول أخرى يختارونها، وسوف يتمّ أولاً نقل السكان الذين يحملون جوازات سفر ولهم صلات بدول أخرى إلى مخيم ليبرتي.
- بإمكان السكان الذين يريدون العودة إلى إيران فوراً استخدام القنوات الحالية للقيام بذلك.
- فور وصول السكان إلى مخيم ليبرتي، سوف تقوم الأمم المتحدة بعمليات مراقبة ٢٤ ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع حتى مغادرة آخر شخص من سكان المخيم من العراق.
- سوف تبدأ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية التحقق فوراً بعد وصول السكان إلى مخيم ليبرتي، وسوف تُجري المفوضية مقابلات شخصية مع سكان المخيم لتحديد وضعهم وفقاً لمهمتها وقواعدها التنفيذية، وسوف تواصل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل خاص، والأمم المتحدة بشكل عام جهودهما لنقل السكان إلى دول أخرى، لكنّ القرار النهائي لنقل السكان سيكون بيد تلك الدول نفسها، ولهذا سوف يتم إجراء زيارات قنصلية للأفراد في مخيم ليبرتي.
- بصفتمكم "طالبين حق اللجوء"، يحقّ لكم بموجب القانون الدولي التمتع بالحماية والرفاهية الأساسية، وتستطيع المفوضية العليا للأمم

قصة أشرف المكتومة

المتحدة لشؤون اللاجئين في أي وقت قبول طلبات السكان الذين لم يتقدموا بطلبات بُعد للحصول على وضع لاجئ؛ وقد تعهدت الحكومة العراقية بتوفير الحماية لكم من أي عملية طرد أو إغادة قسرية إلى إيران.

- وفي ما يتعلق بالقضايا الأخرى مثل الموجودات والممتلكات، سوف نُجْرَى مناقشات حيالها بهدف التوصل إلى حل يحترم حقوق الملكية التي يتمتع بها السكان بطريقة منظمة وفقاً للقانون العراقي.
- يقوم الممثل الخاص للأمين العام بمهمة الوسيط المحايد ولن يُوقَّع على أي التزام بدون موافقة السكان.
- كنتُ أعرف أن الرسالة التي أحملها لا تمثل الحقيقة كاملةً، لذلك بدأتُ الاجتماع بإشارة إلى أنّ الغرض من الزيارة هو نقل رسالة من الممثل الخاص للأمين العام مارتن كويلر. وكنتُ أقصد بذلك نفي أي علاقة لي بالرسالة التي كنت على وشك توصيلها. أبلغتُ سَكَّانَ أشرف بإيجاز عن آخر التطورات عقب اجتماع ٢٩ أيلول / سبتمبر في مدينة عمَّان الذي تقرر فيه تشكيل "فريق عمل" يضم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة العراقية من أجل وضع استراتيجية لنقل السكان من العراق بشكل آمن يحفظ كرامتهم؛ ثم قرأتُ الرسالة نقطة نقطة.

بدا جميع سكان مخيم أشرف مصدومين ومتوترين، حتى السيدة بارسايي، التي لطالما كانت هادئة ورصينة، كانت تبذل جهداً كبيراً للسيطرة على غضبها، فطلبت خمس دقائق لتتناقش خلالها القيادة، وبعد ذلك أبلغتني ردَّ القيادة إلى الممثل الخاص للأمين العام:

قصة أشرف المكتومة

- يرجى إبلاغ الممثل الخاص للأمين العام أننا مصدومون وغاضبون للغاية بسبب هذه الرسالة، فهو يدعم خطة تهدف إلى قتل جميع سكان مخيم أشرف. إنَّ ما يفعله الممثل الخاص للأمين العام مع المالكي يُعدّ مؤامرة لإبادة سكان المخيم، ومن الضروري أن يحضر شخصياً إلى مخيم أشرف للتناقش بصراحة.
- يتساءل سكان المخيم إذا كان ذلك الممثل هو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أم أنه ممثل رئيس الوزراء المالكي وحكومته.
- إنَّ النقاط التي نقلتموها عن الممثل الخاص للأمين العام هي النقاط نفسها التي نقلها السفير العراقي إلى بروكسل والتي رفضها المجتمع الدولي.
- إنَّ القضية الرئيسية التي تشغل بال سكان المخيم هي ضمان سلامتهم وأمنهم واحترام حقوقهم ومبادئ القانون الدولي. لذلك، لا يمكن للممثل الخاص للأمين العام أن يقودنا إلى السجن والأسلحة موجّهة نحو رؤوسنا وأن يسمي ذلك نقلاً طوعياً.
- يفرض الممثل الخاص للأمين العام النقل القسري على سكان المخيم على الرغم من وجود قوانين دولية تحظر ذلك. ولا يمكن لجلاد سكان المخيم أن يتحوّل إلى حامٍ لهم. لذلك، لن يوافق سكان المخيم على الانتقال من أشرف إلا بحماية من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.
- لقد وقعت مجزرتان على مرأى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فما الذي يمنع وقوع مجزرة ثالثة لا سيما أن الممثل الخاص للأمين العام يدعم العملية المشينة التي يحاول العراقيون تنفيذها منذ ثلاث

قصة أشرف المكتومة

سنوات تقريباً؟

- بما أنّ الممثل الخاص للأمين العام يسهّل تنفيذ ما يخطط العراقيون للقيام به، لا يمكن الوثوق بأنه محايد. في الواقع، إنّ سكان المخيم غير مصدومين من موقف العراقيين، بل ما يقلقهم بالفعل هو رسالة الممثل الخاص للأمين العام. فإذا كان لا بد من قتلهم، فمن الأفضل قتلهم في مخيم أشرف حيث يمكن أن يعلم بهم المجتمع الدولي بدلاً من تعذيبهم وقتلهم في مخيم آخر لا يعرف أحد شيئاً عنه.

- وفي حال النقل القسري لسكان أشرف، فإنهم يطلبون حماية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وألا يكون المخيم تحت إدارة العراقيين، إذ أنهم يرفضون تماماً أن يكون العراقيون مسؤولين عن حمايتهم. كيف يمكن للأمم المتحدة أن تبرّر تسليم الضحايا إلى قتلهم؟

عدتُ إلى بغداد، وأبلغتُ كويلر على الفور بردّ السكان، فبدأ على الفور سلسلة من المشاورات، ولم يكن بإمكانه الذهاب إلى مخيم أشرف من دون تقديم عذر مقبول للمالكي ومستشار الأمن الوطني، الفياض، أو من دون معرفة ردة فعل السفير الإيراني، وهم عادةً ما يعارضون فكرة مقابلة مسؤولي الأمم المتحدة لقيادة منظمة مجاهدي خلق. وخلال الفترة بين ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر و١٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، عقد كويلر ثلاثة اجتماعات مع السفير الإيراني، وعددًا من الاجتماعات مع رئيس الوزراء، ومستشار الأمن الوطني، ومدير مكتب رئيس الوزراء، والمستشار السياسي لرئيس الوزراء، والسفير الأمريكي، ومع مقر الأمم المتحدة في نيويورك من خلال مؤتمرات عبر

قصة أشرف المكتومة

الفيديو ويرقيات مشفرة. وفي إحدى البرقيات المشفرة المرسلة إلى نيويورك، كتب كويلر في ١٠ كانون الأول / ديسمبر أنّ "رئيس الوزراء المالكي لم يُبد أي اعتراض على نيتي زيارة المخيم لعقد اجتماعات مع السكان وقيادتهم من أجل الحصول على موافقتهم. إلا أنّ رئيس الوزراء شدد على أنّ التدخّل الوحيد المقبول هو تدخّل الأمم المتحدة، ورفض أي مشاركة من جانب الاتحاد الأوروبي في العملية".

وفي تقريره الفصلي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أبلغ كويلر الأعضاء أنّه لا بدّ من نقل السكان، ولا شكّ أنّه كان ينفذ الرغبة العراقية في حين يدعي أنّه وسيط محايد. وقد تغافل كويلر عن إبلاغ مجلس الأمن بشأن الأهداف الحقيقية لنقل السكان داخل العراق، ولم يكشف أنّ الخطة تقضي بإغلاق مخيم أشرف وإعادة سكانه إلى إيران، واعتقال من يرفض العودة إلى إيران في مخيم ليبرتي لفترة غير محدّدة، إلى أنّ تبادر إحدى الدول الأخرى إلى استقبالهم. علمت حينئذٍ أنّ الهدف من الخطة ليس الحفاظ على الأرواح، لكن لم يكن بوسعي إيقافها وأنا موظف تابع لمنظمة الأمم المتحدة. فبدأت في ذلك الوقت بالتفكير بالانفصال عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وستأتي الأحداث المستقبلية لتؤكّد توقعاتي. بعد عودته من نيويورك، التقى كويلر بمسؤولين في الاتحاد الأوروبي في بروكسل للحصول على تأييدهم لخطته، كما التقى لأول مرة وفداً تابعاً لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية / مجاهدي خلق في بروكسل، وقد أبلغه الوفد تماماً ما أبلغتني به السيدة بارسايي في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر، وأكّدت عليه مرة ثانية في ٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، وطلب منه الذهاب إلى مخيم أشرف والتحدث مع السكان لمعرفة الحقيقة.

قصة أشرف المكتومة

وبالفعل، في ١٣ كانون الأول / ديسمبر، ترأس كويلر وفداً تابعاً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وتوجّه إلى مخيم أشرف مع ممثل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كلير بورجوا، وممثل السفارة الأميركية، ديفيد ليندوال، الذي استلم ملف مخيم أشرف منذ رحيل السفير باتلر. وأعرب كويلر عن امتنانه الشديد لليندوال على مشاركته في الزيارة إلى مخيم أشرف لأنها تؤكد للسكان أنّ خطته تحظى بتأييد الحكومة الأميركية وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمجتمع الدولي.

أخبر كويلر سكان المخيم أنّ الوقت يمرّ بسرعة، ولم يبقَ سوى أسبوعين قبل المهلة التي حددتها الحكومة العراقية. وقال أنه يعلم أنّ سكان أشرف لا يثقون في الحكومة العراقية، لكنه طلب منهم أن يثقوا فيه وفي ثقته بالحكومة العراقية. وأضاف كويلر أن مهمته إنسانية بحت، وليست ذات طابع سياسي، والهدف منها هو الحفاظ على الأرواحهم، لذلك ستلعب الأمم المتحدة دور الوسيط المحايد، ولن يوقع مذكرة التفاهم إلا بموافقة سكان مخيم أشرف. وقد لخصّ كويلر المسألة بالنقاط التالية:

١. ستتم عملية نقل السكان في نهاية العام.
٢. لن تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحديد وضع اللاجئين في مخيم أشرف، بل سيتمّ ذلك في الموقع الجديد (مخيم ليبرتي).
٣. تلتزم الحكومة العراقية بالمهلة التي حددتها، ويمكن أن تمّد هذه المهلة في حال لم ينته نقل بعض المئات من السكان.

قصة أشرف المكتومة

٤. تقع مسؤولية توفير الأمن على عاتق الحكومة العراقية.
٥. تقتصر مهمة الأمم المتحدة على المراقبة كما تم التوضيح سابقاً.
٦. ستكون الأمم المتحدة متواجدة ٢٤/٧ في المخيم، وستتمكّن من الدخول إلى المخيم من دون أي عوائق.
٧. لا يمكن أن تتدخل الأمم المتحدة في الصراعات بين سكان المخيم وقوات الأمن العراقية، إلا أنّ بإمكانها رفع التقارير حول هذه المسائل إلى صانعي القرار.

تمسك سكان المخيم بموقفهم الذي أبلغوني به في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر، وأصروا أنه في حال نقلهم، يجب تقديم ضمانات موثوقة في ما يتعلق بحمايتهم، وفي هذه الحالة لا يمكنهم الوثوق إلا بالولايات المتحدة أو قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبالرغم من هذا الرفض من جانب سكان أشرف، غادر الممثل الخاص للأمين العام المخيم وهو يشعر أنه نجح نوعاً ما، إذ أنّ السكان ما عادوا رافضين لفكرة نقلهم كفكرة بحد ذاتها، وأنّ المسألة أصبحت متعلّقة بكيفية توفير الحماية لهم خلال عملية النقل. وفهم أنّ المزيد من المناقشات في باريس وبعض الضغوطات من وزارة الخارجية الأميركية كفيلة بإنجاز الأمر. وقد رفع كويلر تقريره الخاص بزيارة مخيم أشرف إلى مستشار هيلاري كلينتون الخاص بمخيم أشرف، السفير دان فرايد، وأخبره أنه ينوي السفر إلى باريس في الأسبوع التالي وأنه يحتاج إلى الدعم الأميركي في هذه الزيارة، فوعده السفير فرايد بتقديم الدعم الكامل له.

وفي ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، التقى الممثل الخاص للأمين

قصة أشرف المكتومة

العام المجتمع الدبلوماسي في بغداد، كما التقى في ١٦ و ١٧ كانون الأول / ديسمبر السيدة مريم رجوي في باريس، ثم عاد واجتمع بها معها ومع المحامين عن مجاهدي خلق في اليوم التالي. وقد ناقش كويلر في هذه الاجتماعات إطار العمل العام لمذكرة التفاهم إلا أنه، كما توقعت، رفض تقديم الوثيقة الخطية لهم، ووعدهم أنه لن يوقع المذكرة من دون موافقتهم. وفي ١٩ كانون الأول / ديسمبر، قام الممثل الخاص للأمين العام بزيارته الثانية إلى مخيم أشرف، وأجرى اجتماعاً عبر الفيديو مع مبعوث السيدة أشتون إلى مخيم أشرف، السفير جان دي رويت، كما عقد اجتماعاً مع السيد جورج باكوس، المستشار السياسي لرئيس الوزراء. وفي ٢١ كانون الأول / ديسمبر، التقى الممثل الخاص للأمين العام نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، والتقى في اليوم التالي رئيس الوزراء، المالكي. وكان في ذلك الوقت، يجري العديد من المكالمات الهاتفية مع ممثلي سكان أشرف في باريس، ويؤكد لهم أنه لن يوقع المذكرة من دون موافقتهم. وفي يوم عيد الميلاد، وقع الممثل الخاص للأمين العام مذكرة التفاهم وأبلغ السفير الأميركي، جيفري، بذلك على الفور. وفي منتصف ليل ٢٥ كانون الأول / ديسمبر، بعد توقيع مذكرة التفاهم، اتصل الممثل الخاص للأمين العام بممثل السكان وأخبره بأنه وقع مذكرة التفاهم، فاحتج الأخير بشدة واعتبر أنه تم خداعه وابتزازه هو وسكان المخيم، فقال له كويلر أنه لو لم يوقع المذكرة "كانت وقعت مجزرة". فطلب منه ممثل سكان المخيم إرسال مذكرة التفاهم إليه على الفور، إلا أنه رفض وقال إنه يجب إرسالها إلى نيويورك أولاً. كنتُ أعلم أنه تم إرسال كل المسودات إلى نيويورك، حيث كانت تُقدّم الاستشارة القانونية بشأنها،

قصة أشرف المكتومة

الأمر الذي يجعل من غير المقبول أن يستمرّ الممثل الخاص للأمين العام بإخفاء الحقيقة. وقد سبق أن أصدر الممثل الخاص للأمين العام بياناً صحفياً، وتشارك الوثيقة مع عدد كبير من الجهات في الولايات المتحدة وأوروبا، ما عدا أصحاب الشأن في باريس ومخيم أشرف. ولم يتلقَ ممثل سكان المخيم، محمد محدثين نسخة عن المذكرة إلا قبل ساعات من لقائه كوبلر في باريس في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر، وفور انتهاء الاجتماع، أبلغ كوبلر المتحدث باسم الحكومة العراقية، علي الدباغ، بنتائج الاجتماع عبر الهاتف من باريس. وفي ٢٨ كانون الأول / ديسمبر، كتب كوبلر خطاباً مطولاً إلى سكان مخيم أشرف، وزار المخيم في اليوم التالي، وقد أتى هذا الخطاب نتيجة المناقشات التي جرت في باريس، وكان الهدف منه التعويض عن جوانب التقصير في مذكرة التفاهم، لكن، مجدداً، كانت النتيجة بعيدة عن ما وعد به كوبلر في باريس.

ظلّ كوبلر يُخبر ممثلي السكان في باريس وسكان المخيم إن مخيم ليبرتي جاهز في انتظارهم، وقال إن المخيم قد يحتاج فقط إلى بعض الإصلاحات البسيطة التي يمكن إتمامها في ثلاثة أيام من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الأول / ديسمبر. وأصرّ كوبلر على أن المجموعة الأولى المكوّنة من ٤٠٠ فرد يجب أن تغادر في ٣١ كانون الأول / ديسمبر، وإلا لن يكون تفادي أعمال العنف أمراً ممكناً. وكان يعرف كوبلر أن مخيم ليبرتي غير جاهز، وأنه لا يمكن للعراقيين إصلاح المخيم وجعله صالحاً للسكن خلال ثلاثة أيام. وبالفعل ما حدث لاحقاً هو أنه لم يكن من الممكن نقل المجموعة الأولى إلا في ١٧ شباط / فبراير ٢٠١٢ لأن العراقيين لم يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم حتى بعد نقل المجموعة

قصة أشرف المكتومة

الأولى.

وفي ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، التقى الممثل الخاص للأمم
العام المجتمع الدبلوماسي في بغداد، كما التقى في ١٦ كانون الأول /
ديسمبر وفداً من مجاهدي خلق بقيادة السيدة مريم رجوي في باريس،
ثم عاد واجتمع بالسيدة رجوي والمحامين عن مجاهدي خلق في اليوم
التالي. وفي ١٩ كانون الأول / ديسمبر، قام الممثل الخاص للأمم
العام بزيارته الثانية إلى مخيم أشرف، وأجرى اجتماعاً عبر الفيديو مع
مبعوث السيدة أشتون إلى مخيم أشرف، السفير جان دي رويت، كما
عقد اجتماعاً مع السيد جورج باكوس، المستشار السياسي لرئيس
الوزراء. وفي ٢١ كانون الأول / ديسمبر، التقى الممثل الخاص
للأمين العام نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، والتقى في اليوم
التالي رئيس الوزراء، المالكي. وفي يوم عيد الميلاد، وقّع الممثل
الخاص للأمم العام مذكرة التفاهم وأبلغ السفير الأميركي، جيفري،
بذلك. وفي اليوم التالي، التقى قيادة مجاهدي خلق في باريس وأبلغ
الناطق باسم الحكومة العراقية، علي الدباغ، بتفاصيل الاجتماع عبر
مكالمة هاتفية جمعت بينهما. وفي ٢٨ كانون الأول / ديسمبر، كتب
الممثل الخاص للأمم العام رسالة مفتوحة لسكان أشرف، وزار المخيم
في اليوم التالي. وقد خلق هذا البرنامج الحافل إحساساً بالزخم،
وأعطى انطباعاً بأن الحكومة العراقية كانت ملتزمة بتوفير الحماية
لسكان مخيم أشرف ومعاملتهم وفقاً للمعايير الإنسانية الدولية. في
الواقع، تم تقديم معلومات غير صحيحة لممثلي السكان، وتمت
معاملتهم كما لو كانوا قبلوا بنقلهم طوعياً بموجب شروط مذكرة التفاهم
التي لم يروها أساساً. وقد صدّق المجتمع الدولي أنّ الأمم المتحدة

قصة أشرف المكتومة

بذلت قصارى جهدها لضمان حماية وأمن السكان، وأن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية كانت تصعب الأمور، وتؤخر العملية من دون مبرر. وكان الأسلوب الذي اتبعه كوبلر هو التحرك بسرعة وخلق أمر واقع وترك سكان المخيم ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية تحت الأمر الواقع.

وفي مخيم أشرف، في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر، أكد كوبلر لقيادة المخيم ما يلي: "لقد قبلتم مبدئياً بعملية نقل السكان إلى الموقع المؤقت في مخيم ليبرتي حيث سيقومون حتى مغادرتهم العراق"، وأقر بما يلي:

- سوف تكون طبيعة مخيم ليبرتي مختلفة عن طبيعة مخيم أشرف، ولن تكون بنيته الحالية مشابهة لبنية مخيم أشرف الحالية.
- تمنح مذكرة التفاهم السكان الذين تجمعهم علاقة بدول أخرى الأولوية لنقلهم إلى مخيم ليبرتي، وتم الاتفاق على هذه الصيغة مع قيادة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في باريس.
- سيكون التعاون بين السكان والجانب العراقي ضرورية لمعالجة المشاكل المتعلقة بظروف المعيشة.
- سوف تقوم الأمم المتحدة بمراقبة الوضع طوال الوقت في مخيم ليبرتي، ولا ينشأ عن هذه المراقبة أية مسؤولية. وقد تم شرح هذه النقطة بوضوح للسيدة رجوي. [والحقيقة أنّ ذلك كان بناءً على نصيحة مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في نيويورك في ٩ كانون الأول / ديسمبر التي

قصة أشرف المكتومة

جاءت بطلب من الممثل الخاص للأمين العام، والتي أوصت بنقل جميع الالتزامات إلى الحكومة العراقية، وعدم وضع أي مسؤولية على عاتق الأمم المتحدة.

- تشير مذكرة التفاهم إلى عملية نقل السكان بشكل طوعي وسلمي، وليس بشكل قسري. وقد كان ذلك جلياً في التصريحات التي أدلى بها العديد من الأطراف بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهم.

- تم الاتفاق على مذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة، وليس بين الحكومة العراقية وحركة مجاهدي خلق. كان الوقت ضيقاً، ولم يكن من الممكن معالجة كافة المشاكل. فبقيت العديد من المشاكل مفتوحة للنقاش بين السكان والعراقيين.

- يمكن مناقشة الوضع الأمني الخاص بمخيم ليبرتي مجدداً بين الطرفين. وكانت مصلحة الحكومة العراقية تقضي بمغادرة السكان البلد في أسرع وقت ممكن وبشكل سلمي بقدر المستطاع، ولم تكن من مصلحتها وقوع أي مشاكل.

- يمكن مناقشة مسألة الممتلكات المنقولة في وقت لاحق.

- يجب أن يتمتع سكان المخيم بنفس الحقوق والقيود فيما يتعلق بالتواصل كما هو حال المواطنين العراقيين، فيحق لهم استخدام الهواتف المتحركة وأجهزة الحاسوب والتلفاز والإنترنت.

طمأن الممثل الخاص للأمين العام سكان مخيم أشرف على أن هدف

قصة أشرف المكتومة

جميع الأطراف هو نقلهم إلى خارج العراق، وأنه لا مصلحة لأي طرف في أي حل يتطلب العنف. وطلب الممثل الخاص للأمين العام مجدداً من سكان المخيم العمل بعقلية جديدة عندما يصبحون في مخيم ليبرتي. وكان من المهم الجلوس مع السلطات العراقية لمعالجة المشاكل المتعلقة بإدارة المخيم، فكلما قلّت المشاكل في المخيم قلت المظاهر الأمنية. ستتم مناقشة مسألة احترام خصوصية المرأة مع الجانب العراقي، وستتم معالجة المشاكل المتعلقة بالمركبات والممتلكات وفقاً للقوانين المحلية النافذة. وكانت تخشى السلطات العراقية من وجود مركبات غير مصرح بها داخل المخيم، وهذه المشكلة تحتاج إلى حل. لن تتدخل الأمم المتحدة في الصراعات أو في إدارة المخيم، بل سيقصر دورها على المراقبة ورفع تقارير عن أية أحداث إلى الممثل الخاص للأمين العام والسلطات المختصة في الأمم المتحدة. وأضاف الممثل الخاص للأمين العام أنّ الأمم المتحدة كانت على تواصل مع الجانب العراقي من أجل تجهيز مخيم ليبرتي والتأكد من تأمين من المعايير المنصوص عليها. وكانت الأمم المتحدة على استعداد لتقوم بدورها كمراقب.

وأكدت ممثلة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كلير بورجوا، على أن المقابلات مع السكان ستتم في مكان آمن، ومن الضروري أن يتعاون كل الأفراد في هذه المقابلات، كما سيتم السماح بالتمثيل القانوني لمن يرغب في ذلك، شرط أن يحترم الممثلون القانونيون سرية المقابلة، وألا يتدخلوا فيها. ويمكن لأي شخص طلب الرجوع إلى إيران في أي مرحلة من مراحل العملية، وستكون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مسؤولة عن هؤلاء الأشخاص. ويجب على

قصة أشرف المكتومة

السكان التعاون بشكل إيجابي خلال المقابلات واحترام القواعد والقوانين العراقية. وستقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمراقبة سبل الحماية المتوفرة داخل المخيم.

وأخبر ممثل السفارة الأميركية، ديفيد ليندوال، ممثلي السكان أن الولايات المتحدة تتعهد بالعمل مع الأمم المتحدة والحكومة العراقية من أجل إيجاد مكان للسكان في أسرع وقت ممكن، وقد تعهدت الولايات المتحدة بمراقبة الوضع في مخيم أشرف ومخيم ليبرتي. وقد حققت مذكرة التفاهم نتائج فاقت توقعات الولايات المتحدة، فوزيرة الخارجية الأميركية، السيدة كلينتون، وقعت المذكرة لأنها اعتبرت منصفة، وكانت الولايات المتحدة ترغب في رؤية المذكرة تُنفذ في أسرع وقت ممكن. أما الجانب العراقي فقد تغير بشكل كبير في الأسبوعين الأخيرين، الأمر الذي سيكون له أثر كبير على ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي تجاه سكان مخيم أشرف. وكان من الواضح أن مخيم ليبرتي يختلف عن مخيم أشرف، إلا أنه يُعتبر بمثابة خطوة مهمة في سبيل تحقيق هدف نقل السكان إلى خارج العراق.

في المقابل، اعتبرت السيدة بارسايي أن مذكرة التفاهم تعطي الحرية المطلقة للحكومة العراقية في تقرير مصير سكان أشرف. وقد كانت الحكومة العراقية تُنفذ عملية نقل السكان بناءً على طلب النظام الإيراني، فعملية نقل السكان لم تتم بطلب من السكان ولا بطلب من الأمم المتحدة، وما هي إلا مشروع إيراني. في البداية تم الاتفاق على أن تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمهمتها في مخيم أشرف وليس في موقع عبور مؤقت، فعملية نقل السكان لن

قصة أشرف المكتومة

تعجّل مغادرتهم إلى دول أخرى. في الواقع، كانت نية المالكى واضحة، فقد تعرّض مخيم أشرف للهجمات الصاروخية لمدة ثلاث ليالٍ متتالية في الأسبوع الذي تلى توقيع مذكرة التفاهم، في اليوم التالي لاستلام الرسالة المفتوحة للممثل الخاص للأمين العام التي شرح فيها مذكرة التفاهم للسكان. للأسف، لم يتم تقديم حتى أدنى الضمانات، وقد تساءل السكان حول كيفية نقلهم من دون أي ضمانات. وطلبت السيدة رجوي نقل أول ٤٠٠ شخص من السكان إلى مخيم ليبرتي، فانصاع السكان لطلبها، إلا أن إطلاق الصواريخ على المخيم في كل ليلة من ذلك الأسبوع صعّب عملية إقناع السكان بالانتقال إلى مخيم ليبرتي، إذ لم يترك مكاناً للثقة. وكان سيغادر السكان الـ ٤٠٠ مخيم أشرف فور تقديم ضمانات أمنية، وكان تقديم السفير جيفري بعض التعهدات ذات الصلة ليساعد في هذا الأمر. المتعلقة بهذا الأمر. واقترحت السيدة بارسابي إرسال ستة مهندسين إلى مخيم ليبرتي من أجل تقييم البنية التحتية وخاصة الخدمات الأساسية.

رد الممثل الخاص للأمين العام أنه لا يمكن إرسال أي طرف مسبقاً إلى مخيم ليبرتي بسبب ضيق الوقت أولاً ولأنّ كافة التجهيزات هي من اختصاص الحكومة العراقية. لن في كل الأحوال ستتأكد الأمم المتحدة من الالتزام بالمعايير الدولية في المخيم.

وفي ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، ترأست فريقاً إلى مخيم ليبرتي للتأكد من أنه صالح لإيواء سكان مخيم أشرف. كما أرسلت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فريقاً من ثلاث ضباط حماية للمشاركة في عملية تقييم المرافق، وقد رفع الفريق تقريراً إلى بعثة

قصة أشرف المكتومة

الأمم المتحدة لمساعدة العراق أبدى فيه الملاحظات التالية:

- تحتاج المباني إلى الكثير من الأعمال وإزالة المخلفات وأعمال التنظيف والتركييبات الأساسية من أثاث وأسيرة.
- إنّ مرافق الكهرباء والمياه غير شغالة، كما يجب إصلاح أنظمة تصريف المياه، ويجب القيام بفحوصات السلامة عندما تصبح المرافق شغالة. ثمة أيضاً العديد من المشاكل المتعلقة بالسلامة، بما في ذلك وجود كابلات مكسورة. كما أنّ المرور بنقاط التفتيش للوصول إلى مخيم ليبرتي شكّل تحدياً كبيراً لموظفي الأمم المتحدة والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فما بالكم للمقاولين الموكلين من قبل السكان، لا سيما وأنّ السكان كانوا يبنون الاستعانة بمقاولين من أجل القيام بالتصليحات الضرورية وتسليم البضائع.
- إن الحمامات الخارجية المشتركة بعيدة عن أماكن النوم، ويمكن أن يشكّل ذلك مشكلة للأشخاص المتقدمين في السن، أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو المرضى.
- لا توجد أعمال إنارة عامة.
- لا يمكن إقفال الأبواب إلا من الخارج.
- إنّ مرافق تقديم الطعام بعيدة جداً عن أماكن الجلوس، الأمر الذي سيشكّل أيضاً صعوبة للمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، لا سيما وأنّ هذه المسافة تستلزم عبور شارع رئيسي من خلال جسر علوي للمشاة لم يتم تركيبه بعد.
- يجب أن يقوم أشخاص متخصصون بتفقد مرافق تقديم الطعام

قصة أشرف المكتومة

والمطبخ التي من الواضح أنها تعرّضت للنهب والتخريب. في الواقع، أقرّ فريق بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وفريق المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنه ثمة الكثير من الأعمال التي يجب إنجازها، وكان من غير المؤكد أنه من الممكن أن يصبح المخيم جاهزاً بحلول يوم الخميس ٥ كانون الثاني / يناير أو بعد ذلك بقليل. كان يجب أن نكون مستعدين للرسائل التي يجب أن نوجهها إلى الحكومة العراقية، وإلى سكان المخيم، ووسائل الإعلام إذا دعت الحاجة. وفقاً لاستراتيجية التواصل التي تتبعها الأمم المتحدة، كان الممثل الخاص للأمين العام قد أرسل برفقية مشفرة إلى نيويورك بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر يقول فيها محذراً: "من الضروري أن نوازي الحملة الإعلامية لمجاهد خلق من خلال عمل استراتيجية تواصل فاعلة خاصة بنا بغرض إشراك الرأي العام على المستوى الدولي". وكان مكتب المعلومات العامة في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق قد أعدّ مسودات لبيانات صحفية بسيناريوهات مختلفة، وكان كل منها يلقي اللوم على مجاهدي خلق.

قرر الممثل الخاص للأمين العام، كويلر، البدء بترأس الزيارات إلى مخيم ليبرتي، والتأكد من رفع التقارير بكافة المسائل "بشكل صحيح". فقام بتوجيه التعليمات إلى الفريق بالتقاط صور لأكثر السمات المميزة في المخيم، كما قام هو شخصياً باختيار الصور التي سيتم تقديمها إلى سكان أشرف وممثليهم في باريس والمجتمع الدبلوماسي في بغداد. إنني أذكر أنه طلب من سكان أشرف أن يثقوا به.

ومن أجل إتمام "استراتيجية التواصل"، قام الممثل الخاص للأمين

قصة أشرف المكتومة

العام، كويلر، بالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتفويض مارتن زيرن، أخصائي إدارة الملاجئ الذي يعمل مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أثيوبيا، من أجل تقييم الأوضاع في مخيم ليبرتي، والتأكد من أنها تتوافق مع المعايير الدولية، لكنّ مهمة زيرن كانت غير محددة تماماً ومضلّلة. ولعلّ المعايير التي يجب تطبيقها هي المعايير المتعلقة بتقديم الرعاية إلى اللاجئين في حالات الطوارئ، مثل حالة النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية، حيث لا يكون أمام الأشخاص سوى الفرار لكي ينجوا بأرواحهم. لكنّ وضع سكان أشرف مختلف تماماً، ففي الحالة الأخيرة، كنا نتعامل مع جماعة يواجهون الطرد من الموقع الذي عاشوا فيه أكثر من ٢٦ عام، وهذه ليست حالة طوارئ، فسكان أشرف لم يغادروا هرباً من حرب أهلية أو كارثة طبيعية، بل تم تهجيرهم قسراً من بيوتهم ليتم وضعهم تحت الإقامة الجبرية في مخيم ليبرتي بهدف جعل حياتهم "لا تُحتمل". وهذا الأمر استغلال للسلطة بدعم من الامم المتحدة. شهد الأسبوعان اللذان كان زيرن يقوم خلالهما بتقييم مخيم ليبرتي، اجتماعات يومية بين زيرن وقوات المهمة الخاصة بأشرف من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي اجتماع انعقد يوم الأربعاء ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، قدّم زيرن تقريره الذي شكّل خيبة أمل للممثل الخاص للأمين العام، فأكد الأخير أنّ سكان أشرف جنود مدربون على تحمل ظروف أسوأ من تلك الموجودة في مخيم ليبرتي. فقد كان يتوقع أن يرفع زيرن تقريراً يؤكد فيه أنّ مواصفات المخيم تتوافق مع المعايير الدولية. وعقب الاجتماع، توجّهت مع زيرن إلى مكثبي لاستكمال

قصة أشرف المكتومة

المناقشة، ووضّحت له وجهة نظري بأن الظروف التي يتوقعها السكان في حال الإخلاء القسري مختلفة عن الظروف التي يتوقعونها إثر الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلّحة. حاول زيرن المقارنة بين وضع مخيم ليبرتي ووضع اللاجئين الصوماليين في أثيوبيا، فضحكت من سخافة هذه المقارنة. وكان من الواضح أنّ زيرن يواجه معضلة أخلاقية، فقد وقف فجأةً وراح يضرب رأسه بالحائط ويشدّ شعره.

يوم الأحد ٢٢ كانون الثاني / يناير، كان مارتن زيرن قد استعاد هدوءه، وأصبح قادراً على إرسال مسودة تقريره حول تقييم الموقع الانتقالي المؤقت (مخيم ليبرتي) إلى أعضاء قوات مهمة أشرف. ونظراً لمدى أهمية الوثيقة وحيث أنها الآن متاحة للرأي العام، فقد أعدتُ صياغة محتواها أدناه وأرفقت نسخة من الوثيقة الأصلية في الملحق^{١٢} ١٩. كانون الثاني / يناير ٢٠١٢

^{١٢} انظر النسخة عن الوثيقة الأصلية في الملحق

قصة أشرف المكتومة

مسودة

الموقع الانتقالي المؤقت لسكان مخيم أشرف في مخيم لبيرتي

الإطار العام

بالاستناد إلى التقييم الفني للقطاع ١ الذي تم يوم الأربعاء ١٨ كانون الثاني / يناير، يمكن أن تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما يلي:

١. القيام بالمزيد من التقييمات في حال وافقت الحكومة الأمريكية (GoU).

٢. تقديم الاستشارات والتوصيات في ما يتعلق ببنية المخيم مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الخاصة بمخيمات اللاجئين في حالات الطوارئ.

يمكن أن تحتاج حالة مخيم أشرف إلى احتياجات ومتطلبات أخرى إضافية.

تقديم الاستشارات والتوصيات في ما يتعلق بالبنية الفوقية مثل أماكن الإقامة، وأماكن السكن الجاهزة، والإنشاءات المكتتبية، ووحدات المرافق الصحية... إلخ.

من الضروري أن تسمح الحكومة العراقية لمقاولي مخيم أشرف بالدخول إلى الموقع الانتقالي المؤقت قبل انتقال السكان إليه بـ ٣-٥ أيام.

من الناحية الفنية، لا يمكن للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون

قصة أشرف المكتومة

اللاجئين:

٣. أن تشهد و/ أو تؤكد أن الموقع المذكور أعلاه يستوفي المعايير الإنسانية وفقاً للكثير من كتيبات المعايير مثل دليل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واسفير، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها، مع العلم أن المعايير المذكورة في هذه الكتيبات تتعلق باللاجئين في حالات الطوارئ.

٤. لا يمكن للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تشهد و/ أو أن تؤكد أهلية البنية التحتية و/ أو المرافق تحت الأرض من الناحية الوظيفية.

٥. لا يمكن للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تشهد و/ أو أن تؤكد مدى سلامة البنية التحتية

تسلط الوثيقة الضوء بشكل واضح على ما يمكن أو لا يمكن للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القيام به. ووفقاً لرأي الشخص المختص، "لا يمكن للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تشهد و/ أو تؤكد إذا ما كان الموقع المذكور يستوفي المعايير الإنسانية المنصوص عليها في الكثير من كتيبات المعايير مثل دليل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واسفير، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها، مع العلم أن المعايير المذكورة في هذه الكتيبات تتعلق باللاجئين في حالات الطوارئ".

في الواقع، جاء هذا التقييم ليقضي على أمل الممثل الخاص للأمين

قصة أشرف المكتومة

العام في استخدام طرف ثالث للتأكيد على أنّ مخيم ليبرتي يستوفي المعايير الدولية، إلا أنّ الضغوط التي تعرض لها الشخص المختص لم تفشل في تحقيق النتائج المتوقعة فحسب، بل شكّلت أيضاً تحدياً كبيراً للممثل الخاص للأمين العامز فهو يعلم أنّ شهادته في ما يتعلّق بظروف المخيم لا تتمتع بالمصداقية، فما كان منه إلا الاستعانة بكبير بورجوا، ممثلة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق، وفرانثيسكو موتا، رئيس مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وتقرّر إعداد مسودة لبيان صحفي بحيث تصبح مذكرة التفاهم هي الوثيقة المرجعية للمعايير الدولية. وفي ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، صدر البيان الصحفي لإعلان أنّ "المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أكّدا أنّ البنية التحتية والمرافق في مخيم ليبرتي تتوافق مع المعايير الإنسانية الدولية المنصوص عليها في مذكرة التفاهم؛" يا للمفارقة! لقد أصبحت مذكرة التفاهم الموقعة من قبّل فالح الفياض، مستشار الأمن الوطني، وكويلر، الممثل الخاص للأمين العام، مصدراً للقانون الإنساني الدولي يتجاوز مهمة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكتيبات المعايير الإنسانية مثل دليل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واسفير١٣، ومنظمة الصحة العالمية. ولنتذكّر أنّ فالح الفياض، بصفته رئيس لجنة أشرف التي من شأنها جعل حياة سكان أشرف "لا تُحتمل" وطرد السكان من العراق، وعد في اجتماع

^{١٣} للمزيد من التفاصيل قم بزيارة الموقع التالي:

<http://www.spherehandbook.org/en/what-is-sphere>

قصة أشرف المكتومة

عَمَّان في ٢٨ ايلول / سبتمبر ٢٠١١ بعدم تطبيق المعايير الإنسانية للأمم المتحدة على الإرهابيين في مخيم أشرف، في حين أن الممثل الخاص للأمين العام تعهد بتكريس جهود بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لدعم الحكومة العراقية لتحرير مخيم أشرف من الإرهابيين من منظمة مجاهدي خلق الإيرانية!

ومن الجدير بالذكر أن البيان الصحفي الذي أصدرته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ تمت صياغته بحيث:

١. لا يتم ذكر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العملية إذ أنه نأى بنفسه عن مسألة المصادقة على أن المخيم يستوفي المعايير الإنسانية.

٢. يتم الإغفال عمداً عن عمل خبير إدارة الملاجئ مارتن زيرن الذي دام أسبوعين. وعَبَّرَ كويلر عن امتنانه لكل من تعاون في تلك العملية، ولم يذكر العمل الذي قام به الخبير الذي عيَّنته الأمم المتحدة مقابل كلفة عالية، بكل بساطة لأنه لم يصادق على أن مخيم ليبرتي يستوفي المعايير الإنسانية.

٣. لم تتم الإشارة إلى كتيبات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واسفير، ومنظمة الصحة العالمية، بل اعتبرت مذكرة التفاهم مرجعاً، على الرغم من أن من وضعها هم الأشخاص الذين رفضوا تطبيق المعايير الإنسانية للأمم المتحدة على قضية أشرف.

قصة أشرف المكتومة

في التقرير الثاني الذي قَدَّمَهُ الأمين العام لمجلس الأمن بموجب القرار رقم ٢٠٠١ لعام ٢٠١١، كتب مارتن كويلر: "في ٣١ كانون الثاني / يناير، قرّر مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن البنية التحتية والمرافق في مخيم الحرية " ليبرتي" تتوافق مع المعايير الإنسانية الدولية الأساسية التي تنصّ عليها مذكرة التفاهم"١٤. إلا أنّ وثيقة المفوضية العليا للأمم المتحدة المذكورة أعلاه تظهر العكس، وقد كنتُ شاهداً على الضغوط، بل التهيب، الذي تعرّض له خبير الملاجئ الذي عينته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لكن بالرغم من كلّ الضغوطات، لم يشهد الخبير أنّ مخيم ليبرتي يتوافق مع المعايير الإنسانية. لا شكّ إذاً أنّ كويلر ضلّل سكان مخيم أشرف، والمجتمع الدوليّ، والأخطر من ذلك أنه كذّب على مجلس الأمن.

في الواقع، إنّ العملية بأكملها التي تمّ تصويرها في مذكرة التفاهم يَشُوْبُهَا قدر كبير من التلاعب والممارسات المُضَلَّلَة، في حين منَع المجتمع الدوليّ من القيام بأيّ عملية مستقلة للتحقق من ظروف المخيم؛ وإنني أتذكّر جيداً الاجتماعات في مخيم أشرف حيث كان كويلر يطلب من سكان المخيم أن يثقوا به، لكن عندما انكشفت الحقائق، راح سكان مخيم أشرف ومؤيدوهم في جميع أنحاء العالم يرددون: "عارّ عليك يا كويلر".

^{١٤} وثيقة مجلس الأمن S/2012/185، ٢٩ آذار / مارس ٢٠١٢، الفقرة ٣٨.

قصة أشرف المكتومة



مسجد أشرف الذي بناه السكان في الفترة التي كان فيها المخيم تحت
السيطرة العسكرية الأمريكية

قصة أشرف المكتومة



أشرف- منظر من الأعلى



مخيم ليبرتي- مقطورات محمية بـ17,500 جدار خرساني على شكل T
في فترة وجود الجنود الأميركيين

قصة أشرف المكتومة



مخيم ليبرتي- المقطورات بعد إزالة العراقيين للجدران على شكل T بعد انتقال سكان أشرف إليها، تاركين بذلك السكان من دون أي حماية ضد الهجمات الصاروخية



مخيم ليبرتي- حالة البنى التحتية المزرية

قصة أشرف المكتومة



مخيم ليبرتي عائم بعد أن امتزجت مياه الأمطار بمياه الصرف الصحي،
مما جعل البيئة غير ملائمة بتاتا للسكن

مجاهدو خلق ضحايا انتهاك بعثة الأمم

المتحدة لمساعدة العراق

لمبدأ "افتراض البراءة"

إن "افتراض البراءة" هو قاعدة من قواعد القانون الدولي العام المطبق في كافة الأوقات وتحت كافة الظروف. وقد تطوّرت هذه القاعدة لتصبح من إحدى القواعد القطعية للقانون الدولي (القواعد الآمرة) التي يستحيل الخروج عنها حتى في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة. إلا أنّ هذه القاعدة، التي وردت أيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يشكّل العراق طرفاً فيه، تم تجاهلها بانتظام من جانب الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي. والأهم من ذلك، هو سلوك الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، مارتن كوبلر، الذي بذل كل ما بوسعه لإعاقة سير القانون، ولتأييد افتراض ذنب سكان أشرف بالقيام بجرائم غير محددة. وبناءً على هذا الافتراض، وقّع الممثل الخاص للأمين العام، كوبلر، في ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، نصاً غريباً أسماه "مذكرة تفاهم" يهدف إلى تشريع أعمال الحكومة العراقية ضد سكان أشرف، التي تخالف التزامات العراق الدولية.

ويكفي الاطلاع على مذكرة التفاهم لتتكشف أهداف خبيثة مكتوبة بلغة تبدو للأشخاص غير المطلعين على المسألة وكأنها عادية جداً. لكن بما أنني شاركت في وضع مسودة هذه المذكرة، فأنا أعرف معانيها

قصة أشرف المكتومة

الحقيقية جيداً. على سبيل المثال، ورد في مقدّمة المذكرة "نظراً لقرار الحكومة العراقية إيجاد حل سلمي ودائم من خلال نقل سكان مخيم العراق الجديد (أشرف) إلى الموقع الانتقالي المؤقت (مخيم ليبرتي)، تحضيراً لمغادرتهم الأراضي العراقية"، إلا أنّ قرار^{١٥} الحكومة العراقية المشار إليه في هذه الجملة ينصّ على إغلاق مخيم أشرف، وطرد سكانه من العراق، وتوقيف الأشخاص الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف زائفة في إيران أو العراق، ومحاكمة أي فرد أو منظمة تتعامل مع سكان أشرف. ولم تستخدم الحكومة في عباراتها عن أشرف أي مصطلحات مثل "حل سلمي ودائم"، بل إنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق هي من أوصت باستخدام هذه الكلمات في مذكرة التفاهم لمساعدة الحكومة العراقية على إخفاء نواياها الحقيقية. ولعلّ أكثر البنود إثارةً للإعتراض في مذكرة التفاهم هو البند السابع الذي ينصّ على أنّ "قيام المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحديد وضع لاجئ وفقاً لمهمتها لا يستوجب بالضرورة قيام الحكومة العراقية بمنح وضع لاجئ"، وقد تمت إضافة هذه الجملة، كما سبق وأوضحنا، لحرمان سكان أشرف من أي منفعة ناتجة عن تحديد وضع لاجئ من جانب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما أنّ أي مراقب متنبه كان ليلحظ أنّ مذكرة التفاهم أغفلت بشكل متعمد عن معالجة عدد من المسائل المرتبطة بحقوق السكان، بما فيها حقوق التعويض والملكية. ولطالما ادّعت الحكومة العراقية أنّ سكان أشرف لا يتمتعون بأي حقوق كونهم "إرهابيين".

^{١٥} قرار مجلس الوزراء في ١٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٨ المشار إليه أعلاه، ص. ٨.

قصة أشرف المكتومة

والجدير بالذكر أن مذكرة التفاهم الموقعة بالنيابة عن الأمم المتحدة تنتهك كافة المواد الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك:

المادة ٢: " لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، ..."

المادة ٣: " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه."

المادة ٥: " لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة."

المادة ٩: "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً."

المادة ١٠: " لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأي تهمة جنائية توجه إليه."

المادة ١١: " (١) كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه."

المادة ١٢: "لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات."

قصة أشرف المكتومة

المادة ١٣: " (١) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة."

المادة ١٤: " (١) لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد."

وبصفتي رئيس مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والشخص المسؤول عن المسائل المتعلقة بمخيم أشرف ومستشار الممثل الخاص للأمين العام منذ العام ٢٠٠٩ لغاية العام ٢٠١٢، راقبت وضع سكان أشرف لأكثر من ثلاثة أعوام وكنت شاهداً على مدى اضطهادهم لدرجة تجريدهم من صفتهم الانسانية. ومنذ وصول الممثل الخاص للأمين العام، كويلر، إلى العراق، تحوّلت الأمم المتحدة من جهة مكلفة من جانب مجلس أمن الأمم المتحدة لمساعدة الشعب العراقي في عملية الصلح وإعادة البناء، إلى أداة لمساعدة رئيس الوزراء المالكي في عملياته الانتقامية ضد سكان أشرف والمتعاطفين معهم من العراقيين. وقد سهّلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام مارتن كويلر، عملية طرد السكان القسري من مخيم أشرف الذي أقاموا فيه لمدة ٢٦ عاماً، إلى مخيم ليبرتي، الذي تم تقييمه في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١ على أنه مخيم غير آمن ولا يستوفي المعايير الإنسانية اللازمة. وقد حرم مخيم ليبرتي السكان من كرامتهم، وسلامتهم، وأمنهم، في حين حرمتهم الحكومة العراقية من حرية التنقل، وممارسة النشاطات التي من شأنها تعزيز ظروفهم المعيشية، وقيام عائلاتهم، والمحامين، والمنظمات غير الحكومية والديبلوماسيين والبرلمانيين

قصة أشرف المكتومة

بزيارتهم. وبذلك، يكون كويلر قد ساعد الحكومة العراقية، بالنيابة عن الأمم المتحدة، على تنفيذ تدابير ضد سكان أشرف تتعارض مع رسالة وفحوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

في المقابل، أفاد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في مداواته في ٤ أيار / مايو و ٣٠ آب / أغسطس ٢٠١٢ حول المراسلات المقدّمة من جانب عدد من سكان أشرف بما يلي:

يتمتع سكان مخيم ليبرتي بوضع "الأشخاص المحميين" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة؛

إنهم ملتسمو لجوء؛

لم تسبق إدانتهم أو محاكمتهم بأي جرائم؛

إن ظروف العيش في مخيم ليبرتي شبيهة بظروف العيش في مركز اعتقال؛

لا يتمتع السكان بحرية التنقل أو التفاعل مع العالم الخارجي؛

إن وضع سكان مخيم ليبرتي شبيه بوضع المعتقلين أو السجناء؛

ما من تبرير قانوني لاحتجاز الناس في مخيم ليبرتي؛

يتعارض هذا الاحتجاز مع معايير ومبادئ القانون الدولي لحقوق

قصة أشرف المكتومة

الإنسان؛

إن احتجاز السكان في مخيم ليبرتي يتعارض وأحكام المادة ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٩ و ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

لذلك، طلب الفريق العامل من الحكومة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لمعالجة الوضع ليصبح متماشياً مع المعايير والمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. "ويعتبر الفريق العامل، أنّ الحلّ الأنسب، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة ظروف القضية، هو الإفراج الفوري عن السكان وإزالة كافة القيود المرتبطة بحرية تنقلهم، ومنحهم الحق في الحصول على تعويض، وفقاً للمادة ٩(٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

وبدلاً من اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الوضع، استهمل الممثل الخاص للأمين العام، كويلر، إلى جانب السلطات العراقية حملة تضليل تهدف إلى ممارسة الضغوطات على الفريق العامل لتغيير موقفه. في الواقع، إنّ إصرار كويلر واستمراره بتضليل المجتمع الدولي يؤدّي إلى خسارة في أرواح الأشخاص المحميين وملتمسي اللجوء، وهو أمر يستلزم تحقيقاً دقيقاً. كما أنّ صمت مقرّ الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك يُعتبر اشتراكاً في الجريمة.

امتثال مجاهدي خلق لسيادة القانون والإجراءات القانونية

بصرف النظر عن أي اعتبار سياسي، أصرّ مجاهدو خلق على تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ما يتعلّق بأعضاء المنظمة في أشرف، إلا أنّ اعتبارات سياسية أخرى تتجاوز القانون الدولي كانت تزيد طينتهم بلاءً.

فقد عارض سكان أشرف عملية نقلهم من مخيم أشرف، لأنهم يعتبرون، وهم على حقّ، أنّ بعد إقامتهم في مخيم أشرف لمدة ٢٦ عاماً، اكتسبوا حقوقاً محمية بموجب القانون الدولي. كما اعتبروا أنّه في حال نقلهم قسراً، فإنّ عملية نقلهم القسرية تخضع لقواعد وأنظمة محدّدة، وتوقعوا أنّ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على الأقل ستراقب تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي^{١٦}. إلا أنّ

^{١٦} المبدأ ٦ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2)

١. لكل إنسان الحق في الحماية من أن يشرد تعسفاً من مسكنه أو من محل إقامته المعتاد.
٢. يندرج تحت حظر التشريد التعسفي التشريد في الأحوال التالية:
(أ) عندما يقوم على أساس سياسات الفصل العنصري، أو "التطهير العرقي"، أو أية ممارسات مماثلة رامية أو مؤدية إلى تغيير التركيبة الإثنية أو الدينية أو العرقية للسكان المتضررين؛

قصة أشرف المكتومة

الأمم المتحدة والسلطات الغربية (أعضاء قوات الائتلاف التي غزت العراق) فضلت تجاهل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بحجة "السيادة" في بلد جاء فيه الوضع الراهن نتيجة احتلال أجنبي للعراق. بالإضافة إلى ذلك، كان تصرف مارتن كويلر مبنياً على افتراض أن سكان أشرف إرهابيون، فلم يعترف بأي من حقوقهم، بسبب الانتهازية السياسية. وقد اعتبرت، أنا شخصياً، أن العملية التي شاركت فيها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق غير أخلاقية وغير قانونية، وقد دفعني ضميري، ليس إلى النأي بنفسي عما يحصل فحسب، بل إلى إدانته واستنكاره، طبقاً لقواعد السلوك الخاصة بموظفي الأمم المتحدة.

من جانبها، أظهرت منظمة مجاهدي خلق سلوكاً مثالياً في ما يتعلق باحترام سيادة القانون والإجراءات القانونية. فقد حارب المجاهدون بصبر وثبات لأكثر من عقد في إطار إجراءات قضائية طويلة ومضیعة للوقت أمام عدة سلطات مختصة في عدة بلدان، ووفقاً لأنظمة قانونية مختلفة. وعلى الرغم من عدوانية بعض الحكومات، بحجة المصالح الوطنية، لم تخسر منظمة مجاهدي خلق أي قضية أمام أي محكمة

(ب) في حالات النزاع المسلح، ما لم يتطلبه أمن المدنيين المعنيين أو تحتمه

أسباب عسكرية؛

(ت) في حالات مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تبررها مصلحة الجمهور

العليا والغالبية؛

(ث) في حالات الكوارث، ما لم يكن ضرورياً إجلاء الأشخاص المتضررين

حفاظاً على سلامتهم وصحتهم؛

(ج) عندما يستخدم كأداة للعقوبة الجماعية.

٣. لا يجوز أن يستمر التشريد مدة أطول مما تقتضيه الظروف.

قصة أشرف المكتومة

مستقلة. وعلى عكس أمانة الأمم المتحدة التي شجعت على الإفلات من العقاب من خلال المصادقة على تقارير متلاعب بها ومزاعم غير مثبتة، نظرت محاكم الدول الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة في الوقائع والأدلة المثبتة، ومارست سيطرة مشددة على المزاعم الخاطئة التي قدّمتها الفروع التنفيذية لحكوماتها.

المملكة المتحدة

أصدرت لجنة الاستئناف للمنظمات المحظورة، وهي فرع للمحكمة العليا تم إنشاؤها بموجب قانون الإرهاب لعام ٢٠٠٠ للاستئناف في القضايا التي يرفض فيها وزير الدولة لشؤون وزارة الداخلية شطب منظمة عن قائمة المنظمات المحظورة، أصدرت حكماً في تاريخ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧، أفادت فيه أنه عند إصدار قرار بإبقاء منظمة مجاهدي خلق في قائمة المنظمات المحظورة، أساء وزير الشؤون الداخلية تفسير القانون، وتجاهل حقائق مهمة واتخذ "قراراً جائراً". ونادراً ما تعتبر المحاكم القرارات الحكومية "جائرة".

في هذا السياق، وبعد أن نظرت اللجنة في المادة السرية، قالت: "إن القرار في المرحلة الأولى كان مشوباً ولا بد من وضعه جانباً. وحيث أننا نظرنا بدقة في كافة المواد أماننا، استنتجنا أنّ القرار الذي صدر في المرحلة الأولى يعتبر قراراً جائراً مخالفاً للقانون. ونحن ندرك أن مثل هذا الاستنتاج غير شائع، إلا أننا نرتأي أن هذه اللجنة هي في موقف (غير اعتيادي) تملك فيه كافة المواد المتصلة بهذا القرار".

وحيث اتضح للجنة الاستئناف للمنظمات المحظورة أن قرار اعتبار

قصة أشرف المكتومة

منظمة مجاهدي خلق كمنظمة محظورة هو قرار جائر، أمرت اللجنة وزير الدولة أن يقدم للبرلمان مسودة أمر بموجب القسم ٣(ب) من قانون العام ٢٠٠٠، الذي يفيد بشطب منظمة مجاهدي خلق عن قائمة المنظمات المحظورة في الجدول رقم ٢ من القانون المذكور. وارتأى وزير الدولة المطالبة باستئناف القرار، إلا أن اللجنة لم توافق على طلبه، بعد أن ارتأت أن فرص نجاح الحكومة ضئيلة. فجددت الحكومة استئنافها أمام محكمة الاستئناف العليا.

وأوردت محكمة الاستئناف ١٧ أنه لا بد من الإيفاء بشرطين واردين في الحكم ١٢(١) من أحكام لجنة الاستئناف للمنظمات المحظورة لعام ٢٠٠٧، لدى إدراج المنظمات. وعملاً بالشروط الأولى، يتعين على وزير الدولة توضيح أسباب اعتبار المنظمة منظمة محظورة متورطة بأعمال إرهابية، وتقديم ملخص عن الأدلة التي تم الاستناد إليها. أما الشرط الثاني فيفرض على وزير الدولة تقديم هذه الأدلة التي يعتمد عليها في وجه النقاط المحددة المطروحة في الاستئناف. وأفادت المحكمة أنها عاينت المادة السرية المتوفرة لدى المستأنف (وزير الداخلية). وقد ساهمت هذه المادة في تعزيز استنتاجه أن عملية صناعة القرار في هذه الحالة لم تتطابق مع معايير القانون العام البريطاني. وتذكرت المحكمة أنه عقب التحقيقات المكثفة التي أجرتها قوات الائتلاف، منحت السلطات العسكرية الأميركية سكان أشرف وضع "الأشخاص المحميين" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة في تاريخ ٢ تموز / يوليو

^٧ وزير الداخلية (المستأنف) ولورد ألتون ليفريول وغيره (المستأنف ضده)، [2008] محكمة الاستئناف في انكلترا وويلز القضايا المدنية ٤٤٣، القضية رقم ٢٠٠٧/٩٥١٦.

قصة أشرف المكتومة

٢٠٠٤. وقّرت المحكمة أنّ "هذا الوضع يتنافى كلياً مع أي وضع من أوضاع الأشخاص المحميين الذين تمت معاملتهم بعد ذلك كإرهابيين". وفي تاريخ ٧ أيار / مايو ٢٠٠٨، صادقت محكمة الاستئناف على نتائج لجنة الاستئناف للمنظمات المحظورة، وأمرت الحكومة بتقديم أمر للبرلمان بشطب منظمة مجاهدي خلق عن قائمة المنظمات المحظورة. وبالفعل، قدّمت الحكومة هذا الأمر الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع من جانب كلا مجلس النواب ومجلس الشيوخ في تاريخ ٢٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٨.

المجتمعات الأوروبية

بادرت المحكمة الابتدائية للمجتمعات الأوروبية في حكمها الأول (منظمة مجاهدي خلق الإيرانية - I) إلى إلغاء قرار المجلس رقم EC/2005/930، الذي تم بموجبه إدراج منظمة مجاهدي خلق على قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية المحظورة ١٨. وفي حكمها الثاني (منظمة مجاهدي خلق الإيرانية - II) ١٩، ألغت المحكمة الابتدائية قراراً آخر بسبب عجز المجلس عن تقديم أسباب وافية لعدم أخذه في الاعتبار حكم لجنة الاستئناف البريطانية للمنظمات المحظورة، وهي محكمة بريطانية عليا تعنى باستئنافات

^٨القضية رقم T-228/02، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ضد مجلس الاتحاد الأوروبي [منظمة مجاهدي خلق الإيرانية I]، ٢٠٠٦ المجلس الأوروبي المعني باللاجئين، I-4665، II.

^٩القضية رقم T-228/02، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ضد مجلس الاتحاد الأوروبي [منظمة مجاهدي خلق الإيرانية I]، ٢٠٠٦ المجلس الأوروبي المعني باللاجئين، 2008 WL 4657820 (٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨).

قصة أشرف المكتومة

المنظمات التي يعتقد أنها متورطة بأعمال إرهابية. وفي تاريخ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧، أجازت لجنة الاستئناف للمنظمات المحظورة استئناف قرار وزير الداخلية الذي رفض شطب منظمة مجاهدي خلق عن القائمة كمنظمة إرهابية. ووصفت لجنة الاستئناف للمنظمات المحظورة القرار بأنه "جائر" وغير منطقي. وقد تم إبلاغ المجلس الأوروبي عن قرار لجنة الاستئناف للمنظمات المحظورة بيد أنه على الرغم من ذلك تبنى القرار رقم EC/2007/868 وحدثت القائمة مع إبقاء اسم منظمة مجاهدي خلق مدرجاً فيها. لكن المحكمة الابتدائية أمرت بشطبها.

وفي حكمها الثالث، في قضية منظمة مجاهدي خلق ضد مجلس الاتحاد الأوروبي، المدعوم من الجمهورية الفرنسية ولجنة الجماعات الأوروبية (منظمة مجاهدي خلق الإيرانية - III)، اعتبرت المحكمة أن استمرار تجميد أموال المستأنف بموجب القرار المتنازع عليه رقم EC/2007/868 هو نتيجة إجراء لم يحترم حقوق الدفاع التي يتمتع بها المستأنف، فأبطلت هذا القرار بقدر ما يتعلق بمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية ٢٠.

الولايات المتحدة الأمريكية

في قضية "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (مقدم الطعن) ضد وزارة الخارجية الأمريكية وهيلاري رودهام كلينتون، بصفتها وزيرة

^{٢٠}القضية رقم T-228/02، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ضد مجلس الاتحاد الأوروبي [منظمة مجاهدي خلق الإيرانية III]، ٢٠٠٨ WL 5082977 (٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨).

قصة أشرف المكتومة

الخارجية (المطعون ضدّهما)" ٢١، وبعد مضي ٣٠ شهراً من أمر المحكمة بالتحقق من تسمية المنظمة وعجز وزيرة الخارجية عن القيام بذلك، سعت منظمة مجاهدي خلق للحصول على أمر امتثال بإلغاء إسم المنظمة عن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. واعتبرت محكمة الاستئناف الأميركية في مقاطعة كولومبيا أنه وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب أو قانون باتريوت وتعديلاته، يتعين على المحكمة، من أجل إلغاء التسمية واعتبارها غير قانونية، أن تفتتح بأن هذه التسمية:

(أ) تعسفية، أو نزوية، أو ناتجة عن إساءة تقدير، أو مخالفة للقانون

(ب) تتعارض مع الحق، أو السلطة أو الامتياز أو الحصانة الدستورية

(ت) تتخطى الاختصاص أو السلطة أو الحدود القانونية أو تفنقر إلى الحق القانوني

(ث) تفنقر إلى دعم جوهري في السجل الإداري ككل أو في المعلومات السرية المقدمة إلى المحكمة، وفقاً للفقرة (٢)

(ج) لا تتماشى مع الإجراءات اللازمة قانوناً

وبعد تطبيق اختبارات التسمية غير القانونية أعلاه، وجدت محكمة الاستئناف الأميركية أن تسمية منظمة مجاهدي خلق كمنظمة إرهابية أجنبية تفنقر إلى الدعم الجوهري في السجل الإداري، وأن إجراءات الوزارة لم تتماشى مع الإجراءات القانونية. وخلصت

^{١١} أصدرت محكمة الاستئناف الأميركية في مقاطعة كولومبيا، في القضية رقم 12-

1118، حكماً في ١ حزيران / يونيو ٢٠١٢

قصة أشرف المكتومة

المحكمة إلى أن "الوزيرة عجزت عن منح منظمة مجاهدي خلق الحماية اللازمة بموجب الإجراءات القانونية" وأمرت وزيرة الخارجية إما برفض أو تقديم عريضة منظمة مجاهدي خلق في غضون فترة لا تزيد عن أربعة أشهر اعتباراً من تاريخ إصدار هذا الرأي. وفي حال عجزت وزيرة الخارجية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة في غضون هذه الفترة، سوف توافق المحكمة على عريضة أمر الامتثال لإلغاء تسمية المنظمة كمنظمة إرهابية أجنبية.

وفي رسالة موجهة إلى محكمة الاستئناف الأميركية في مقاطعة كولومبيا في تاريخ ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، أي قبل ثلاثة أيام من انتهاء مهلة الأربعة أشهر، كتبت وزارة العدل الأميركية: "تبلغ بموجبه المحكمة أن الوزيرة، وبعد تبليغ الكونغرس، ألغت تسمية منظمة مجاهدي خلق كمنظمة إرهابية مع نفاذ هذا القرار اعتباراً من اليوم".

اسبانيا

في تاريخ ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩، قدّم المحامي أنيبال بوردالو هويدوبرو، ممثل سيد مرتضى كوماري زاده ومحمد رضا مهدي، شكوى جنائية لدى محكمة التحقيق المركزية رقم ٤ (محكمة وطنية)، في مدريد، ضد الفريق عبد الحسين الشمري، الضابط العراقي الذي أمر بشنّ الهجمات على مخيم أشرف في ٢٨-٢٩ يوليو/ تموز ٢٠٠٩، وأشرف عليها، بتهمة ارتكاب جرائم ضد المجتمع الدولي المنصوص عليها والتي يعاقب عليها القانون بموجب المواد ٦٠٧ مكرر، ومن ٦٠٨ إلى ٦١٤ مكرر، والمادة ٦١٥ مكرر من القانون الجنائي

قصة أشرف المكتومة

الإسباني بالإضافة إلى ارتكاب أحد عشر جريمة قتل (المواد ١٣٩ و ١ و ٣ من القانون الجنائي) وارتكاب ٤٨٠ جريمة إصابات خطيرة (المادة ١٧٤ وما يليها من القانون الجنائي) و ٣٦ جريمة اعتقال غير شرعي (المادة ١٦٣ وما يليها من القانون الجنائي) وجرائم تعذيب (المادة ١٧٤ وما يليها من القانون الجنائي) وجريمة اتلاف ممتلكات (المادة ٢٦٣ من القانون الجنائي) وجميعها تعد انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة الموقعة بتاريخ ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ والمصدق عليها من إسبانيا والعراق والبروتوكول الخاص رقم ١ بدءاً في ٨ حزيران / يونيو ١٩٧٧.

لتحقيق اختصاص في ظل الاختصاص العالمي، قررت محكمة التحقيقات المركزية إرسال خطاب دولي تنظيمي إلى السلطات القضائية المختصة في جمهورية العراق للتأكد من وجود إجراءات قانونية تم اتخاذها حالياً أو سابقاً بخصوص التحقيق في الوقائع المذكورة في القضية، وفي حالة وجود إجراءات، الاطلاع على النتائج التي تم التوصل إليها، وإلى حين الحصول على هذه المعلومات، لا يمكن إغلاق القضية كما طلب مكتب النائب العام.

وفي ٣١ أيار / مايو ٢٠١٠، ردت وزارة الخارجية العراقية على الخطابات التنظيمية بأن العراق قد أجرى تحقيقات قانونية في المسألة، وأنه حريص على التوصل إلى "حل بشأن سكان أشرف بما يتوافق مع القانون الدولي". وعلى ضوء هذا الرد، طلب مكتب النائب العام الاستمرار في الإجراءات بتاريخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠.

وفقاً للمادة رقم ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، تلتزم الأطراف الموقعة

قصة أشرف المكتومة

بالبحث عن الأشخاص المتهمين بارتكاب أو بإصدار أمر بارتكاب انتهاكات جسيمة، كما تلتزم باستدعاء هؤلاء الأشخاص، مهما كانت جنسياتهم، للمثول أمام محاكمها المختصة. وبما أن عدداً من تقارير الأمم المتحدة أكد ادعاءات مقدّم الطعن بأنه لم يتم إجراء تحقيقات فعلية واستقصاء حقائق، أصدرت المحكمة خطاباً دولياً تنظيمياً إلى الجهات المختصة في جمهورية العراق لتنفيذه ضدّ المطعون ضده، ولاستدعائه أمام المحكمة لتقديم إقرار بشأن الوقائع المزعمة.

كما قدّم المحامي أنيبال بوردالو هودوبرو ملحقاً بالدعوى التي أقامها بتاريخ ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩ فيما يتعلق باستمرار وتزايد وتيرة انتهاكات اتفاقية جنيف الرابعة، وطلب أن تشمل الدعوى الأشخاص التالية أسماؤهم: علي الياسري، وصادق محمد كاظم، والمقدّم نزار، والمقدّم حيدر عذب ماشي. وفي ٣ آذار / مارس ٢٠١١، قامت النيابة بتمديد القضية بناءً على طلب المحامي، وطلبت شهادة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، أد ميلكرت، ف رفض الأمين العام للأمم المتحدة تفويض ممثله لإدلاء بشهادته أمام المحكمة الإسبانية.

وفي ١٤ تموز / يوليو ٢٠١١، وافقت النيابة مجدداً، بناءً على طلب محامي مقدّم الطعن، على تعديل الاتهامات الموجهة لتشمل اللواء علي غيدان مجد، والمقدم عبد اللطيف العنابي، والرائد جاسم محمد عليف التمامي الذين تم استدعاؤهم للمثول أمام المحكمة بتاريخ ٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١. وقدّمت النيابة خطاباً تنظيمياً إلى السلطات المختصة في العراق بهذا الشأن. وتضمّنت الاتهامات الجديدة الهجوم الجديد الذي شنته القوات العراقية على مخيم أشرف

قصة أشرف المكتومة

بتاريخ ٨ نيسان / أبريل ٢٠١١ الذي تسبب، وفقاً للأمم المتحدة، في مقتل ٣٦ شخص وإصابة المئات، إلا أنّ هؤلاء الأشخاص لم يمثلوا أمام القاضي ولا تزال القضية معلقة.

فرنسا

في ١٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٣، في الساعة السادسة صباحاً، هاجم حوالي ١٣٠٠ شخص من قوات الشرطة المدججة بالأسلحة الثقيلة مكاتب المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية و١٢ منزلاً آخرًا للاجئين الإيرانيين في ضواحي مدينة باريس، أوفير سور واز. وقد صفت وسائل الإعلام الفرنسية الهجوم بالسياسي وغير المسبوق، وقد تمّ اتهام ٢٤ شخصاً بالضلوع في أعمال إرهابية.

وفي ١١ أيار / مايو ٢٠١١، أصدر قاضي التحقيق في باريس، في دائرة مكافحة الإرهاب، حكماً بإسقاط جميع تهم الإرهاب وتمويل الإرهاب عن ٢٤ عضو من المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. وقد خلص قاضي التحقيق إلى أنه بعد عشرة أعوام من التحقيقات المكثفة، لم يتمّ التوصل إلى دليل يثبت تهم ارتكاب أعمال إرهابية في حق منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. كما أفاد مكتب النائب العام في باريس أيضاً بعدم وجود أدلة كافية، وبضرورة إسقاط التهم.

وكانت فرنسا الدولة الوحيدة العضو في الاتحاد الأوروبي التي استأنفت حكم المحكمة الابتدائية الخاصة بالمجتمعات الأوروبية في قضية منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ضد مجلس الاتحاد الأوروبي في ٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨. إلا أنّ المحكمة ردّت الاستئناف وألزمت جمهورية فرنسا بدفع التكاليف.

كندا

في ظل تأثير التطورات القضائية في أوروبا والولايات المتحدة فيما يتعلق بوضع مجاهدي خلق، قامت كندا في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢ بشطب منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عن قائمة المنظمات الإرهابية واستبدالها بقوة القدس التابعة للحرس الثوري الإسلامي الإيراني.

وبناءً عليه، ساد العدل خارج نظام الأمم المتحدة.

الملاحق

١. بيان قيادة قوات المتعددة الجنسية في العراق لمناسبة توقيع «اتفاق أفراد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية» في أشرف بالعراق
٢. رسالة قيادة قوات المتعددة الجنسية في العراق لتقديم ضمانات من قبل الحكومة العراقية لسكان أشرف لتقديم الخدمات العامة - ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٤
٣. رسالة تهنئة قوات المتعددة الجنسية في العراق لسكان أشرف بالموقع الجديد لهم كأفراد محميين - ٢١ تموز / يوليو ٢٠٠٤
٤. اتفاق من أجل أفراد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية
٥. رسالة قيادة قوات المتعددة الجنسية في العراق بشأن حقوق سكان أشرف - ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥
٦. بيان السفارة الأمريكية بشأن نقل مسؤولية أمن مخيم أشرف - ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨

قصة أشرف المكتومة

٧. بيلاي المفوضية السامية لحقوق الانسان تستنكر الهجوم العراقي الذي أدى الى مقتل ٣٤ شخصا وتطالب باجراء تحقيق - ١٥ نيسان / أبريل ٢٠١١
٨. اميل وزارة الخارجية الأمريكية بقيادة أمريكا قبل الهجوم في ٨ نيسان / أبريل ٢٠١١
٩. السناتور جون كيري يدين الهجوم في الثامن من نيسان/ ايلول على مخيم أشرف - ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١١
١٠. رسالة مارتن كويلر الى سكان أشرف بشأن توقيع مذكرة التفاهم - ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١
١١. نص مذكرة التفاهم
١٢. تقرير خبير المأوى في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة بشأن معايير مخيم ليبرتي - ١٩ تموز / يوليو ٢٠١٣
١٣. الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للأمم المتحدة بشأن مخيم ليبرتي في دورته الرابعة و الستين المعقودة في الفترة ٣٠ نيسان / ابريل حتى ٤ أيار/ مايس ٢٠١٢
١٤. الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للأمم المتحدة بشأن مخيم ليبرتي في دورته الرابعة و الستين المعقودة في الفترة ٢٧-٣١ آب / اغسطس ٢٠١٢
١٥. تقرير السناتور روبرت توريسلي واستيفن اشنيبام بشأن زيارتهما للعراق - ١-٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣
١٦. شهادة طاهر بومدرا - لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي - ١٣ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٢
١٧. طاهر بومدرا - البرلمان البريطاني ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣
١٨. طاهر بومدرا - مقر الأمم المتحدة في جنيف - ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٣

قصة أشرف المكتومة

١٩. طاهر بومدرا - جلسة رسميه لجنة العلاقات مع العراق - البرلمان
الاوربي - ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٣



HEADQUARTERS
MULTI-NATIONAL FORCE - IRAQ
BAGHDAD, IRAQ
APO AE 09342-1400

25 June 2004

MNFI DCG

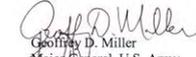
Mr. Baraai
Ashraf, Iraq

Dear Mr. Baraai,

Prime Minister Allawi of the Interim Iraqi Government (IIG) has given Ambassador Bremer, of the Coalition Provisional Authority, his assurances that the provision of essential services to the individuals living at Camp Ashraf will continue after sovereignty is transferred on 30 June, 2004. These services will be commensurate with the level of service at the quantities and prices as those received by Iraqi citizens living in Diyala' Province and will remain in effect until the final disposition of the individuals living at Camp Ashraf is determined. Prime Minister Allawi said that the IIG would agree to allow the MeK to purchase commodities and services (including oil/fuel, electricity, commerce, agriculture, and health) thus enabling them to remain self-sustaining at Camp Ashraf.

After the transfer of sovereignty, Multi-National Forces Iraq will facilitate transportation for those who need to discuss individual issues with the relevant IIG entities.

Very Respectfully,


Geoffrey D. Miller
Major General, U.S. Army
Deputy Commanding General

قصة أشرف المكتومة



HEADQUARTERS
MULTI-NATIONAL FORCE - IRAQ
BAGHDAD, IRAQ
APO AE 09342-1400

July 21, 2004

Deputy Commander

People of Ashraf
Ashraf, Iraq

I am writing to congratulate each individual living in Camp Ashraf on their recognition as protected persons under the Fourth Geneva Convention. This determination will assist in expediting the efforts of international organizations in your disposition as individuals in accordance with applicable international law.

You have signed an Agreement rejecting violence and terrorism. This sends a strong signal and is a powerful first step on the road to your final individual disposition.

In our efforts to reach a peaceful future for the people of Camp Ashraf, we will continue to seek the best disposition for each individual and commend you all for your patience and cooperation during this lengthy process.

Very Respectfully,


Geoffrey D. Miller
Major General, US Army
Deputy Commanding General

قصة أشرف المكتومة

AGREEMENT FOR THE INDIVIDUALS OF THE PEOPLE'S MUJAHEDIN ORGANIZATION OF IRAN (PMOI)

You are being offered your release from control and protection in exchange for your promise to comply with certain conditions. In exchange for your promises, you will be released from Multi-National Forces-Iraq control and protection as soon as reasonably practicable.

Please read the Agreement below. If you agree to abide by these terms, then sign your name at the bottom of the page.

AGREEMENT

I, _____, knowingly, willingly, and voluntarily enter into

this Agreement with Multi-National Forces-Iraq. I agree to the following:

- a. I reject participation in, or support for terrorism.
- b. I have delivered all military equipment and weapons under my control or responsibility.
- c. I reject violence and I will not unlawfully take up arms or engage in any hostile act. I will obey the laws of Iraq and relevant United Nations mandates while residing in this country.

I understand that I will be free to leave and to return home when viable disposition options become available. I understand that some of these disposition options include:

return to my nation of origin; admission to a third country; application to the Ministry of Displacement and Migration for continued residency in Iraq, or application to international organizations such as the United Nations High Commissioner for Refugees.

I agree to cooperate with Multi-National Forces-Iraq while these disposition options are

pursued. I agree to remain under the protection of Multi-National Forces-Iraq at Camp Ashraf until these options are completed. If I violate any terms of this Agreement, I may

be subject to prosecution or internment, and administrative sanctions. I promise to scrupulously comply with my Agreement.

SIGNATURE NAME (PRINTED) IDENTITY NUMBER

MNF-Iraq Representative PRINTED NAME, RANK DATE

قصة أشرف المكتومة



HEADQUARTERS
MULTI-NATIONAL FORCE - IRAQ
BAGHDAD, IRAQ
APO AE 09342-1400

October 7, 2005

MNFI-DCG

Ashraf, Iraq

To The PMOI General Secretary, Madame Sedigheh Hoseini and The Residents of Camp Ashraf

In June of 2004, the residents of Camp Ashraf were determined to be protected by the provisions of the Fourth Geneva Convention covering alien civilians in a territory of conflict.

Since that date, we believe that Coalition Forces and the residents of Camp Ashraf have greatly benefited from working together to ensure that the rights and protections provided by the Fourth Geneva Convention are enjoyed by the residents of Camp Ashraf, in the spirit of common humanitarianism.

As we approach the first anniversary of this legal determination, I would like to take this opportunity to review important rights and protections under international law that this determination provides to the residents of Camp Ashraf.

- i. The residents of Camp Ashraf have the right to protection from danger, violence, coercion, and intimidation, and to special protection for the dignity and rights of women;
- ii. They have the right to help in contacting their families outside Camp Ashraf, and their families have the right to help in contacting them;
- iii. They have the right to seek assistance from the International Committee of the Red Cross, the United Nations High Commissioner for Refugees, and from other international humanitarian organizations;
- iv. They have the right to freedom of thought, religion, expression, intra-community association, and political opinion; they also have the right to freedom from persecution and forced unpaid labor;
- v. They have the right to food, health care, and a quality of living which meets the standards of local residents of the territory in which they are protected;

قصة أشرف المكتومة

- vi. They have the right to fair treatment under the law, in accordance with Iraqi domestic law and international standards;
- vii. They have the right to pursue employment opportunities and profit-making activities which are consistent with local laws and can be taken without compromising their overriding right to personal safety;
- viii. They have the right to speak with representatives of the Coalition, the Protecting Power, privately and with confidence in the Coalition's humanitarian interest in their situation;
- ix. They have the right to refuse to return to their country of nationality, regardless of their legal status in the country in which they are protected;
- x. They have the right to depart the territory of conflict at any time for their country of nationality or for any other country for which they possess valid travel documentation.

All of these rights are essential for the protection of the residents of Camp Ashraf, and under the terms of the Fourth Geneva Convention, and they cannot be renounced, either by the residents of Camp Ashraf or by Coalition Forces.

It is important that the residents of Camp Ashraf are aware of the rights they enjoy, and of the ways in which they are able to exercise those rights. It is also important that all residents of Camp Ashraf understand that they are free to depart Iraq at any time, and that Coalition Forces and international and humanitarian organizations stand ready and willing to assist them.

All residents of Camp Ashraf wishing to return to the country of their nationality are eligible for assistance from Coalition Forces, the Iraqi Ministry of Human Rights, and the International Committee of the Red Cross (ICRC), which have helped nearly 300 people return to Iran and other countries in recent months.

All residents of Camp Ashraf who do not wish to return to their country of nationality and instead wish to seek an individual or family refugee status determination, and individual or family claims for resettlement in a third country, can request that their cases be referred to the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR).

Coalition Forces remain committed to fulfilling the humanitarian mission of ensuring that the important rights provided by the Geneva Conventions – to safety and security, to freedom of thought, to food and shelter – are respected at Camp Ashraf.

Please do not hesitate to contact the JIATF Commander, or to speak to any of the men and women under my command who work alongside them at Camp Ashraf, if you have any questions or concerns about your situation.

Communication is one of the most important tools we have in ensuring that the rights provided to the residents of Camp Ashraf are enjoyed equally by all. We welcome conversation with all of the people of Ashraf, and the men and women under my command look forward to hearing your thoughts and concerns.

Very Respectfully,


William H. Brandenburg
Major General, US Army
Commanding

2008 PRESS RELEASES

US Embassy Statement on Transfer of Security Responsibility for Camp Ashraf

US Embassy- Iraq

Dec 28, 2008

With the end of the UNSCR mandate for the Coalition Forces in Iraq, the Government of Iraq will assume security responsibility for Camp Ashraf and its residents as of January 1, 2009. In that context, the transfer of security responsibility from Coalition Forces to the Iraqi Security Forces will take effect January 1, 2009. U.S. forces will maintain a presence at Camp Ashraf and will continue to assist the Government of Iraq in carrying out its assurances of humane treatment of the residents of Camp Ashraf.

The Government of Iraq has provided the US Government written assurances of humane treatment of the Camp Ashraf residents in accordance with Iraq's Constitution, laws, and international obligations. As recently as September 2008, the Government of Iraq affirmed publicly that it would treat the residents of Camp Ashraf humanely.

The US Government, through its Embassy in Iraq and the military forces present under the new bilateral security agreement, will continue to work to ensure a smooth transition for the camp residents. The US Government and Government of Iraq will work with appropriate international organizations to assist the camp residents in securing a safe future.

The US Government has designated the MeK a foreign terrorist organization.

قصة أشرف المكتومة



Media centre

Pillay condemns Iraqi operation that led to 34 deaths, calls for inquiry

15 April 2011

GENEVA - The UN High Commissioner for Human Rights Navi Pillay on Friday condemned a lethal Iraqi military operation in a camp housing an Iranian exile group that left at least 34 people dead and dozens injured, said there must be an independent inquiry, and called on governments to consider resettlement to third countries as a matter of urgency.

"Full details of what exactly happened on the morning of 8 April are still only beginning to emerge," Pillay said. "But it now seems certain that at least 34 people were killed in Camp Ashraf, including seven or more women. Most were shot, and some appear to have been crushed to death, presumably by vehicles."

Dozens more lie injured in the camp hospital and elsewhere in Iraq, she added.

"The Iraqi military were well aware of the risks attached to launching an operation like this in Ashraf," Pillay said. "There is no possible excuse for this number of casualties. There must be a full, independent and transparent inquiry, and any person found responsible for use of excessive force should be prosecuted."

Pillay also called on other governments to help provide a long-term solution for the residents of the camp, who belong to the group known as the People's Mujahedeen of Iran (PMOI). "Everyone had been fearing a tragedy like this for a long time," Pillay said. "I am well aware that this is a contentious group, with a complicated history, but leaving them to fester in Camp Ashraf was never going to be a solution. Clearly, since they are unable to go back to Iran, and are in danger in Iraq, the solution is most likely to involve moving them to third countries. I urge governments to take the necessary pragmatic and generous steps to resolve what is an untenable situation."

ENDS

OHCHR Country Page - Iraq:
<http://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/IQIndex.aspx>

For more information or interviews, please contact spokesperson Rupert Colville (+41 22 917 9767 or rcolville@ohchr.org) or press officers: RavinaShamdasani (+41 22 917 9310 or rshamdasani@ohchr.org)

قصة أشرف المكتومة

From
"TaharBoumedra" <boumedra@un.org>
Subject:
Fw: Ashraf meetings
Date:
04/07/11 16:03:02
To:
"BehzadSaffari" <saffarib@ashraf-ir.org>, "BehzadSaffari" <saffarib@ashraf-ir.org>

— Forwarded by TaharBoumedra/UNAMI on 07/04/2011 11:02 PM —

From: "Hanks, Russell J (Baghdad)" <HanksRJ@state.gov>;
To: "TaharBoumedra" <boumedra@un.org>;
Date: 07/04/2011 10:40 PM
Subject: RE: Ashraf meetings

Please pass to the MEK leadership. Thank you.

General Ali Ghaydan has ordered the ISF on the ground at Ashraf to only take unoccupied land there and not molest the MeK members.

Maliki has ordered that the ISF take only unoccupied land and that they must not use violence.

The PM is asking the MeK and urge them to be reasonable and not create hindrances. The GOI's goal is to find a peaceful solution to this and hopes to work to find a humanitarian solution to this situation..."To help, and not hinder," the pm reportedly said.

This email is UNCLASSIFIED.

قصة أشرف المكتومة



U.S. Senate Committee on Foreign Relations

Press Release

Chairman Kerry On The Violence At Camp Ashraf In Iraq

Thursday, April 14, 2011
SFRC Communications, 202-224-3468

Washington, DC – Last Friday, Iraqi Security Forces forcefully entered Camp Ashraf in Eastern Iraq. Members of the Mujahedīn-e Khalq or MEK are housed at the camp. Earlier today, United Nations officials confirmed that the incursion by Iraqi Security Forces had resulted in scores of dead and injured MEK members. Senate Foreign Relations Committee Chairman John Kerry (D-MA) issued the following statement:

“United Nations confirmation of the scope of last week’s tragedy at Camp Ashraf is deeply disturbing and the Iraqi military action is simply unacceptable. Corrective action is imperative. First, the Iraqis must stop the bleeding and refrain from any further military action against Camp Ashraf. Second, the Iraqi government has announced a full investigation into the massacre and it must be thorough and serious. The investigation must hold accountable the responsible parties and ensure that there will be no sequel to these horrific events. Third, the current situation at the camp is untenable. The United States must redouble efforts with all the relevant parties – including the Iraqi government, the United Nations, the European Union, and the Mujahedīn-e Khalq itself – to seek a peaceful and durable solution, and to find permanent homes for the residents of Camp Ashraf.”

قصة أشرف المكتومة



United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI)
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)
Telephone No. +1 917 36 73614 / +39 0831 23 2700
Fax No. +1 917 36 73615 / +39 0831 23 2705

Dear residents of Camp Ashraf, 28 December 2011

You have all heard by now that I signed a Memorandum of Understanding (MoU) with the Government of the Republic of Iraq on the safe and secure relocation of the residents of Camp Ashraf to a new temporary location. I took this step with your security and safety uppermost in mind. You might have received the MoU by now. Meanwhile I attach a copy for your reference.

Representatives of the United Nations Assistance Mission of Iraq (UNAMI), together with representatives of UNHCR and OHCHR, have conducted weekly visits to Camp Ashraf. I myself have visited Camp Ashraf twice, have spoken with many of you. I can imagine how difficult it could be to leave a place where you have spent many years of your lives.

Moving the camp residents to a new temporary site, known as Camp Liberty, would enable UNHCR to conduct refugee status determination. This is a necessary and indispensable first step towards a long-term solution. It is then up to Member States to accept you in their countries. Once you arrive at Camp Liberty, UNHCR can begin with the verification of your papers immediately after your arrival there and subsequently will start the interviews.

I have understood from the many discussions that I have had with you that most of you are willing in principle to leave Camp Ashraf, relocate to a temporary site in Iraq and finally find a permanent home where you can live in peace and security in the future.

I was involved in these negotiations as an impartial facilitator. For the UN and myself, it is a humanitarian imperative. It is about seeking to prevent violence and confrontation. It is also about respecting your human rights. Respect for human rights is at the core of the values of the United Nations.

قصة أشرف المكتومة

The success of the implementation of the MoU depends on your cooperation. The MoU is an offer to you which provides you with an opportunity to live in peace and security.

You will have noticed that many of your requests were met. The MoU is a good start. It outlines the process of relocation to Camp Liberty, which will take place exclusively under the security responsibility of the Government of the Republic of Iraq. The United Nations will be monitoring throughout. The Government of the Republic of Iraq, at the highest levels, has given its assurances to the United Nations that it will ensure your safety and security both during the transportation from Camp Ashraf to Camp Liberty and in Camp Liberty itself until the time comes when you leave Iraq.

Given the short time available, it was not possible to address all your requests. Many issues will have to be arranged between you and the representatives of the Government of the Republic of Iraq in Camp Liberty. It requires sincere cooperation between you and the Government of the Republic of Iraq. We will monitor all stages of the process. I explained to you the concept of monitoring during my visits to Camp Ashraf.

I want to clarify some of the provisions that were agreed in the MoU in order to give you a better understanding:

1. According to the MoU, the residents of the Camp will be transferred directly from Camp Ashraf to Camp Liberty, which will be a temporary transit location until the resettlement process to other countries is completed.
2. Those Camp Ashraf residents who want to be repatriated immediately to Iran may use the current channels for doing so.
3. The Government of the Republic of Iraq has undertaken to ensure the safe and secure transfer of the residents of Camp Ashraf to Camp Liberty and from Camp Liberty to other countries. Those residents with passports and links to other countries will be treated as priority cases for transfer to Camp Liberty.
4. Upon arrival of the residents at Camp Liberty, the United Nations will conduct 24/7 monitoring at the Camp until the last of the residents leaves Iraq. Communication procedures will be established to facilitate this monitoring.

قصة أشرف المكتومة

5. UNHCR will start the verification process immediately after the arrival of the residents at Camp Liberty. UNHCR will interview the residents of the Camp to identify their status in accordance with its mandate and its operational rules. UNHCR and the United Nations more generally will continue their efforts to resettle you in third countries. However, the final resettlement decision will be made by the countries themselves. For this purpose, consular visits to individuals at Camp Liberty will be arranged.

6. As "asylum seekers", you will be eligible under international law to enjoy basic protections and well-being. UNHCR is able to accept applications from residents who have not yet submitted applications for refugee status at any point. The Government of the Republic of Iraq has undertaken in the MoU to afford you protection against any expulsion or involuntary repatriation to Iran (the principle of *non-refoulement*).

7. As you may have seen in the press, the Government of the United States has also committed itself to visit Camp Liberty regularly and frequently.

8. I am aware of your request for respect for your privacy, in particular regarding women. I will continue my efforts with the Government of the Republic of Iraq in this regard to establish the appropriate arrangements, with the agreement of the Government of the Republic of Iraq, which would respect the sovereignty of Iraq.

9. With regard to other issues, such as assets and properties, we will continue the discussions towards reaching a solution that respects the property rights of the residents in an organized way under Iraqi law.



Martin Kobler
Special Representative of the Secretary General

قصة أشرف المكتومة

Memorandum of Understanding between the Government of the Republic of Iraq and the United Nations

In accordance with the principle of the sovereignty of the Republic of Iraq and based on its Constitution; and

In compliance with its commitments under the rules of International Human Rights Law, and

In view of the Government of the Republic Iraq's decision to find a peaceful and durable solution by transferring the individuals of Camp New Iraq to the temporary transitional location (Camp Liberty), in preparation for their departure from the territory of the Republic of Iraq, and

In order to facilitate the repatriation to the home countries of those wishing to do so voluntarily or resettlement in other countries, and

Considering the impartial and facilitating role of the United Nations,

The Government of the Republic of Iraq and the United Nations agree to the following:

First: Mechanisms for Transport to the (Temporary) Transit Locations

A. The Government of the Republic of Iraq shall ensure the following:

1. The safety and security of the temporary transit location in the Yamama Hotel at Abu Nussass Street.
2. The safety and security of Camp Liberty.
3. Easy access for the UN to the temporary transit locations.
4. Safe transportation for the movement of individuals of Camp New Iraq to the temporary transit locations.

B. The Government of the Republic of Iraq shall facilitate the performance by United Nations of the following tasks:

1. Conduct of security assessments of Grizzly Base, security units' location outside the Lion's Gate, the temporary transit location in Abu Al-Nuwwas Street and in Camp Liberty (the final temporary transit location).

1



قصة أشرف المكتومة

2. Monitor the transit process from Camp New Iraq to the temporary transit locations, including the departure of the residents from Camp New Iraq, their arrival and entry into Camp Liberty.
 3. Monitor the temporary transit locations.
- C. Those Camp New Iraq residents with passports and links to other countries will be treated as priority cases for the transfer to Camp Liberty.

Second: Verification Processes in Camp Liberty:

- A. the UNHCR Verification processes aims at:
1. Identifying and recording the wishes of individuals (individuals of Camp New Iraq) either to return voluntarily to the Islamic Republic of Iran or to depart to other countries.
 2. Verifying the identification papers of the individuals of Camp New Iraq and registering them in its data base.
 3. The verification process will be completed within a period not exceeding 3 weeks from the date that all necessary equipment for the conduct of the verification process is installed at Camp Liberty.
- B. The Government of the Republic of Iraq agrees that UNHCR may carry out the verification process at Camp Liberty and shall facilitate its doing so.

Third: Management of the Temporary Transit Locations

- A. The Government of the Republic of Iraq shall undertake the management of the temporary transit locations, and shall ensure the following:
1. The transit locations meet humanitarian and human rights standards.
 2. The security of those accommodated at the transit locations and of United Nations personnel carrying out their duties at or near those locations, to be ensured through officers trained for this purpose with the assistance of the United Nations.
 3. Accommodation infrastructure, hygiene facilities, medical care and facilities for religious observance while taking into consideration the "separation between the sexes" in Camp Liberty. The Government shall allow internal and external communication in accordance with the Iraqi laws.
 4. The Government shall facilitate and allow the residents, at their own expense, to enter into bilateral contact with contractors for provision of life support and utilities such as water, food, communications, sanitation, and maintenance and rehabilitation equipment. The Government shall allow residents to move their individual movable assets from Camp New Iraq into Camp Liberty. The Government of the Republic of Iraq shall allow the entry of an adequate number of vehicles for transportation within the camp.

2



قصة أشرف المكتومة

- B. The Government of the Republic of Iraq shall permit the United Nations to carry out monitoring of the human rights and humanitarian situation in the temporary transit locations and shall establish procedures for the reporting of complaints.

Fourth: Procedures at Camp Liberty

- A. The Government of the Republic of Iraq shall permit and facilitate UNHCR to conduct interviews with the residents of the Camp to identify their status in accordance with its mandate and its operational rules.
- B. The Government of the Republic of Iraq shall facilitate consular visits to the individuals of Camp New Iraq at Camp Liberty.

Fifth: The Repatriation or Resettlement of the individuals of Camp New Iraq

- A. The Government of the Republic of Iraq, with the assistance of the United Nations shall:
1. Request the Islamic Republic of Iran to provide assurances to returnees
 2. Facilitate the safe return to the Islamic Republic of Iran of those voluntarily wishing to return there at any time.
 3. Encourage diplomatic missions to repatriate individuals to the countries with which they are affiliated.
 4. Mobilize the international community to accept the individuals of Camp New Iraq in other countries.
 5. Identify persons from the Government of the Republic of Iraq who can be contacted in cases of emergency and who can be reached at anytime.
- B. The Government of the Republic of Iraq shall:
1. Accompany departing individuals of Camp New Iraq to the departure points or borders.
 2. Protect the security of United Nations personnel.
 3. Commit to *non-refoulement* of the individuals of Camp New Iraq to Iran.

Sixth: The Government of the Republic of Iraq shall ensure the substantial involvement of its Ministry of Human Rights in the process including the provision of a liaison officer from the Ministry of Human Rights 24/7 for referral of incidents to the Government of the Republic of Iraq for appropriate action.

Seventh: Determination of refugee status by UNHCR in accordance with its mandate does not necessarily entail conferral of refugee status by the Government of the Republic of Iraq.



قصة أشرف المكتومة

Eighth: The Government of the Republic of Iraq and the United Nations shall consult with each other, at the request of either of them, on any difficulties, problems or matters of concern that may arise in the course of the implementation of this memorandum of understanding.

Ninth: This memorandum of understanding shall enter into force as of the date of its signature.

Tenth: This memorandum of understanding is concluded in two original copies in Arabic and English, each text being equally authentic.

DONE at Baghdad this 21 day of December, 2011 AD/ this _____ day of -
_____. _____ AH



First Party
The Government of the Republic of Iraq
Represented by

Falih Al-Fayyadh
National Security Advisor



Second Party
The United Nations
Represented by

Martin Kobler
Special Representative
of the Secretary-General for Iraq

قصة أشرف المكتومة



UNHCR
United Nations High Commissioner for Refugees
Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés



UNHCR

Representation in Ethiopia
P. O. Box 1076

Tel: +251 11 6612622
Fax: +251 11 6611666
Email: ethad@unhcr.org

19 January 2012

Notes/Our code:

DRAFT

Temporary Transit Location for ex-Ashraf residents in Camp Liberty

General

Based on the Technical Assessment of Sector 1 on WED 18 January, UNHCR can

- 1) Complete further assessments if the GoI permits.
- 2) Advise and recommend regarding the camp setup, taking the Shelter and Camp Standards for Refugees in Emergencies into account;

The Ashraf caseload may have other and additional demands and requirements.

Advise and recommend in particular on

- Superstructures such as accommodation prefabs, office structures, sanitary units, etc.
- Site planning figures in terms of
 - Land
 - Shelter space
 - Fire break space
 - Roads and walkways
 - Open space and public facilities
 - Environmental sanitation
 - Water
 - Tap stands
 - Warehouse space

It is essential that the GoI permits Ashraf Contractors to enter the TTL 3-5 days prior to relocation of the caseload

From the technical point of view, UNHCR cannot

- 3) Certify and/or verify that the above location meets Humanitarian Standards according to the many existing standard books, i.e. UNHCR Handbook, SPHERE, WHO and others, bearing in mind that these are thought for Refugees in Emergencies.
- 4) UNHCR cannot certify and/or verify the functionality of infrastructures and/or utilities that are buried.
- 5) UNHCR cannot certify and/or verify the functionality of infrastructures, such as
 - Generator sets
 - Water pumps
 - Water supply
 - Water tanks
 - Waste water disposal (pipes, tanks and pumps)
 - Electrical / IT supply and distribution etc.

DRAFT

Baghdad, 19 Jan 2012

1



Human Rights Council
Working Group on Arbitrary Detention

Opinions adopted by the Working Group on Arbitrary Detention at its sixty-third session, 30 April–4 May 2012

No. 16/2012 (Iraq)

Communication addressed to the Government on 2 March 2012

Concerning Hossein Dadkhah, Faridehr Nekogogan, Zinat Palrawi, Mahrash Alfinadadi, Hossein Farsy, Hassan Ashraffian, Hassan Sadeghi, Hossein Kaghazian, Reza Veisy and Mohammad Motiie

No response has been received from the Government.

The State is a party to the International Covenant on Civil and Political Rights.

1. The Working Group on Arbitrary Detention was established in resolution 1991/42 of the former Commission on Human Rights, which extended and clarified the Working Group's mandate in its resolution 1997/50. The Human Rights Council assumed the mandate in its decision 2006/102 and extended it for a three-year period in its resolution 15/18 of 30 September 2010. In accordance with its Methods of Work, the Working Group transmitted the above-mentioned communication to the Government.

2. The Working Group regards deprivation of liberty as arbitrary in the following cases:

- (a) When it is clearly impossible to invoke any legal basis justifying the deprivation of liberty (as when a person is kept in detention after the completion of his or her sentence or despite an amnesty law applicable to the detainee) (category I);
- (b) When the deprivation of liberty results from the exercise of the rights or freedoms guaranteed by articles 7, 13, 14, 18, 19, 20 and 21 of the Universal Declaration of Human Rights and, insofar as States parties are concerned, by articles 12, 18, 19, 21, 22, 25, 26 and 27 of the International Covenant on Civil and Political Rights (category II);
- (c) When the total or partial non-observance of the international norms relating to the right to a fair trial, established in the Universal Declaration of Human Rights and in the relevant international instruments accepted by the States concerned, is of such gravity as to give the deprivation of liberty an arbitrary character (category III);

قصة أشرف المكتومة

A/HRC/WG.6/D/2012/16

(d) When asylum seekers, immigrants or refugees are subjected to prolonged administrative custody without the possibility of administrative or judicial review or remedy (category IV);

(e) When the deprivation of liberty constitutes a violation of international law for reasons of discrimination based on birth, national, ethnic or social origin, language, religion, economic condition, political or other opinion, gender, sexual orientation, or disability or other status, and which aims towards or can result in ignoring the equality of human rights (category V).

Submission

Communication from the source

3. The case summarized hereinafter was reported by the source to the Working Group on Arbitrary Detention as follows:

- (a) Hossein Dadkhah;
- (b) Farideh Nekogegan;
- (c) Zinat Pairawi;
- (d) Mahrash Alimadadi;
- (e) Hossein Faryy;
- (f) Hassan Ashrafian;
- (g) Hassan Sadeghi;
- (h) Hossein Kaghazian;
- (i) Reza Veisy, and
- (j) Mohammad Motiee.

4. According to the source, these 10 persons of Iranian nationality are part of a group of 400 dissident members of the National Council of Resistance of Iran (NCRI) who accepted relocation from Camp Ashraf to Camp Liberty, a former United States of America military base near Baghdad international airport, in order to begin the process of having their refugee status reconfirmed. Before being transferred to Camp Liberty, these persons and their belongings were processed for 11 hours by security forces, under similar procedures to those for admitting inmates to prisons. Many belongings, such as wheelchairs, communication and video equipment, personal photographs, medicine, heaters and sanitary equipment were not allowed and were confiscated.

5. On their arrival at Camp Liberty, the relocated people were ordered to line up for a headcount, and told by the commanding officer that he would assign them their rooms. They felt as if they were in a prison. They then found themselves in a situation of deprivation of liberty, with no possibility of obtaining authorization to go out of the camp without being accompanied by the security forces. They could not receive visits either from relatives or legal counsels. The source reports that one lawyer, Hamid Jali, was refused entry to the camp on 21 February 2012, when he was supposed to meet with one of the relocated persons.

6. According to the source, Camp Liberty is surrounded by a four-metre high concrete wall, and residents are not allowed to go out. Armed Iraqi police agents guard checkpoints inside the camp. A police headquarters is located adjacent to Section One where residents are housed, and police stations are located at the north and south gates and at the northeast

end of camp. Police patrols regularly enter the residents' resting area, just as prison guards would inspect the cells of inmates.

7. The source describes the conditions in Camp Liberty as inhumane and appalling. Rather than a relocation centre conforming to international standards, Camp Liberty is said to be an open-air detention centre. The health of persons held in Camp Liberty is at risk. The camp allegedly lacks the most basic infrastructure and sanitary conditions, electricity is only intermittent and running water supplies are insufficient. The residential area is surrounded by layers of sand bags and a concrete wall. Surveillance cameras and sound bugs are installed all around the camp. The private life of the residents is constantly under surveillance.

8. The source adds that residents are not allowed to leave the camp without military or police escort and that they are subjected to headcounts, heavy police presence and invasions of privacy, similar to conditions in a prison. The residents suffer from the lack of adequate living conditions, restrictions on transfer of assets and restrictions to freedom of movement. The source also reports that the Government is not allowing international monitors or visitors access to Camp Liberty.

9. The source recalls that persons held in Camp Liberty have "Protected Person" status under the Fourth Geneva Convention. They are asylum seekers and have not been charged with or found guilty of any offence. Indeed, they have all been living in Iraq for over 25 years.

10. Furthermore, the source expresses fear for the physical and psychological integrity of these persons, as they are facing unnecessary suffering and trauma, as well as being subjected to degrading and humiliating treatment. It recalls that Camp Ashraf, from where they were transferred, had twice been attacked by Iraqi military forces since the Iraqi Government took control of the camp from the United States military in 2009.

11. The source submits that the detention of the 10 above-mentioned persons is arbitrary and contrary to article 9 of the Universal Declaration of Human Rights, and articles 9, paragraph 1, and 10, paragraph 1, of the International Covenant on Civil and Political Rights to which the Republic of Iraq is a State party.

Response from the Government

12. The Working Group transmitted the above allegations to the Government of Iraq, requesting it to provide detailed information about the current situation of Hossen Dadkhah, Farchehr Nekogegan, Zinat Farawi, Mahresh Alimadadi, Hossein Farsy, Hassan Ashrafian, Hassan Sadeghi, Hossein Kaghazian, Reza Vesiy and Mohammad Motiee, and to clarify the legal provisions justifying their continued detention. The Working Group regrets that it has not received a response from the Government.

Discussion

13. In the absence of a response from the Government and further to its Methods of work, the Working Group can render an opinion on the basis of the information submitted to it by the source. The Government has not rebutted this information, although it had the opportunity to do so.

14. The Working Group is not unfamiliar with the situation of the residents of Camp Ashraf from which the above-mentioned persons were transferred to Camp Liberty, a

قصة أشرف المكتومة

A/HRC/WGAD/2012/16

former military base of the United States of America in Baghdad. It had already issued opinion No.11/2010 (Iraq)¹ concerning the detention of Camp Ashraf residents.

15 Residents of Camp Liberty have the status of "protected persons" under the Fourth Geneva Convention, they are asylum seekers and have neither been charged with or tried for any offence.

16 The conditions in Camp Liberty are synonymous with those in a detention centre, as residents have no freedom of movement, nor interaction with the outside world, nor do they have freedom of movement and the semblance of a free life within the Camp. The situation of the residents of Camp Liberty is tantamount to that of detainees or prisoners.

17 The Working Group considers that there is no legal justification for holding the above-mentioned persons and other individuals in Camp Liberty, and that such detention is not in conformity with the standards and principles of international human rights law, and more specifically violates article 9 of the Universal Declaration of Human Rights and articles 9 and 10 of the International Covenant on Civil and Political Rights.

Disposition

18 In the light of the preceding, the Working Group on Arbitrary Detention renders the following Opinion:

The detention of Hossein Dadkhah, Farichehr Nekoeegan, Zinat Fairawi, Mahrash Alimadadi, Hossein Fary, Hassan Ashrafian, Hassan Sadeghi, Hossein Kaghazian, Reza Veisy and Mohammad Motiee is arbitrary, being in contravention of article 9 of the Universal Declaration of Human Rights and articles 9, paragraph 1, and 10, paragraph 1, of the International Covenant on Civil and Political Rights, and falling under category IV of the categories applicable to cases submitted for consideration to the Working Group.

19 Consequent upon the opinion rendered, the Working Group requests the Government to take the necessary steps to remedy the situation of these 10 persons and bring it into conformity with the standards and principles set forth in the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights.

20 Taking into account all the circumstances of the case, the Working Group considers that adequate remedy would be immediate release and lifting of all restraints on the free movement of these persons as well as an enforceable right to compensation, in accordance with article 9, paragraph 5, of the International Covenant on Civil and Political Rights.

[Adopted on 4 May 2012]

¹ Adopted on 7 May 2010 and concerning Jâil Gholanzadeh Golmarzi Hossein and 36 other persons.



Human Rights Council
Working Group on Arbitrary Detention

Opinions adopted by the Working Group on Arbitrary Detention at its sixty-fourth session, 27–31 August 2012

No. 32/2012 (Iraq)

Communication addressed to the Government on 25 June 2012

Concerning Mehdi Abedi, Akram Abedini, Bahman Abedi, Aliasghar Babakan, Mohammad Reza Bagherzadeh, Sahar Bayat, Fatemeh Efflati, Farhad Eshraghi, Maryam Eslami, Manijeh Farmany (residents of Camp Ashraf); and Asghar Abzari, Ali Reza Arab Najafi, Homaun Dayhim, Fatemeh Faghili, Zahra Falazi, Ahmad Fakhr-Attar, Effat Fattahi Massom, Jafar Ghanbari, Habib Ghorab, Robabeh Haghighi (residents of Camp Liberty)

The Government has not replied to the communication within the delay of sixty days. The State is a party to the International Covenant on Civil and Political Rights.

1. The Working Group on Arbitrary Detention was established in resolution 1991/42 of the former Commission on Human Rights, which extended and clarified the Working Group's mandate in its resolution 1997/50. The Human Rights Council assumed that mandate in its decision 2006/102 and extended it for a three-year period in its resolution 15/18 of 30 September 2010. In accordance with its working methods, the Working Group transmitted the above-mentioned communication to the Government.

2. The Working Group regards deprivation of liberty as arbitrary in the following cases:

- (a) When it is clearly impossible to invoke any legal basis justifying the deprivation of liberty (as when a person is kept in detention after the completion of his or her sentence or despite an amnesty law applicable to the detainee) (Category I);
- (b) When the deprivation of liberty results from the exercise of the rights or freedoms guaranteed by articles 7, 13, 14, 18, 19, 20 and 21 of the Universal Declaration of Human Rights and, insofar as States parties are concerned, by articles 12, 18, 19, 21, 22, 25, 26 and 27 of the International Covenant on Civil and Political Rights (Category II);
- (c) When the total or partial non-observance of the international norms relating to the right to a fair trial, established in the Universal Declaration of Human Rights and in

قصة أشرف المكتومة

A/HRC/WGAD/2012/32

the relevant international instruments accepted by the States concerned, is of such gravity as to give the deprivation of liberty an arbitrary character (Category III);

(d) When asylum-seekers, immigrants or refugees are subjected to prolonged administrative custody without the possibility of administrative or judicial review or remedy (Category IV);

(e) When the deprivation of liberty constitutes a violation of international law for reasons of discrimination based on birth, national, ethnic or social origin, language, religion, economic condition, political or other opinion, gender, sexual orientation, or disability or other status, and which aims towards or can result in ignoring the equality of human rights (Category V).

Submissions

Communication from the source

3. According to the source, for over a quarter century, the Iranian group known as the People's Mojahedin Organization of Iran (PMOI), also known as the Mujahedin-e Khalq (MEK), has legally lived in Iraq in accordance with Iraq's laws at Camp Ashraf. In 2003, as part of Operation Iraqi Freedom, Coalition Forces took control of Camp Ashraf and subsequently designated all the members of the PMOI as protected persons under the Fourth Geneva Convention. On 1 January 2009, control of camp Ashraf was transferred to the Iraqi Government as part of the U.S.-Iraq Status of Forces Agreement. From this point onwards, the safety and well-being of the residents at camp Ashraf deteriorated.

4. It was alleged that once in control of the camp, the Government began to block the free flow of food, maintenance and medical supplies, and denied the camp residents' freedom of movement in and out of Camp Ashraf, and access to their lawyers. In 2009 and 2011, Iraqi security forces carried out two unprovoked attacks on Camp Ashraf, resulting in dozens of deaths and injuries among the camp residents. The Government then declared its intention to close Camp Ashraf by the end of 2011, threatening to *relocate* the camp residents to the Islamic Republic of Iran.

5. This series of events resulted in the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR) declaring the camp residents to be asylum-seekers on 13 September 2011, having committed to working with the Government of Iraq to extend Iraq's deadline for camp Ashraf's closure. On 25 December 2011, the United Nations and the Iraqi Government signed a Memorandum of Understanding that provided for the voluntary and safe transfer of camp Ashraf residents to camp Liberty, at which point their identities would be confirmed, their refugee status would be determined, and then they could voluntarily resettle in third countries. As part of this process, the Memorandum of Understanding states that the Iraqi Government will ensure camp Liberty meets humanitarian and human rights standards, has proper infrastructure and accommodation facilities, and allows for camp residents to work with outside vendors for the provision of life support and utilities.

6. On 18 February 2012, the first group of camp residents was transferred from Camp Ashraf to Camp Liberty. The residents immediately discovered that the conditions at Camp Liberty fell short of what they expected and what is required under the Memorandum of Understanding and international law. The residents lacked prompt access to medical treatment, adequate housing space, water, sanitation, electricity, and cooling mechanisms; proper facilities for the disabled; the opportunity to receive visits from family, friends, and supporters; and the means to communicate regularly and freely with the outside world. In addition, they soon learned that they would be prohibited from leaving Camp Liberty, in alleged violation of their rights as asylum-seekers. The source states that while the residents of Camp Ashraf were also detained illegally since 2009, they were at least in a safe

environment with proper infrastructure, which they had built in the course of more than a quarter century of living there. On Camp Liberty, the first group learned that they had been moved to a small prison under harsh conditions.

7. Moreover, the camp residents found their due process rights being violated because their detention has never been authorized by law, their lawyers are prohibited from entering Camp Liberty and thus are unable to communicate and consult with camp residents, there is no grievance mechanism or complaints procedure to address their conditions; and the residents are unable to challenge their detention in a court of law.

8. As of 27 May 2012, approximately 781 of the almost 2,000 residents of camp Liberty have completed the verification process of re-establishing their identity. Thus far, only 361 of the residents of Camp Liberty have been interviewed by UNHCR. Since arrival at Camp Liberty on 18 February 2012, not a single individual has left for third countries.

9. On 13 September 2011, after receiving applications from all Ashraf residents for asylum, UNHCR declared the residents to be "asylum seekers under international law" which entitled them "to benefit from basic protection of their security and well-being." Furthermore, UNHCR stated, "[it] . . . would work together with the Government of Iraq and the United Nations Assistance Mission in Iraq (UNAMI) and other concerned actors to identify a location [for asylum processing] that ensures the safety and respects the rights of all individual applicants." As part of this, UNHCR also committed to "putting in place a process to consider these requests on an individual basis in a fair and efficient procedure."

10. On 21 December 2011, Iraq agreed to extend its deadline for the Camp Ashraf closure to April 2012. On 25 December 2011, the United Nations and the Government of Iraq signed a Memorandum of Understanding (MOU) aimed at securing a humanitarian and peaceful resolution for the residents of Camp Ashraf. The residents of Camp Ashraf were initially consulted as part of this process but an agreement was signed without them having been given the opportunity to review or approve the final text. In short, the MOU allowed for the safe transfer of Camp Ashraf residents to Camp Liberty, at which point their refugee status would be determined before they voluntarily resettle in either the Islamic Republic of Iran or other third countries.

11. As of 1 June 2012, approximately 1,949 residents have been transferred from camp Ashraf to camp Liberty, 611 of whom are women and nine minors under the age of 18. However, the conditions in the camp have not met the expectations of Ashraf residents, the requirements set out in the MOU, or relevant provisions of international law. Camp Liberty is 658,000 square meters [or 254 square miles/7,082,653 square feet] in size, which is significantly smaller than camp Ashraf. Residents are living in housing units that contain six people per unit. Each unit is approximately 12x3.60 square meters [or 465 square feet]. Each person has 7.2 square meters [or 77.5 sq. ft.].

12. Prior to moving between the camps, Camp Ashraf residents demanded a commitment that no Iraqi police would remain inside Camp Liberty given the prior attacks on Camp Ashraf by Iraqi security forces. The residents report, however, that there exist several police posts inside the camp, with a 24-hour presence by 150 police guards armed with heavy machine guns. The residents also report that Camp Liberty is significantly smaller than they were told it would be. Men and women are living in separate living quarters. However, the Iraqi forces have encroached 70 meters into the female section of Camp Liberty and settled there. This has caused tension and is a source of harassment for the women in the camp. The female residents of the camp have repeatedly, both written and verbally, protested against this situation to UNAMI.

13. Additionally, camp residents have reported circumstances that directly violate conditions set out in the MOU. They report major inadequacies in camp conditions including problems with drinking water, electricity, and a proper sewage system, and that

they are being denied free movement and access to medical services. As such, residents report that Camp Liberty is a prison rather than a temporary transit location. The provision of water and electricity are of particular concern. Because Camp Liberty is not connected to a central water source, the residents must procure their water with outside tanker trucks and from a broken internal water system.

14. The private companies bringing in water to the camp, however, are faced with numerous impediments by the Iraqi security forces and are frequently prohibited from entering. Moreover, due to obstructions by the Iraqi Government, the residents of Liberty have been unable to transfer their lift trucks and mechanical material needed to carry out repairs and unload supplies for daily living. The residents must purchase their food from outside contractors who face challenges getting the food inside Camp Liberty. In some cases, it is reported that the Iraqis prohibit the food from being delivered, in other cases the Iraqi police threaten the drivers of the contractors, or the food is held outside for days and is no longer suitable for consumption.

15. Reliable and accessible electricity is also in short supply. Generators deliver all the power, as Camp Liberty is not connected to Baghdad's power grid. This supply problem is exacerbated by high fuel needs and costs.

16. Access to medical care, while available, is not prompt. There is a medical centre in Camp Liberty's vicinity, but those with serious medical problems must be taken to an outside hospital. However, there are delays of hours, and in some cases days, to transfer those seriously ill to a hospital.

17. Moreover, residents are prohibited from leaving the camp, thus denying them freedom of movement.

18. In the source's view, in addition to these challenging conditions, there are serious due process violations. The Government has prohibited all lawyers from accessing the camp, the Iraqi lawyers representing the residents who have gone to the camp entrance were threatened and turned away.

19. According to the source, the deprivation of the camp residents' freedom falls within Category IV of the Working Group's classification of cases because they are asylum-seekers subjected to prolonged detention without the possibility of administrative or judicial review or remedy. Specifically, the detention of the residents results from the deprivation of freedoms under the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), the UN Body of Principles Regarding Persons under Any Form of Detention or Imprisonment (Body of Principles), and the UN Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners (Minimum Rules of Treatment). In addition, the deprivation of freedom arises under violations of international refugee law including UNHCR Revised Guidelines on Applicable Criteria and Standards relating to the Detention of Asylum-Seekers and the UN Working Group on Arbitrary Detention's Deliberation No. 5 Regarding the Situation of Immigrants and Asylum Seekers.

20. The source adds that this is a straightforward situation in which the camp residents are asylum-seekers that are being held arbitrarily in violation of their due process rights and the conditions under which they are being detained are in breach of minimum standards recognized under international law.

21. The source requests the Working Group to extend its prior Opinion regarding the detention of ten residents of Camp Liberty to all the residents of Camp Liberty and Camp Ashraf, *in toto*, as their situation is either identical to or fundamentally the same as that addressed in Opinion No. 16/2012. In that Opinion, the Working Group found the detention of ten camp residents to be in contravention of Iraq's obligations under Articles 9(1) and

10(1) of the ICCPR and Article 9 of the UDHR, falling under Category IV of the Working Group's Methods of Work.

22. The source adds that, as asylum-seekers, the camp residents must be afforded protection under ICCPR Article 9(1). However, for the following reasons they are being detained arbitrarily in violation of Article 9(1).

First, their detention has not been authorized by domestic law. At no time has the Government issued legal documents authorizing the detention. Even if it had, such detention would be inconsistent with international law because, as discussed below, this would engender other human rights violations and thus would be in contravention of Article 9.

Second, the detention is both unreasonable and unnecessary. The camp residents pose no flight risk and have committed no crime. As demonstrated by their over quarter century stay in Iraq, the camp residents are perfectly able and willing to live in Iraq in conditions similar to those found previously at Camp Ashraf before the Coalition Forces' invasion of Iraq while their asylum claims are processed. Moreover, there is no indication that the Iraqi Government has considered a less invasive means of detention.

Third, there has been no judicial or periodic review of the detention. Even if Iraq had given legal justification for the initial detention, such authorization would now be immaterial because for 42 months there has been no periodic judicial review of the camp residents' detention.

Finally, Camp Liberty contains no grievance procedure or complaint mechanism, making it impossible for the residents to challenge their detention. As such, the camp residents are being detained arbitrarily.

23. The first camp residents legally entered Iraq 26 years ago and have since lived in the country in compliance with its laws. On 13 September 2011, UNHCR declared all camp residents to be asylum-seekers. For these two reasons, the camp residents are considered to be "lawfully within the territory" of Iraq and thus afforded additional protection under Article 12(1). Moreover, the Government of Iraq has had full control of camp residents since re-acquiring control of Camp Ashraf from the United States on 1 January 2009. The Government of Iraq has never provided any justification as to why such a process could only take place in the context of the camp residents' ongoing detention. Because the residents are prohibited from leaving Camp Liberty, the source submits that their right to freedom of movement under Article 12(1) is being violated.

24. According to the source, the conditions in both camps are in breach of the Body of Principles and Minimum Rules of Treatment due process protections. Additional violations exist under Principles 17(1), 18(1), and 18(2) because the camp residents' counsel are prohibited from entering Camp Liberty, thus denying the residents the possibility to communicate and consult with their counsel. The camp residents are also unable to challenge their detention in a court of law, in violation of Principles 11 and 32.

25. The deprivation of the camp residents' freedom further violates the guarantees under Deliberation No. 5 of the Working Group. Where the Working Group determines whether the custody of an asylum-seeker is arbitrary, there is also an assessment of whether certain due process guarantees contained in Deliberation No. 5 have been met. Asylum-seekers in custody should be brought before a judicial authority.

قصة أشرف المكتومة

A/HRC/W6A/D/2012/32

26. In the source's view, residents are not permitted to leave Camps Ashraf or Liberty, which constitutes detention. Established alternatives have not been considered by the Iraqi Government.

27. The source concludes that these persons are being held in detention arbitrarily. They are being denied freedom of movement in violation of the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR). Their detention conditions violate the ICCPR and the Body of Principles and Minimum Rules of Treatment.

Response from the Government

28. The Working Group regrets that the Government has not responded to the allegations transmitted by the Group within the sixty days in accordance with paragraph 15 of the Working Group's Methods of Work.

29. Despite the absence of any information from the Government, the Working Group considers it is in the position to render its Opinion on the detention of the 20 persons, subject to this case, in conformity with paragraph 16 of its Methods of Work.

Discussion

30. In its previous Opinion, concerning Camp Liberty (Opinion No. 16/2012 (Iraq), para. 31), the Working Group found that conditions in Camp Liberty "are synonymous with that of a detention centre as there is no possibility of freedom of movement and interaction with the outside world. There is no free movement and life within the camp as well rendering residents as detainees or prisoners." The Working Group also considered that "there is no legal justification for holding the (...) individuals in Camp Liberty and such detention lies beyond the pale of domestic and international human rights law (articles 9 of the Universal Declaration of Human Rights (UDHR) and 9 and 10 of the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR)) (*ibid*, para. 32).

31. The Working Group reaffirms this rationale and considers that the same applies to the residents of Camp Ashraf. The Government chose not to rebut the fact that the 20 residents of the two camps, on whose behalf the communication was submitted, are prohibited from leaving the camp and the opportunity to receive visits from family, friends, and supporters, and the means to communicate regularly and freely with the outside world is restricted. Indeed, the residents of both Camp Liberty and Camp Ashraf are effectively deprived their liberty without any legal justification.

32. The residents of camps who have submitted requests for refugee status are formally asylum-seekers under international law (see, for instance, UN High Commissioner for Refugees, UNHCR calls for cooperation and solidarity amid efforts to find solutions for the residents of camp "New Iraq", 26 July 2012).

33. The Working Group recalls that in its resolution 1997/50, the Commission on Human Rights requested the Working Group to devote all necessary attention to reports concerning the situation of asylum-seekers allegedly being held in prolonged administrative custody without the possibility of administrative or judicial remedy.

34. The Working Group reiterates that in order to determine the arbitrary character or otherwise of the custody of an asylum seeker, it considers whether or not the person is able to enjoy, *inter alia*, the following guarantees: (a) to be entitled to have the decision involving administrative custody reviewed by a higher court or an equivalent competent, independent and impartial body, (b) to have possibility of communicating by an effective medium such as the telephone, fax or electronic mail, from the place of custody, in particular with a lawyer and relatives, (c) to be assisted by counsel both through visits in the place of custody and at any hearing, (d) to have possibility to benefit from alternatives

to administrative custody (Report of the Working Group on Arbitrary Detention, E/CN.4/1999/63, Situation regarding immigrants and asylum seekers, 18 December 1998, para. 69).

35. In the case under consideration, none of aforementioned guarantees are met by the authorities, which leads the Working Group to conclude that the custody of these individuals is arbitrary in violation of articles 9 of the Universal Declaration of Human Rights and 9 and 10 of the International Covenant on Civil and Political Rights.

Disposition

36. In light of the foregoing, the Working Group on Arbitrary Detention renders the following opinion:

The detention of Mehdi Abedi, Akram Abedini, Bahman Abedy, Aliasghar Babakan, Mohammad Reza Bagherzadeh, Sahar Bayat, Fatemeh Effati, Farhad Eshraghi, Maryam Eslami, Manijeh Farmany (residents of Camp Ashraf), and Asghar Abzari, Ali Reza Arab Najafi, Hornan Dayhim, Fatemeh Faghihi, Zahra Faizi, Ahmad Fakhr-Attar, Effat Fatahi Massom, Jafar Ghanbari, Habib Ghorab, Robabeh Haghuo (residents of Camp Liberty) is arbitrary, being in contravention of article 9 of the Universal Declaration of Human Rights and articles 9 (1) and 10 (1) of the International Covenant on Civil and Political Rights, falling under category IV of the categories of the Working Group's Methods of Work.

37. As a result of the Opinion rendered, the Working Group requests the Government to take all necessary steps to remedy the situation of these 20 persons and bring it in conformity with the standards and principles set forth in the UDHR and ICCPR.

38. The Working Group considers that taking into account all the circumstances of the case, an adequate remedy would be the immediate release and lifting of all restraints upon the free movement of these persons and providing them with the enforceable right to compensation in accordance with article 9(5) of the ICCPR.

39. The Working Group urges the Government to consider alternatives to the detention of the asylum seekers in Camps Ashraf and Liberty.

40. In accordance with Article 33(a) of its Methods of Work, the Working Group considers it appropriate to refer the allegations concerning conditions in Camps Ashraf and Liberty to the relevant human rights mechanisms for appropriate action.

[Adopted on 30 August 2012]



Fox Rothschild LLP
ATTORNEYS AT LAW

1030 15th Street, N.W., Suite 380, Washington, DC 20005
Tel 202.461.3100 Fax 202.461.3102 www.foxrothschild.com

REPORT ON VISIT TO IRAQ

1-4 January 2013

Robert G. Torricelli
Steven M. Schneebaum

1. The two of us visited Iraq from 1 through 4 January 2013. As planned, the agenda for the trip was to include the following elements: identifying, interviewing, and retaining Iraqi counsel to advise on Iraqi law issues; liaison with senior staff of UNAMI; meeting with Iraqi Government officials to discuss resolution of outstanding issues, most notably including the demand for compensation for **all** property (moveable and immoveable) of the MEK left behind at Camp Ashraf; and visits to the residents of Camps Liberty and Ashraf.
2. The trip turned out rather differently from what had been expected. No Iraqi Government agent would meet with us, and we were denied permission to visit Camp Ashraf or Camp Liberty. Our meeting with the people of Camp Liberty was conducted off-site, and attendance was limited to seven designated representatives of the residents.
3. Still, it was and remains our conclusion that it was the right decision to proceed with the trip, even if we had to travel over New Year's Eve, to demonstrate our and the residents' desire to reach a fair solution.

I. Interactions with UNAMI

4. The Special Representative of the Secretary General, Martin Kobler, was on home leave during our visit. We were attended to by his deputy, Ambassador Gyorgy Busztin, and two staff officers, Mohammad Al-Najjar and Marija Ignjatovic.
5. On a personal level, we were deeply impressed by the competence and professionalism of the UNAMI personnel, including the security officials responsible for keeping us safe.
6. UNAMI has concluded that the future development of Iraq is dependent upon the survival of the current government of Nouri Al-Maliki. Shoring up Maliki, and protecting him from any potentially avoidable disruption, seem to UNAMI to be the only alternative to watching Iraq descend into civil war along ethnic (Arab/Kurd) and sectarian (Sunni/Shiite) lines. Sadly, this pessimistic prediction of the future of the country may well be accurate. Contrary to UNAMI's analysis, many observers consider Maliki to be the problem, not the solution.

قصة أشرف المكتومة

7. In our view, much of the attitude of UNAMI toward the MEK file can be explained in light of this premise. We were explicitly told, for example, that the Maliki Government would literally not survive a decision to pay the MEK for its immovable property. In our view that is a preposterous leap of logic, but it is highly instructive that it reflects the position of UNAMI at the highest levels: the outcome of the MEK negotiations controls the survival, or not, of what UNAMI sees as the last bulwark against chaos.

8. We spent many hours with the UNAMI team. Their constant refrain was to ask us to understand the positions of the Iraqi Government. They would not join in any kind of reciprocal request for understanding of the MEK's situation. There was some criticism of the most outlandish and gratuitous insults directed at the MEK, or for that matter at us (e.g., the ridiculous limitation on the number of Camp Liberty residents we were allowed to meet), but they were apparently not communicated to the Government.

9. We did, of course, make our positions very clear. With respect to the property issue, we said that this was a straightforward case of expropriation, which international law permits only if it is accompanied by fair, effective, and prompt compensation.

10. We are concerned – and we said this to Amb. Busztin many times – that the focus of the Iraqi Government on our nomination of local counsel suggests that what the Government intends is simply to task our Iraqi lawyers with performing an inventory of moveable property, and then selling it (probably under severe constraints). The Government's concept is that the 100 residents will depart Camp Ashraf after assembling the moveable property and preparing it for gradual sale, leaving for later (or for never) the disposition of immovable assets. This is the essence of the "six-point plan" that seems to have been agreed by UNAMI and the Government (but not by the MEK). We reiterated constantly that the "six-point plan" cannot and will not be the basis for moving forward, as it would deny the residents their basic rights.

11. Over a number of separate conversations, UNAMI helpfully presented to us the outline of the Government's legal arguments, which struck us as hastily put together, likely with little input from actual lawyers. We do not consider any of them to constitute a serious obstacle to our success as a matter of law. The arguments include: (a) there is no general obligation of compensation under Iraqi law¹; (b) the MEK does not have standing as an entity in Iraq²; (b) the improvements made by the MEK at Ashraf were built with funds supplied by Saddam Hussein, which were stolen from the Iraqi people³; (c) any value added by the MEK at Ashraf is more than offset by the rental value of the real estate (which the MEK never paid and was never asked to pay)⁴; (d) the improvements were made

¹ Iraqi law most certainly does recognize the need for compensation in cases of expropriation. The residents are entirely willing to put this question to an international arbitration in order to settle the dispute.

² We have been shown numerous precedents of Iraqi courts recognizing the status of the MEK as an entity with its own legal personality.

³ No evidence in support of this allegation has ever been produced, in the nine years since the previous Government was toppled. In any event, this is purely political and not a legal claim, which is inconsistent with such principles as the law of state succession. Moreover, as a matter of fact, some 50% of the improvements at Ashraf were created since 2003, after the fall of the Hussein regime and while Diyala Province was under the jurisdiction of the United States.

⁴ There was never an express or implied undertaking to pay rent.

قصة أشرف المكتومة

without permission and are therefore illegal⁵; and (e) the claimed value of the property is grossly inflated.

12. In addition, we were given the following suggestions regarding political considerations that the Government will need to take into account: (f) there is severe resentment against the MEK at all levels of the Iraqi Government, because of various misdeeds its members are alleged to have committed since 1986; (g) it would be impossible for Maliki to use Government funds to pay the MEK when there are so many more pressing demands on those funds; (h) under no circumstances can the Government make any kind of direct payment to what it considers to be a terrorist organization; and (i) the real agenda of the MEK is not to leave Iraq, but rather to stay indefinitely, and the Government is unalterably opposed to that. These arguments too can readily be deflected, rebutted, or where appropriate accommodated.

13. We fully understand that the Iraqi Government will erect all kinds of barriers to a legally correct and fair outcome. We are concerned that UNAMI must not act in a way to legitimize or to support baseless arguments. Rather, we expect UNAMI to take an impartial position, consistent with international law principles that have long been part of the United Nations system. If international and domestic law requires that the residents should be compensated for their property, saying so should be entirely consistent with UNAMI's mandate.

II. The Meetings with the Iraqi Lawyers

14. We met twice with the team of three Iraqi lawyers who are prepared to undertake the assignment of advising us in property negotiations with the Government. For purposes of this Memorandum, we will not identify them further, except to note that one is Sunni, one Shiite, and the other a Kurd. All three are experienced and competent. We were quite impressed with their knowledge, their courage, and their conviction.

15. Starting from the premise that the residents are entitled to be paid for the value of all of their property at Ashraf, whether moveable or not, the lawyers explained to us that Iraqi law provides a two-stage process for addressing claims of expropriation. The first step is a non-adversarial procedure for determining the value of the property at issue. This is typically handled by local trial courts, and results are not generally appealable. In a normal case, this stage may not involve any controversy at all, beyond whatever disagreement there might be of how the market would value the assets that the owner claims were taken from him. Only the second stage, in which the question of entitlement to compensation is before the court, is confrontational. In this case, political factors and possible pressure from the Government must also be taken into consideration.

16. The Iraqi lawyers, although willing to undertake this representation and committed to the principle of providing the best possible legal services to their clients, are concerned about the possible impact of this work on their practices. They recognize that they are likely to come under extreme pressure from the Government to capitulate on the immoveable property, and to agree to withdraw the 100 people from Ashraf. They are also painfully aware of the lack of confidence in the

⁵ The former Government of Iraq had recognized the rights of the MEK to build at Ashraf, and was aware of the extensive construction, never raising any objection. Moreover, as was said earlier, at least half of the development was done under U.S. oversight.

قصة أشرف المكتومة

independence of the judiciary in Iraq, which has been widely reported in the media and has been discussed in Parliament.

17. To reduce the likelihood of this unacceptable outcome, we designed a retainer agreement in which the Iraqi lawyers are granted no authority to enter into negotiations, much less agreements, that would bind the MEK or its members, without our express written approval. In other words, the retainer agreement makes us, not the MEK, the lawyers' clients: the lawyers are consultants to us in the context of seeking a comprehensive solution to the property dispute.

18. The lawyers were appreciative of our efforts in this regard, and realized that our solution protects them as well as the MEK and its members. They agreed to sign the retainer agreement, which is to be sent to them from the U.S. on our return. Financial arrangements will be made directly with the residents.

III. Legal Proceedings Outside Iraq

19. It does not follow, however, that we are without other legal strategies and tactics to deploy. The fact that the Iraqi Government's intentions are so clearly illegal in international law – as expropriation without compensation – gives rise to the possibility of identifying a forum in which its sovereign immunity can be overcome and the legality of the measures tested. In such circumstances, not only might the MEK (or its membership, or a subset of the membership with local ties) initiate a legal action against the Iraqi state, but it might be able to secure a judgment by way of execution on local property belonging to Iraq. Some legal systems provide the possibility of execution even before judgment under certain circumstances.

20. We shall explore this option as a matter of high priority. One of us (SMS) will begin that work right away. The Iraqi lawyers agreed that the pressure represented by such an initiative might help domestically. And UNAMI obliquely hinted at the same view: that Maliki might be prepared to take certain actions that would otherwise be politically difficult if he could make the credible argument that they were legally compelled.

IV. The Aborted Contacts with the Iraqi Government

21. We had been told before leaving the United States that we would meet with high Iraqi officials, most likely Fayad or his deputy Baqoos, to discuss the property issue. When we arrived, we learned from UNAMI that Fayad would not meet with anyone representing the MEK except Iraqi lawyers, and that Baqoos was out of the country. We consider this something of a betrayal, and of course the distinction drawn by Fayad makes no sense. Various thoughts occur to us on why Fayad will not meet with anyone not of Iraqi nationality. None of these explanations reflects credit on Fayad, his boss, or the Government. The insistence of the Government of Iraq to deal only with Iraqi lawyers is a matter of grave concern. We certainly hope that UNAMI and the United States will suggest that such condition is unacceptable, and should be dropped.

22. The idea of our going to Iraq had been initiated by UNAMI to representatives of the residents outside Iraq. In several exchanges of correspondence before our trip the framework of the visit had

قصة أشرف المكتومة

been agreed. There was absolutely no ambiguity: we were to meet GoI officials, and all of the MEK's property (including the immovable property) would be discussed.

23. Still, we take some comfort in knowing that it will be made clear to the Government that a final resolution of this matter will have to be agreed directly with representatives of the MEK: *i.e.*, us. Government representatives will be told that by the Iraqi lawyers, and by UNAMI and the U.S. Embassy.

V. The Meeting with the Camp Liberty Representatives

24. Although under absurdly constrained conditions – off-site, at a UNHCR facility, with participation limited to seven residents – we met with the people of Camp Liberty for a couple of hours. They were in remarkably good spirits, and were well-dressed, focused, and alert. They brought us gifts, including some extraordinary handicrafts made by residents of Liberty with scarce resources. And they provided a wonderful and ample Persian lunch (which they also offered to the U.N. staff). Nevertheless, the fact that we were not permitted to meet our clients in Liberty corroborates the view expressed by the UN Working Group on Arbitrary Detention that Camp Liberty is equivalent to a detention center.

25. The substance of our discussions was exactly what would be expected. They recounted some of the indignities and violations occurring at Camp Liberty, while we explained to them the legal theories and the strategies that we intend to deploy in order to achieve a fair solution to the property issue. They reiterated their commitment to timely relocation of all of the residents, and expressed regret for the timing issues that had recently undone efforts to move a few residents to Finland. In addition, of course, everyone understands that the unsettled and even volatile political atmosphere in Iraq puts the residents at risk.

26. In keeping with our position that communications with our clients are privileged, we will not summarize here the remainder of our conversation, including the questions and answers that took up a large part of our meeting. We did discuss the logistics for optimizing the expropriation case to present either in Iraq or elsewhere, including the need to marshal and to preserve the key evidence.

VI. The Canceled Visit to Ashraf

27. Right up until the last minute, we thought that the Iraqi Government would make it possible for us to visit Camp Ashraf, where one of us (RGT) has never been. No reason was given for the apparent change of position. Amb. Busztin did volunteer that he thought the trip would be dangerous. The residents were quite obviously disappointed, and prepared and sent to us a video showing the welcome that we missed. We considered the visit to Ashraf to be critical to our mission. There was no good reason to deny us, or the residents, that opportunity.

VII. The Conversation with the U.S. Ambassador

28. We spent two hours with Steve Beecroft, the U.S. Ambassador to Baghdad. He was accompanied only by Melissa Sweeney, a political officer not well-versed in the file. Her superiors who are more current were both on holiday leave.

قصة أشرف المكتومة

29. The Ambassador began the meeting by presenting the point of view on the MEK file related to him by the Iraqi Government. When we tried to lay out the MEK position, we were told that we should not argue, that he is not an advocate for either side.
30. He began to see that our posture was measured, and that we were really trying to find room for compromise. By the end of the meeting, he was willing to express some criticism of Iraqi intransigence. He did not offer to act as intermediary, nor did we ask him to play such a role. But he is clearly in regular contact with Fayad, and we are certain that our views will be relayed in a rather different tone after our meeting.
31. Beecroft was strongly of the view that Kobler is not the villain in this drama, and suggested that, were he to leave, there is no guarantee that his replacement would not be far worse. He also argued that the Maliki Government has been taking a number of measures that put it at odds with the regime in Tehran. We spent quite awhile discussing the Ambassador's views and observations on the Middle East generally, and we both came away seeing him as thoughtful and astute. Beecroft's perceptions of the future of Iraq and also Iran are surely being channeled to Secretary Clinton and to President Obama. He believes that the Iranian regime is in extreme distress, with far-reaching consequences.
32. One key point that the Ambassador made sure to repeat to us emphatically is the need for substantial progress in resettling the MEK members outside Iraq. He urged us to use our influence in Washington to overcome resistance to acceptance of a substantial number in the U.S. His view is that the resistance is not principled, but comes from mid-level bureaucrats in the Departments of Justice and Homeland Security. He felt that our visible involvement in promoting resettlement in the U.S. would serve two objectives: it would prime the pump for other countries to begin to agree to accept substantial numbers, and it would provide evidence for the Iraqi Government that, in fact, the MEK wants to leave Iraq as soon as proper arrangements can be made. In his view, Maliki simply does not believe that the MEK is committed to an orderly departure in real time. We assured the Ambassador that we and other friends of the MEK in Washington will do what we can on this issue. We both observed the irony here: just a few months ago the State Department was calling the MEK a terrorist organization, and now its principal representative in Iraq is proposing a strategy to prevail on his own Government to make room for several hundred MEK members to enter the United States.

VIII. Conclusion

33. There is obviously a great deal of work yet to do to bring the property issue to an acceptable resolution. The crux of the matter is to reach an agreement on compensation for the immovable property. Given UNAMP's current position, it is vital for the United State to play its crucial role in order to resolve this problem.
34. As far as we are concerned, the next steps seem clear enough. The Iraqi lawyers are in principle ready to introduce themselves to their Government, indicating our desire to move forward. However, it must be recognized that a final agreement will include compensation for all of the property of the MEK at Ashraf, including the immovable property. There will be considerable pressure on them to consider the "six-point plan" to be the roadmap to follow, but the Government

قصة أشرف المكتومة

will be told that the lawyers' principals will not accept that. The residents have made it clear that such a solution is not acceptable to them either.

35. Since returning to the U.S., we have identified the Iraqi lawyers to Martin Kobler, and have asked him to inform us in writing that he has obtained Iraqi Government assurances of three things before we can move forward: (i) no retaliation or retribution for their activities; (ii) an understanding that negotiations are to be with us as principals and not with the lawyers; and (iii) acceptance that those negotiations, when they do occur, will be with respect to all property and not just the moveable assets. Before we move forward, we must have assurances on these points. Its willingness or unwillingness to agree will indicate whether the Government of Iraq really wants a solution.

36. What we are asking now is minimal. Everyone is aware of Iraqi law that criminalizes cooperation with the MEK. Protestations that such law does not apply to lawyers are simply indefensible: we have documents showing that Iraqi Government officials have applied that very law to the MEK's legal counsel in the past. Those documents have been provided to Kobler.

37. It is unfair to the Iraqi lawyers to ask them to argue to the Government for the terms of their own engagement. Yet to the extent that Fayad sees the lawyers' role as simply taking an inventory of cars and construction equipment, and then selling that material at a deep discount to some straw-man buyer, thus facilitating the voluntary withdrawal of the remaining MEK personnel at Ashraf, it is critical that he be disabused of the notion immediately.

38. At the same time, we come back from this trip very concerned about the vulnerable position of the people still at Ashraf. We understand their resolve, and we deeply respect it. We believe that initiation of the legal strategy outlined here helps to protect them. But we will not be content until a solution is reached that respects the rights of the MEK members, who have invested 26 years of life and labor in Ashraf, and which will permit them to leave with their heads held high, to resettle in other places where they can work to achieve the objectives of their organization in peace and freedom.

January 10, 2013

United States House of Representatives
Committee on Foreign Affairs
Sub-committee on Oversight and Investigations
13 September 2012

Conditions at Camp Liberty: U.S. and Iraqi failure

Chairman Rohrabacher:

...We are talking about conditions at Camp Liberty in Iraq and what the United Nations has been telling us about those conditions, whether the reports are accurate, and why the United Nations and the United States has been spinning the reports and downplaying Iraqi harassment of Camp Ashraf residents who are being moved to Camp Liberty.

Camp Ashraf has been the home for decades to the MEK, a group of Iranian exiles who are the enemy of the mullah's dictatorship in Tehran. Under pressure from and in sympathy with Iran the government of Prime Minister Maliki and Tehran ordered camp Ashraf closed by the end of last year. The objective and I agree with Mr. Boumedra...

So, here the objective and I agree with Mr. Boumedra on this, was to move the Iranian exiles not only out of camp Ashraf but out of Iraq itself and perhaps back to Iran where they would be imprisoned, tortured or killed.

So, I hope Mr. Boumedra will explain to us why processing of the MEK for relocation to other countries was not done in Camp Ashraf itself. The 3400 residents are being moved to the new site within Iraq called Camp Liberty. The new camp does not have the facilities of the old camp which had been built up for over several decades by residents; nor have the residents been allowed to bring all their possessions to the new camp. Just like other doomed souls on their way to the end, a humanitarian crisis was created where there never should have been one. Camp Ashraf was subjected to extreme harassment under the Maliki regime loudspeakers surrounded the camp bombarded the residents with death threats. The camp itself was attacked in 2009 and 2011 by Iraqi security forces. With 9 civilians killed in 2009 and 34 people, unnamed people, killed in 2011 and hundreds more wounded. An American military unit was ordered away from the camp only hours before that attack began. Someone in our government then must have known about the attack and that it was coming and ordered our troops out of the way thus violating an American pledge to protect the camp. I have never been able to find out who that was and who gave the orders not to even investigate the situation.

There are still those in the government who think we must get along with the Maliki regime despite Mr. Maliki's misdeeds and his grab for authoritarian power as well as his alignment with the mullah

قصة أشرف المكتومة

dictatorship in Iran. I am not among them. Maliki has proven that he cannot be trusted and must be dealt with accordingly. Perhaps that's why he kicked me out of his country last time I was there.

The most recently, the sixth convoy of residents being... as being moved from Camp Ashraf to Camp Liberty, over 20 of those people were beaten by Iraqi security forces who were also stealing personal possessions owned by those residents.

Many of those attacked had broken bones and required hospital care. The US state department put out a statement after this on august 27th that despite these beating, hailing that mission as the safe arrival of the sixth convoy of approximately 400 Camp Ashraf residents and no mention was made of the violence inflicted on the residents. Indeed, the State Department claimed the government of Iraq has made considerable efforts to achieve a peaceful resolution for residents of camp Ashraf.

The United Nations and the US, it appears, are misleading the public about what the heck is happening in Iraq. And it's time we get to the truth and that's why we are trying to have this briefing and hearing today and hopefully find out what the truth is and who is accountable for their actions.

Thank you very much. And now, Congresswoman Chu is not a member of this subcommittee but you are certainly welcome to offer the opening statement and join us in this briefing and hearing.

Congresswoman Chu:

Thank you so much Mr. chairman.

First I want to thank you Mr. Boumedra for being here today. It takes so much courage to quit your job, because of your belief that your employer is not doing what is right and it takes even more courage to come before us and before the rest of the world to talk publically about it.

I have to admit that I was shocked when I read your op-ed in the Hill last month. For months we've been hearing from both the UN and from US officials about the conditions at camp Liberty. We've heard them say that it was adequate. So to hear a different story from you, an outsider, who's been there and visited is very critical to our understanding about this extremely important issue and it makes me extremely disappointed in the conduct of the US officials who have been telling a very different story.

I am here today because I strongly believe that we must do all that we can to protect the people of Camp Ashraf from harm after two deadly attacks at camp Ashraf, I do not have faith that the violence is behind us. Reports of interference and misconduct at Camp Liberty only further shape my belief that we will find peaceful resolution to this problem. Like you, I am committed to ensuring the well being of residents at Camp Liberty. So thank you again for being here and I hope that by doing that we will have a better outcome in the months ahead.

Chairman Rohrabacher:

Thank you very much. It was good to have you with us today.

Do you have an opening statement? Now and for the opening of the actual hearing itself you are welcome to proceed.

قصة أشرف المكتومة

Congressman Ted Poe:

Thank you Mr. chairman I will take the opportunity to speak twice, then, since you just gave it to me. Thank you for being here. Two issues are involved, I think, today. One is the treatment of people and how they are being treated and who is to blame for their mistreatment? The Maliki government? The United States? The UN? All of the above? None of the above, or a combination? The other issue is more far reaching: The designation of the MEK as a foreign terrorist organization. And I hope we are able to talk about both of those today.

The first one: I was with you Mr. Chairman last year when you and I both were evicted from Iraq. We were evicted from Iraq because we had the audacity, the nerve, to go and ask Mr. Maliki "we would like to see the people in Camp Ashraf," and he said "no way will you see those people".

So, of course, he had something to hide. He had the truth to hide about how these people, real people, were being treated by the Maliki government and the United States complicit, in my opinion. And he was so infuriated with your request that we go visit these people, that he just told us to leave his country, which we eventually did on our own.

Now those folks are being moved to Camp Liberty and we hear the same song and dance: all is well here in Iraq with the residents of camp Ashraf and Camp Liberty. That is just not true. Conditions at Camp Ashraf, as bad as they were, and the fact that people were murdered there, the camp issue and conditions at camp Liberty are worse.

You know, I was a judge for a long time. I sent people to prison who actually did bad things and while in prison, those individuals got to visit with their families, they got running water, they got to visit with their lawyers. Those things are not occurring in Camp Liberty and these people are not criminals. These people are not in a prison. They were supposed to be taken to this staging area so they can be removed from the country on their own. But they're not being treated even as we treat criminals. They're actually in my opinion in a concentration camp and being treated worse than they were in Camp Ashraf. That ought not to be.

Mr. Chairman I am asking you if you would, I am volunteering to go with you to Camp Liberty. I can request to go and see what it's like, let us in to see these people and make our own determination and tell the world about it. However we do that? I don't know, but you do know people, we can get in. I am making that request through you Mr. Chairman.

The other issue since there is no liberty in Camp Liberty is the designation of the MEK. Maliki told us the reason that he was treating the people at Camp Ashraf the way he was treating them, was because this country labels those folks as a foreign terrorist organization and he is treating them as armed terrorists. And that's why he is treating them so poorly. We have to address that issue and hope that the State Department will remove that designation which we will talk about later. Thank you for being here and thank you for spreading a little truth on the situation in Camp Liberty.

Chairman Rohrabacher:

Thank you very much your honor. If someone committed a crime against my family I want them tried in your court!

قصة أشرف المكتومة

We do have with us for the briefing, and then we will proceed with our official hearing, Mr. Boumedra, ok I am going to get that right! He became chief of the United Nations UNAMI Human Rights Office in Iraq in January of 2009. His work was to monitor the human rights and humanitarian situation of Camp Ashraf. He was also an advisor to the the UN Secretary General Special Representative to Iraq. He resigned these posts earlier this year because of what he believes as being a UN failure to protect the human rights and humanitarian conditions of the Ashraf residents. The argument, he laid out in the issue of the Hill newspaper August 22nd and which he will elaborate today. He's graduated from the University of London in United Kingdom where he worked as the editor of the African Journal for International and Comparative Law. And deputy Secretary General of the African Society for International and Comparative Law. In 2004, he served as regional director for the Plenary Reform for International which is based in Oman, Jordan and from there, he moved to United Nations. I would like to echo my colleagues' praise for your moral stand and if you are willing to leave a position in order to maintain own personal standards of morality, and that speaks very well of you. We are here to hear, I know you have some things to tell us today, that will help us understand that situation in Camp Ashraf and you may proceed with your testimony.

Tahar Boumedra:

Thank you very much, Mr. Chairman.

Thank you very much, members of this sub-committee for giving me the honor and the opportunity to be here to share with you my experience of three years and half being in charge of Ashraf file at the United Nations Assistance Mission for Iraq.

First, Mr. Chairman, I would like to put on record, the fact that during these three years and half, I worked very closely with the young men and women, the American soldiers and officers who were in Camp Ashraf. And I would like to bring to your attention that there would be no opportunity where I would not commend their highly professional and humanitarian attitudes.

From 2003 to 2009, we do not have at UNAMI, the United Nations Mission in Iraq, any record of any complaint against any of their behavior in Camp Ashraf. I was close to them, I received all the support, and at very short notice, they were always there to accompany me, to help me, to protect me, they made available helicopters to me at very short notice and I am here to testify and rather commend that kind of humanitarian conduct they have shown during those years I worked with them.

Mr. Chairman, I would like first put the whole situation of Camp Ashraf in this context, it's legal context. First I have to say that from the time the Camp was handed over to the Iraqi authorities, and let me be clear, because when we say Iraqi authorities, we are generalizing. Because in fact this file is run by the office of the Prime Minister.

So the file was handed over in 2009, and from the first day the Prime Minister's office took over this file, we started receiving complaints. We started receiving complaints about serious violations of human rights, serious violation of humanitarian standards, and when we asked why you are not keeping the standards set by American forces, they will tell to me that these people do not deserve any human rights or humanitarian treatments, they are terrorists.

My mission, Mr. Chairman was to watch human rights and humanitarian situation of Camp Ashraf, and for me, everyone in Camp Ashraf is presumed innocent until they are duly condemned by court of law.

قصة أشرف المكتومة

Unfortunately Mr. Chairman, the United Nations has dealt with this file in reversing the fundamental principal of presumption of innocence. We have dealt and I sat with, including myself, because I was the lead person on this file. We have dealt with bad faith and we have presumed guilt and we expect these people to prove their innocence. This is fundamentally against the main and the fundamental values of the United Nations.

Mr. Chairman, in 17 July of 2008, the Council of Ministers met and decided to close Camp Ashraf. This decision is the official policy of the Government of Iraq. So, I am not going to add to it or diminish it. This is what the Council of Ministers set as an official policy: first, to close down the Camp. Second, to revive arrest warrants against the members of the residents of Camp Ashraf. Third, to make it a criminal offence for anybody or any organization that deals with residents of Camp Ashraf. Any organization or individual is banned from visiting Camp Ashraf. And that explains everything when we, the United Nations reported that everybody is welcomed and the United Nations and the Government of Iraq are meeting their international obligations, at the time the Iraqi Government itself decided and reiterated every year, including in July 2011, reiterated this policy of treating them as terrorists, meeting with them is a criminal offence, nobody is allowed to visit them and all the treatments that followed, which I do not have time to go into details and I will answer your questions on any details you want to know. With this policy, the United Nations periodically issues reports that the Iraqi government is meeting its international human rights obligations. I will not make any comments and leave it to you to draw your own conclusions.

The way things are conducted, the Iraqi government themselves are saying we are not respecting the human rights of these people, and the UN is reporting that they are respecting. That speaks for itself.

So, Mr. Chairman, when we started talking about relocating from Camp Ashraf to Camp Liberty, it was the Chair of the so-called Ashraf Committee who met with UNAMI and the representatives of the High Commission of Refugees. And he did warn us very clearly, he said: United Nations can do whatever it wants, but we will not implement the human rights and humanitarian standards the United Nations is advocating for. So that is part of the Iraqi policy. It's not hidden, it's on the record. But again we at the United Nations, we reported that Iraqi government meets its international obligations.

I would like to move to the conduct of UNAMI, how we dealt with the situation since I was appointed in charge of this file in January 2009. I worked for three special representatives of the Secretary General of the United Nations.

Initially, we were working as mandated by the Security Council resolution 1770, which gives UNAMI the authority to monitor and report. So, the two SRSG's, two Special Representatives of the Secretary General I worked with, worked on this monitoring and reporting.

Then came the third Special Representative of Secretary General, last October. From the very first day, he turned UNAMI --- this is --- internally we used to say UNAMI has been turned into UNAMA, the UNAMA is United Nations Mission for closing camp Ashraf. So this sudden change of policy made UNAMI devote its assets and time and personnel, 95% of UNAMI was put towards helping the government of Iraq to close Camp Ashraf.

Serious money was spent on this operation. Serious taxpayers' money was spent on this operation to assist the Prime Minister's office implementing the policy I just stated, which was fundamentally against the principals of the United Nations. So, in a way, we have used taxpayers' money to defeat the fundamental values of the United Nations. I reminded my boss, special representative of the secretary

قصة أشرف المكتومة

general that what we are doing is unacceptable. I always received the reply “be positive”. “Be positive” of course means “close your eyes”, work with us. And I tried to be positive in doing my work as dictated by my conscious. But let me explain why UNAMI suddenly changed to such a machinery for violating its values and principles. If we look at Security Council Resolution, 1770, it declares the mandate of UNAMI which makes it an instrument in the hand of government of Iraq to do whatever it is suitable. Now anything done by UNAMI, it must be by the request – this is the language of the Security Council resolution – it has to be by the request of the Government of Iraq. I have to admit that while I was the Chief of the Human Rights Office, I tried to remove, because every year we change the mandate of the UNAMI, we draft the first draft of the resolution in order to Security Council to renew the mandate. I tried to remove this clause of “by the request of Government of Iraq”, but I failed.

When we see that the government of Iraq will not tolerate anything that goes against its fundamental policies set on the resolution of the Council of Ministers and also there was an incident it is important to reflect on it. This incident was the elections. The Election where the Al-Iraqiya won 91 seats, Al-Maliki’s State of the law coalition won 89. The coalition of Maliki requested that they have to recount the ballots. The authorities who were overseeing the election, stood for UNAMI, stood for justice and declared that the election was fair and there was no need for the re-count. Al-Maliki never tolerated this and he said to them, representative of Secretary General that his mandate will not be renewed and this is how we ended up with a new representative of Secretary General who came and straight learned the lesson that in order to achieve anything in Iraq, you have to accept whatever the prime Minister Maliki dictates and from the very first day, UNAMI became an instrument for closing Camp Ashraf and not only that, I do not have the time to duel on other issues that were totally abandoned and were fully part of the mandate of UNAMI. But somehow we became the instrument of the Prime Minister’s office policy vis-a-vis Camp Ashraf.

Chairman Rohrabacher:

Perhaps you could summarize for the record.

Tahar Boumedra:

Very quickly, Mr. Chairman.

I would like to just to briefly tell you how we prepared this relocation! How we prepared this MoU!

I was the first person who drafted the draft of the MoU. And I can assure you Mr. Chairman that the signed document was not the one that we agreed on with the Iraqis. The signed MOU was simply a document that was agreed incommunicado, in camera between the SRSG, Special Representative of the Secretary General and the Prime Minister himself.

So, there was a fundamental change in the content and the procedure of the MOU.

Camp Liberty -- I was the first person to go and visit Camp Liberty and I reported that Camp Liberty amounts, it looks, it is, a detention center. For UNAMI to reach there, we crossed 7 check points. It’s highly fortified military zone with all the headquarters of the military branches of the Iraqi army based in the area. And then all the T-walls, this concrete walls of 3-4 meters to run the cameras and I always address my interlocutors, the Iraqi interlocutress, and tell them “Why do you need all this, these people are asking you we are leaving. We would like to leave Iraq.” They are not asking to stay. They gave up their status in Iraq they want to leave. Why are you dealing with them this way? They tell me these

قصة أشرف المكتومة

people are terrorists, you are defending terrorists. So, thank God at the time I was enjoying certain immunity of the United Nations otherwise I would be subject of their regulations.

Now, my visit to camp liberty, I always said that this is in fact extremely unacceptable, particularly what we know. We talk about relocation, it's not relocation. It's an eviction. It's a forcible eviction. There is a difference between eviction and relocation. Relocation is consensual, it's in accord with an agreement but an eviction is a forcible eviction and the United Nations has standards and rules of conduct on how to implement a forcible eviction. Basic element is that people who are evicted should be compensated with similar standards or better in any circumstances, not less. But Camp Liberty, I was the first one to visit it. I reported that it's absolutely unacceptable. It's a prison-like.

But just not to waste your time, Mr. Chairman, I just want to read to you one paragraph of the working group of the United Nations Council of Human Rights in Geneva, who deals with this issue and their conclusion I read: The working group considers that there are no legal justification for holding the above mentioned persons and I mean Ashrafies, and other individuals in Camp Liberty and that such detention is not in conformity with standards and principals of international human rights law and more specifically, violates article 9 of the universal declaration of Human Rights and article 9 of term of convention of civilian and political rights. The situation, it adds, the situation of the residents of Camp Liberty is tantamount to that of detainees or prisoners. So, this is a document that it would be, you recall that this is united Nations group, they are specialist independent specialist appointed by the council of Human Rights this is their conclusion and I was on 30th of August before this working group testifying that their finding is absolutely correct and absolutely in line with my experience in UMAMI having visited and having worked in Ashraf and Camp Liberty for 3 years and a half. I thank you Mr. President and Mr. chairman and I am prepared to answer any further questions you would like to put to me.

Chairman Rohrabacher:

Thank you very much we would have to be brief because we have a hearing afterwards. You said that under United Nations Special Representative, the United Nations basically have lost its independence, Mr Kobler lost its independence in Iraq, could you explain how United Nations is able to maintain an independence face of a regime which is obviously is now making more and more demands from Maliki government and do you consider now the United Nations not to be operating independently of that government or now which we would say the stooges of the government.

Tahar Boumedra:

Yes Mr. Chairman. I do confirm here in front of you that UNAMI has no independence what so ever that is every issue dealt with regarding Ashraf is decided at the Prime Minister's office and sometimes at the Iranian embassy in Baghdad.

Chairman Rohrabacher:

The Iranian Embassy in Baghdad! I think that it is an important point for us to underscore. Yes let me ask you this while you were operating there in Iraq was there to your knowledge any real effort to perhaps to make sure that the people of Camp Ashraf could go to Jordan or Qatar or Saudi Arabia, Turkey or even United States? Was there a, was this option pursued by the United Nations or by the United States or by Iraq itself?

قصة أشرف المكتومة

Tahar Boumedra:

Mr. Chairman, it was within my authority to suggest of possible exits for these people and I did suggest after having discussed in length with my counterparts at US embassy. I discussed all kind of exits. Including an exit to Gambia in Africa, in west Africa, we considered Romania, we considered a number of exits but these were always dismissed by my Boss because the end of the relocation is not just a sort of let people disappear in the air. There is a process put in place which is rather cynical, dangerous and I would like you to do your own conclusions because there will be this process the what is refer to as the refugee status determination process (RSD). The refugee status determination process and I have the documents of the high commissioners for refugees. It will actually at the end of the process would be 2 categories of residents in Camp Liberty. One category will benefit eventually from the refugee status and will have some protection. Second category will be denied the refugee status, this second category will be effectively locked up in a detention centre called Camp Liberty and God knows what happens after that!

Chairman Rohrabacher:

Your honour

Judge Ted Poe:

What do you think is the motive of the United Nations to lie?

Tahar Boumedra:

It is very difficult for me to sort of read into the intensions of individuals but as a matter of policy New York wants to hear that everything is fine and everything is smooth and the Secretary General when he came to Baghdad during the Arab League summit in Baghdad he expressed satisfaction of how things are conducted and he said that he is very proud that the Special Representative is holding very friendly relations with the Prime Minister so here there are issues of the policy and also personal ambitions, personal attitudes and I have to testify that from the very first day SRSG Kobler arrive to Baghdad he touched me on the shoulder and said "Hi Mr. Ashraf" meaning I am going to deal with you very soon and in fact he dealt with me in a sense that he reached a point where he removed me from every mailing list of UNAMI as chief of in charge of the leader of team of Ashraf, I had no access to any information, any report, any document that it is circulated related to Ashraf not only that I was banned from visiting Camp Ashraf and Camp Liberty and it was at that stage I decided to resign because I don't deserve my salary any more I was just being kept in an office, very well paid but I did not deserve it so I decided to go.

Judge Ted Poe:

One last question. You have mentioned and I just want you to explain a little more behind the scenes of all of this mischief going on with Iraq Prime Minister, the treatment of the people in Camp Liberty and Camp Ashraf you got Iran, what do you think Iran's influence is on Maliki to treat the people in Camp Ashraf so poorly?

قصة أشرف المكتومة

Tahar Boumedra:

I have to say that I will only talk about meetings that I personally attended. I personally attended about five meetings at the Iranian embassy in Baghdad. The Iranian embassy, when they receive us, they don't want to talk, they want results. In a sort of powerful manner, the minute we sit, they ask what have you done? Tell us about results. And we were in a defensive and apologetic position to say that, sorry, we are working on it, we will let you know.

The powerful man today in Baghdad is the National Security Advisor to Prime Minister Al-Maliki, Fallah Fayaz. He is the decision maker on this file. He does not want to discuss, he just orders and says he wants results. He wants dates, he says we have given the deadline of December and it has passed, we will not tolerate any more delays.

Here, we hear every day about these difficulties about water, access to medicine, access to lawyers and ... I seriously put these questions to my counterparts. You here very much about Colonel Haghi, Colonel Sadeq and I saw them everyday and worked with them. I asked them why are you doing this?

First, I must say that they are not the decision makers, they are executive officers. The main decision makers on this file are Fallah Fayaz and the Prime Minister Maliki. When I asked these executive officers, my counter parts on this file, they said we deal with them the way we want to deal with them and I reminded them that the Spanish Criminal Court has Sadeq on his list, and when I asked Sadeq why you want to be so notorious in your conduct? He said to me I will never travel, they won't get me. He never denied his crime and what he has done. He just told me, with the mentality of a villager, he will not travel and so, they won't be able to get him. These are the kind of people we deal on a daily basis. Sadeq is just the running manager of Camp Liberty. So, the policy is there, it is clear, has been put in place long time ago and is in violation with the fundamental values of the united nations, it is ordered by the office of the Prime Minister, executed by these two officers and we were there to simply to satisfy this person or that and also be reminded that we are Iraq's guests and have to behave. And if the Prime Minister gets upset, we have to pack and go.

Chairman Rohrabacher:

When I used to go to college, there was a movie by the name of Z, do you remember it? What you are describing is the real nature of the United Nations, supposedly supposed to protect human rights.

We have been joined by our ranking member, Mr. Carnahan. He, unfortunately, like too many us is running between so many events right now. Do you have anything you would like to ask?

Congressman Carnahan:

I just want to thank you for being here. I understand we have another part of hearing coming up, so, I am going to reserve my questions so we can move on again, apologize for going back and forth between two different hearing. I am glad to be here for part of it, thank you.

Chairman Rohrabacher:

Congresswoman Chu, do you have a question or two?

قصة أشرف المكتومة

Congresswoman Judy Chu:

Yes, thank you. Mr. Boumedra, first I would like to ask questions about the condition of Camp Liberty.

You are one of the outsiders who were able to visit camp Liberty and you were there before the residents of Camp Ashraf were transferred there and described the terrible conditions of the mobile units and the prison-like security. Today, the residents are still concerned about the lack of access to water and electricity. The US official say it is Spartan, but livable. When you visited initially, were you able to determine whether there were basic humanitarian necessity such as water, electricity and shade. Have you been there since and have the conditions changed at all and do the existing conditions meet the humanitarian standards?

Tahar Boumedra:

Thank you. This is the question I have been waiting to answer.

Since December, where we began preparing the file, we went to take pictures, we had to select pictures that are sellable to the residents of Ashraf and to the international community. We had to make specific selection. We had to take pictures of corners and sceneries. With these pictures, we had to sit down, the whole UNAMI decision makers, and had to go through them one by one. The pictures that were appealing and sellable, we put aside, the pictures that were not suitable, were put at another side. Even when we were there, a delegation of about 8 people, everybody was instructed to take such pictures so when we go back to base, we compare. That is what we did. We compared pictures and only selected a number of pictures.

The camp in December of 2011 was totally vandalized. The Camp was handed over from the US military to Iraqis on December 3rd. At the end of December, when I was there, the Camp was totally vandalized. It was all looted.

I hear some reports here in Washington Post that they have flat TV on the wall. I can show you pictures that the flat TV space was empty because it was stolen. Now that the residents have brought some improvements to the Camp, they are putting it to the account of the Iraqi Government. The Government of Iraq does not spend a penny for the residents of Camp Liberty; it is their own work and their own hardship.

There has been certainly some improvements from December to today, but this is not because of the hospitality of the government of Iraq, it is their own achievements at a very high cost because they pay for everything above the market price.

They are isolated and have no access to outside, so the Iraqis are imposing on them certain merchants and there is a long story that I do not want to open it here, it will take a lot of time, but even these merchants are specially selected by the Prime Minister's office and then you hear about issues of properties. These merchants suddenly turn up and become decision makers of the future of the properties of the residents of Ashraf and Liberty. That is the situation, any improvements, if any, are not because of the government of Iraq or the United Nations, it is thanks to the hardship and entrepreneur spirits of these people.

قصة أشرف المكتومة

Chairman Rohrabacher:

For the record this witness has testified that the purpose of the activity and rules and policies that were being laid down, when he worked there for the United Nations, the policies and the rules that were being laid down by the Iraqi government and by his United Nations' superiors was that they were trying to make life for the people of camp Ashraf unbearable. Correct? So these people were intentionally creating a suffering of certain of these people. That was the intentional outcome...

Tahar Boumedra:

That is my understanding Mr. Chairman.

Chairman Rohrabacher:

Your understanding and your vision of that was obtained through your personal actions or personal situations which put you right in the middle of ...

Tahar Boumedra:

As a little person on Ashraf file, yes this is my understanding.

Chairman Rohrabacher:

So, we have government officials and let us know that at the same time there is no way out for this people, because our government has designated these folks as terrorists. So, our government has prevented them from leaving and the other government entities, the United Nations and Iraqis are intentionally creating suffering. Did you at any time ask representatives of the United States government for help, to help you in this situation?

Tahar Boumedra:

I was interacting with the officials of the prime minister's office on a daily basis.

Chairman Rohrabacher:

What about the United States government?

Tahar Boumedra:

The United States government within my official level is not within my job to sort of interact with them. It is the Special Representative of the Secretary General who briefs his counterparts at the ...

Chairman Rohrabacher:

OK, to your knowledge, was the United States asked for help in preventing the suffering?

قصة أشرف المكتومة

Tahar Boumedra:

The US embassy always declared that “we are behind UNAMF”. “We support whatever UNAMI does”.

Chairman Rohrabacher:

But you are now testifying that the policy was to create suffering.

Tahar Boumedra:

I do confirm that.

Chairman Rohrabacher:

So, the United States, the people who laid this down on the part of the United States, supported this policy, were they also aware that the actual policy was not to try and treat these people decently, but instead to create suffering among them?

Tahar Boumedra:

At my level, the only people that I dealt with closely are my counterparts of the US embassy and my counterparts of the USFI in camp Ashraf. And I commend their behavior, their conduct. I have nothing to complain about, but it is above my capacity to talk about who would relay this information.

Chairman Rohrabacher:

OK, but you did just testify that the US government was to back-up the UN’s activities all the way and you are also testifying that the UN as well as the Maliki government, their actual goal was to create suffering among these people.

Someone who has never been there speculate so your observation that the suffering of these people was intentional and created by decisions made by the Maliki government and by the United Nations to go along with it and at the very least our government knew about this and did nothing to stop it. Correct?

Tahar Boumedra:

I have no doubt about that

Chairman Rohrabacher:

All right, thank you very much for your testimony today.

Chairman Rohrabacher:

We are now moving on formal hearing on the United States and Iraq failure in regard to Camp Ashraf and by extension, the strategic situation in Iraq and the region.

قصة أشرف المكتومة

I say that behind the attack on Camp Ashraf is Iran through the Maliki government which has aligned it with the dictatorship in Tehran. Ashraf is just one example of this growing threat to American interest in the region and could be very symbolic of what we can expect on this region.

Consider Shiite militias and terrorist groups like Hezbollah that operate in Iraq and are funded by Iran, the Iranian elite squads "Qods" operate in Iraq without interference by Maliki government. President Barak Obama was not able to negotiate a new status of forces agreement with Prime Minister Al-Maliki that would have allowed a small American military presence in Iraq past the end of 2011. He then placed a limit on the size of U.S. embassy staff and CIA.

Maliki government was adamant in US forces leave the country thus removing a check on their actions. Iran was also adamant about United States withdrawal. A day after the last US troops left Iraq, Sunni Vice-President, Hashemi, a long time foe of the Shiite Prime Minister Maliki, was charged with terrorism.

Hashemi fled first to Kurdistan, a province in Iraq, then on to Turkey. On September 9, he was sentenced to death by hanging. Maliki was hailed once as an Iraqi nationalist, has obviously become a sectarian plotting against the Sunnis and the Kurds of his own country. He has provoked a new domestic unrest and violence. The Sunnis were persuaded to turn on to Al-Qaeda in Iraq because we promised they will get a fair share in a democratic country. That promise is fading and the door may open again for the Al-Qaeda to re-build.

An editorial Monday in the British Guardian newspaper raised questions of whether Maliki would become an outright dictator or not. It ended with the statement and I quote: "Maliki's quest for domination could drive his country back into civil war."

Iraq is a conduit of weapons and supplies to the Syrian dictatorship which is trying to crush an uprising of its Sunni majority. The Syrian regime is allied with Iran. I initially supported the invasion of Iraq. I personally did, to overthrow the dictatorship of Saddam Hussein. I thought that was what was the right thing for us, the United States, to do, to oppose dictatorships, and to help people struggling to create democratic societies. In retrospect, I consider this to have been one of the greatest errors I have ever made and certainly the greatest error made by the previous administration, the Bush administration.

We sent an army into Baghdad to get rid of a hostile government which we did. But then, while our troops were still there, what happened but a hostile government came into power. But this new hostile government is a hostile government aligned with the most dangerous regime in the region: Iran, which is a supporter of terrorism and has ambitions to develop nuclear weapons.

Americans need to think about this a long time to figure out what we should be doing in the future and what policies we have. But one thing is sure; we should always be on the side of people who are longing for freedom. And that's where Camp Ashraf comes in. The camp Ashraf story may start about human rights, but is ending up as part of a tragic, an epic tragedy, that ties into how or who lost Iraq. With us today to discuss this tale is Lincoln Bloomfield Jr. We invited Ambassador Daniel Fried to testify on behalf of the State Department but Ambassador Fried is in charge of Camp Ashraf and that issue, but he is out of the country and State Department said that he was the only one who could actually discuss this adequately, so today we have with us Lincoln Bloomfield Jr. instead.

قصة أشرف المكتومة

I say that behind the attack on Camp Ashraf is Iran through the Maliki government which has aligned it with the dictatorship in Tehran. Ashraf is just one example of this growing threat to American interest in the region and could be very symbolic of what we can expect on this region.

Consider Shiite militias and terrorist groups like Hezbollah that operate in Iraq and are funded by Iran, the Iranian elite squads "Qods" operate in Iraq without interference by Maliki government. President Barak Obama was not able to negotiate a new status of forces agreement with Prime Minister Al-Maliki that would have allowed a small American military presence in Iraq past the end of 2011. He then placed a limit on the size of U.S. embassy staff and CIA.

Maliki government was adamant in US forces leave the country thus removing a check on their actions. Iran was also adamant about United States withdrawal. A day after the last US troops left Iraq, Sunni Vice-President, Hashemi, a long time foe of the Shiite Prime Minister Maliki, was charged with terrorism.

Hashemi fled first to Kurdistan, a province in Iraq, then on to Turkey. On September 9, he was sentenced to death by hanging. Maliki was hailed once as an Iraqi nationalist, has obviously become a sectarian plotting against the Sunnis and the Kurds of his own country. He has provoked a new domestic unrest and violence. The Sunnis were persuaded to turn on to Al-Qaeda in Iraq because we promised they will get a fair share in a democratic country. That promise is fading and the door may open again for the Al-Qaeda to re-build.

An editorial Monday in the British Guardian newspaper raised questions of whether Maliki would become an outright dictator or not. It ended with the statement and I quote: "Maliki's quest for domination could drive his country back into civil war."

Iraq is a conduit of weapons and supplies to the Syrian dictatorship which is trying to crush an uprising of its Sunni majority. The Syrian regime is allied with Iran. I initially supported the invasion of Iraq; I personally did, to overthrow the dictatorship of Saddam Hussein. I thought that was what was the right thing for us, the United States, to do, to oppose dictatorships, and to help people struggling to create democratic societies. In retrospect, I consider this to have been one of the greatest errors I have ever made and certainly the greatest error made by the previous administration, the Bush administration.

We sent an army into Baghdad to get rid of a hostile government which we did. But then, while our troops were still there, what happened but a hostile government came into power. But this new hostile government is a hostile government aligned with the most dangerous regime in the region: Iran, which is a supporter of terrorism and has ambitions to develop nuclear weapons.

Americans need to think about this a long time to figure out what we should be doing in the future and what policies we have. But one thing is sure; we should always be on the side of people who are longing for freedom. And that's where Camp Ashraf comes in. The camp Ashraf story may start about human rights, but is ending up as part of a tragic, an epic tragedy, that ties into how or who lost Iraq. With us today to discuss this tale is Lincoln Bloomfield Jr. We invited Ambassador Daniel Fried to testify on behalf of the State Department but Ambassador Fried is in charge of Camp Ashraf and that issue, but he is out of the country and State Department said that he was the only one who could actually discuss this adequately, so today we have with us Lincoln Bloomfield Jr. instead.

قصة أشرف المكتومة

Given that since the withdrawal of US troops from Iraq, the State department is in charge of US policy now our troops are gone, and now it's all up to the State Department. I find it hard to believe that they could not find someone to come up here and tell us what it's all about. So be it.

Mr. Bloomfield is the Chairman of the Simpson Center. He was the special envoy for the Man Portable Air Defense Systems Threat Reduction from 2008 to 2009 and Assistant Secretary of State for Political Military Affairs for 2001 and 2005. Mr. Bloomfield previously served as Deputy Assistant Secretary Of State for Near Eastern Affairs from 1982-93, Deputy Assistant Vice President for National Security Affairs in 91- 92 and Principle Deputy Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs from 88 to 89, among other positions. I don't see if I could squeeze any more positions in that resume dating back to 1981. Mr. Bloomfield, if you could try to limit your testimony so we could have a few questions as we expect a vote here, fairly soon. You may proceed.

Ambassador Bloomfield:

Thank you Chairman Rohrabacher and thank you for the invitation to appear before this subcommittee. With your permission sir, I prepared some testimony; I would ask that it be introduced into the record of the hearing.

Chairman Rohrabacher:

Without objection, so ordered.

Ambassador Bloomfield:

I will also be referring I expect to Mr. Boumedra's testimony, and perhaps if it's permissible his testimony, prepared statements and his briefing could be made part of the record if that is permissible.

Chairman Rohrabacher:

So ordered without objection.

Ambassador Bloomfield:

Thank you very much. With your permission sir, I take just one minute. I have had five jobs in the State Department and I am going to talk about the State Department.

I like to just say a word of respect and condolence to the four State Department employees who lost their lives in Ben-Ghazi. It's a terrible loss and my condolences to their family and friends and to the State Department community. It just reminds us how tough and how important the work they do is and even though I will be framing a policy issue that is very much of a problem for the State Department it does not imply any disrespect at all for their vital mission or the people who serve.

I have one message and I would ask, I would hope the folks will digest my testimony. There are copies that would be made available through the records. Mr. Boumedra testified as a human rights expert and as a former UN official and it was clear from his testimony, from his briefing, that he is very much concerned that the United Nations uphold its own principles. So the reason he resigned was that he felt he was not being true to the principles of the UN and I respect that. The people in this room and there

قصة أشرف المكتومة

are constituents to the Subcommittee who have friends and relatives in Camp Liberty and Camp Ashraf and there is no question that they are vitally concerned for the welfare of their relatives in camp Liberty and camp Ashraf I share both of those concerns but my message concerns a third focus which is United States interests and US policy.

Looking at the facts of this case I believe that what Mr. Boumedra has brought to light has serious implications on US policy and Mr. Chairman you talked about this as well and I wanted to amplify the point you were getting at as well. From my perspective what we thought was happening in Iraq was that we were undergoing a process of relocation of 3400 people to a place where UNHCR could process them as potential refugees and the US governments hope is that they will complete the process that most if not all would qualify as refugees and they will find third party countries that are willing to take them in a perfect world all of them will be relocated elsewhere safely securely problem solved.

Secretary Clinton herself testified in February to the House Foreign Affairs Committee that that was United States policy to try to process these people as expeditiously as possible safely and securely and to see them passed along to willing third countries.

What we heard from Mr. Boumedra was something very very different. You heard them mention the Iranian embassy I heard him mention at least five meetings that the Iranian embassy is at the decision table what we heard was that an element of the Iraqi government surrounding the Prime Minister of Iraq is implementing an agenda that is very much Iran's agenda.

I am here today because I don't believe that the scenario that Mr. Boumedra has revealed as the real scenario that UNAMI has been supporting can be squared with the US goal here. I think that they are operating directly across purposes and that poses some serious problems and some serious risks. Some of the implications are that it puts the United States in a horrific position of giving this population at camp Ashraf essentially two choices either move to what you have clearly learned as a detention facility with seven check points guarded by a group that is commanded by Colonel Mohammad Sadeq who lead the 2011 April massacre.

Mr. Boumedra said he was taking orders we had heard that at the Nierenberg trials before he was at the command of security at camp Liberty I pray that no one at the State Department knew that when they consented to a process that would drive people to be put under a man who lead the massacre that alone has to be a human rights violation to be facing the guns of people who wounded you and who killed people amongst you is clearly a problem and so there has been resistance amongst this population not to be put in that position and they had been told again by the Secretary of State in that same testimony that her deliberations on the foreign terrorist organization list her decision to whether to list or delist the MEK will be guided in large part by how much cooperation this population exercises in leaving willingly and going to camp Liberty so look at the choice and I must say we have heard through the appeals court process that the Secretary Clinton herself has been pre occupied by some major crisis in the world and I take them at their word that she is not able to review the file herself but to put the Secretary in a position that she is saying either go to a detention center where you going be unarmed looking at people who have killed people amongst you or plan to be on the terrorism list from now to eternity where you cannot travel your families are separated from folks in the US and all your movements are being tracked by financial investigators FBI and counter terrorism people that is the choice we have given them and I just don't believe that the United States if they knew all the facts that we have now learned would allow the United States to be behind that kind of a Hobson's choice there would have to be a third option that respects the principals of human rights and I think America is better than that I hope that the Secretary of State would become acquainted at least with those facts we

قصة أشرف المكتومة

should not be coercing the population into an untenable and illegal situation. Secondly, there has been some concern and I have investigated the open source about the MeK history that the Iranian intelligence for years has been planting false information it doesn't mean that MeK was not conducting armed resistance against the mullahs in Iran I could talk about that but my point is that when the last group leaves camp Ashraf what protection do we have that they are not going to plant false evidence that they were planning terrorist activities there by manipulate our counter terrorism policy ,

And some of the residents of camp Ashraf have asked for a third-party independent investigation of camp Ashraf, and have been told "No" and I believe the US government has said it's not necessary. That's a risk.

The third risk is a third massacre. Imagine if Col. Sadeq, who—by the way—did travel -- he went to France this summer to try to brief the European Parliament and was arrested at the door and held for several hours and then put on a plane back to Iraq. But if there's a third massacre, this does implicate the United States law. And as someone who has worked for years on security assistance relationships, this one, we've lost a lot of troops to try to get us to the point where US and Iraqi forces will mentor and will be partners for many years, we have huge programs with jobs lined-up behind them: fighter aircrafts, tanks, their assembly lines that are waiting for these programs to go forward.

If there is a third massacre, the Arms Export Control Act could severely complicate that. It would give the Congress and the administration a terrible choice of either overlooking the law and giving them a pass under those circumstances or interrupting a program for which so many troops fought and died.

There is also the Leahy Human Rights Law and if Colonel Sadeq doesn't qualify as someone who has committed gross human rights violations I don't know who would, but he should be banned under the law from ever receiving training from the United States.

Those are two laws that I helped enforce and wrote the guidance for in some cases, and there is no good outcome here. And I guess I would say as long as this Iranian and Prime Minister Maliki's agenda to do as Mr. Boumedra said, it's an announced policy to make their lives unbearable. So we hear a lot about clean water and air conditioning and private property and these are huge issues but if you look at it strategically as part of a plan to make them lose their will and say "alright, I can't look at this 120 degree container box any more, just let me out of here" and put them out into the open in Iraq where they could be vulnerable to Iraqi elements or to Iranian intelligence and then take the top 200 [or] thereabouts for whom there are arrests warrants out who could never qualify by the way as refugees as long as there is a warrant out. The plan would obviously be turn them over to Iran which violates the non-refoulement principle, which is a cardinal principle of humanitarian law. Do we want to be a party to such things?

I testified last December that I wondered why we didn't try to move the whole enterprise with the UNHCR to a safe harbor somewhere else. I repeat that recommendation today and I redouble my belief that US interests and the State Department's interest would be much better served if Secretary Clinton tried really hard, maybe at the UN general assembly meetings this month, to find a friendly country to take all of these people.

Chairman Rohrabacher:

It was pretty hard to miss that. In fact if I remember seeing those photos, did you watch the videos?

قصة أشرف المكتومة

Yes Sir.

Was he the fat guy with gun shooting at the people?

Ambassador Bloomfield:

I don't know.

You are correct, it was him

Chairman Rohrabacher:

So, he was

It is a disgrace. It is a betrayal of everything America believes. We made a deal with these people and now we have someone who has already committed a massacre against them and put that person in charge of their security.

Ambassador Bloomfield:

If I could make a comment Mr. Chairman, we can look back and say this was a mistake, that was a mistake, but we could also look forward and say worse things could happen, third massacre could happen, that would be detrimental to America's honour and reputation. One of the things I learned from listening to Mr. Boumedra is that the US forces who provided 4Th Geneva Convention Protected Person status to all residents of Camp Ashraf in 2003 and gave them Protected Person identity card, there is a Rand report we could discuss, I have some issues with the report, which tries to make the case that it should have never been granted, however, in any case, it did not outlive when US troops pulled back from Camp Ashraf. Mr. Boumedra says under article 45 of the 4th Geneva Convention which I have read and try to understand as a non-lawyer, if the party that you give the security over to, namely Iraq does a good job, then you are fine. If the party that you hand security over to does not uphold their security, you continue to have that obligation. So, we have and he wrote this in his column in the Hill that the United States has an international legal obligation that continues to this day, a promise made in 2003 has not expired for those residents. So, it is more than just a moral issue, it is a legal obligation. I dearly say that is why so many senior US former leaders are outspoken on this issue.

Chairman Rohrabacher:

It sound like an obligation to fulfill a contract, what we are talking about is the potential massacre of unarmed human beings and if that outcome happens, it will not be because, oh, we did not know that was possible, what a mistake we made by overlooking the fact that the Colonel who last oversaw the massacre is now put in charge of their security. This is not a mistake, this is evil of duty on the part of our people who establish these policies of our government that reflect what I consider to be the moral base of American.

Secretary of State, for example, we have no doubt that the secretary knows exactly what this situation is. I mean this is not "well I'm so busy that I overlooked it, I was just too busy..." no she knows. And it's the policy of this administration; it's the policy that was decided upon by this administration, this secretary of state, this president to make a rotten corrupt deal with the mullah dictatorship in Iran. That's what it's all about. It's not about a mistake, it's about an intentional deal that has been made and

قصة أشرف المكتومة

kept from the American people. Now how do you verify that that deal actually exists? Well it's sort of like the old thing: quack! Quack! If it looks like a duck, and walks like a duck, and talks like a duck, and flies like a duck, it's probably a duck. And that's what we probably have on our hands here, not a duck but what we have is an immoral deal between our government and the mullah dictatorship, because all the indications are that that's what's driving this bad policy. I will now yield to Judge Poe, who will tell us whether or not what I said is admissible in his court.

Congressman Ted Poe:

Thank you Mr. Chairman. Mr. Bloomfield, thank you for your candor. I am surprised, but I do appreciate your candor today.

We have a large group of people that our seated behind you and I see tired eyes in this audience. This are just regular folks. Many of them, as you know, have family in Ashraf or Liberty. Many of them had family in Camp Ashraf. They have friends that have been murdered in Camp Ashraf by the Maliki government. The person in charge is now in charge of Camp Liberty. And these eyes that I see, these tired eyes, they're tired for a lot of reasons. They are tired of being treated not like people but like criminals. Maybe even worse than criminals, they are tired of promises, promises, and promises. They are tired of abuse. They are tired of having their properties being stolen from them. They are tired of being treated as sub-humans. They are tired of the loss of lives of their family and their friends, tired eyes. They are tired of Maliki, they are tired of Iran and they are tired of the United States' promises to keep them safe.

We are, as you know, the human rights country in the world. We have done a pretty good job of spreading that Gospel. We have not done a good job at all with these people, the MEK. They are in the situation they are in because of the United States. We labeled them as a Foreign Terrorist Organization. You do not see eyes of terrorists in this room. They are not terrorist.

And we have it in our power to help this bad situation with the Maleki government, with the Iranian government, with the criminals that are stealing their property and stealing their lives. We have it in our power to fix it. You mentioned that it would be great if we could get them all to some other country. They can not get in another country. They cannot leave Iraq because no country will take them. Because we, the US, have given them a label of a Foreign Terrorist Organization. We remove that label as we should have done a long time ago and they will have hope to go to some other country even the United States. But they can not get out of their concentration camp because of the label, our label. And in the last year the State Department has been stone walling court order in our country telling them to get it together, make up your mind, review the designation! Whether they should keep that designation or not? And by making no decision they are still labeled. So the day of reckoning ought to be the Secretary of State when she goes to the UN in my opinion ought to say: guess what folks we are removing the FTO designation from the MEK. And now we are going to help those people get out of Iraq and actually be free. And then we may no longer see tired eyes. The eyes that believe in Liberty in Camp Liberty.

I have one question. Well, I have a lot of questions. I don't know how much time you are going to let me talk, but I am going to talk till you make me stop.

I understand your position. I understand your position in our government and some of our questions probably should be to others. What can we do to make sure as a nation, us, that Martin Kobler is removed from is removed from and authority in the United Nations?

قصة أشرف المكتومة

Ambassador Bloomfield:

Judge Poe, as you know, I am speaking as a former official. In my testimony, you will see, I was shocked and disappointed by the statement out of the UN under-secretary for political affairs office on July 28.

The reaction to the news that Mr. Boumedra was launching is going on, I leave that to Mr. Boumedra to talk about, but that was the public statement.

I am not aware that the US government has made an official statement of reaction. I urge them to be very careful and I stated an example that were, when I had 320 people in the state department under my leadership there was an allegation made. I did not know if it was true or false. I did not know if the person was credible or not. I had no choice but to do the right thing, which is had a town hall meeting. Announce that we are going to allow the professional investigators to come in and we are all going to cooperate. It was painful. It slowed us down in our work, but we did the right thing because the minute that you started sending the message that standard and laws and rules can be overlooked, it is a very slippery slope.

So my answer would be: UN should be sending in another envoy, may be they do not want to dismiss Mr. Kobler they should send in a veteran to ride side saddle and watch over what happens from here. That is point one.

Point two is really the US government. I am here to tell you that the Government of Iran ever wants the exiles inside Iraq to leave alive. Because if they do, they will find safe harbor in countries around the world and they will conduct political activities aimed at ending the dictatorship in Tehran. We know that the government of Tehran does not want that to happen. That is clearly now believed to be the operative policy.

I think the state department needs to take a deep breath and say our plan, the one the Secretary testified to, the smooth, processing and onward relocation is going to take years and probably it is not going to happen because the government of Iraq or the Prime Minister office with Iranian Embassy and the regime in Tehran right behind them is going to obstruct this at every turn. It is a losing proposition. We need to think of something different. My due is something perhaps they could be granted refugee status but short of that the UNHCR process could be relocated into a safe facility that they are still under the supervision of the United Nations that they could be interviewed and there would be no coercion; there would no threat to public safety and to the lives of these people and there would be no question of United States being complicit in the violation of international humanitarian standard human rights laws.

Judge Ted Poe:

Thanks Mr. Chairman

Chairman Rohrabacher:

Well, it is clear that the government of Tehran, the Mullahs Dictatorship is not acting in good faith. After all, what they really want us, as you say, they want this group of people to be squashed like bugs. So they would not be bothered by them. It appears that government of Iraq is not operating in good faith. Any government that places a perpetrator of a massacre, in charge of security over the same group of people, who have been massacred, certainly is not operating in a good faith. There is no doubt

قصة أشرف المكتومة

these people know what they are doing. Well, that leaves the United States government; are we in a good faith? Is our State Department operating in good faith? Considered the fact that this could be solved we believe at least we know would be very good possibility that we could solve the situation in an acceptable way. If our designation of this group as a terrorist group was taken off, I do not see how we can assume that our government is operating in good faith. That's pretty bad. Well, this is pretty bad. The mullah regime is not acting in good faith. Iraq is not operating in good faith. US State Department is not operating in good faith. I am kind of disappointed from that crowd.

And so let's just note this in 1939 the U.S. St. Louis, a passenger vessel was loaded with Jews in Europe, and it took off for the West. And a whole ship load of Jews who were going to escape the holocaust. You know what happened to that ship, we turned them down, well the US turned them down and a significant number were back in the Europe and died in the holocaust.

A group of people who have already suffered a massacre knowing that they may well be massacred and we are just going to say no we are not going to change that designation and we expect the ship to sail on.

Ambassador Bloomfield:

Mr. Chairman I give you my perspective as someone who has served in 5 administrations, I can't get the policy calculus out of my mind. A lot of issues are imperfect, a lot of issues that are hard sometimes too hard. No one can say this is easy for the state Department, I recognized that.

The question is now what should we be doing to rectify the situation, I would say foreign terrorist organization list is not an impediment to living up to our human rights standards and fulfilling our international legal obligations as a super power, anything less is not acceptable. We can do this in the right way, so there is no excuse not to stand up for our principles. If we were to back away from Mr. Malki's activities, as if to say seeding him the plain field, at a time frankly when Iran is losing its grip in Syria and Lebanon, this is not the time for us to be seeding territory in what is used to be the strongest country in the Arab world to people who are not fulfilling international legal principles. What we should be doing is making an issue of it and urging them and showing them forwards that says if you straighten up we can do this the right way but you need to stop abusing an at risk population. On the issue of foreign terrorist listing, I think the analogy can go a little further. What is foreign terrorist organization listing? What does that mean? It means we have some of the smartest, most patriotic talented people who were good enough to get into the treasury department, the FBI, the national counter-terrorism center, these are the people who are supposed to be tracking terrorist around the world. If you are on that list, they are chasing you through Interpol, they are looking for financial transaction, they are looking for front companies, they are checking airline manifests, that is their job and they are doing it very well. So, if a group is on that list and I am a European government, I am thinking to myself do I really want the treasury department and FBI and all these people tracking, do I want to bring people to be tracked through all this scrutiny and jam up my airline security, do I want all that? I don't think the US government has been honest about the burden the FTO places. Should they be on the list or not, I have never answered that question. I have studied the issue but I left it to people to read the evidence for themselves. Now I am close to completing a very in-depth study of all the allegations including the history, and I cannot find anything that comports with the 2004 law, certainly not within 2 to 5 years that would fall under the definition of terrorism. That doesn't mean it doesn't exist but if you permit me imagine that there is something that is classified, imagine there is a smoking gun piece of intelligence, all I can say if it is a month old, if it is a year or two years old and we haven't released it and I was the British government, I would say you let us have a royal wedding, you let us

قصة أشرف المكتومة

have the queen's 60th jubilee and we had the Olympic games and you didn't tell us that there is a smoking gun of terrorist activity of people who are running around our country free, that would be issue one and if the answer was actually we did share it with the Brits, then you are going to have a call from the appeals court which we know for a fact hasn't seen it, they are waiting for it, you gave it to a foreign country but you didn't give it here to a court of law.

Chairman Rohrabacher:

How about you didn't give it to the Oversight and investigation subcommittee of the congress that is supposed to oversee the American foreign policy?

This is outrageous; it is obvious to me, actually obvious to any honest observer that this designation is on there for some corrupt agreement with someone and that someone is likely to be the mullah's regime in Tehran. I don't know what we got for it, probably they wouldn't be supporting terrorist activities as long as we kept this terrorist group on the list. What is the dictatorship of mullahs who have murdered so many people in their country, who think who the terrorist is that is anybody who opposes them,

The world should never forget one organization exposed the Iranian nuclear program. And America should never forget our duty given the role we played in Iraq to make sure that refugees at camp Liberty are treated correctly and the remaining residents of camp Ashraf are treated in a manner consistent with high standards of human rights. I was leading Democrat on a letter with the chairwoman Heena Ros-Lehtinen last July to press the State Department and the Iraqi government to improve the dire living conditions at camp Liberty. Some 79 members of both political parties in the house of representative joined us in that letter, and now we have to do everything possible to make sure the fundamental rights of the exiles are respected that we see humane living conditions that those who are sick and wounded receive medical attention, and the Iraqi government cannot be left to its own devices. The standards should be what is called for by international law not what does Baghdad want to do in order to put its terror act.

http://www.isdciiran.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1840:tahar-boumedra-united-states-house-of-representatives&catid=10:conferences&Itemid=25

قصة أشرف المكتومة

Unofficial transcript

United Nations Headquarters - Geneva

Remarks by Tahar Boumedra

28 February 2013

Geneva, February 28, 2013 - Thank you Mr. President. Thank you Madam President. It was really a painful experience for me, three years and a half I spent in Iraq, a very injuring experience. My sister next to me (Ms. Zanjami) was one of the victims that were there personally, in Ashraf, to persuade her to leave and to go look after herself in Canada. And she firmly refused my offer to help sending her for treatment in Canada. But my job in Iraq as chief of human rights was to promote and protect human rights. My job in Iraq, as advisor to the Special Representative of the Secretary General (SRSG) is to advise him on the right path for finding a dignified way for the Ashrafis to get out of that situation and I must admit that I think I failed in both missions, because I did not protect and I did not really change much on the ground in Ashraf. But the reality is that I witnessed a lot and I could tell you that the experience I went through, it is extremely difficult to summarize it in a few minutes but I'll make sure that I won't be too long.

First I would like to shed some light on UNAMI's actions vis-a-vis the Ashrafis. We operated always on the presumption of guilt of these people. Everything we did at UNAMI, we presumed that they are terrorists and we dealt with them accordingly. I did advise UNAMI that the fundamental principle in the United Nations is to presume innocence, but unfortunately that was not the case. We worked exactly opposite and in defiance of the fundamental principle of justice, which is the presumption of innocence.

On that ground, we drafted a so-called Memorandum of Understanding for the relocation of the Ashrafis from Camp Ashraf to Camp Liberty. This Memorandum of Understanding is absolutely the content of a letter, addressed by the Ambassador of Iraq in Brussels to the Member States of the EU, telling them what's the plan and the program for the government of Iraq to relocate these people. In this letter, he categorically tells them: "These are a group of dangerous terrorists and the government will take all necessary measures to get them out of Iraq, to expel them out of Iraq." Now again, this letter is drafted on the presumption of guilt and the due process of law was put aside. Because the government of Iraq, the current government of Iraq, when you talk about the process of law it is something completely different. Now, the draft MoU was that it's a shared responsibility between UNAMI and the government of Iraq to close Camp Ashraf. Then, we sent

قصة أشرف المكتومة

this draft MoU to New York to the department of legal affairs (OLA) to ask for advice. We were told: This is dangerous, you are assuming, UNAMI is taking responsibility. No, we don't want you to take any responsibility. We want you to simply be a facilitator. So, we changed the MoU accordingly. If you look at the MoU, the actually signed MoU. Seven clauses in the MoU, they all give the responsibility to the government of Iraq. The seventh clause of the MoU is related to the work of the UNHCR. It just sort of strips the government of Iraq of its responsibility vis-a-vis the mandate of the UNHCR. It says that, even though the government agrees that the UNHCR will take the refugee status determination process, the RSD, it is not bound by it; it will not recognise the outcome of this process. Meaning, let the UN do whatever they want to do, but we have our own way of handling the situation.

That said, we started preparing, after the signature of this document we started preparing the transfer process. And we had to first make two assessments. And unfortunately, most of you heard about one assessment, the humanitarian assessment in Camp Liberty, but no one ever mentioned the security assessment of Camp Liberty. So, we first made the security assessment of Camp Liberty and we found that the camp is so vulnerable. And then we started talking about how to attenuate the vulnerability of the camp. It was by making sure that we had more Fijians, more soldiers, Fijians are the ones protecting UNAMI, to protect not the Ashrafis but to protect the UN staff. So we were reinforced to the attenuate security situation. But we did not do anything to protect the Ashrafis.

So now we moved to the second assessment of Camp Liberty. Camp Liberty was assessed by a specialist brought from the UNHCR in Addis Ababa, at very high cost. And he was brought to certify whether Camp Liberty meets the international standards or not. He arrives, we met him and he was instructed to certify. Mr. Kobler told him: "You are not here to do anything but to certify." And the man was put in a very difficult position. I was with him, I was the first to visit with him Camp Liberty and we all agreed that this is an unacceptable situation. Particularly, knowing very well Ashraf and knowing that it is not a situation of refugees who are running for their lives, to save their lives in an emergency situation. This is what the shelter expert was looking for. We have people, like now in Syria or elsewhere in Africa when people are actually running away to seek refuge to save their lives from imminent danger. That was not the case in Ashraf. The case of Ashraf was people settled peacefully for twenty-five years in Camp Ashraf and all of a sudden, for political reasons, the government decides to evict them from their homes. So we should not confuse between relocation and eviction. The case of Ashraf it was an eviction. And UNAMI was very well aware of the conditions

قصة أشرف المكتومة

according to the UN standards of an eviction. An eviction has to be done in accordance with the due process of law by a judicial process.

All this did not happen and we were aware that we were violating the fundamental principles of the United Nations. But yet we had to be positive, according to the instructions of the SRSG. Positive, it means close your eyes. Don't try to, sort of, expose the situation because we are here to save lives. So he claims. To save lives. And we know that Camp Liberty is not a place to save lives and I hear that in this forum. I tell you frankly, through my connections with the Iraqis, they never hide anything concerning the Ashrafis. They always told me: "We will get them." It was not a secret and it is not also a secret that documentation is there. The Council of Ministers decision that says we will use all means, all means, which means including the use of force, to evict them. So we followed this process and we signed at UNAMI the document in order to give some kind of legitimacy to an otherwise illegal operation. So this is why, when you look closely at the MoU, what is the role of the United Nations? There is no role for the United Nations whatsoever except to give some legitimacy to what the government of Iraq, the Prime Minister's office, wants to do. So it was done.

Now, when the ninth of February attack took place I felt that I was vindicated in a sense, that I did warn not only UNAMI, I warned UNHCR and at particularly UNHCR I warned them even after I resigned from the UN. Last summer, I went to the UNHCR and I told them there will be an attack, there will be blood. And you will be accountable for it. And all I got from them was just some smile to say: "Oh, don't worry." So now, here we are. We have covered up all kind of illegal measures, we covered them up and we made lies, blatant lies. We doctored documents, yes we did, and I was the head of the team that doctored the pictures. Now, there is also some cover-up in the human rights report and I'll just give you a very simple example of the kind of cover-up, subtle cover-up. The events of April 2011, I was on the ground and I did a fact finding. I reported that there was extrajudicial killings. When we talk about extrajudicial killings it is different from what you have read in the human rights report where it said there was excessive use of force. Excessive use of force! I mean the police have the right to use force but if they use excessive force that is something that should be called to order. But extrajudicial killing is a crime and in the particular circumstances of Ashraf it was a crime against humanity. So that is the difference. But this report was signed in Baghdad, amended here in Geneva and in New York to come back to us in Baghdad to be presented, before it was made public, to the government of Iraq to agree to it and then we make it public. So this is the kind of procedure for covering up the serious violations of human rights in Iraq.

قصة أشرف المكتومة

Mr. President, I beg you to give me some time, just to move now from UNAMI to UNHCR. Yes? Two minutes. The story with the UNHCR: From 2009 I was trying to convince them to get involved in this process and the position of the UNHCR was that: "No, these people are terrorists. We do not deal with them, we don't visit them." And the UNHCR never visited Camp Ashraf until I took them there. Why didn't they want to visit Ashraf? They said they would only deal with defectors. But I said, hold on, defectors are charged with a political kind of meanings, but this is a violation of the International Covenant on Civil and Political Rights. People, whether refugees or not, they have a right to political opinion, they have a right to association and a right to express themselves. So why does the UNHCR only want to deal with defectors? And to be honest to you, what they call defectors... Usually when there are some people that want to leave Ashraf they are taken out of the camp, the Iraqi Army will put them in isolation for up to three months and do the brainwashing and then they bring them to me to interview them to sort of put them stamp of the UN that these people have made declarations, serious, very serious declarations. What are these serious declarations?

I testify here in front of you that all the people I interviewed, none of them told me anything that has been reported in different reports in Iraq and Iran or elsewhere, particularly what was reported in the RAND report and also the Human Rights Watch report of 2005. All that was fake and I testify to that. So UNHCR set this as criteria for dealing with Ashrafis that they have defected, they have to run away and submit themselves to the Iraqi Army. And then the Iraqi Army will take them to the UNHCR. But INHCR always told us that they want to deal with them with total impartiality, neutrality. But still they put them in Hotel [Assohor] and Hotel [Enmuhajad], two hotels, and there the Iranian security people will visit them. It's a long story so let me just stop here on this point.

Now, when I convinced the UNHCR to visit Camp Ashraf, they said: "Yes, we are here to take applications from you. We are ready to address your applications and do the interviews here in Ashraf, inside the camp." A few weeks later they changed their mind because the Iraqis were not happy with that. I said: OK, we will do the interviews outside Ashraf but after the interview people will go back to Ashraf. And that with the agreement with the Ashrafis, The Ashrafis designated a building where the interviews could take place. Then, at the pressure of the government of Iraq, this plan was removed. And then, with the help of Kobler it's decided to do the interviews outside Camp Liberty.

Camp Liberty was known to be a serious threat to the Ashrafis. The UN was aware of that and we did it. Now people have witnessed the attack. We know that it is

قصة أشرف المكتومة

vulnerable. People died. Whoever is behind this process must be held accountable. I repeat my call that there must be an inquiry, and independent inquiry into the killing, into the attack on Camp Liberty and the killing of seven people and the maiming of over one hundred people. The UN has played a fundamental role in this operation. It must send an independent commission of inquiry.

Let me say one thing, Mr. President, the very final one. It's about why the Ashrafis should be sent back to Ashraf. It's just a question of, and I use the military words used in UNAMI, and which we have in UNAMI, a safe haven. A safe haven is a military preparation where if an attack takes place we just go underground and be protected. In Camp Liberty there is not such a thing, but in Ashraf there are safe havens. And if we want to take the responsibility to protect these people the most fundamental concern is the safety and security of these people. Save them before any other process. Let's forget about refugee status determination process. Let's forget about the relocation process. Imminent danger is there, protect these people! I tell you, I've said this and I repeat this, there is an imminent danger and you will hear, in the few coming weeks that another attack took place, all the people died and people will come to condemn and that will be it. I really would like everybody to believe that the danger is imminent and we need to take actions to protect!

I thank you very much Mr. President

http://www.isdciran.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1814:ahar-boumedra-liberty-serious-threat-to-ashraf-residents&catid=10:conferences&Itemid=25

قصة أشرف المكتومة

Unofficial transcript

European Parliament
Formal session of Delegation for Relations with Iraq
27 March 2013

Tahar Boumedra

Former Chief of the Human Rights Office for the United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI)

I am the former adviser of the Special Representative of the Secretary General Mr. Kobler and also the former chief of the human rights office of UNAMI. I resigned from this position in protest of what I witnessed in both preparing people to be relocated from Camp Ashraf to Camp Liberty and also over the situation I witnessed in Camp Liberty.

Let me tell you from the beginning that I was the person who took the lead in drafting the MOU (Memorandum of Understanding) for the closure of Camp Ashraf and the relocation to Camp Liberty. I could assure you that the draft report I took the lead in preparing was not the one actually approved by the Prime Minister Al Maliki. It was redrafted on 25th of December, on Christmas day. It was redrafted between Martin Kobler and Faleh Fayaz the security adviser of the Prime Minister.

But let me also tell you the background of this MOU. We did prepare it with the intention and the ultimate objective of disbanding the MEK or PMOI (Iranian opposition group). That was the ultimate objective to disband the MEK and expel them from Iraq. That was absolutely the policy of the government of Iraq. And UNAMI was there to implement and help the government of Iraq to implement this policy and we did it. Now I came to resign because I found myself as the chief of the human rights misleading the international community and misleading the United Nations.

قصة أشرف المكتومة

How? We drafted the MOU and we have not done anything to effectively protect. What we have done was to close Camp Ashraf and relocate the residents to Camp Liberty. Now we made two assessments to Camp Liberty before people were transferred there. We made a humanitarian assessment and a security assessment. And I am afraid to say that nobody ever mentioned the security assessment we made in November of 2011.

That security assessment pointed exactly to vulnerability of the Camp from the air from missile attacks. But we did nothing to protect the residents that will be soon arriving there. On the contrary, the United Nations recruited 62 Fijian soldiers to enforce the security of UN personnel that will be going to Camp Liberty. Nothing was done to reinforce the security or to guarantee safety and security of the residents. That is the security.

In the return assessment, and I was in charge of that assessment, I reported that the Camp was not fit to accommodate 3300 people. The humanitarian situation was appalling. Now, my boss Martin Kobler asked me to lead, in actually doctoring pictures and reports. I was asked to put together "appealing," this is the word he used "appealing pictures" of the Camp and we made a lot of them about 500 pictures of the Camp and he himself had to actually make the selections which pictures are sellable to the international community and to the Ashraf residents. So we did it.

We misled the international community, we misled the EU delegation which I used to brief every other week. I used to brief them on the human rights situation not only in Camp Liberty but also in Iraq in general. So we misled the international community and I did warn, not only Kobler but also the UN in general, that the situation is not as represented by Kobler to the international community. Unfortunately I found no ear to listen to me and I was about giving up because I felt that I might pass my message better outside of UN than within the UN.

قصة أشرف المكتومة

I want to also point out that in preparing this process, we had met with the Iranian embassy and every time we met with the Iranian ambassador we had to prepare to present to him accounts on what have we done so far and they were never happy to the extent that he refused to give a visa to Kobler to go to Iran.

I tell you that Kobler got his visa to go to Iran on the day the first groups of Ashrafiis were transferred to Camp Liberty. So that was done. Now we have numerous meetings with the Iraqi authorities and they made public announcement that they will not be bound by the human rights standards of UNAMI and the United Nations and that is on public record.

Every time we discussed the humanitarian situation we were told forget about the UN standards we are not going to give VIP treatment to people who are terrorists. Now when we decided to finally move on and in order to convince the international community that everything is fine, the UN hired a shelter expert they brought him from Ethiopia to visit Camp Liberty and to certify that Camp Liberty has actually the required humanitarian standards.

The shelter expert refused. I was with him we discussed in details the situation on the ground and he issued a draft report saying that he cannot certify. So Kobler decided to do without him, and believe me, this was done at serious money, tax payers money, EU money, US as well. So this serious money was spent just to bring somebody to make a report, and then that report was dismissed and Kobler issued his own report and we finally convinced everybody that things are up to the standards.

Face to face, I asked Kobler how can we do that, we are the UN we have values to live up to. Kobler would tap me on the shoulder and say "be positive." Be positive meaning forget about human rights, forget about humanitarian standards, we need to do the job, we need to close

قصة أشرف المكتومة

Camp Ashraf, and we need to relocate these people. That's the mission that is what UNAMI is doing.

Now in my job as a human rights officer I always addressed the Iraqis and I was also advising the Iraqis in my capacity as the chief of human rights office. I always advised them and requested that the humanitarian standard set by the US army before they handed over the Camp to the Iraqis I spoke to them. There is a standard about the medical treatment, about the food, water and electricity. There are these standards set by the US army and we need to keep that standard going because after all the supplies that the Ashraf residents receive, they pay for them they pay for it at a more expensive price than the price in Iraq. Most of the utility needs are imported from Kuwait.

You will ask me why they import from Kuwait, it is because there is legislation in Iraq: to make it a criminal offense to cooperate with Ashraf people. So anybody, organization or individual caught cooperating with the Ashraf residents will be prosecuted under the anti-terrorism act. And this is why they resort to importing things at very high costs.

But yet I hear that the government tried to justify that they are doing all they could in order to facilitate their life. They keep on denying them any improvement in the Camp. When I asked the government why do you do that, the reply was we don't want to make their life comfortable because they will not leave Iraq if we make their life comfortable, so we have to make it "unbearable". So life has to be unbearable and therefore they will be forced to leave.

But let me also mention that there are about 200 arrest warrants against these people. These arrest warrants, some of them issued in Tehran, others issued in Baghdad, target the leadership of the Ashraf. And the whole process of closing Camp Ashraf and sending them to Camp Liberty is in order to actually arrest the leadership. And the whole

قصة أشرف المكتومة

problem for Iran and Iraq is the leadership; it is not the rest of the population.

So once they transfer them to Camp Liberty. In fact we were expecting that in the process of the transfer there will be a chaotic situation where the normal residents will suddenly just disappear and then in that chaos the government would move in to arrest the leadership. But it did not happen the way the government wished and no Ashraf residents deserted the Camp.

Now I could tell you and I had lengthy discussions with the Iraqis that the security situation is not going to stop there. We witnessed the act of 9th of February and that was not unpredictable. We knew it is going to happen and we also know right now that further attacks will happen and it is organized in Baghdad the government of Al Maliki is responsible for that. I could tell you that I discussed this and I was always told that these people are criminals they are terrorists and those who have blood on their hands they have to be arrested and extradited and those who don't have blood on their hands will just take their way out and disappear in the air, that is the plan.

Now I am really sorry to sort of find myself in this situation where all the values I lived up to when I joined the United Nations I find myself facing exactly the opposite. When as the chief human rights I was advocating that nobody should ever be arrested or held for a crime without the due process of law, the United Nations, the UNAMI in particular did everything indeed so far under the presumption that these people are guilty.

I opposed to this presumption I asked Kobler you cannot do that, he tells me "be positive." Be positive it means just keep your eyes closed.

Now the presumption of innocence the United Nations including the UNHCR presume that these people are guilty therefore they are not eligible for the refugee status and this is what is delaying the process

قصة أشرف المكتومة

and let me remind you that a similar process took place in Camp Mahmoud. You all know Camp Mahmoud; it is a place for the PKK refugees.

I have to tell you those who were processed, I think about 1,500, they were not adjudicated as refugees of concern to the international community. Once you are adjudicated as refugee you have the right to freedom of movement, you have the right to travel documents, you have the right to education, you have all the rights of a refugee.

The Ashrafis do not have these rights and yet the UNHCR is keeping quiet on this issue. Worse than that, if you look at the Clause 7 of the MOU signed by Kobler and the government of Iraq, Clause 7 strips the UNHCR from its very mandate. It says that the Iraqi government will allow the UNHCR to undertake the RSD (Refugee Status Determination) process but will not be bound by its outcome, meaning the government of Iraq will not recognize the refugee status of these people even though they are recognized by UNHCR. And yet we do not report on this.

The report to the Security Council by the Secretary General, I tell you how this report was prepared and it is a normal procedure. Every Special Representative of the Secretary General prepares his own chapter to be integrated in the Secretary General's report to the Security Council. So what was quoted in the three chapters about Ashraf, as was presented by Kobler, they were prepared in Baghdad by Kobler himself. So here again misusing the Security Council and this is very dangerous I am afraid.

I thank you very much for your attention.

UK Parliament
Remarks by Tahar Boumedra
29 January 2013

Thank you Mr. Chairman. Members of this house, the mother of Parliaments, ladies and gentlemen, I received a letter from the Office of the Legal Affairs of the United Nations threatening me, trying to silence me. Because what I'm saying does not fall in their ears, it's rather disturbing. But I replied to the Office of the Legal Affairs of the United Nations that I will stand firm with the United Nations Charter. Maybe they could accuse me of breaching some rules or procedures but I'm not breaching the rules I'm not breaching the fundamentals of the United Nations, I'm standing for the fundamentals of the United Nations.

Now, as a witness for those who probably didn't hear me before, I was the Chief of UNAMI Human Rights Office in Iraq and I was also the advisor of the Special Representative of the Secretary General, Kobler. In that capacity I was taking the lead on the Ashraf file and let me tell you I'm not going to breach anymore the rules of confidentiality of the United Nations. The documents are already in the public domain.

This report that was published in the Sunday Telegraph of the UNHCR that reads in parts that from a technical point of view UNHCR cannot certify and/or verify that the location, meaning Camp Liberty, meets humanitarian standards according to many existing standard books and it meant that UNHCR have book Sphere, the W.H.O etc. This is a document that I witness. It was done by a person who was hired by your tax money. He was hired, he's worked in Adisababa in Ethiopia, and he was brought to Baghdad with your tax money. And he was suppose to assess the situation on the ground and certify or otherwise, that Camp Liberty, whether Camp Liberty meets or doesn't meet the international standards.

Now we commissioned him in December he arrived he worked for two weeks. He visited with me Camp Liberty and previously I had so many visits and I had already reported that Camp Liberty does not meet the international standards. First of all the whole question put to the expert was a misleading question. It was whether Camp Liberty could be comparable to refugee camps in Ethiopia. This is absolutely out of order. It's a question of a population living in the highly organised city of Ashraf, being evicted and taken to a former military base that has been completely vandalized and looted.

Now I said to the UNAMI leadership that this is unacceptable, yet to prove that I'm wrong they brought the expert. The expert was brought in order to certify and nothing else. He was told from the day he arrived you are here to certify. I went with him to Camp Liberty, he saw things, he reported and he reported that he cannot certify. Kobler was outraged! He said to him we want you to certify and he refused. After the meeting 4:00 O'clock, on the 18th December 2012, after the meeting in the SRSG's Office I moved with the expert shelter Martin Zerek from Switzerland, we moved to my office where he collapsed, he collapsed because of the pressure, and he had a nervous breakdown and yet he did not certify. A week later Kobler decided to certify.

So you saw his press release on 31st January 2012 where he said the United Nations High Commissioner for Refugees and United Nations Human Rights Office have now confirmed that the infrastructure and facilities at Camp Liberty are in accordance with international humanitarian standards stipulated in the MOU. This is very interesting reference to the MOU instead of the UNHCR handbooks. What is stipulated in the MOU, the clause 7 in the MOU said that Iraq will not

قصة أشرف المكتومة

recognize any outcome of the work of the UNHCR. So those who read carefully, who know also the background of those document of Kobler, they will understand that it is again, once again misleading the United Nations and misleading the international community.

I'm really surprised that the United Nations is keeping quiet despite my repeated alarms, my repeated warnings, I said that in the U.S Congress, I said it in this House and yet nothing has been done to at least verify what I'm saying. At least an independent commission of enquiry looks at these two documents. This is the expert shelter documents and this is the UNAMI documents. Let somebody look at them and hold whoever is misleading the international community accountable. I thank you very much.

http://www.isdciran.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1841:tahar-boumedrak-parliament-on-martin-koblers-conduct&catid=10:conferences&Itemid=25